بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

◆ التقرير السنوي ◆

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة ملك المغرب نصره الله

السنة المالية 2009

◆

بنك المغرب

بنك المغرب

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

السنة المالية 2009

بنك المغرب

الـوالـــــي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المدير العام

السيد عبد اللطيف فوزي

مندوب الحكومة

السيد عبد اللطيف لوديـي

المجلـــس

السيـــد الوالـــــي

السيد المدير العام

السيـــد عبد اللطيف بلمدني

السيـــد محمد بنعمور

السيـــدة مريم بن صالح شقرون

السيـــد زهيـــر الشرفـــي

السيـــد بسيم جاي حكيمي

السيـــد عبد العزيز مزيان بلفقيه

السيـــد مصطفى مساوي

بنك المغرب

تـــــقـــــريـــــر

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري
عن السنة المالية 2009

مـــولاي صاحـــب الجـلالـــة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للمادة 57 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف المؤرخ في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005)، التقرير الخاص بسنة 2009، وهي السنة الواحدة والخمسون لمعهد الإصدار.

بنك المغرب

فهـــــــرس

المقدمة 3

الجزء .1 : الوضعية الاقتصادية والنقدية والماليـة

1.1 المحيط الدولي 15
2.1 الإنتاج الوطني 38
3.1 سوق الشغل 54
4.1 الطلب 61
5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية 65
5.1 التضخم 68
7.1 العلاقات التجارية والمالية مع الخارج 80
8.1 المالية العمومية 94
9.1 السياسة النقدية 109
10.1 النقد والائتمان والتوظيفات السائلة 124

الجزء . 2 : أنشطة البنك

1.2 الحكامة 167
2.2 مهام البنك 191
3.2 الانفتاح والقرب 215

الجزء . 3 : البيانات المالية لبنك المغرب

1.3حصيلة بنك المغرب 228
2.3 حساب العائدات والتكاليف 232
3.3 الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية 237
4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة 242
5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات 248
6.3 مصادقة مجلس البنك 250

الملحقات الإحصائية 251

المحتويات 311

بنك المغرب

مولاي،

شهدت سنة 2009 أقوى ركود اقتصادي عالمي منذ الحرب العالمية الثانية. وواصل النشاط الاقتصادي خلال النصف الأول من السنة تراجعه الذي بدأ في أواخر عام 2008. وبالنظر إلى حدة هذا الانخفاض واستمرار خطر انهيار النظام المالي، قامت السلطات الوطنية، لاسيما في البلدان المتقدمة، بتعزيز آليات إنعاش الاقتصاد وتنويع أدوات إدارة الأزمة. فبالإضافة إلى خفض نسب الفائدة أو إبقائها في مستويات جد متدنية، لجأت البنوك المركزية بشكل متزايد للتدابير غير التقليدية للتيسير الكمي، بينما وضعت الحكومات خططا واسعة النطاق لدعم الاقتصاد والمؤسسات المالية والأسواق. كما اعتمد زعماء مجموعة العشرين جملة من التدابير تهدف بالأساس إلى ضمان استقرار النظام المالي وتحفيز الطلب الداخلي ومساعدة الدول الصاعدة والنامية التي تأثرت بالأزمة وعلى المدى الأبعد إلى تقوية النظام المالي العالمي. كما تم توفير الموارد الكافية لصندوق النقد الدولي وتعزيز صلاحياته للوقاية من الأزمات المالية ومعالجتها. ومكنت الإجراءات المتخذة في إطار السياسات الاقتصادية من تحسين الأوضاع في الأسواق المالية بشكل تدريجي ابتداء من النصف الثاني من السنة. غير أن أسواق الائتمان في البلدان المتقدمة ظلت تتميز بتشديد شروط منح القروض، سيما بالنسبة لتمويلات الاستثمار والاستهلاك.

وفي ظل هذه الظروف، تفاقمت البطالة في الاقتصاديات المتقدمة الكبرى من سنة لأخرى، بينما أدى ارتفاع مستوى الطاقات الإنتاجية غير المستغلة وانخفاض أسعار المواد الأولية إلى تراجع ملموس في التضخم. وبفعل حجم الإنفاق الحكومي، الذي ترتبت عنه مستويات غير مسبوقة في عجز الميزانية والديون السيادية، ارتفعت علاوات المخاطر وتصاعدت حدة التوتر في الأسواق المالية وتزايدت الشكوك حول استمرارية الانتعاش الاقتصادي في العديد من البلدان المتقدمة، خصوصا الأوروبية منها.

وفي ما يخص النشاط الاقتصادي العالمي، لوحظ انتعاش تدريجي خلال النصف الثاني من السنة، يعزى بشكل رئيسي للنمو الذي شهدته الاقتصاديات الصاعدة. وسجل الناتج الداخلي الإجمالي العالمي في سنة 2009 تقلصا بنسبة 0,6%، شمل انخفاضا بنسبة 3,2% في البلدان المتقدمة وتباطؤا من 6,1% إلى 2,4% في البلدان الصاعدة.

وفي المغرب، تراجع نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي من 1,4% في الفصل الرابع من 2008 إلى 0,6% في الربع الأول من 2009، وهو أدنى مستوى له في السنة. غير أنه سرعان ما بدأ في الارتفاع تدريجيا ليصل إلى 2,6% في الفصل الثالث من 2009. وبلغ نموه خلال السنة ككل 1,4%، مقابل 4,2% سنة 2008، ليعكس بذلك التزامن المتزايد لدورة الاقتصاد الوطني مع مثيلاتها في أهم البلدان الشريكة. ويعزى هذا التوجه إلى الانكماش الحاد في الطلب الخارجي على بعض الصناعات، لاسيما من منطقة الأورو، وكذا التباطؤ الذي شهده قطاعا السياحة والنقل. كما أن التحويلات الجارية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية أثرت سلبا على دينامية الاستهلاك والاستثمار الخاص.

غير أن قوة الطلب الداخلي واستمرار أداء أسواق الائتمان بشكل طبيعي وكذا مناخ الثقة الذي ظل سائدا والتدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية، سيما في إطار لجنة اليقظة الاستراتيجية، ساهمت في التخفيف من حدة هذه التأثيرات. كما أن ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بما يناهز 30,6% مكن من الإبقاء على النمو الكلي في حدود 4,9%. وفي ما يخص سوق الشغل، انخفض معدل البطالة من جديد ليصل إلى 9,1% مقابل 9,6% في 2008. ويشمل هذا التغير تراجعا في نسبة البطالة في المدن واستقرارا في المناطق القروية رغم تحسن الأنشطة الفلاحية.

وعلى مستوى ميزان الأداءات، لم تمكن عائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج من تقليص عجز الحساب الجاري بشكل ملموس، على الرغم من الانخفاض الملحوظ في العجز التجاري. فقد انتقل الرصيد السلبي للميزان التجاري من 24,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2008 إلى 20,8% سنة 2009،

بينما أفرزت مداخيل السياحة والتحويلات الجارية رصيدا إيجابيا بلغ على التوالي 11,7% و13,6%. وبالنظر لهذه التطورات، بلغ عجز الحساب الجاري 5% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد 5,2% في عام 2008 وسبع سنوات من الفائض. وعلى إثر انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، استلزم تمويل العمليات الجارية زيادة تناهز 18 مليار درهم في القروض التجارية وانخفاضا جديدا في احتياطيات الصرف التي صارت لا تغطي إلا حوالي 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وإذا كانت نتائج الحساب الجاري خلال السنتين الماضيتين لم تؤثر سلبا على استمرارية التوازنات الخارجية، فإنها تعكس بالمقابل استمرار وجود بعض نقط الضعف الهيكلية. وفي غياب تطورات أساسية، فإن ارتفاع الواردات ومحدودية الصادرات من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم حدة الضغوط على احتياطيات الصرف أو إلى تزايد اعتماد الاقتصاد الوطني على كل من التحويلات الجارية والتمويلات الخارجية التي تخضع لتقلبات الأوضاع الاقتصادية والمالية الدولية.

وعلى صعيد السياسة المالية، تميزت سنة 2009 باتخاذ جملة من التدابير لتحفيز النمو، ارتكزت على إنعاش الاستثمار ومواصلة الإصلاحات الضريبية. وقد أدت هذه الإجراءات، مقرونة بتأثير تراجع النشاط غير الفلاحي على المداخيل الجبائية، إلى عجز في الميزانية بلغ 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي وتباطؤ ملموس في وتيرة انخفاض نسبة الدين العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي التي استقرت في حوالي 47%. ولم يؤثر هذا الارتفاع الطفيف في العجز على قابلية استمرار المالية العمومية على المدى المتوسط، وذلك على الرغم من الظرفية غير المواتية والنتائج المحدودة للجهود التي بذلت من أجل توسيع الوعاء الضريبي وتحسين التحصيل.

وسجلت الضغوط الخارجية على التضخم، الذي يقاس بالمؤشر الجديد لأسعار الاستهلاك، تراجعا ملحوظا، على إثر انخفاض أسعار المواد الأولية وأسعار الاستهلاك، كما انخفضت الضغوط المرتبطة بالطلب. وهكذا،

بلغ التضخم الكلي 1% بدلا من 3,7% سنة 2008، بينما تراجع التضخم الأساسي من 4,5% إلى 0,7%، ليسجل بذلك أدنى مستوى له خلال العشرين سنة الأخيرة.

وعلى صعيد قرارات السياسة النقدية، قام مجلس البنك منذ أول اجتماع له برسم سنة 2009، بخفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3,25%، في ظل مناخ تميز بتراجع المخاطر المحيطة باستقرار الأسعار على المدى المتوسط. وقد أخذ المجلس بعين الاعتبار في تحليلاته ضرورة مواكبة الانخفاض السلس لنمو الاقتصاد الوطني في 2009، لاسيما بعد الارتفاعات الحادة التي شهدتها بعض قطاعات سوق الأصول وسوق الائتمان، والتي لا تعكس المعطيات الاقتصادية الأساسية.

وفي ما يخص تدبير السيولة، قام مجلس البنك بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي ثلاث مرات، لتصل إلى 8%، مما مكن البنوك من مواصلة تمويل الاقتصاد بالشكل الملائم. كما وضع بنك المغرب رهن إشارة البنوك في السوق النقدية كافة الموارد المالية، وعبأ جميع أدوات السياسة النقدية المتاحة من أجل توفير السيولة اللازمة.

وتميزت الأوضاع النقدية والمالية، في ظل أداء طبيعي لمختلف الأسواق، بتباطؤ وتيرة نمو النقد والائتمان وتراجع أسعار الأصول، التي عادت إلى مستويات تتوافق مع أساسيات الاقتصاد. فقد انخفض من جديد نمو الكتلة النقدية خلال سنة 2009، حيث بلغ 4,6%، مقابل 10,8% سنة 2008 و13,1% في المتوسط خلال الخمس سنوات الأخيرة، ليصبح الفائض النقدي شبه منعدم مع نهاية السنة. ويعزى تباطؤ الإنشاء النقدي سنة 2009 إلى تراجع وتيرة نمو القروض البنكية من 22,9% إلى 9,4% أكثر مما يرجع إلى تقلص الموجودات الخارجية. وسجلت أسعار أهم الأصول توجها نحو الانخفاض، إذ واصلت مؤشرات البورصة تراجعها وانخفضت أسعار العقارات السكنية بعد الاستقرار الذي شهدته سنة 2008.

ومن جهة أخرى، واصل بنك المغرب خلال سنة 2009 عملية تدعيم آليات التحليل المرتبطة بالسياسة النقدية. وهمت الأنشطة المنجزة في هذا الإطار، على الخصوص، منظومة التوقع والنمذجة، والمؤشرات المتعلقة بالقطاعين الحقيقي والمالي، وأدوات تقييم الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. وشملت أيضا تحليل قنوات انتقال السياسة النقدية وتعزيز الشفافية من خلال تحسين المعلومات المقدمة للعموم.

وفي ما يخص القطاع البنكي الذي أبان عن قدرة عالية على الصمود، فقد واصلت مؤشراته منحاها التصاعدي سنة 2009. وقد كانت عودة ارتفاع الائتمان بشكل تدريجي إلى وتيرة تنسجم مع النمو الاقتصادي دون تأثير على ربحية البنوك، كما أن ارتفاع كميات السيولة التي ضخها بنك المغرب واللجوء المتزايد للبنوك إلى إصدار سندات الدين مكنا إلى حد كبير من التخفيف من تأثير تباطؤ نمو الودائع على الطاقة الإقراضية للبنوك. وفي هذه الظروف، انخفضت من جديد القروض المعلقة الأداء، بحيث أصبحت لا تمثل سوى 5,5% من مجموع القروض بواسطة الدفع و1,5% دون احتساب المؤونات. ويعزى هذا التوجه إلى عملية تقويم حصيلة البنوك، كما يعد نتيجة لانخفاض كلفة المخاطر إلى أدنى مستوياتها خلال الثلاث سنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تعززت ملاءة البنوك بعد أن قام البنك المركزي في نهاية 2007 برفع المعدل الأدنى لكفاية رأس المال من 8% إلى 10%. وهكذا، ارتفع متوسط هذا المعدل، وفق المنهج المعياري لبازل 2، إلى 11,7% بينما بلغ معدل الرأس المال الأساسي 8,8% في نهاية 2009.

وبفضل متانة مؤشراتها الأساسية، عززت البنوك الرئيسية تموقعها في منطقة المغرب العربي وإفريقيا، وهما منطقتان تتوفران على إمكانيات هائلة للنمو. ويتابع بنك المغرب عن كثب هذا التوجه الذي يساهم بشكل متزايد في دعم أداء هذه البنوك.

وبالموازاة مع ذلك، واصل البنك المركزي إجراءاته الهادفة إلى ملاءمة القطاع البنكي الوطني مع أفضل المعايير الدولية، عبر تطبيق المعايير المتقدمة لبازل 2 ومراعاة المتطلبات الدنيا الخاصة باختبارات التحمل. كما عمل على تعزيز الإطار القانوني المنظم لنشاط جمعيات القروض الصغرى من خلال سن قواعد تتعلق بمنظومة الحكامة وبتصنيف القروض المعلقة الأداء وتكوين المؤونات.

وقد تبلورت الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال المعلومات المالية في بدء العمل بمكتب القروض، مما يمكن البنوك وشركات التمويل من تقييم مخاطر الائتمان بشكل أفضل من خلال إدراج المزيد من البيانات حول ملاءة الزبناء.

وعلى صعيد استراتيجية الإدماج المالي، سجلت نسبة الولوج إلى الخدمات البنكية تحسنا ملموسا في سنة 2009، وأصبح بالإمكان تحقيق نسبة 50% المتوخاة مع نهاية 2010، باحتساب زبناء بريد المغرب. وبالموازاة مع هذا التطور، تم اتخاذ مجموعة من التدابير ترمي بالأساس إلى بناء علاقات سليمة ومتوازنة بين البنوك والزبناء. فقد شهدت سنة 2009 إعطاء الانطلاقة لمنظومة الوساطة البنكية التي تهدف إلى حل الخلافات بطرق ودية. كما تمت دعوة البنوك إلى إضفاء الشفافية اللازمة على الشروط المطبقة على عملياتها. وهكذا، سيتم خلال سنة 2010 وضع نص تنظيمي يحدد الخدمات البنكية الأساسية المجانية وإعداد مؤشر لأسعار الخدمات البنكية وإرسال كشف سنوي إلى الزبناء بكافة العمولات المقتطعة. وبالموازاة مع هذه الإجراءات، سيتم تنفيذ برامج للتثقيف المالي والعمل على توفير الظروف المواتية لتطوير منتجات متجددة ترتكز على دعامات جديدة تستخدم التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

وفي ما يتعلق بأنظمة الأداء، تم إتمام عملية إلغاء التبادل المادي للقيم بتعميم التبادل غير المادي لإشعارات الاقتطاع. كما تم التوقيع على اتفاقية تنظم مراقبة أنظمة الأداء.

ومن جهة أخرى، تميزت سنة 2009 بالاحتفال بالذكرى الخمسين لبنك المغرب. وقد عمل البنك منذ إحداثه على نهج سياسات تتوخى مواكبة الإقلاع الاقتصادي لبلادنا عبر السهر على استقرار الأسعار وضمان التمويل الكافي للاقتصاد، مع الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي والمساهمة في تطوير الأسواق وفي تدعيم أساسيات النظام البنكي. وقد شهدت العقود الأولى اعتماد الدرهم كعملة وطنية ومغربة الأطر البنكية وإرساء إطار قانوني ينظم النشاط البنكي ويعزز اختصاصات البنك المركزي في مجال الإشراف. وبعد ذلك، لعب البنك دورا حاسما في إعادة التوازنات الأساسية للاقتصاد الوطني خلال الثمانينات، ثم تقويتها على أسس مستدامة في التسعينات. واكتسبت هذه الدينامية زخما جديدا بدءا من العام 2006، على إثر التعديلات الهامة التي طرأت على القانون الأساسي للبنك والتي حددت مهامه وجعلت من استقرار الأسعار هدفه الأول ومنحته استقلالية واسعة في مجال السياسة النقدية. وعزز القانون الأساسي الجديد صلاحيات البنك في ميدان الإشراف البنكي وحدد بشكل واضح مهامه ذات الصلة بمراقبة أنظمة ووسائل الأداء وضمان سلامتها. وبفضل التخطيط الاستراتيجي، الذي شمل حتى نهاية 2009 مخططين ثلاثيين، أحرز البنك تقدما كبيرا في مجال تحديث تنظيمه وإدارته. وقد ساهمت هذه الإصلاحات في ملاءمة طرق العمل والتدبير مع أفضل المعايير المعتمدة دوليا، مما مكن البنك من الحصول على شهادة الجودة إيزو 9001 بالنسبة لمجموع أنشطته.

وإن بنك المغرب عاقد العزم على مواصلة المساهمة في توفير الظروف الملائمة لاندماج أمثل للاقتصاد المغربي في محيطه العالمي والحفاظ عليها، بالإضافة إلى مواجهة التحديات التي تطرحها تغيرات ما بعد الأزمة. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد البنك رؤية متوسطة وطويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستقاة من الأزمة العالمية. وفي هذا الإطار، سيواصل العمل على ملاءمة كل من الإطار الاستراتيجي والتحليلي والعملياتي للسياسة النقدية وتدعيم التوجه الاحترازي لمنظومة الرقابة البنكية، مع تطوير آليات التنسيق بين سلطات الإشراف. كما سيواصل العمل من أجل تحسين جاذبية المركز المالي للدار البيضاء لجعله مركزا ماليا إقليميا، مما يعزز فرص تحوُّل بلدنا إلى نقطة جذب لتدفقات الرساميل على الصعيد الإقليمي.

إن حجم الأزمة العالمية وامتدادها وعدم وضوح الآفاق بشأن نهايتها يستلزم تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات الخارجية والتكيف مع المتغيرات الدولية من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة. ويتعين في هذا الصدد التعجيل بالتدابير الرامية إلى التحسين المستمر لنظام التربية والتكوين وللقدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية. ومن المهم أيضا تقوية الحكامة الجيدة للسياسات العمومية ومناخ الأعمال، مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز الآليات التي تم وضعها للتغلب على العجز في المجال الاجتماعي.

ومن الضروري أيضا الإسراع بمعالجة مكامن الهشاشة البنيوية التي ازدادت حدتها بفعل الأزمة، وذلك ضمن إطار شمولي. وينبغي التصدي على وجه الخصوص لإشكالية الخلل الذي يعرفه الحساب الجاري لميزان الأداءات، من خلال تقليل تركيز الصادرات على منتجات ذات حمولة تكنولوجية ضعيفة وعلى أسواق ذات إمكانات نمو محدودة.

وعلى صعيد المالية العمومية، يتعين مواصلة تعزيز قابلية الوضعية المالية للاستمرار على المدى المتوسط. ولأجل ذلك، ينبغي التسريع بإصلاح نظام المقاصة واتخاذ تدابير لترشيد نفقات التسيير بغية تحقيق فائض يسهم في دعم الجهود المبذولة لتقليص العجز في المجال الاجتماعي. ومن اللازم كذلك تقوية دينامية الموارد على أساس مستدام عبر إدراج القطاع غير المهيكل. وفي الوقت نفسه، يتعين تدعيم عملية التعزيز المالي من خلال تنمية الادخار على المدى الطويل وتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المحدود.

وإن تسريع وتيرة تنفيذ الخطط القطاعية وإطلاق برامج جديدة، لاسيما في مجالي الطاقة والمعادن، يطرح عدة تحديات على مستوى حكامة السياسات الاقتصادية وفعاليتها. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أهمية خاصة للتناسق العام لهذه المقاربات، مع ضمان تكاملها وتوجيه أمثل للموارد المالية والحرص على انسجامها مع الإكراهات العامة للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الإكراهات المرتبطة بميزان الأداءات.

لقد شهدت العشر سنوات الماضية تحقيق إنجازات هامة في مجال التنمية البشرية، بحيث سجلت نسبة ولوج السكان للخدمات الاجتماعية الأساسية تحسنا ملموسا. كما يتبين من خلال نسبة الكهربة في العالم القروي التي ناهزت 84% سنة 2009، والتي سبق تعميمها على كافة المناطق الحضرية. وخلال نفس الفترة، انتقلت نسبة استفادة السكان من الماء الصالح للشرب من 14% إلى 90%. وفي مجال التعليم، بلغت نسبة تمدرس الأطفال ما بين 6 و11 سنة 96% في 2009. ومن أجل وضع المغرب في موقف قوي يمكنه من رفع التحدي المتمثل في تسريع وتيرة النمو في سياق يتسم بانفتاح أكبر على المحيط الخارجي، مع ضمان مشاركة الجميع، ينبغي الاستفادة من التقدم المحرز وتعزيز الجهود المبذولة في مجال التربية والتكوين. ومن شأن نجاح البرنامج الاستعجالي الذي اعتمدته الحكومة في هذا الميدان أن يمكن من تقليص الهدر المدرسي وتحسين نسبة الولوج إلى التعليم الأولي والمساهمة في خفض مستوى الأمية، خاصة في المناطق القروية.

إن حصول بلدنا على الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوربي يشكل مكسبا هاما لتحقيق اندماج أفضل للمغرب في محيطه الإقليمي. وفي هذا الصدد، فإن البرنامج الذي تم وضعه بهدف ملاءمة التشريعات والمعايير المغربية مع تلك المعتمدة في بلدان الاتحاد الأوروبي، سيمكن من تعزيز اندماج بلدنا في السوق الأوروبية. ومن ناحية أخرى، فإن الأداء العام لاقتصادنا الوطني سيتعزز بالتأكيد بفضل مشروع الجهوية الموسعة الذي يعد خطوة هامة نحو الأمام في مجال الحكامة الترابية. وسيعطي هذا المشروع دفعة جديدة لدينامية الإصلاح المؤسساتي، مما سيتيح لبلدنا تعزيز مساهمة جميع الجهات في إطار نموذج نمو متوازن يراعي ضرورات التنمية المستدامة والتضامن الترابي. كما أن مشاركة الساكنة بشكل أكبر في عملية التنمية ستمكن من تحقيق أقصى قدر من التناسق بين مختلف التدابير التي تتخذها القطاعات الحكومية على صعيد الوحدات الترابية من أجل ضمان تقدم اقتصادي واجتماعي أسرع وأكثر توازنا.

الرباط، يونيو 2010

عبد اللطيف الجواهري

بنك المغرب

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

بنك المغرب

بنك المغرب

1.1 المحيط الدولي

أدت الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في سنة 2008 إلى أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تقلص الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بنسبة0,6% في 2009. وشهد النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة تراجعا ملموسا، بحيث انخفض الناتج الداخلي الإجمالي على العموم بنسبة 3,2%، بينما سجل النمو في البلدان الصاعدة تراجعا من 6,1% سنة 2008 إلى 2,4%. وتميزت سنة 2009 أيضا بانكماش ملحوظ في تدفقات الرساميل والتجارة العالمية. كما تفاقم معدل البطالة في الاقتصاديات المتقدمة، في الوقت الذي شهد فيه التضخم تباطؤا حادا وسجل في معظم البلدان الصناعية نسبا سلبية ارتباطا بضعف الطلب وانخفاض أسعار المواد الأولية.

ونظرا لحجم الأزمة، عملت الحكومات على تعزيز السياسات الاقتصادية بهدف عودة الأوضاع المالية إلى طبيعتها وإنعاش النشاط الاقتصادي. وقامت البنوك المركزية من جهتها بخفض نسب الفائدة الرئيسية إلى مستويات قياسية، مع اللجوء المتزايد للتدابير غير التقليدية التي شملت التيسير الكمي، من خلال ضخ كميات هائلة من السيولة، ومنح الضمانات والشراء المباشر للأصول المالية الطويلة الأجل. وعلى مستوى السياسات المالية، كثفت حكومات البلدان المتقدمة، وبدرجة أقل البلدان الصاعدة، إجراءات دعم النظام المالي والنشاط الاقتصادي.

غير أن تأثير التدابير المتخذة على النشاط الاقتصادي سنة 2009 ظل محدودا، إذ أن الانتعاش الذي انطلق في النصف الثاني من السنة لم يشمل على الخصوص إلا البلدان الصاعدة والنامية. أما في البلدان المتقدمة، فسجل تباطؤ في تراجع الناتج الداخلي الإجمالي أو بعض الارتفاعات الطفيفة، ارتباطا بالأساس بالتأثير الظرفي لانخفاض وتيرة تشكيل المخزونات أو بفعل الأثر المباشر لبعض التدابير الهادفة إلى تشجيع الطلب. وعلى صعيد النظام المالي، كانت لإجراءات التحفيز نتائج أكثر أهمية، حيث ساهمت في

تحسين عمل السوق النقدي، وتراجع العزوف عن المخاطر إضافة إلى الانتعاش التدريجي لأسواق البورصة. إلا أن نمو الائتمان البنكي ظل ضعيفا في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. في حين ظهرت عوامل جديدة لهشاشة النظام المالي مع نهاية السنة، ارتباطا بتزايد الديون السيادية وما تمخض عنها من ارتفاع علاوات المخاطر لبعض البلدان الصناعية.

وأمام اتساع نطاق الأزمة، بذلت جهود كبيرة لتنسيق سياسات الدعم على مستوى المنظمات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين. واستهدفت هذه الجهود إعداد خطط منسجمة لمواجهة الأزمة الحالية وكذا بلورة الإصلاحات الأساسية الكفيلة بتقليص إمكانيات حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.

إجمالا، وباستثناء التراجع الكبير في التضخم المستورد، ارتباطا بانخفاض أسعار المواد الأولية والأسعار عند الاستهلاك على المستوى الدولي، تأثر الاقتصاد الوطني سلبا بالمحيط الدولي في سنة 2009، لاسيما على إثر ارتفاع نسبة البطالة وتدني المداخيل وانخفاض نسب استخدام الطاقات الإنتاجية لدى أبرز البلدان الشريكة للمغرب.

1.1.1 تطور الاقتصاد العالمي في سنة 2009

بعد التباطؤ الحاد المسجل في سنة 2008، سجل الناتج الداخلي الإجمالي العالمي انكماشا بنسبة 0,6% نتيجة التدهور الكبير في الظرفية الاقتصادية للبلدان المتقدمة. ورغم تراجع نسبة النمو في البلدان الصاعدة، إلا أنها ظلت إيجابية في 2,4%.

الجدول 1.1.1 : تطور نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بالنسبة المئوية

	2007	2008	2009
العالم	**5,2**	**3,0**	**-0,6**
الاقتصادات المتقدمة	**2,8**	**0,5**	**-3,2**
الولايات المتحدة	2,1	0,4	-2,4
منطقة الأورو	2,8	0,6	-4,1
فرنسا	2,3	0,3	-2,2
ألمانيا	2,5	1,2	-5
اليابان	2,4	-1,2	-5,2
الاقتصادات الصاعدة	**8,3**	**6,1**	**2,4**
الصين	13	9,6	8,7
الهند	9,4	7,3	5,7
روسيا	8,1	5,6	-7,9
البرازيل	6,1	5,1	-0,2

المصدر: صندوق النقد الدولي

رسم بياني 1.1.1 : التطور الفصلي للنمو

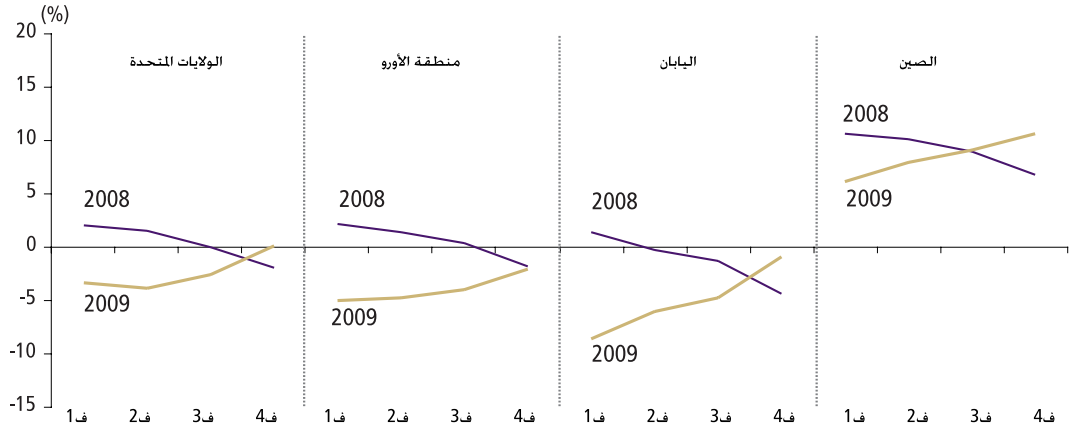

المصادر: صندوق النقد الدولي ومكتب الإحصاء الأوروبي

في الولايات المتحدة، تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة2,4% بعد تسجيله لنمو محدود بلغ 0,4% في السنة المنصرمة. موازاة مع ذلك، ارتفعت نسبة البطالة إلى9,3% بدلا من5,8%. في هذا السياق، انتقل على نحو سريع انخفاض أسعار المواد الأولية إلى التضخم الذي تدنى إلى 0,3-% في سنة 2009، بعد بلوغه 3,8% في سنة 2008.

واستمر تراجع النشاط الاقتصادي إلى غاية الفصل الثاني ليعكس بذلك انخفاض استثمارات المقاولات، إلى جانب تباطؤ وتيرة الإنتاج في العديد من القطاعات ارتباطا بالمستوى الكبير للمخزونات. ويعزى أيضا إلى تراجع الاستهلاك بحكم ارتفاع نسبة البطالة واستمرار أثر الثروة السلبي الناجم عن انخفاض أسعار الأصول وتضييق شروط منح القروض. أما انتعاش النمو خلال الفصل الثالث، فيرتبط بالتراجع الملموس في وتيرة تشكيل المخزونات وارتفاع الاستهلاك الخاص.

وفي منطقة الأورو، تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بوتيرة حادة بلغت 4,1%، نتيجة بالأساس للانهيار المسجل على مستوى الطلب الخارجي والاستثمارات. وسجل تراجع أقل حدة للاستهلاك بفضل الأثر الاعتدالي لانخفاض التضخم وتدابير السياسة الاقتصادية. وفي ظل هذه الأجواء، ارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير في منطقة الأورو لتصل إلى 9,4% بدلا من 7,6% في السنة المنصرمة، في حين انخفضت نسبة التضخم من 3,3% إلى 0,3%. ومن بين الاقتصادات الأوربية الكبرى، سجلت ألمانيا التراجع الاقتصادي الأكثر حدة حيث انخفض ناتجها الداخلي الإجمالي بنسبة 5% في سنة 2009، نتيجة على الخصوص لتراجع أداء الصادرات. وأثر ضعف الطلب الخارجي أيضا على الناتج الداخلي الإجمالي في فرنسا الذي تراجع بنسبة 2,2%. وتراجع الناتج الداخلي الإجمالي في إسبانيا بنسبة 3,6% ارتباطا بمواصلة تقهقر السوق العقاري والسياحي. ويعكس انخفاض النشاط الاقتصادي من سنة لأخرى في منطقة الأورو بالأساس التطورات المسجلة خلال النصف الأول من السنة. أما خلال ما تبقى من السنة، فسجلت بوادر متعددة للتحسن الاقتصادي، بفضل نمو الطلب الخارجي، وبدرجة أقل، الطلب الداخلي الذي انتعش نتيجة الإجراءات التحفيزية.

وتراجع النمو في المملكة المتحدة بنسبة 4,9% بعد ارتفاعه بنسبة 0,5 % في السنة المنصرمة. وتواصل تأثر استهلاك الأسر بارتفاع نسبة البطالة، ومحدودية العرض من القروض البنكية وأثر الثروة السلبي. إضافة إلى ذلك، أدى تضييق الشروط الائتمانية والمستوى المنخفض لاستخدام الطاقات الإنتاجية إلى تراجع استثمارات المقاولات.

إجمالا، سجل الناتج الداخلي الإجمالي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة) تراجعا بنسبة 3% بعد النمو المحدود البالغ 0,6% في سنة 2008، ليعكس بذلك حجم الصدمة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في سنة 2009. أيضا، بلغت نسبة البطالة المرجحة لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين أعلى مستوياتها خلال هذا العقد في سنة 2009، مساهمة بذلك في توقف المنحى التصاعدي لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

رسم بياني2.1.1 : تطور الناتج الداخلي الإجمالي المرجح ونسبة البطالة المرجحة في أهم البلدان الشريكة

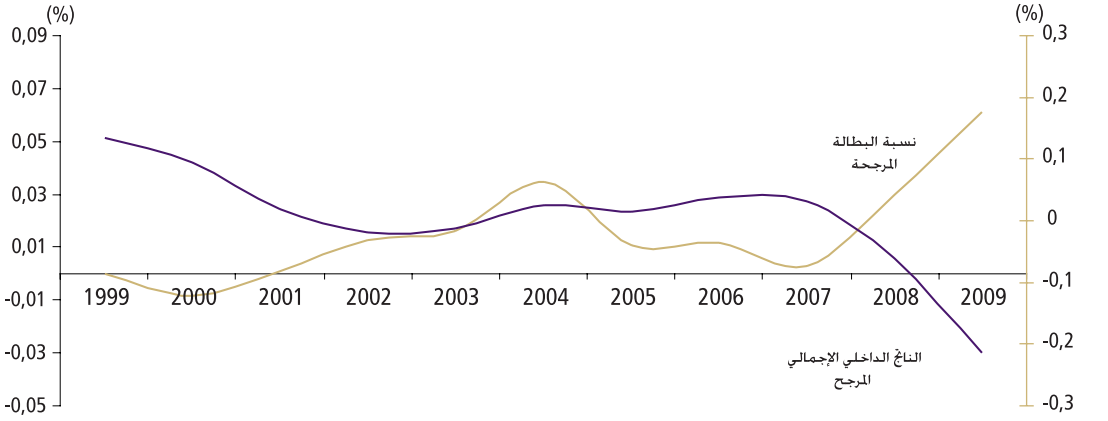

المصادر: Datastream ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 3.1.1 : تطور التضخم في العالم

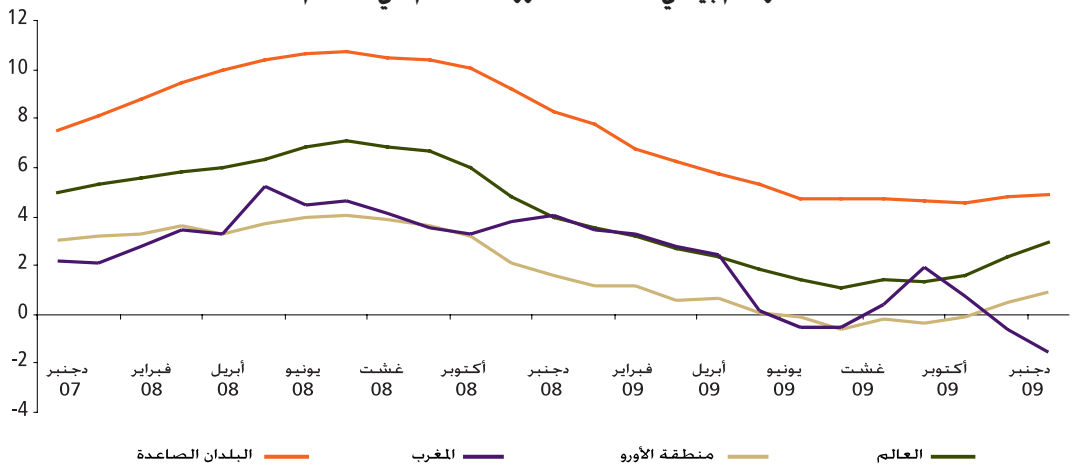

المصدر: صندوق النقد الدولي

وسجلت اليابان الانخفاض الأكثر حدة للناتج الداخلي الإجمالي من بين البلدان الصناعية الرئيسية، أي 5,2-%، بعد نسبة 1,2-% المسجلة في سنة 2008، نتيجة بالأساس لانهيار الصادرات علاوة على تباطؤ نفقات الاستثمار. واستمر الركود المسجل منذ الفصل الثاني من سنة 2008 إلى غاية الفصل الثالث من سنة 2009. وخلال الفصل الرابع من السنة، بدأت تبرز بعض بوادر الانتعاش نتيجة تحسن الطلب الخارجي، خاصة الموجه من البلدان الآسيوية الصاعدة.

وبالفعل، ظلت وتيرة النمو في هذه البلدان سريعة نسبيا، رغم تراجعها الطفيف من 7,9% إلى 6,6% من سنة لأخرى، نتيجة لتقلص التدفقات التجارية الدولية. وفي الصين، بلغت نسبة النمو 8,7% بدلا من 9,6% في السنة المنصرمة لتعكس بذلك تراجع أداء الصادرات إلى جانب تباطؤ الاستثمارات في قطاع السكن. وانخفضت الأسعار عند الاستهلاك في الصين بنسبة 0,7% بعد ارتفاعها بنسبة 5,9% في سنة 2008. وتراجع النمو الاقتصادي في الهند من 7,3% إلى 5,7% في سنة 2009، ارتباطا بالأساس بتراجع الصادرات.

وفي البلدان الأخرى الصاعدة والنامية، سجل الناتج الداخلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية انخفاضا بنسبة 1,8% مقابل ارتفاعه بنسبة 4,3% في السنة المنصرمة، مع تدني بنسبة 0,2 %في البرازيل. وفي روسيا، تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 7,9% بعد ارتفاعه بنسبة 5,6% في سنة 2008، نظرا على الخصوص للانخفاض الكبير في أسعار النفط. وسجلت تطورات مماثلة في ما يتعلق بالاقتصادات الصاعدة الأوروبية التي تراجع ناتجها الداخلي الإجمالي بنسبة 3,7% بعد ارتفاعها بنسبة 3%. وفي إفريقيا، تباطأت نسبة النمو إلى 1,9% بدلا من 5,2%. وفي منطقة المغرب العربي، سجل تراجع وتيرة النمو الاقتصادي في المغرب من 5,6% إلى 5,2%. في حين سجلت كل من تونس والجزائر نسب نمو تصل إلى 3% و2 % على التوالي، بدلا من 4,6% و2,4% خلال السنة المنصرمة.

2.1.1 التجارة الدولية وموازين الأداءات

بعد ارتفاعه الطفيف بنسبة 2,8% في سنة 2008، سجل حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات انخفاضا بنسبة 10,7% وهو الأول من نوعه منذ عام 1982. ويعزى هذا بالأساس إلى انخفاض طلبات الاستيراد من طرف البلدان المتقدمة، لا سيما خلال النصف الأول من السنة، وتضييق الائتمان وشروط تمويل الصادرات في معظم هذه البلدان.

وصاحب تراجع المبادلات تقليص للاختلالات على صعيد ميزان الحسابات الجارية. هكذا، بلغ العجز التجاري للولايات المتحدة 2,9 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 4,9 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي في السنة المنصرمة، وهو ما يعزى بالأساس لانخفاض الواردات. أما في منطقة الأورو، فبلغ عجزها التجاري 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 0,8% في السنة السابقة. وفي اليابان، تراجع الفائض إلى 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 3,2% في سنة 2008، نتيجة الانخفاض الكبير للصادرات. وعلى نفس المنوال، سجل الفائض التجاري لبعض البلدان الآسيوية انخفاضا نتيجة تراجع

أداء الصادرات، خاصة في الصين التي بلغ فائضها 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 9,4% في سنة 2008. وانكمشت فوائض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوتيرة كبيرة لتبلغ 1,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 15,5% في سنة 2008، نتيجة انخفاض أسعار النفط والتراجع الحاد للطلب العالمي.

جدول 2.1.1 : أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات في مناطق ودول العالم (النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

	2007	2008	2009
الاقتصادات المتقدمة	**-0,9**	**-1,3**	**-0,4**
الولايات المتحدة	-5,2	-4,9	-2,9
منطقة الأورو	0,3	-0,8	-0,4
اليابان	4,8	3,2	2,8
المملكة المتحدة	-2,7	-1,5	-1,3
الاقتصادات الأسيوية الصاعدة	**7,0**	**5,7**	**4,1**
الصين	11,0	9,4	5,8
الهند	-1,0	-2,2	-2,2
أمريكا اللاتينية	**0,4**	**-0,6**	**-0,8**
البرازيل	0,1	-1,7	-1,3
المكسيك	-0,8	-1,5	-1,2
بلدان أوربا الوسطى والشرقية	**-7,9**	**-7,8**	**-3,1**
مجموعة الدول المستقلة	4,2	4,9	2,9
روسيا	5,9	6,2	3,6
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**15,7**	**15,5**	**1,8**

وأثر استمرار الضغوط على الأسواق المالية العالمية وتراجع النشاط الاقتصادي أيضا على تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وحسب المعطيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بلغت هذه التدفقات على الصعيد العالمي 1.040,3 مليار دولار سنة 2009، منخفضة بنسبة 39%، بعد تراجعها بنسبة 21%

في سنة 2008. وواصلت التدفقات المتوجهة إلى البلدان المتقدمة تراجعها حيث انخفضت التدفقات المتوجهة نحو الولايات المتحدة بنسبة 57% ونحو الاتحاد الأوربي بنسبة 27,9%. وتراجعت بدورها الاستثمارات المتوجهة نحو البلدان النامية بنسبة 34,7%.

3.1.1 التدابير الرئيسية للسياسة الاقتصادية

يعزى الانتعاش الطفيف للاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من سنة 2009 والتحسن المسجل على صعيد العديد من مكونات الأسواق المالية بشكل كبير إلى التدابير المشتركة التي اتخذتها الحكومات والبنوك المركزية، خاصة في البلدان المتقدمة.

منطقة الأورو

خفض البنك المركزي الأوربي سعر فائدته الرئيسي خلال السنة من 2,5% إلى 1% وأسعار تسهيلة الإيداع والتسهيلة الهامشية إلى 0,25% و1,75% على التوالي بدلا من 3% و2%. وللتخفيف من حدة الضغوط التي تعرقل السير الجيد للسوق النقدي وسوق القروض، قام البنك المركزي الأوربي أيضا بضخ كميات كبيرة من السيولة في السوق ما بين البنوك. ولتقليص المخاطر النظامية، شرع البنك في إعادة رسملة المؤسسات المالية المتعثرة، من خلال إعادة شراء أو ضمان الأصول "السامة" الموجودة في محفظتها وتغطية التزامات القطاع المالي.

وعلى صعيد السياسة المالية، شكلت التدابير المتخذة في إطار المخطط الأوربي لتحفيز الاقتصاد ما يعادل 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي للاتحاد الأوربي، ووجهت على الخصوص لتعزيز القدرة الشرائية للأسر، لا سيما من خلال تخفيض الضرائب. واستهدف المخطط أيضا تقوية الاستثمارات ودعم المقاولات الخاصة، لا سيما منها العاملة في قطاعي البناء والسيارات. ورصدت موارد من الميزانية أيضا لدعم سوق الشغل.

وبلغ العجز العمومي 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة لمجموع منطقة الأورو فيما ارتفعت المديونية العمومية بواقع 8,9 نقطة مئوية لتصل إلى 78,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. في ظل هذه الأوضاع، شرع المجلس الأوربي لوزراء المالية والاقتصاد في مراجعة التوصيات المتعلقة بتقوية المالية العمومية وأرجأ بسنة إضافية الموعد المحدد سلفا لتخفيض عجز الميزانية إلى مستوى دون 3% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي إلى سنة 2013 بالنسبة لفرنسا وإسبانيا و2014 بالنسبة لإيرلندا.

الولايات المتحدة

لم يغير الاحتياطي الفدرالي من سعر فائدته الرئيسي الذي ظل يتراوح ما بين 0 و0,25% منذ نهاية سنة 2008. وعمل أيضا على تطبيق سياسة التوسع النقدي من خلال القيام بضخ سيولة بشروط ميسرة، وتوسيع نطاق الجهات المستفيدة من قروض البنك لتشمل مؤسسات غير بنكية وشراء السندات طويلة الأجل. وانعكست هذه الإجراءات على القاعدة النقدية التي اتسعت لتصل إلى حوالي 2000 مليار دولار، بدلا من 1700 مليار في نهاية سنة 2008 و800 مليار في المتوسط سنة 2007.

بموازاة ذلك، وضعت الحكومة الأمريكية مجموعة من التدابير الرامية إلى دعم الطلب الداخلي والنظام المالي، من بينها:

- مخطط متعدد السنوات للإقلاع وإعادة الاستثمار، ويتضمن تعديلات ضريبية، ومساعدات مالية إلى الحكومات المحلية وتوسعة النفقات الفدرالية للتجهيز وفي مجال التعليم والمساعدة الاجتماعية. وبلغ الغلاف المالي المخصص لهذه الآلية 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- خطة الاستقرار المالي، الموجهة إلى السوق المالية والعقارية والمشتملة على برنامج استثماري بالشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، تتعلق بإعادة شراء الأصول السامة للمؤسسات المالية وبرنامج لإعادة رسملة هذه المؤسسات؛
- نظام تعويضي لفائدة قطاع السيارات من أجل تحفيز مبيعات القطاع من خلال منح الزبناء مكافأة مقابل التخلص من السيارات القديمة وشراء أخرى جديدة.

وبذلك ارتفع العجز العمومي من جديد ليصل إلى 11,2% من الناتج الداخلي الإجمالي وانتقلت نسبة الاستدانة من 70% إلى 83,9% من نهاية سنة لأخرى.

رسم بياني 4.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوربي والاحتياطي الفدرالي

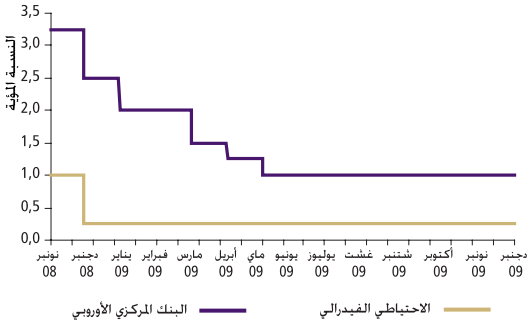

رسم بياني 5.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية للبنك المركزي الأوربي والاحتياطي الفدرالي

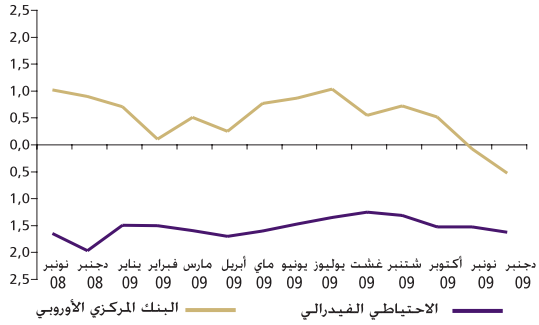

المصادر: البنك المركزي الأوربي والاحتياطي الفدرالي وحسابات بنك المغرب

المملكة المتحدة

قام بنك إنجلترا بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي ثلاث مرات في سنة 2009، من 2% إلى 0,5%. وفي إطار سياسة التيسير الكمي التي ينهجها، عمل على ضخ سيولات بشكل مباشر من خلال شراء سندات خاصة وسندات اقتراض حكومية، ليصل بذلك جاري العملة الائتمانية إلى 220 مليار دولار مقابل 90 مليار في متم سنة 2008.

وبدورها، قامت الحكومة بتبني إجراءات ترمي إلى إعادة الاستقرار المالي ودعم قدرة المؤسسات المالية على الإقراض. وتركزت الآليات التي تم تطبيقها على المحاور الثلاث التالية:

- الحفاظ على ملاءة البنوك، من خلال وضع مخطط في مواجهة تدهور الأصول السامة؛
- تحفيز سوق السندات وتحسين إمكانيات ولوج المؤسسات المالية إلى السوق بالجملة من خلال مخطط لضمان السندات المستندة إلى أصول؛

- تشجيع عمليات إقراض الأسر والمقاولات، من خلال برنامج لشراء الأصول يسمح لبنك إنجلترا بشراء الأصول ذات الجودة لدى القطاع الخاص، خاصة سندات الاقتراض التي تصدرها المقاولات وأوراق الخزينة.

اليابان

أبقى بنك اليابان على سعر فائدته الرئيسي دون تغيير في 0,1% سنة 2009، وقام بعدة عمليات للتيسير الكمي، منها منح لامحدود لقروض قصيرة الأجل لفائدة المؤسسات المالية، وشراء الأوراق التجارية وكذا السندات طويلة الأجل سواء منها الخاصة أو العمومية.

إضافة إلى المخططات الثلاثة للتحفيز الاقتصادي التي أعطيت انطلاقتها في سنة 2008، بغلاف مالي يعادل 4,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، تم تبني مخطط رابع في ماي 2009 يهدف على الخصوص إلى تشجيع استهلاك الأسر للسلع المستديمة. كما انخرطت الدولة أيضا في تعزيز رأسمال البنوك ومنحها مباشرة قروضا طارئة. وانتقل عجز الميزانية، مع الأخذ بعين الاعتبار المخطط الموافق عليه في نهاية دجنبر، إلى 7,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2009 بدلا من 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2008.

4.1.1 الأسواق المالية وأسواق المواد الأولية

اتسمت الأوضاع في الأسواق المالية مع بداية سنة 2009 بضغوط قوية نتيجة التدهور الملموس لمختلف المؤشرات الاقتصادية خلال الفصل الرابع من سنة 2008. وبعد ذلك، لوحظ نوع من التحسن التدريجي الناجم عن الحفاظ على الإجراءات التحفيزية، بل وتعزيزها في بعض البلدان، وكذا تحسن آفاق النمو الاقتصادي. وتجلى ذلك من خلال تراجع مستوى العزوف عن المخاطر، وانتعاش أسواق البورصة وكذا أسواق الدين لأجل قصير. إلا أن انخفاض النشاط الائتماني في العديد من الاقتصادات تواصل طوال السنة. إلى جانب ذلك، ألقت ضغوط جديدة بظلالها على الاستقرار المالي، ارتباطا بالمخاطر المتعلقة بملاءة عدد من بلدان منطقة الأورو.

وفي أسواق المواد الأولية، تواصل خلال الفصل الأول من سنة 2009 المنحى التراجعي للأسعار المسجل في الفصل الرابع من سنة 2008، قبل أن يفسح المجال إلى ارتفاع عام في الأسعار. وساعد في تحقيق هذا المنحى تحسن آفاق النمو الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع الطلب الموجه من البلدان الصاعدة. وساهم في هذا التطور كذلك انخفاض قيمة الدولار واستعادة صناديق التحوط لمشترياتها. وعلى امتداد السنة، ظلت أسعار المواد الأولية على العموم في مستويات أدنى بكثير من المستويات القياسية المسجلة سنة 2008.

5.1.1 الأسواق المالية الدولية

بعد مرحلة الانخفاض المسجلة مع بداية السنة، انتعشت أسعار البورصات ابتداء من شهر مارس، ارتباطا بتحسن المؤشرات والآفاق الاقتصادية، وكذا إبقاء السلطات العمومية على الإجراءات التحفيزية. هكذا ارتفع من سنة لأخرى مؤشر الفوتسي بنسبة 30,7% في المتوسط، في حين ارتفع مؤشرا الداو جونز والنيكاي على التوالي بنسبة 28,5% و14%. وارتفعت بشكل أكبر مؤشرات الأسواق المالية في البلدان الصاعدة كما يتبين من نمو مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الصاعدة(MSCI EM)[1] بنسبة 71,3%. ومع ذلك، ظلت مؤشرات البورصة في البلدان المتقدمة والصاعدة منخفضة بحوالي 46% مقارنة بمستوياتها في سنة 2008.

1 يعتبر مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الصاعدة(MSCI EM) مؤشر بورصة مركب يتم من خلاله قياس أسواق الأسهم في بلدان أوروبا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا (جمهورية التشيك وهنغاريا وبولونيا وروسيا وتركيا وإسرائيل والأردن ومصر والمغرب وجنوب إفريقيا).

رسم بياني 6.1.1 : تطور مؤشرات البورصة العالمية (بنقطة أساس)

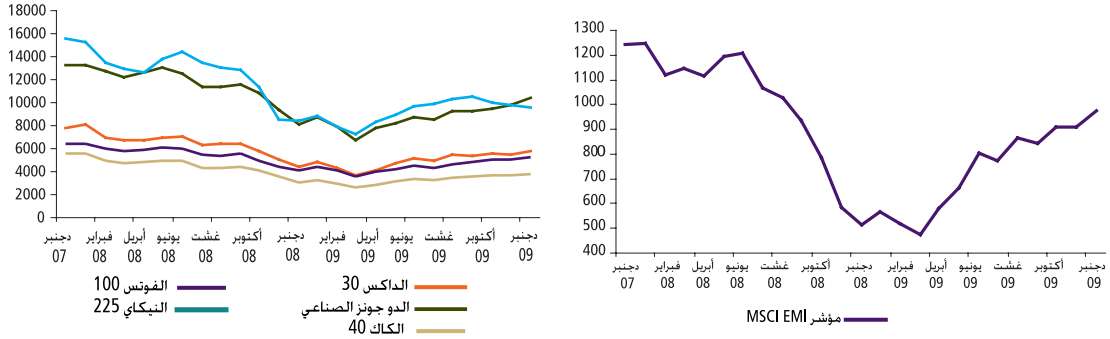

المصدر: Datastream

على صعيد الأسواق ما بين البنوك، ساهم إبقاء البنوك المركزية لأسعار الفائدة في مستويات متدنية وإعادة تطبيق التدابير الكمية، إضافة إلى التحسن التدريجي للظرفية الاقتصادية في التخفيف من الضغوط على شروط الإقراض وإلى تقليص الفارق بين سعر ليبور وسعر مبادلة المؤشرات لليلة واحدة (OIS – LIBOR)[1] الذي بلغ 9 نقط أساس في الولايات المتحدة و27 نقطة في منطقة الأورو شهر دجنبر، بينما كان قد وصل إلى 125 و114 نقطة أساس على التوالي في نهاية سنة 2008. وظل مع ذلك أعلى بشكل ملموس من المستوى المسجل في سنة 2006 قبل اندلاع الأزمة، حيث كان يبلغ 7 نقاط أساس في الولايات المتحدة و3 نقاط أساس في منطقة الأورو.

ولوحظ نفس التطور في أسواق الدين التي عرفت تقلصا ملموسا في فوارق التمويل، بفعل تدني العائدات عن اقتراضات الدولة قصيرة الأجل، المرتبطة بدورها بانخفاض أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية.

1 يعكس هذا الفارق خطر نسب الفائدة ويمثل الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك لثلاثة أشهر (ليبور الأورو دولار) وسعر مبادلة المؤشرات لليلة واحدة لنفس الأجل.

رسم بياني 7.1.1 : تطور الفارق بين سعر ليبور وسعر مبادلة المؤشرات لليلة واحدة وفارق TED Spread[1] بالنقاط الأساس

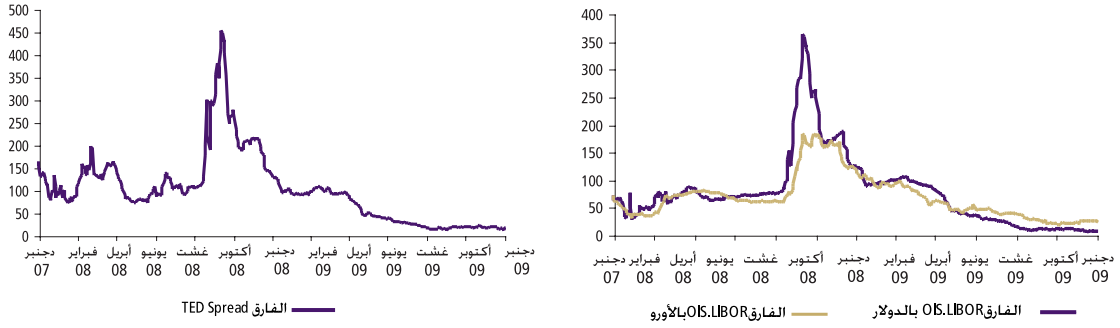

المصدر: Datastream

غير أن المخاوف المرتبطة بتدهور رصيد الميزانية العمومية في بعض البلدان المتقدمة فاقم من الضغوط على شروط التمويل على المدى الطويل خلال النصف الثاني من السنة. وسجلت اختلالات أكثر حدة في بعض بلدان منطقة الأورو حيث بلغ العجز مستويات تقارب 10% من الناتج الداخلي الإجمالي.

في ظل هذه الظروف، عرفت علاوات المخاطر على عقود مبادلة التخلف عن الأداء (CDS) الخاصة بالديون السيادية ارتفاعا ملموسا بلغ متوسطه 157 نقطة أساس بالنسبة لإيرلندا و116 نقطة أساس بالنسبة لليونان. وأثر تزايد مخاطر ملاءة الدول أيضا على تطور العائدات عن الاقتراضات العمومية على الأمد الطويل التي سجلت ارتفاعات ملموسة، لتساهم بذلك في رفع تكلفة تمويل العجز العمومي.

1 يعكس هذا الفارق خطر ائتمان ويمثل الفارق بين السعر الحسباني لاقتراضات الدولة الصادرة عن الخزينة الأمريكية لثلاثة أشهر وسعر ليبور لنفس الأجل.

رسم بياني 8.1.1 : تطور علاوات المخاطر على عقود CDS الخاصة بالديون السيادية لمدة 5 سنوات (بالنقاط الأساس) والدين العمومي في بعض بلدان منطقة الأورو

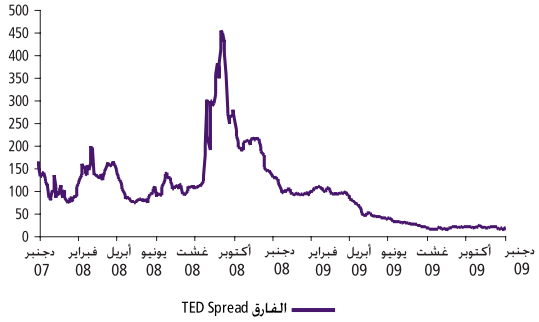

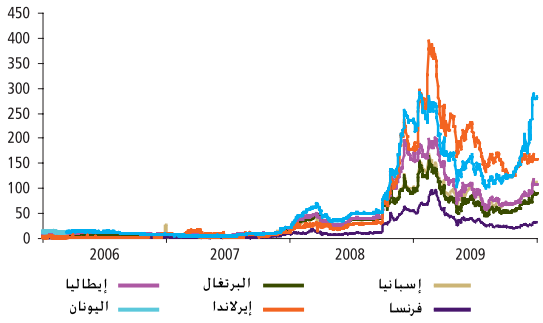

المصدر: Datastream

وفيما يتعلق بسوق القروض، سجل نمو ضعيف لحجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، على الرغم من التيسير الملموس للأوضاع النقدية. وبالفعل، عرفت وتيرة النمو الائتماني انتعاشا طفيفا مع بداية شهر أكتوبر فقط، بعد تراجعها المتواصل منذ سنة2008، ارتباطا بتضييق شروط العرض إلى جانب ضعف الطلب. وهكذا، بلغت نسبة نمو القروض في المتوسط 1,2% فقط في الولايات المتحدة مقابل 8,5% في السنة المنصرمة، وبلغت في منطقة الأورو 1,4% بدلا من 9,3%. ومن نهاية سنة لأخرى، تراجع النشاط الائتماني بنسبة 0,1% و3% على التوالي في منطقة الأورو والولايات المتحدة.

رسم بياني 9.1.1 : تطور الإقراض في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو، على أساس سنوي (بالنسبة المئوية)

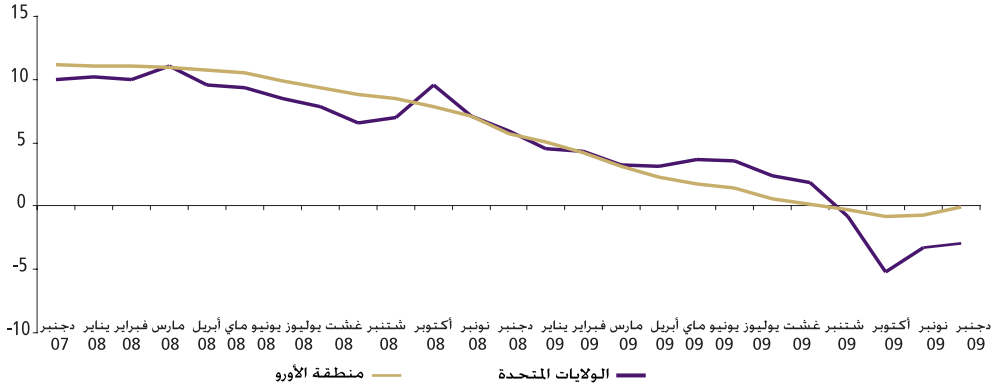

المصدر: Datastream

في أسواق الصرف، وبعد مرحلة من الانخفاض مع بداية السنة، اتخذ الأورو منحى تصاعديا ما بين شهر مارس ونونبر 2009، وارتفع بنسبة 12,7% أمام الدولار الأمريكي. واستفاد من إبقاء الاحتياطي الفدرالي على سياسة نقدية لينة، وتراجع العزوف عن المخاطر واستقرار الأسواق المالية. إلا أن هذا التطور سرعان ما تغير بشكل كبير في شهر دجنبر حيث انخفضت قيمة الأورو نتيجة على الخصوص لتدهور وضعية المالية العمومية لبعض بلدان المنطقة والحجم المهول للديون السيادية.

رسم بياني 10.1.1 : تطور أسعار الصرف للعملات الأجنبية الرئيسية

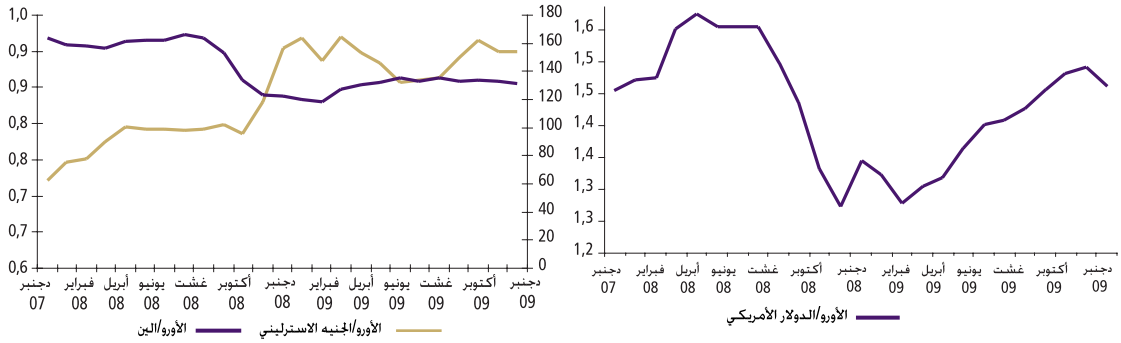

المصدر: Datastream

وتراجع الجنيه الإسترليني أمام العملات الأخرى نتيجة تزايد الضغوط على الأسواق المالية وتدهور وضعية الميزانية العمومية. هكذا، فقدت العملة البريطانية12,9% من قيمتها أمام الدولار و5,8% إزاء الأورو.

وبخصوص العملات الآسيوية، تراجع الين الياباني في المتوسط بنسبة 10,3% مقابل الأورو و15,3% مقارنة بالدولار نتيجة تدهور آفاق النمو الاقتصادي وظهور بوادر الانتعاش في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو. وظل اليوان الصيني مستقرا في 6,8 يوان مقابل الدولار، ليعكس بذلك نظام سعر الصرف الصيني المرتبط بالدولار.

6.1.1 الأسواق الدولية للمواد الأولية

بعد تراجعها القوي خلال النصف الثاني من سنة 2008، ارتفعت أسعار المواد الأولية في سنة 2009 ارتباطا بانخفاض قيمة الدولار وحيوية الطلب في البلدان الصاعدة. وساهم في ذلك أيضا انتعاش المشتريات التي تقوم بها صناديق التحوط. هكذا بلغ السعر المتوسط لبرميل النفط 75 دولار في شهر دجنبر، مرتفعا

بنسبة 81,1% من نهاية سنة لأخرى. وارتفعت أيضا أسعار المواد الغذائية بنسبة 23,8%. نظرا بالأساس للارتفاع الكبير في أسعار السكر التي قفزت بنسبة 87% نتيجة تعاقب سنتين متتاليتين من المحاصيل السيئة في الهند والبرازيل، وهما أبرز المنتجين لهذه المادة على الصعيد العالمي. وتزايدت أيضا أسعار المعادن الأساسية بنسبة 42,8% ارتباطا بالمشتريات الكبيرة التي قامت بها الصين من أجل إعادة تكوين مخزوناتها، إضافة إلى تقليص الإنتاج من طرف أبرز المزودين العالميين.

إلا أن أسعار المواد الأولية ظلت في المتوسط أدنى من تلك المسجلة سنة 2008. وبالفعل، انخفضت مؤشرات أسعار المواد الطاقية وغير الطاقية بنسبة 37,3% و21,6% على التوالي مقارنة بسنة 2008 وسجلت أسعار المواد الفلاحية تراجعا سنويا بنسبة 17,1% يعزى على الخصوص إلى انخفاض أسعار الحبوب. وبالمثل، سجلت أسعار المواد المعدنية الأساسية انخفاضا بنسبة 27,7% ينطوي على تراجعات تتراوح ما بين 11,7% و 28,2% في أسعار الزنك والفولاذ والنحاس والحديد.

رسم بياني 11.1.1 : تطور مؤشرات أسعار المواد الأولية الطاقية وغير الطاقية

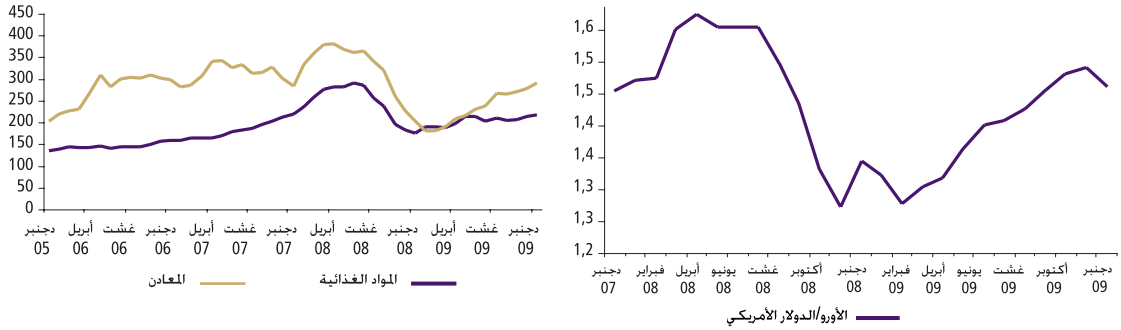

المصدر: البنك الدولي

بالنسبة للفوسفاط ومشتقاته، سجلت أسعارها انخفاضا ملموسا خلال سنة 2009، بعد ارتفاعها القوي في سنة 2008. هكذا، بلغ متوسط سعر الفوسفاط 121,6 دولار للطن متراجعا بنسبة 64,8% مقارنة بالسنة المنصرمة. أيضا، سجلت أسعار الأسمدة بما فيها سماد الفوسفاط ثنائي الأمونياك (DAP) وسماد الفوسفاط الثلاثي الممتاز (TSP) واليوريا انخفاضات كبيرة تصل إلى 71,6%، و66,6% و49,4% على التوالي من سنة لأخرى.

رسم بياني12.1.1 : تطور أسعار الفوسفاط ومشتقاته (بالدولار للطن)

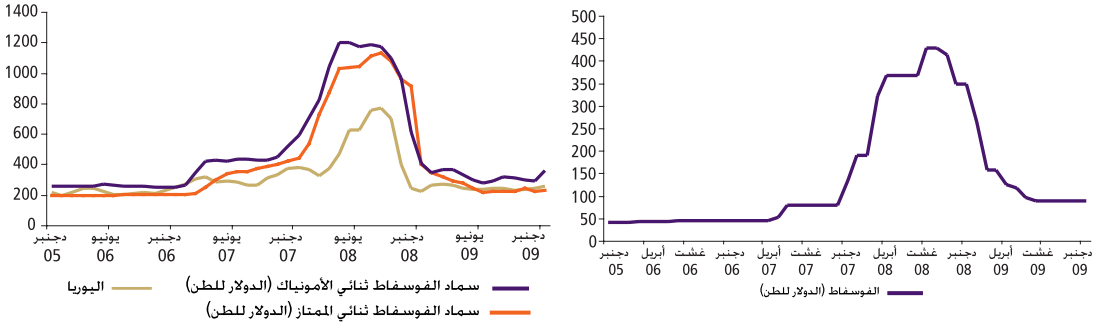

المصدر: البنك الدولي

7.1.1 الهيكلة المالية الدولية

إلى جانب تدابير السياسة الاقتصادية المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة، تركزت جهود الحكومات وكذا المنظمات الدولية على محاور الإصلاح الكفيلة بتقليص مخاطر حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.

هكذا، قامت مجموعة العشرين بتتبع الجهود التي يبذلها أعضاؤها من أجل تقوية عملية استقرار الوضعية المالية العالمية تطبيقا لاتفاق المبادئ المتفق عليه في نونبر 2008.

وأقرت مجموعة العشرين خلال قمتها الأولى المنعقدة في 2 ابريل 2009 بلندن، إنشاء مجلس الاستقرار المالي ليحل مكان منتدى الاستقرار المالي. وتتمتع هذه الهيئة، التي أصبحت عضويتها تشمل جميع بلدان

مجموعة العشرين، بصلاحيات متزايدة حيث امتدت لتغطي أنشطة "صناديق التحوط"، والمراكز الحرة والملاذات الضريبية. كما بادرت إلى التعاون مع صندوق النقد الدولي بغية وضع نظام للإنذار والتعامل المبكر مع المخاطر الماكرو اقتصادية والمالية. إضافة إلى ذلك، قررت مجموعة العشرين وضع مبلغ 850 مليار دولار رهن إشارة المؤسسات المالية الدولية من أجل دعم النمو في الأسواق الصاعدة والنامية. وسلطت المجموعة الضوء أيضا على ضرورة تعزيز حكامة المؤسسات المالية الدولية من أجل تمكين البلدان الصاعدة والنامية من الحصول على المزيد من الأصوات والتمثيلية. ويفترض أن تتم المراجعة المقبلة لحصص صندوق النقد الدولي قبل يناير 2011 وأن تكتمل عملية الإصلاحات في البنك الدولي تزامنا مع انعقاد الاجتماعات الربيعية لسنة 2010.

وإلى جانب التزامها المتواصل بالإبقاء على إجراءات التحفيز الضرورية لاستعادة نمو اقتصادي مستديم ومتوازن، وضعت بلدان مجموعة العشرين، خلال قمتها المنعقدة يومي 24 و25 شتنبر 2009 بمدينة بيترسبرغ بالولايات المتحدة، مجموعة من الإصلاحات الرامية على الخصوص إلى تقوية المتطلبات من الأموال الذاتية بالنسبة للأنشطة التي تنطوي على مخاطر عالية وتحديد معايير دولية صارمة في ما يتعلق بالمكافآت في القطاع المالي. في نفس الوقت، تطرقت القضايا المدرجة في إطار هذه القمة إلى كيفية تحسين عمل أسواق المشتقات الاتفاقية، والتقارب فيما يتصل بالمعايير المحاسبية وكذا مواصلة محاربة الملاذات الضريبية وغسل الأموال. وبالنسبة لإصلاح صندوق النقد الدولي، توصلت مجموعة العشرين إلى توافق من أجل تحويل 5% من حصص البلدان ذات التمثيلية المرتفعة في الصندوق لفائدة البلدان ذات التمثيلية الضعيفة بناء على الصيغة الخاصة للحصص.

وأكدت مجموعة العشرين، التي عقدت آخر اجتماعاتها برسم 2009 يومي 6 و7 نونبر في سانت أندروز بالمملكة المتحدة، التزامها بالإبقاء على التدابير التحفيزية إلى حين التأكد من عودة الانتعاش وبمواصلة تنفيذ الإصلاحات الضرورية لتطوير فعالية وتفاعلية وشرعية المؤسسات المالية الدولية بالنظر للدور المهم

الذي تلعبه هذه الأخيرة في إعادة تثبيت أسس نمو مستديم ومستقر. أيضا، ومن أجل الاستمرار في تقوية النظام المالي العالمي، اتفقت مجموعة العشرين على التعاون مع مجلس الاستقرار المالي للحفاظ على دينامية برنامج الإصلاحات وضمان تطبيقها على نحو تام ومتجانس مع احترام الآجال المحددة.

ومن جهتها، تمثلت تدخلات صندوق النقد الدولي في تزويد البلدان الأعضاء بتوصيات في مجال السياسة الاقتصادية إضافة إلى دعم مالي عن طريق تسهيل تمويلي استعجالي. في هذه الظروف، بلغت الالتزامات التمويلية لصندوق النقد الدولي مستويات قياسية في سنة 2009، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف الصندوق 65,8 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة لفائدة 15 بلدا عضو في إطار تسهيلات بشروط غير ميسرة و1,1 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة لفائدة 26 بلدا برسم تسهيلات القروض الميسرة.

وبالنظر لحجم تدخلات صندوق النقد الدولي، تعهدت البلدان الأعضاء بزيادة قدرته التمويلية ثلاثة أضعاف، لتصل إلى 750 مليار دولار، وبمضاعفة قدرته على منح القروض الميسرة للبلدان ذات الدخل الضعيف. في هذا الإطار، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نفس الوقت على اتفاقيات الاقتراض الثنائية الهادفة إلى تعزيز آليته الخاصة بمواجهة الأزمة واللجوء إلى القيام بأول إصدار له لسندات اقتراض. إضافة إلى ذلك، قام صندوق النقد الدولي بتفويت جزء من احتياطياته من الذهب من أجل الحصول على مداخيل إضافية والرفع من قدرته على منح القروض الميسرة إلى البلدان ضعيفة الدخل. ومن جهة أخرى، قام الصندوق بإصلاح طرق التدخل لفائدة هذه البلدان من خلال إحداث أدوات إقراضية جديدة.

إطار 1.1.1: اقتراحات لجنة بازل للرقابة البنكية من أجل تعزيز القطاع البنكي العالمي

أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية في 17 دجنبر 2009 عددا من الاقتراحات في مجال تقنين وتنظيم المخاطر البنكية. وتركزت هذه الاقتراحات على المحاور التالية:

- تعزيز جودة وشفافية الرأسمال الأساس أو ما يعرف بالشريحة الأولى من الرأسمال "Tier One"، والذي ينبغي أن يقتصر على الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة. يستعمل هذا الرأسمال كأساس لتطبيق الاقتطاعات والمرشحات الاحترازية.
- تعزيز الرساميل الذاتية وتغطيتها لمخاطر الأطراف المقابلة المتعلقة بالمنتجات المشتقة، وعمليات البيع والاسترداد وعمليات التمويل. إلى جانب ذلك، ينبغي على البنوك تدبير مخاطر الأطراف المقابلة من خلال اللجوء إلى استعمال سيناريوهات الضغط والأخذ بعين الاعتبار الخسائر في القيمة السوقية لمراكزها في حالة تدهور الجودة الائتمانية لأطرافها المقابلة.
- إدراج متطلب جديد إضافي يتعلق بالملاءة، على شكل نسبة الرأسمال الأساس إلى مجموع الأصول التي يحوزها البنك. ويفترض أن يساهم هذا العامل في الحد من اللجوء المفرط إلى أثر الرافعة وفي ضمان حماية إضافية من المفاضلات المحتملة ما بين الأصول المالية التي قد تنجم عن الاختلافات ما بين معاملات الترجيح الخاصة بالمخاطر.
- إحداث إطار دولي لتقييم وتتبع وتطبيق المتطلبات القانونية بالنسبة لخطر السيولة.

سيتم تحليل أثر هذه التدابير على القطاع البنكي خلال النصف الأول من سنة 2010 قبل دخولها حيز التنفيذ كما هو محدد في سنة 2012.

2.1 الإنتاج الوطني

بالرغم من المحيط الدولي غير الملائم ، ظل النمو الاقتصادي بالمغرب قويا بفضل الموسم الفلاحي الاستثنائي الذي شهدته هذه السنة. وقد أثرت تداعيات الكساد الاقتصادي لدى أهم شركائنا، وإن كانت محدودة، تأثيرا ملموسا على القطاعات المرتبطة بشكل وثيق بالأسواق الخارجية. وعرف أداء هذه القطاعات، التي تواكب بشكل كبير دورة نمو أهم شركائنا، تحسنا تدريجيا ابتداء من النصف الثاني من السنة. وفي ظل هذه الظروف، بلغ النمو الإجمالي 4,9% سنة 2009 بعد نسبة 5,6% المسجلة سنة 2008.

وعلى مستوى القطاع الأولي، نمت الأنشطة الفلاحية بنسبة 30,6% سنة 2009 بعد زيادة 16,3% المسجلة في 2008، على إثر تزايد الإنتاج من الحبوب الذي بلغ ضعف عدده ووصل إلى مستوى استثنائي يعادل 102 مليون قنطار. وفي نفس الوقت، حقق قطاع الصيد نموا بنسبة 12,2% بعد 19% المسجلة سنة من قبل. وإجمالا، انتقلت حصة القطاع الأولي في مجموع القيمة المضافة من 15,7% إلى 19,3%. وعلى العكس، وبعد خمس سنوات من النمو، تراجع القطاع الثانوي بواقع 4,7% تحت التأثير المزدوج لانخفاض إنتاج المعادن وتباطؤ النشاط الاقتصادي وقطاع البناء والأشغال العمومية. وفي ما يخص القطاع الثالثي بما فيه الخدمات غير القابلة للتداول التي تقدمها الإدارة العمومية، فقد حقق نموا بنسبة 3,9% بعد الارتفاع بواقع 4,1% سنة 2008، وذلك بالرغم من الانخفاض المسجل على مستوى الخدمات المرتبطة بقطاع السياحة.

وإجمالا، نما الناتج الداخلي الإجمالي الذي يقدر بمبلغ 736,2 مليار درهم بالأسعار الجارية، بنسبة 6,9% بدلا من 11,8% سنة 2008. أما القيمة المضافة الفلاحية، والتي بلغت ما يناهز 100,9 مليار درهم، فقد ارتفعت بواقع 21,6% بينما تزايدت القيمة المضافة غير الفلاحية، التي قدرت بمبلغ 553,6 مليار درهم، بواقع 3,2%.

رسم بياني 1.2.1 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالنقاط المئوية

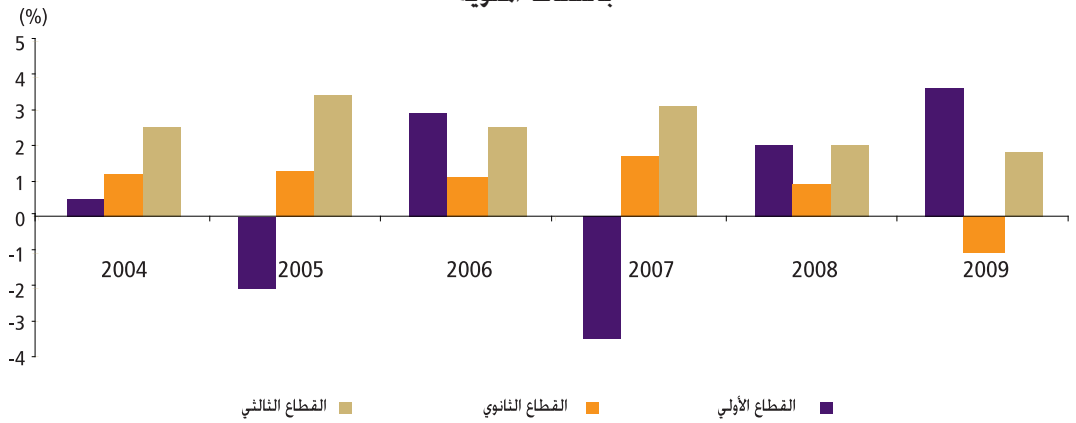

1.2.1 القطاع الأولي

تميز الموسم الفلاحي 2008-2009 بتحقيق نتائج استثنائية لاسيما في إنتاج الحبوب وذلك بفضل الظروف المناخية الإيجابية. فقد سجل متوسط حجم التساقطات المطرية الوطني ومعدل حقينة السدود المخصصة للاستعمال الفلاحي أرقاما قياسية، أي ما يعادل 542 ملم و84% على التوالي بدلا من 261 ملم و47%. هكذا، وباستثناء محصول زراعة السكريات والقطاني، وصلت الإنتاجات النباتية الأخرى إلى مستويات مرضية. وموازاة مع ذلك، استفاد نشاط تربية الماشية من تحسن وضعية الغطاء النباتي لاسيما في المناطق غير المسقية. ومن جهة أخرى، سجل إنتاج السمك نموا بواقع 14,5% بعد الارتفاع بنسبة 16% الذي عرفه سنة من قبل.

وهكذا، تزايدت القيمة المضافة للقطاع الأولي، بالأسعار الثابتة، بنسبة 29% بدلا من 16,6% سنة 2008 لترتفع بذلك مساهمتها في النمو من 2,1 إلى 3,7 نقطة مئوية.

الفلاحة

من أجل خلق الظروف الملائمة لانطلاق الموسم الفلاحي 2008-2009، قامت السلطات العمومية برفع قيمة الدعم المخصص للبذور المختارة المحلية من القمح الطري من 115 إلى 130 درهم للقنطار. كما رفعت من حجم هذا المدخل الذي يستفيد من مكافأة التخزين إلى 350.000 قنطار بهدف تكوين مخزون احتياطي. وعلاوة على ذلك، تقرر إعادة نسبة رسوم الاستيراد المطبقة على المشتريات من القمح الطري إلى 135% ابتداء من فاتح يونيو 2009. كما خصصت السلطات العمومية، في فبراير 2009، غلافا ماليا بقيمة 465 مليون درهم، وذلك في إطار برنامج التخفيف من آثار الفيضانات.

ومكنت الظروف المناخية الملائمة التي ميزت الموسم الفلاحي 2008-2009 من الرفع من المساحات المزروعة بالقمح وتحسين المحصول من الحبوب. هكذا، بلغ إنتاج أهم حبوب الخريف 102 مليون قنطار، بارتفاع بنسبة 98,3% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق وبواقع 86,6% بالنظر لمتوسط المواسم الخمسة الأخيرة. ويشمل هذا الانتعاش نموا ملموسا لمحصول القمح الطري والشعير والقمح الصلب بنسبة 71,5% و179,8% و64% على التوالي. وبالتالي، ارتفع حجم الحبوب التي تم تسويقها من يونيو 2008 إلى يونيو 2009 بواقع 168% مقارنة مع نفس الفترة من الموسم الفلاحي السابق، مما أدى إلى تقلص الواردات بنسبة 11%. وبالمقابل، سجل إنتاج القطاني انخفاضا بواقع 1,4% و8,7% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق وبمتوسط المواسم الفلاحية الخمسة الأخيرة.

وبخصوص الإنتاجات النباتية الأخرى، سجل محصول البواكر ارتفاعا بمعدل 12%، وهو ما يعزى إلى تزايد محصول الطماطم. وموازاة مع ذلك، عرف إنتاج الحبوب الزيتية نموا بواقع 21,3%، يشمل ارتفاع محصول الفول السوداني بما يفوق النصف وانخفاض محصول عباد الشمس بما يناهز الربع. وبالمثل، نما محصول الحوامض والزيتون بواقع 10% و12% على التوالي. وعلى العكس، تقلص إنتاج الزراعات السكرية بما قدره 8% بسبب تدني زراعة الشمندر السكري وقصب السكر على إثر الفيضانات التي عرفتها منطقة الغرب خلال شهر فبراير.

رسم بياني 2.2.1 : أهم الإنتاجات النباتية (بملايين القناطر)

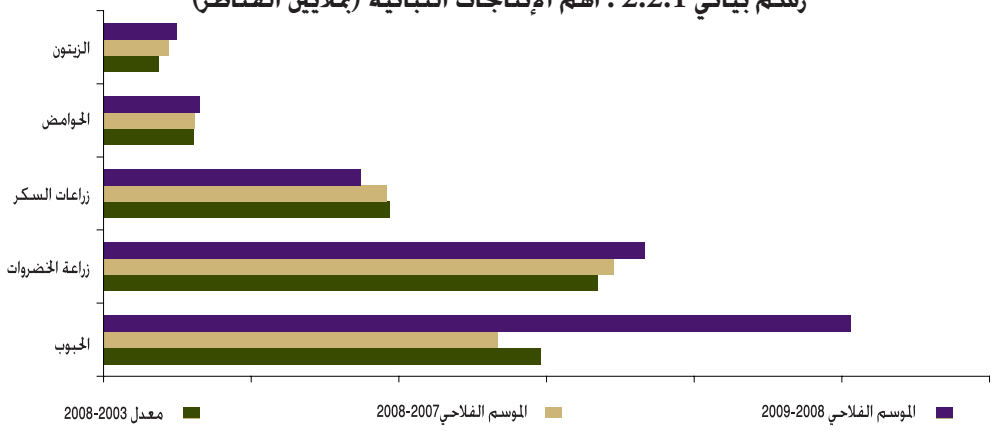

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

إطار 1.2.1 : مخطط المغرب الأخضر

مكن تطبيق الإستراتيجية الجديدة للتنمية الفلاحية على المستوى الجهوي والتي أطلق عليها «مخطط المغرب الأخضر» من التوقيع، في متم سنة 2009، على تسع عقود برنامج بين الدولة والفاعلين في المكونات الرئيسية للإنتاج الفلاحي. ويتعلق الأمر بالحبوب والبذور والزراعات السكرية والخضراوات والحوامض والزيتون واللحوم الحمراء والبيضاء والحليب. وسيتطلب تأهيل هذه القطاعات غلافا ماليا بقيمة 119 مليار درهم، يخصص نصفه تقريبا، بحصص متساوية، لتطوير زراعة الحبوب وزراعة الزيتون.

وفي هذا السياق، وبغية تشجيع الفلاحين الصغار، ولاسيما في المناطق الفقيرة، على امتهان أنشطة مدرة للربح، تقرر منح دعم مالي حددت نسبته في 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

ومن جهة أخرى، وبهدف تعزيز الوسائل المالية المخصصة لهذا القطاع، وقعت السلطات العمومية مع القرض الفلاحي، في دجنبر 2008، على اتفاقية تروم إلى تعبئة هذه المؤسسة لمبلغ 20 مليار درهم للفترة 2009-2013. وأخيرا، تم إحداث وكالة التنمية الفلاحية المكلفة بتنفيذ مخطط المغرب الأخضر.

تربية المواشي

سجل قطاع تربية المواشي ارتفاعا طفيفا بفضل توفر زراعة الكلأ وعلف الماشية. وأبان الاستقصاء الذي تم إنجازه في شهري مارس وأبريل 2009 عن ارتفاع عدد المواشي المقدر في 25.489 ألف رأس، بواقع 2% بعد النمو المماثل الذي عرفته أعداد الأغنام والأبقار.

وبالمثل، ارتفعت كمية اللحوم الحمراء والبيضاء المتوفرة للاستهلاك بواقع 0,5% و2% على التوالي. أما مادتي الحليب والبيض، فقد تزايد إنتاجهما بنسبة 5%.

الصيد البحري

سجل إنتاج السمك نموا بواقع 14,5% مقارنة بالسنة الماضية ليستقر في 1,2 مليون طن ارتباطا بارتفاع الكميات المفرغة من السمك المصطاد في السواحل وفي أعالي البحار.

هكذا، تزايد إنتاج الصيد الساحلي بما قدره 13,1% ليستقر في أكثر من مليون طن نظرا بالأساس لارتفاع الكميات المفرغة من السمك الذي يعيش في أعماق البحار بواقع 14%. وفي ظل هذه الظروف، ارتفعت كمية السمك الطري المخصص للاستهلاك، والتي تشكل 34% من الكميات المصطادة على السواحل، بواقع 12% كما تزايدت الكميات المعالجة في وحدات إنتاج دقيق وزيت السمك بنسبة 32%، بينما تقلصت تلك الموجهة لوحدات تصبير السمك بنسبةٍ11%.

وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت كميات السمك المصطادة في أعالي البحار بما قدره 25,8%، وذلك بفضل تزايد الصيد من أسماك أعالي البحار والرخويات بنسبة 30,5% و23,8% على التوالي.

2.2.1 القطاع الثانوي

انخفضت أنشطة القطاع الثانوي، التي تساهم في القيمة المضافة الوطنية بحصة 25%، بنسبة 4,7% بعدما نمت بنسبة 3,6% سنة 2008. ويعزى هذا التراجع إلى التقلص الحاد لقطاع المعادن وإلى تباطؤ قطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء والأشغال العمومية.

الصناعات التحويلية

في ظرفية تتسم بتقلص النشاط الاقتصادي لدى الدول الشريكة، ظل مؤشر الإنتاج الصناعي شبه مستقر سنة 2009 بعد الارتفاع الذي سجله بواقع 1,9%. ويشمل هذا التطور انخفاضا في صناعات النسيج والجلد والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والصناعات الكهربائية والإلكترونية وارتفاعا في القطاعات الأخرى.

ومن أجل الحد من تداعيات الظرفية الدولية على الاقتصاد الوطني، قام مجلس اليقظة باتخاذ مجموعة من تدابير الدعم ذات الطابع الاجتماعي والمالي والتجاري لفائدة القطاعات المتضررة. وتهدف هذه التدابير إلى حماية مناصب الشغل وتحسين شروط الحصول على القروض وتشجيع تنويع الأسواق الخارجية. كما همت هذه التدابير تحمل الدولة لمساهمات أرباب العمل ومضاعفة ضمانات الدولة من أجل تحسين سيولة المقاولات ودعم الأنشطة الترويجية وإعادة تحديد نسب القسط والحصة المضمونة بالتأمين عند التصدير. وبالموازاة مع ذلك، أعلنت السلطات العمومية عن انطلاق استراتيجية طويلة الأمد أطلق عليها «الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي» تهدف بالخصوص إلى تطوير العرض الموجه للتصدير (إطار 2.2.1).

إطار 2.2.1 : الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي: البرنامج التعاقدي 2009- 2015

يستند الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي الذي يدخل في إطار استمرارية العمل بمخطط «الإقلاع» إلى المحاور التالية:

- النهوض بالفروع التي يتوفر فيها المغرب على ميزات تنافسية؛
- الرفع من تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة وملاءمة التكوين مع حاجيات النمو الاقتصادي وتطوير محطات صناعية مندمجة؛
- تحسين فاعلية تنفيذ المخططات.

ويهدف هذا البرنامج الذي خصص له غلاف مالي قدره 12,4 مليار درهم، إلى خلق 220.000 منصب شغل وإنتاج حجم إضافي للصادرات بما قيمته 95 مليار درهم وجلب 50 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وكذا المساهمة بمبلغ 50 مليار درهم إضافية في القيمة المضافة للقطاع.

جدول 1.2.1 : تغيرات متوسط المؤشرات السنوية للإنتاج الصناعي، بالنسبة المئوية

مجموعات الفروع الصناعية	الترجيحات	متوسط المؤشرات السنوية للإنتاج الصناعي بالنسبة المئوية		
		2007	2008	2009
الصناعات الغذائية	23	2,4	4,2	2,6
صناعات النسيج والجلد	21	2,2	-0,7	-0,5
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	36	4,5	3,5	-1,4
صناعات ميكانيكية و معدنية	16	9,6	0,1	1,4
صناعات كهربائية وإلكترونية	4	3,9	1,4	-0,8
مجموع الصناعات التحويلية	**100**	**4,6**	**2,1**	**0,2**

وتسبب انحسار الطلب الصادر عن شركائنا الرئيسيين في تراجع إنتاج صناعات النسيج والملابس والجلد بواقع 0,5%. وهكذا، تقلص الإنتاج في صناعة النسيج والجلد بنسبة 0,9% و4,3% على التوالي. وبخصوص مؤشر إنتاج صناعة الملابس، فقد ظل مستقرا مقارنة بسنة 2008.

ومن جهة أخرى، تراجع إنتاج الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية بنسبة 1,4% بعد الارتفاع بواقع 3,5% سنة 2008. وهو ما يعزى بالأساس إلى انخفاض نشاط تكرير البترول بنسبة 19,8% الذي تضرر من تأخر انطلاق وحدة التكرير الجديدة بالمحمدية وإلى تدني إنتاج باقي المواد المعدنية غير الفلزية بواقع 0,5% وأيضا إلى تباطؤ نشاط قطاع المواد الكيماوية من 3,5% إلى 2,5%. وعلى العكس، نما إنتاج الحامض الفوسفوري وأسمدة الفوسفاط بما قدره 19,7% و15,9% على التوالي ارتباطا بانتعاش الطلب الخارجي خلال النصف الثاني من سنة 2009.

وفي ما يتعلق بإنتاج الصناعات الكهربائية والإلكترونية، فقد تراجعت وتيرة تغيرها من 1,4% إلى 0,8-% بالأساس بفعل تأثير انخفاض نشاط صناعات الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 1,3%، والتي ترتبط هي الأخرى بتراجع صادرات الأسلاك والمكونات الإلكترونية. أما بخصوص فرع أجهزة الراديو والتلفزة والاتصالات، فقد ظل إنتاجه مستقرا من سنة لأخرى.

وعلى الرغم من توفر المواد الأولية بفضل الموسم الفلاحي الجيد، تراجع إنتاج قطاع الصناعات الغذائية بشكل ملموس بسبب تقلص الطلب الخارجي. فبعد الارتفاع الذي سجله القطاع بنسبة 4,2% سنة 2008، انحصر نموه في 2,6%، وهو ما يشمل التطورات المتباينة الملاحظة على مستوى الفروع. هكذا، انخفض إنتاج صناعة مصبرات الفواكه والخضر بواقع 15,4% فيما تزايد إنتاج صناعة مصبرات السمك وإنتاج مشتقات الحليب بنسبة 8,5%و5% على التوالي. وبالمثل، نما إنتاج صناعات اللحوم والمطاحن بواقع 4,8% و3,9% على التوالي.

وبالموازاة مع ذلك، وبعد التباطؤ الملموس الملاحظ سنة 2008، نما مؤشر إنتاج الصناعات الميكانيكية والمعدنية بواقع 1,4% بفضل تطور فرع المواد المعدنية وفرع منتجات تحويل المواد المعدنية بنسبة 3,3% و4,2% على التوالي. وبالمقابل، تراجع إنتاج فرع السيارات بشكل طفيف بواقع 0,7% بفعل تدهور ظرفية قطاع السيارات على الصعيد الدولي.

البناء والأشغال العمومية

بعد خمس سنوات من النمو القوي، تراجع نمو قطاع البناء والأشغال العمومية من 9,4% إلى 3,4% في سنة 2009. ويعزى هذا التطور من جهة، إلى انخفاض العرض الخاص في قطاع العقار بالنسبة للسكن الاجتماعي على إثر إلغاء الامتيازات الضريبية التي كان يستفيد منها المنعشون سابقا، ومن جهة أخرى إلى تراجع طلب غير المقيمين والمستثمرين المباشرين الأجانب في قطاع العقار السياحي والسكن الراقي بسبب الكساد الاقتصادي العالمي. ويظهر الانخفاض في القطاع من خلال تدني استهلاك الإسمنت والمبلغ الجاري للقروض الذي تراجعت وتيرة نموهما من 9,9% إلى 3,4% ومن 45,6% إلى 12,8% على التوالي خلال سنة.

المعادن

عرف النشاط المعدني تراجعا بواقع 13% بعد التدني بنسبة 1,9% سنة من قبل على إثر انحسار نشاط قطاع الفوسفاط بسبب تقلص الطلب الصادر عن الزبناء الرئيسيين للمغرب. هكذا، تراجع إنتاج الفوسفاط الذي يشكل 95% من الإنتاج المعدني، بواقع 26,4% ليستقر في 18,3 مليون طن، تحت تأثير انخفاض الطلب الخارجي بنسبة 51%. ولولا ارتفاع طلب وحدات التحويل المحلية بواقع 4,4% والتي استهلكت ثلثي الإنتاج الوطني من الفوسفاط، لكان هذا الانخفاض أكبر. وبالإضافة إلى تدني الأسعار، أدى انخفاض حجم الصادرات إلى تراجع قيمة الصادرات من الفوسفاط إلى 5,2 مليار درهم، أي ما يعادل 71%.

وعلى العكس، ارتفع نشاط استخلاص المعادن الفلزية بواقع 3,2% بعد التراجع بواقع 2% سنة 2008 ارتباطا بتزايد إنتاج المعادن من الحديد والمعادن غير الحديدية بواقع 1,9% و3,3% على التوالي.

رسم بياني 3.2.1 : تغيرات حجم إنتاج الفوسفاط الخام وصادراته

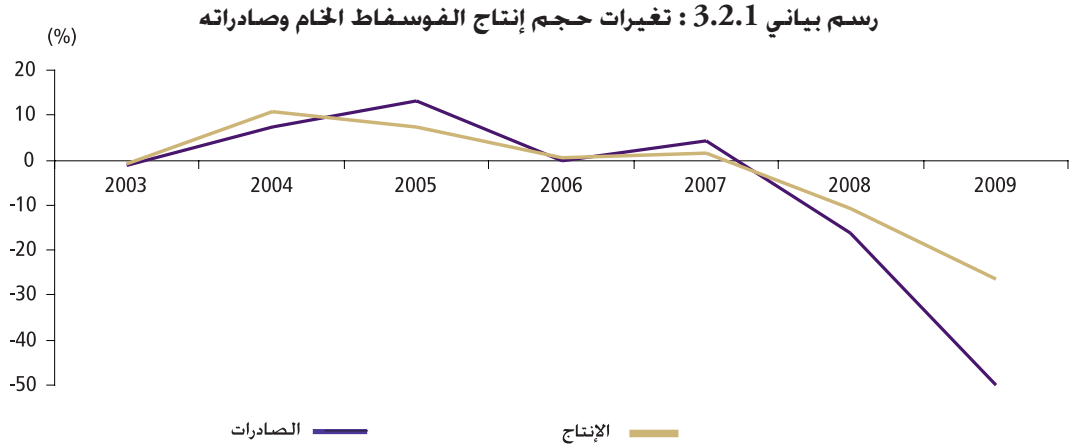

المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط

الطاقة

نما الاستهلاك النهائي للطاقة بواقع 3,4% ليصل إلى 14,6 مليون طن معادلة للنفط. فيما تراجع إنتاجها بنسبة 8,9% ليبلغ 9,6 مليون طن معادلة للنفط، وهو ما يشمل انحسار نشاط التكرير وارتفاع إنتاج الكهرباء. وبالنظر لاستقرار الكميات المستوردة في نسبة 14,2 مليون طن معادلة للنفط، تناقصت التبعية الطاقية للخارج إذ انتقلت من 97,4% إلى 94,5%.

وفي ما يخص نشاط التكرير، تراجع الإنتاج بنسبة 20,6% بعد 10,9% سنة من قبل ليستقر في 4,3 مليون طن. وبالمقابل، تزايد الاستهلاك الإجمالي للمنتجات النفطية بنسبة 1,4% ليصل إلى 9 مليون طن، ارتباطا بالأساس بارتفاع استهلاك الغازوال والبوتان بنسبة 7,2% و3% على التوالي. وعلى العكس، تناقص استهلاك الفيول بما قدره 11,4%.

أما الطلب الوطني على الكهرباء، فقد بلغ 22,4 مليار كيلواط في الساعة، متناميا بنسبة 3,4% بدلا من 5,5% سنة 2008. كما تنامت مبيعات الكهرباء العالية والمتوسطة الجهد والموجهة لقطاعات الإنتاج ووكالات التوزيع ومبيعات الكهرباء منخفضة الجهد الموجهة للأسر بنسبة 2,8% و5,9% على التوالي. وهكذا، استقر الناتج الصافي المحلي للكهرباء في 20,4 مليار كيلواط في الساعة، متزايدا بنسبة 3,3% بفعل ارتفاع إنتاج الكهرباء المائية الذي تزايد بأكثر من الضعف على إثر التساقطات المطرية الهامة لهذه السنة، مما أدى إلى ارتفاع حصتها في الإنتاج الإجمالي من 7% سنة 2008 إلى 14,5%. وهو ما مكن من تخفيض اللجوء لإنتاج المحطات الحرارية بواقع 6,4% وحد من نمو واردات الكهرباء بنسبة 8,5% مقابل 21,5% سنة من قبل.

رسم بياني 4.2.1 :تطور الإنتاج الوطني للكهرباء والمنتجات الطاقية المكررة

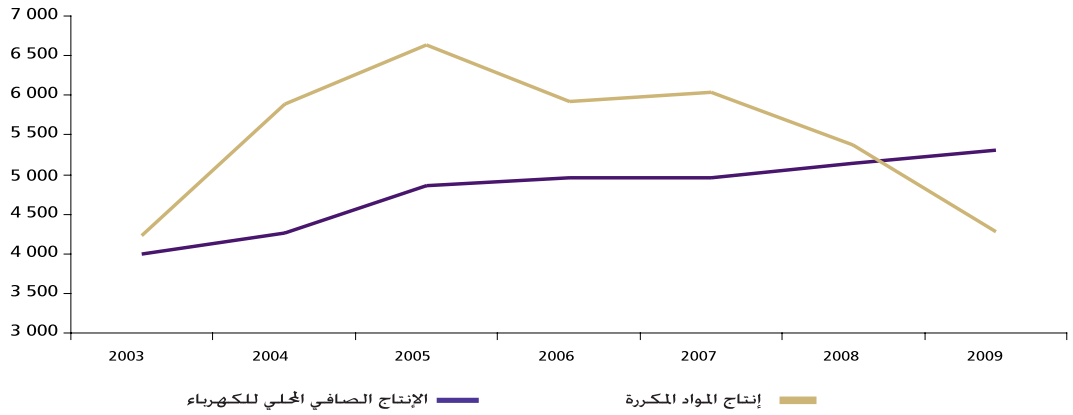

رسم بياني 5.2.1 :تطور مصادر الكهرباء المتاحة

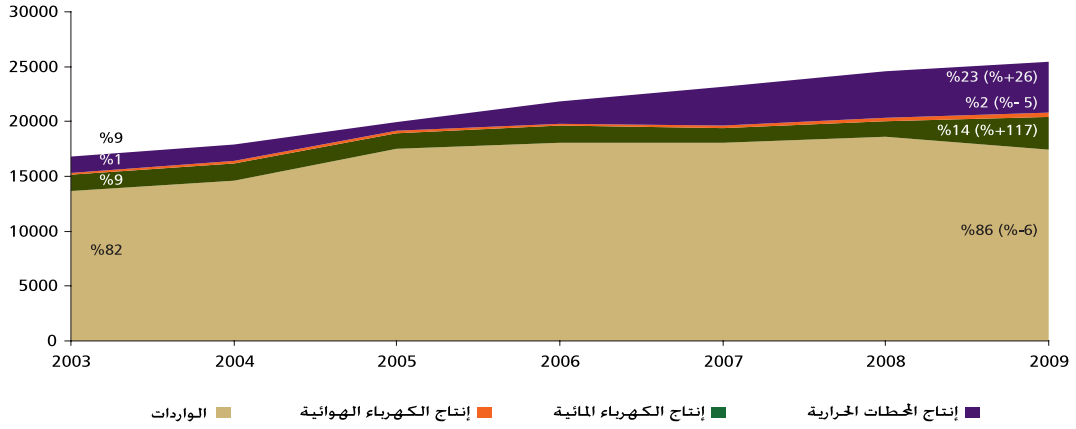

مصادر: المكتب الوطني للكهرباء، شركة سامير

إطار 3.2.1 : مخطط الطاقة الشمسية

في إطار تفعيل الاستراتيجية الطاقية الوطنية التي تهدف إلى رفع مساهمة الطاقات المتجددة في الإنتاج الكهربائي إلى 18%، أعلنت السلطات العمومية على إحداث مخطط وطني لتنمية الطاقة الشمسية (مخطط الطاقة الشمسية) يسعى إلى إحداث قدرة إضافية تصل إلى 2000 ميغاواط، أي ما يعادل 38% من القدرة الإنتاجية الإجمالية المتوفرة حاليا.

ومن المرتقب أن يرفع هذا المخطط حصة الطاقات المتجددة في الإنتاج الطاقي الوطني إلى 42% موزعة بالتساوي على الطاقة الشمسية والمائية والهوائية، مما سيمكن من توفير مليون طن معادلة للنفط، أي ما يعادل حوالي 500 مليون دولار في السنة.

وسيتطلب إنجاز هذا المشروع من طرف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية التي أحدثت خصيصا لهذا الغرض، استثمارا ماليا قدره 70 مليار درهم. ويتكون المساهمون في الوكالة المغربية للطاقة الشمسية من المكتب الوطني للكهرباء وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركة الاستثمار الطاقي.

3.2.1 القطاع الثالثي

سجل القطاع الثالثي، الذي يساهم بحصة 56% في القيمة المضافة الإجمالية، نموا بواقع 3,9%، بوتيرة أدنى بقليل من التي سجلت سنة 2008. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى دينامية الخدمات الأخرى القابلة للتداول باستثناء السياحة.

السياحة

في ظل سياق يتميز بتدهور الظرفية الاقتصادية الدولية، عرفت أهم مؤشرات قطاع السياحة تطورات متباينة خلال سنة 2009. هكذا، تزايد تدفق عدد السياح بواقع 5,5% بعد 6,6% سنة من قبل فيما تراجعت عدد ليالي المبيت في الفنادق المصنفة بنسبة 1,4%، وانتقلت نسبة الملء من 45% إلى 41%. وبالمثل، تدنت مداخيل الأسفار التي بلغت 52,8 مليار درهم بواقع 5% بعد الانخفاض بنسبة 5,3% سنة 2008.

وبغية الحد من آثار الكساد الاقتصادي على قطاع السياحة، واصلت السلطات العمومية عملها من خلال مخطط العمل «كاب 2009» الذي يهدف إلى تحقيق إقلاع القطاع على مستوى الوجهات الرئيسية للمغرب وتعزيز حصص السوق. ويسعى هذا المخطط بالخصوص إلى تنويع الأسواق الخارجية وتنمية السياحة الداخلية والحفاظ على دينامية الاستثمارات السياحية.

وفي متم سنة 2009، بلغ عدد الزوار الأجانب، الذين يتكونون بنسبة 93% من سياح الإقامة، ما قدره 4,6 مليون، بتزايد بنسبة 1,6%.

وعرف عدد السياح الوافدين من فرنسا، أبرز سوق مصدرة بنسبة 37% من التدفق الإجمالي للأجانب، شبه استقرار، فيما ارتفع عدد الوافدين من السياح الإسبان والإيطاليين بواقع 8% و8,9% على

التوالي. وبالمقابل، انخفض عدد الزوار الألمان والبريطانيين بنسبة 2,6% و7,9%. وفي ما يخص عدد السياح العرب والأمريكيين، فقد تزايد بنسبة 2,4% و6,3% على التوالي. وبالموازاة مع ذلك، تزايدت نسبة توافد المغاربة المقيمين بالخارج والذين يبلغ عددهم 4 ملايين، بنسبة 10,4% بدلا من 8,6% سنة من قبل.

رسم بياني 6.2.1 : تطور عدد السياح الأوروبيين والعرب

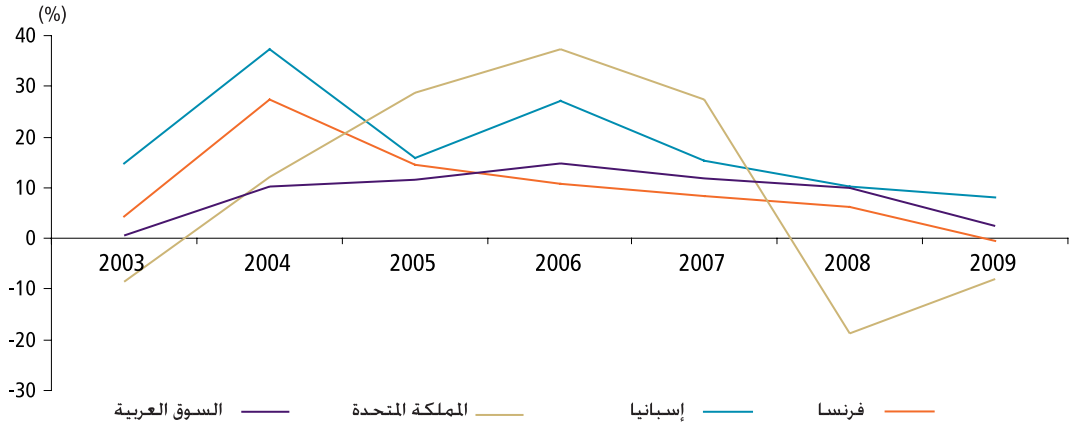

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

وبلغ عدد ليالي المبيت في الفنادق المصنفة 16,2 مليون، بتراجع بنسبة 1%، على إثر انحسار عدد ليالي مبيت السياح الأجانب بواقع 4,2% والتي بلغت حوالي 12,5 مليون. وبخصوص قدرات الإيواء، فقد تعززت بحوالي 12.000 سرير ليصل عدد الأسرة إلى 164.612 بعد افتتاح محطتين شاطئيتين جديدتين. وفي هذه الظروف، انخفضت من جديد نسبة الملء لتنتقل من 45% إلى 41%.

النقل والاتصالات

ارتفعت القيمة المضافة لخدمات النقل بنسبة 2,9% بعد النمو بواقع 2,6% سنة 2008 وذلك بفضل تطور النقل الجوي والسككي والبحري للمسافرين. فيما تضرر نقل السلع من ضعف المبادلات الخارجية.

وتزايد النقل الجوي للمسافرين بنسبة 3,8% سنة 2009 ليصل إلى 13,5 مليون مسافر بالرغم من الظرفية الاقتصادية السلبية. وبالمثل، بلغ حجم النقل السككي والبحري للمسافرين 29,6 مليون و4,2 مليون مسافر على التوالي، بارتفاع بنسبة 7,5% و5,5%.

وعلى العكس، واصل نشاط نقل السلع نزوله الذي هم النقل البحري والسككي على حد سواء. فقد بلغ حجم النقل البحري الوطني 59,8 مليون طن، منخفضا بنسبة 11,5%. فيما تراجع النقل السككي للبضائع والذي بلغ 4,1 مليون طن، بواقع 18%. ارتباطا بالأساس بانخفاض نشاط استخراج وتصدير الفوسفاط.

وبخصوص القيمة المضافة لخدمات الاتصالات، فقد عرفت وتيرة نموها تباطؤا ملموسا من 8,7% إلى 2,8% وهو ما يعكس أثر انخفاض الأسعار لاسيما تلك الخاصة بالمكالمات الدولية. هكذا، وفي متم سنة 2009، بلغ عدد المنخرطين في خدمات الهاتف المحمول 25,3 مليون شخص، بتزايد بنسبة 10,9% لتنتقل نسبة الولوج إلى الخدمات إلى 81,2%، بارتفاع بما قدره 7 نقاط مئوية. وبخصوص خدمات الهاتف الثابت، فقد نمت بنسبة 17,6% ليبلغ إجمالي عدد المنخرطين 3,5 مليون شخص. إلى جانب ذلك، ارتفع عدد المنخرطين في خدمات الإنترنيت إلى 1,2 مليون شخص، بتزايد بنسبة 56,8% بعد الارتفاع بواقع 43,9% سنة 2008.

رسم بياني 8.2.1 : تطور عدد المخرطين في الهاتف الثابت والمحمول (بالآلاف)

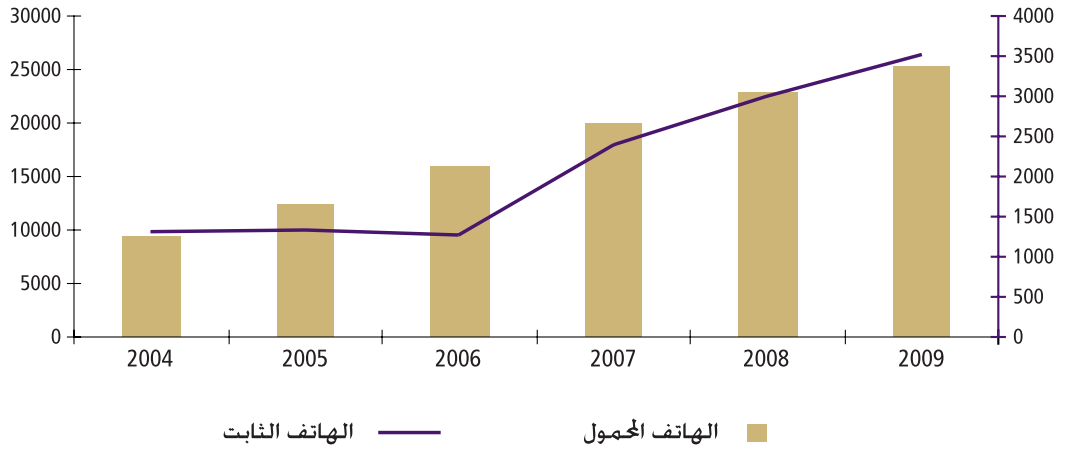

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات

التجارة والخدمات أخرى

سجلت الأنشطة التجارية، التي تمثل 12,4% من القيمة المضافة الإجمالية، ارتفاعا بواقع 3,5% بدل 4,5% سنة 2008. وبالمقابل، تراجعت القيمة المضافة للأنشطة المالية من 3,9% إلى 1,1% خلال سنة واحدة.

3.1 سوق الشغل

بالرغم من التباطؤ الملموس الملاحظ على مستوى عدة قطاعات، عرف سوق الشغل تحسنا جديدا في سنة 2009 يعكسه تدني معدل البطالة الوطني من 9,6% إلى 9,1% من سنة لأخرى. وموازاة مع ذلك، ارتفعت تكاليف الأجور سيما على إثر الزيادة الثانية في الحد الأدنى للأجور، فيما سجلت وتيرة نمو الإنتاجية الظاهرة للعمل تراجعا ملحوظا.

1.3.1مؤشرات النشاط والشغل

سجل عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق والذي يصل إلى 11,31 مليون شخص، ارتفاعا بنسبة 0,4% مقابل 1,1% سنة 2008 . تمثل نموا بنسبة 0,7% في الوسط الحضري، وشبه استقرار في الوسط القروي. وبخصوص نسبة المشاركة في اليد العاملة، فقد انخفضت بشكل طفيف لتستقر في 49,9% بدلا من50,6% سنة من قبل.

وتزايد عدد السكان النشيطين المشتغلين بحوالي 1% . بارتفاع بواقع 1,7% في الوسط الحضري و0,1% في الوسط القروي. فقد بلغ صافي عدد المناصب المحدثة 95.100 منصب، 92 % منها في الوسط الحضري. ويشمل هذا التطور خلق 113.900 منصب شغل مؤدى عنه، 91 % منها في المجال الحضري، وفقدان 18.800 منصب شغل غير مؤدى عنه.

رسم بياني 1.3.1 : التطور السنوي لمعدل البطالة والسكان النشيطين

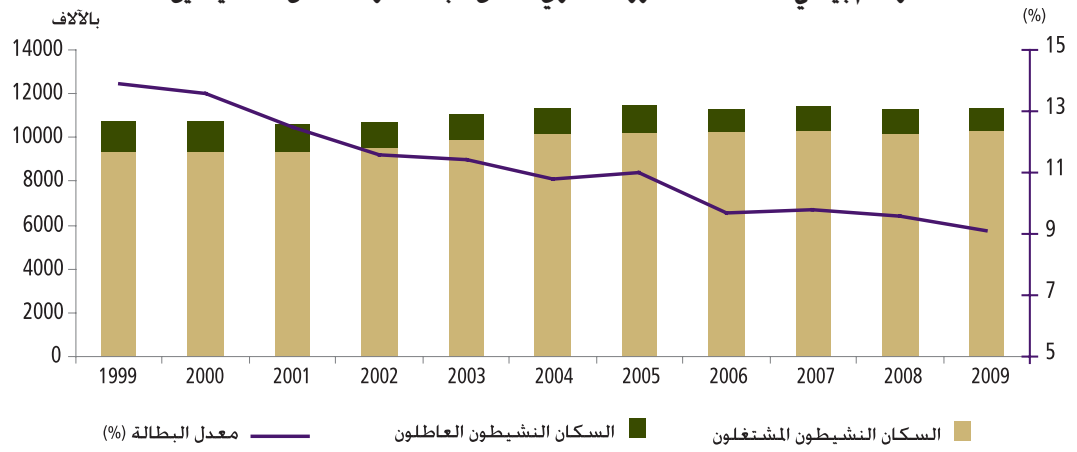

وعلى مستوى القطاعات، استأثر قطاعا البناء والأشغال العمومية والخدمات وحدهما بخلق فرص الشغل خلال سنة 2009، بحصص 44 % و56% على التوالي من مجموع المناصب المحدثة. وبالرغم من تداعيات الكساد الاقتصادي المفضية إلى تقلص الطلب، لاسيما الطلب الخارجي، لم يشهد إحداث مناصب الشغل في هذين القطاعين سوى انخفاضا طفيفا حيث تراجعت وتيرة ارتفاعه من 7,7 % إلى 6,9 % في قطاع البناء والأشغال العمومية ومن 2,8 % إلى 2,1 % بالنسبة لقطاع الخدمات بين 2008 و2009. وفي المقابل، سجلت القطاعات الأخرى فقدان 45.700 منصب شغل، 87 %منها في قطاع الصناعة. وقد سجل هذا الأخير الذي عرفت قيمته المضافة انخفاضا للمرة الأولى منذ 1996، فقدان 39.700 منصب شغل، حيث تراجع عدد العاملين به بنسبة 3 % مقابل ارتفاع بنفس النسبة سنة 2008.

رسم بياني 2.3.1 : تغير القيمة المضافة وحجم الشغل

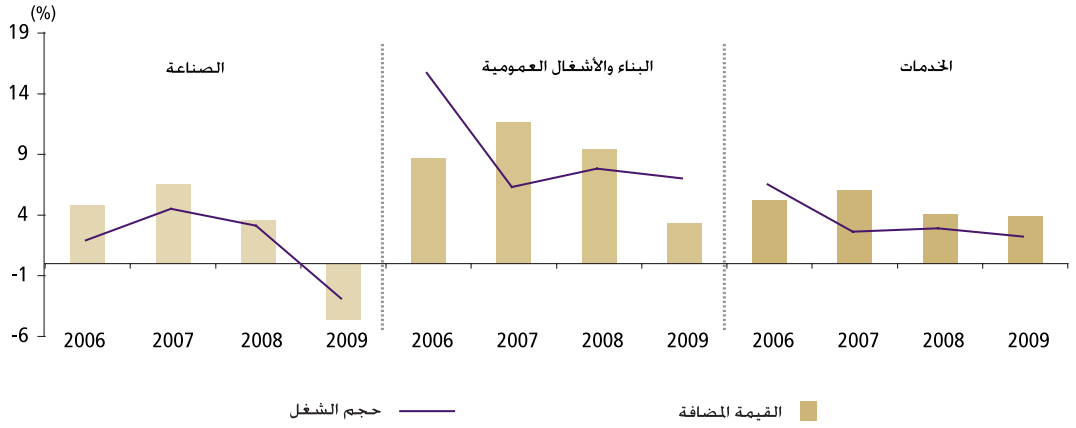

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وفي المجموع، تراجع معدل التشغيل إلى 45,3% بدل 45,8% في 2008 و46% في 2007، وهو ما يعزى إلى تزايد مجموع عدد السكان البالغين 15 سنة فما فوق بشكل أسرع من عدد السكان النشيطين المشتغلين. وحسب مكان الإقامة، تراجعت معدلات التشغيل في الوسطين الحضري والقروي بواقع 0,3 نقطة مئوية و0,5 نقطة مئوية على التوالي لتستقر في 37,9% و 56,1%. أما نسبة التشغيل الذاتي، فقد بلغت41,8% ، وهي أدنى بقليل من المستوى المسجل في 2008.

وفي ما يخص السكان النشيطين العاطلين، فقد تقلص عددهم الذي يقدر بحوالي 1,03 مليون شخص، بواقع 4,5% ارتباطا بالأساس بخلق 46.000 منصب شغل في الوسط الحضري، فيما ظل عدد السكان النشيطين العاطلين في الوسط القروي شبه مستقر. وهكذا، انخفض معدل البطالة على الصعيد الوطني بنسبة 0,5 نقطة مئوية إذ استقر في 9,1% . وبالرغم من تراجع نمو الأنشطة غير الفلاحية، تدنى معدل البطالة في المجال الحضري بواقع 0,9 نقطة مئوية ليستقر في 13,8%. غير أن انتعاش النشاط الفلاحي لم يؤد إلى انخفاض معدل البطالة في الوسط القروي الذي ظل دون تغير في نسبة 4% . وهم انخفاض معدل

البطالة بالأساس الفئة العمرية المتراوحة بين 25 و34 سنة وأصحاب الشهادات بنسبة 1 و1,4 نقطة مئوية على التوالي. ومع ذلك، يبقى معدل البطالة في أوساط هاتين الفئتين مرتفعا نسبيا، إذ بلغ حوالي 20%.

رسم بياني 2.3.1 : النمو غير الفلاحي والبطالة بالوسط الحضري ف1 2010 - ف4 2009

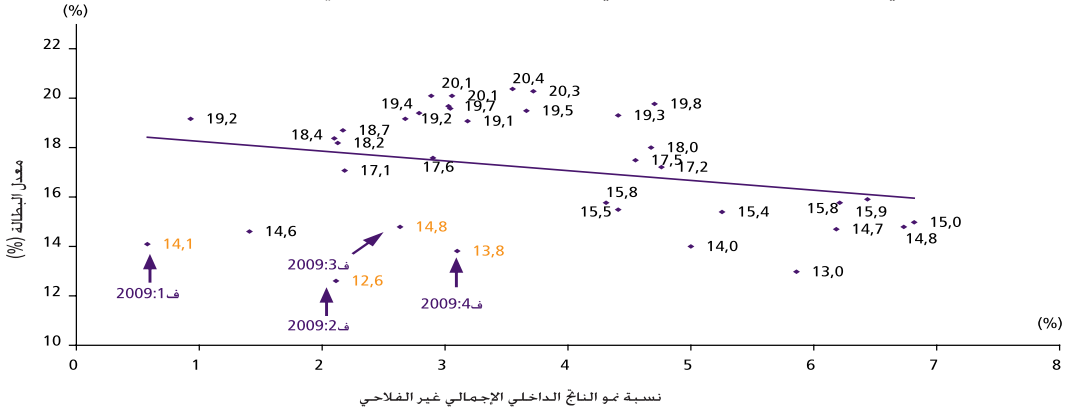

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ومن أجل تشجيع الشغل المؤدى عنه ودعم إحداث المقاولات، وضعت السلطات العمومية خطة ثانية أطلق عليها اسم «مبادرات التشغيل 2009-2012» بعد خطة «مبادرات التشغيل 2006 -2008». وتهدف هذه الخطة الجديدة على الخصوص إلى مواكبة الاستراتيجيات القطاعية والجهوية وكذا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (إطار 1.3.1).

2.3.1 تكاليف وإنتاجية الشغل

سجل مؤشر الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية، الذي يتم قياسه من خلال نسبة الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي إلى عدد السكان النشيطين المشتغلين في الوسط الحضري، نموا بنسبة 0,4% مقابل 1,3% في 2008 و2,6% في متوسط السنوات الخمس الأخيرة. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى التغيرات المتفاوتة التي عرفتها القيمة المضافة غير الفلاحية والتشغيل في الوسط الحضري.

فبينما سجل القطاعان الثانوي والثالثي نموا بنسبة 0,7 -% و 3 % على التوالي، أظهرت مؤشرات سوق الشغل ارتفاع التشغيل في الوسط الحضري بنسبة 1,7 %.

وبالموازاة مع ذلك، ارتفع الأجر الأدنى لساعة من العمل في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بواقع 5 % من حيث القيمة الإسمية، إذ انتقل من 10,14 درهم إلى 10,64 درهم، وذلك على إثر الزيادة الثانية في الحد الأدنى للأجور ابتداء من فاتح يوليوز 2009.

رسم بياني 3.3.1 : الحد الأدنى للأجور الفصلي بالقيمة الاسمية والحقيقية

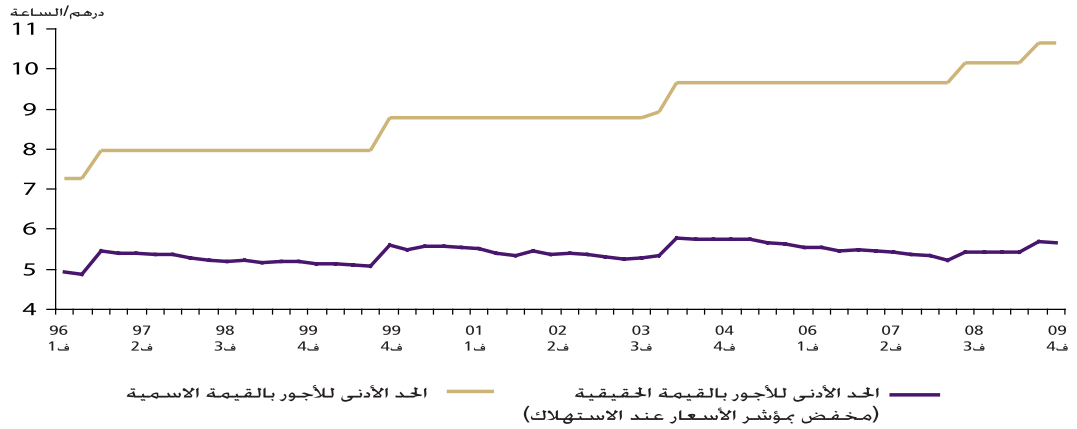

المصادر: وزارة التشغيل وحسابات بنك المغرب

وفي ظل هذه الظروف، واصلت التكلفة النسبية لوحدة العمل منحاها التصاعدي الملاحظ منذ 2008، إذ بلغ متوسط النمو الفصلي 3,1 % خلال سنة 2009 (إطار 2.3.1). وبالتالي، فاقت التكلفة النسبية لوحدة العمل بالمغرب نظيرتها ببولونيا وكوريا الجنوبية وفرنسا بنسبة 2,4% و2,2% و0,6% على التوالي. وبالمقابل، كانت أقل حدة مقارنة بالتكلفة النسبية لوحدة العمل بإيطاليا وهنغاريا وجمهورية التشيك.

رسم بياني 4.3.1 : تطور التكلفة النسبية لوحدة العمل والإنتاجية الظاهرة للعمل (سنة الأساس: 2000)

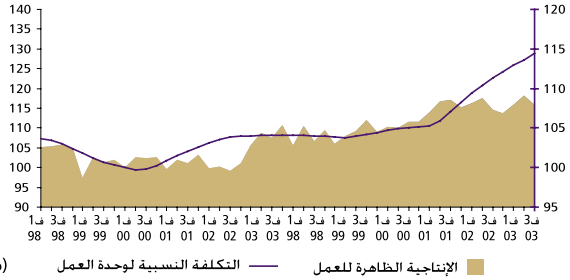

رسم بياني 5.3.1 : تنافسية المغرب من حيث التكاليف

ارتفاع كلفة وحدة اليد العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في المغرب
مقارنة ببلدان أخرى (بالنسبة المئوية) ف4 2008 - ف4 2009

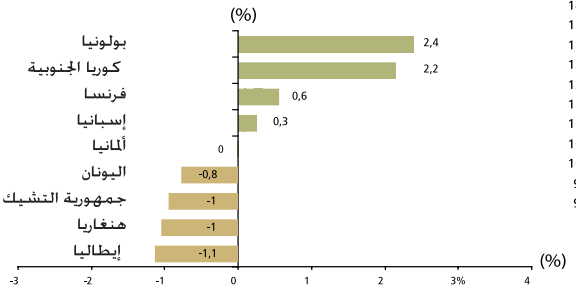

المصادر : datastream وحسابات بنك المغرب

إطار 1.3.1 : حصيلة الخطة الثانية «مبادرات التشغيل 2009-2012»

- برنامج «مقاولتي» الذي يهدف إلى دعم التشغيل الذاتي من خلال تشجيع الشباب على خلق مقاولاتهم الخاصة. وقد مكن هذا البرنامج من إحداث 1012 مقاولة في 2009، أي ما يعادل 44% من المقاولات المحدثة منذ سنة 2007، مما أدى إلى خلق 8000 منصب شغل.
- برنامج «إدماج» الذي يسعى إلى تحسين تنافسية المقاولات وتطوير كفاءات الحاصلين على الشهادات. وقد مكن من إدماج 172.000 باحث عن العمل في الفترة الممتدة بين 2006-2009، 30% منهم سنة 2009.
- برنامج «تأهيل» الذي يرمي إلى ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل. ففي سنة 2009، استفاد من هذا البرنامج 14.033 شابا، أي 78% من الهدف المسطر في أفق سنة 2012.

إطار 2.3.1 : تقييم التكلفة النسبية لوحدة العمل في الصناعة التحويلية

في إطار العمل الذي يقوم به بنك المغرب لدراسة وتتبع تنافسية المغرب الخارجية، قام البنك بتقييم التكلفة النسبية لوحدة العمل في الصناعة التحويلية التي تجسد الوضعية النسبية للبلد مقارنة بوضعية شركائه ومنافسيه. ويتم احتساب التكلفة النسبية لوحدة العمل انطلاقا من تكلفة وحدة العمل في البلدان الشريكة والمنافسة، مرجحة حسب حصتها في الصادرات المغربية. وتشير النتائج إلى أن التكلفة النسبية لوحدة العمل بالمغرب، بعد انخفاض سنوي بلغ في المتوسط 6% ما بين 1996 و2000، شهدت ارتفاعا منذ سنة 2001 تسارعت وتيرته ابتداء من أواخر سنة 2007.

رسم بياني إ1.2.3.1 : التكلفة النسبية لوحدة العمل في الصناعات التحويلية بالمغرب، بالدولار (ف1 1993 - ف4 2009)

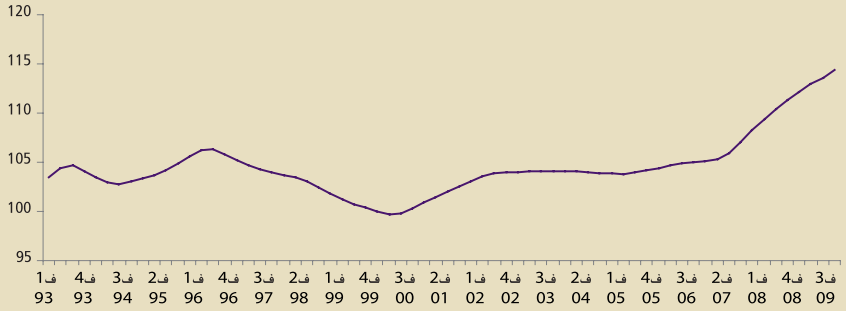

المصادر: datastream وحسابات بنك المغرب

وقد واكب ارتفاع التكلفة النسبية لوحدة العمل في الصناعة التحويلية بالمغرب تحقيق مستوى ضعيف من الإنتاجية مقارنة مع عدة دول صاعدة. هكذا، تقل الإنتاجية في المغرب من المستوى المسجل في بلدان مثل اليونان وهنغاريا وبولونيا وبلغاريا.

رسم بياني إ2.2.3.1 : معدل النمو المتوسط للتكلفة النسبية لوحدة العمل والإنتاجية (1999-2008)

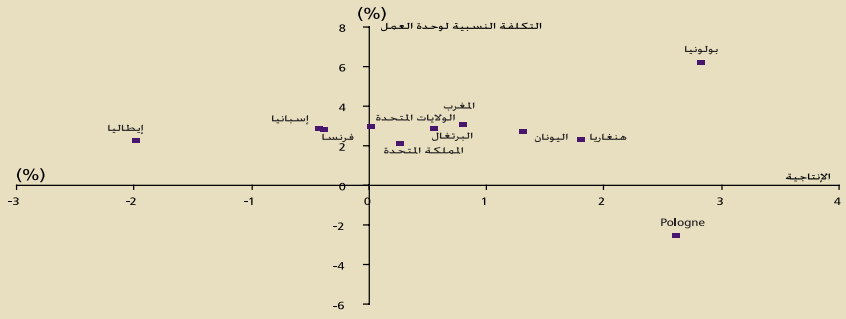

المصادر: datastream وحسابات بنك المغرب

4.1 الطلب

أدى الانكماش الاستثنائي للنشاط الاقتصادي على المستوى الدولي، خاصة لدى أبرز شركاء المغرب الأوربيين، إلى انخفاض الطلب الخارجي، كما ساهم في تباطؤ الطلب الداخلي، الذي تأثر سلبا بتراجع تدفقات التحويلات الجارية والاستثمارات المباشرة الأجنبية. فبالرغم من تقلص صادرات السلع والخدمات بنسبة 13,1%، إلا أن الأثر السلبي للطلب الخارجي الصافي على نمو الناتج الداخلي الإجمالي قد تراجع من 2,9 نقطة مئوية سنة 2008 إلى 1,9 نقطة مئوية بفعل التدني الواضح للواردات. وبخصوص مكونات الطلب الداخلي، تنامى استهلاك الأسر بنسبة 4,0% عوض 6,0%، فيما عرف الاستثمار في القطاع الخاص تراجعا ملحوظا. في المقابل، تسارع نمو كل من الاستهلاك والاستثمار العموميين من سنة لأخرى. وإجمالا، ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 4,5% بالأسعار الجارية و بنسبة 5,2% من حيث القيمة الحقيقية، مساهما بما قدره 6,8 نقطة مئوية في النمو الإجمالي الذي بلغ 4,9%.

رسم بياني 1.4.1 : مساهمة مجمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ، بالنقط المئوية

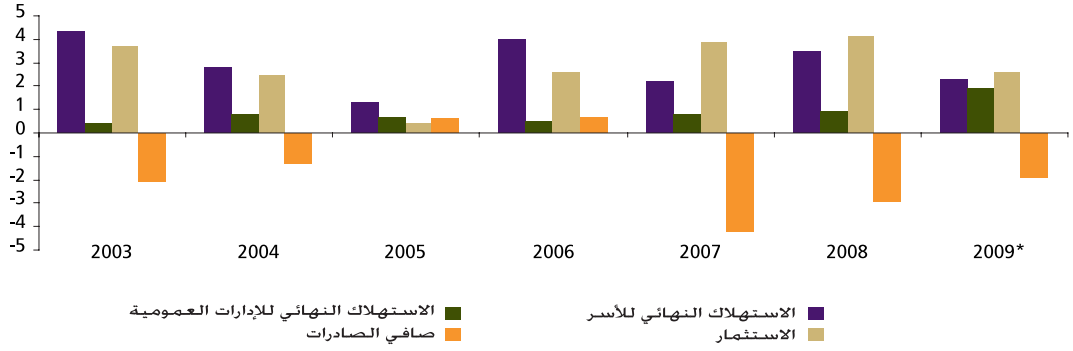

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

* معطيات مؤقتة

1.4.1 الاستهلاك

ارتفع الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 6,4% ليبلغ 552 مليار درهم من حيث القيمة الجارية مساهما بما قدره 4,2 نقطة مئوية في النمو الإجمالي عوض 4,4 سنة 2008. وقد تنامت حصته في الدخل الوطني الإجمالي المتاح لتصل إلى 70,8% مقابل 69,6% سنة من قبل. فيما ظل الميل الحدي للاستهلاك، الذي يتم حسابه ارتباطا بالناتج الداخلي الإجمالي، في مستواه المتوسط المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة، أي في حدود 0,7.

أما بخصوص استهلاك الأسر، والذي يمثل 76% من الاستهلاك الوطني، فبعد ارتفاعه بنسبة 11,2% سنة 2008، وصلت نسبة نموه إلى 4,7% من حيث القيمة الجارية، مساهما في النمو بما قدره 2,3 نقطة مئوية خلال سنة 2009. فبالرغم من تدني مداخيل الأنشطة غير الفلاحية والمداخيل والتحويلات الصافية من الخارج، استطاع الاستهلاك أن يحافظ على حيويته بفضل تنامي المداخيل الفلاحية وارتفاع الأجور وتزايد حصة العمل المأجور. كما ساهم المستوى المنخفض للتضخم في الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر. من جهة أخرى، تنامى الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية بنسبة 12% عوض 5,3% سنة من قبل،ارتباطا بتزايد نفقات الموظفين وباقي النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات.

رسم بياني 2.4.1 : تطور الاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية، بالأسعار الجارية

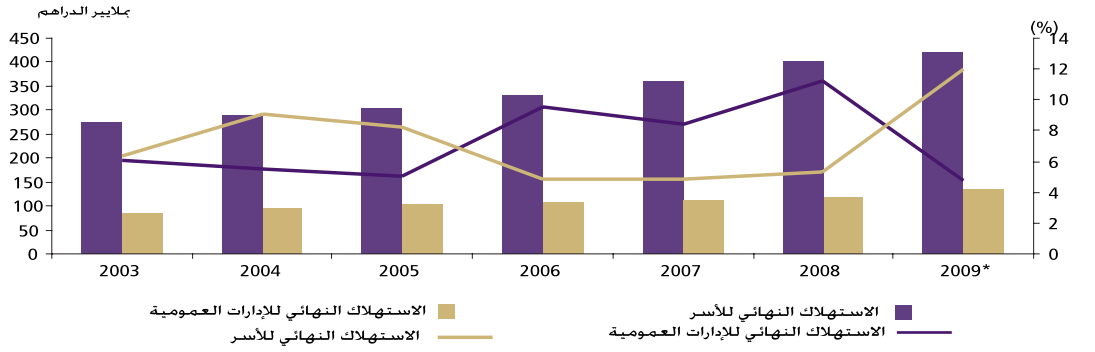

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط
* معطيات مؤقتة

2.4.1 الاستثمار

بقي التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، الذي يقدر بمبلغ 226 مليار درهم من حيث القيمة الجارية، مستقرا في نفس مستواه المسجل خلال السنة الماضية. أما من حيث القيمة الحقيقية، فقد ارتفع بنسبة 2,5% مقابل 11,5% سنة 2008، مساهما بما قدره 0,8 نقطة مئوية في النمو الإجمالي. ويعكس هذا التطور دينامية الاستثمار العمومي وتراجع الاستثمار الخاص الذي تأثر سلبا بتداعيات الأزمة الاقتصادية الدولية، خاصة إثر تدني نسبة استخدام الطاقات الإنتاجية وانكماش الاستثمارات المباشرة الخارجية.

وأخذا في الاعتبار التغير الإيجابي للمخزونات بما قدره 38,8 مليار درهم، بلغت قيمة الاستثمار الإجمالي 264,8 مليار درهم، مسجلةً شبه ركود من حيث القيمة الجارية، بعد ارتفاعها بنسبة 31,2% سنة من قبل. وتراجعت مساهمة هذا الاستثمار في النمو من 4,1 نقطة مئوية سجلت سنة 2008 إلى 2,6 نقطة سنة 2009، في حين استقر معدل الاستثمار الإجمالي في حدود 30,7%.

رسم بياني 3.4.1 : تطور الاستثمار ومعدل الاستثمار الإجمالي

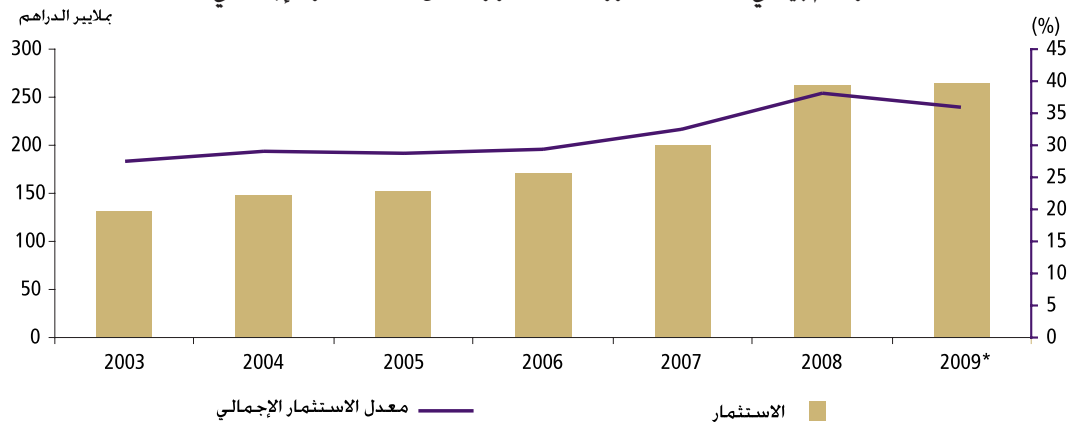

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

* معطيات مؤقتة

3.4.1 الادخار الوطني

نتيجة بالأساس لتراجع المداخيل والتحويلات الصافية من الخارج، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 780 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 4,6% مقابل 10,9% سنة 2008. وارتفع الادخار الوطني، الذي يقدر بحوالي 228 مليار درهم، بواقع 0,6% فقط. وبالتالي، فإن نسبة الادخار، التي يتم حسابها مقارنة بالدخل الوطني الإجمالي المتاح، لم تتجاوز 29,2% عوض 30,4% السنة الفارطة. وأخذا في الاعتبار تدني الاستثمار، فإن إجمالي الاحتياجات التمويلية بلغ حوالي 37 مليار درهم، أي 5% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 5,2% سنة 2008.

رسم بياني 4.4.1 : تطور الادخار الوطني ومعدل الادخار الوطني

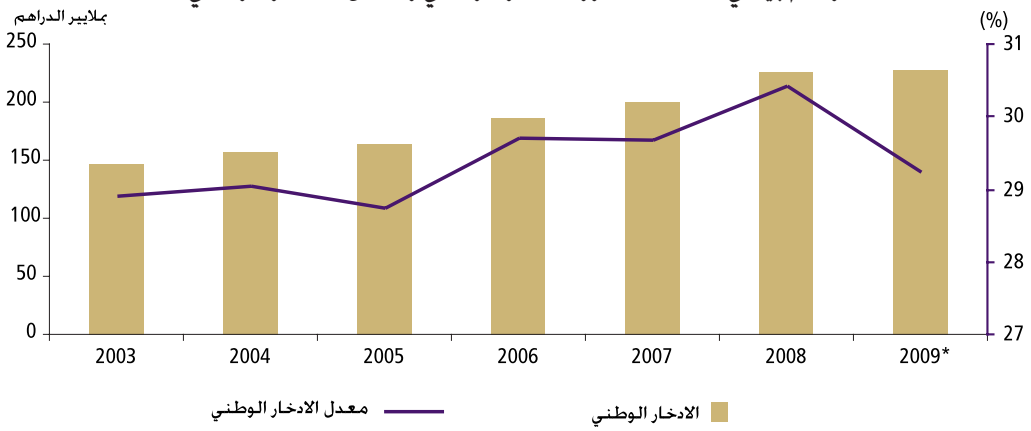

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

* معطيات مؤقتة

5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية

بلغت حاجيات الاقتصاد الوطني من التمويل سنة 2009 حوالي 37 مليار درهم، مما يعكس، من جهة أولى، العجز المسجل لدى الإدارة العمومية، ومن جهة ثانية، الفارق بين نفقات استثمار القطاع الخاص وادخاره. وحيث لم تُمكِّن تدفقات الاستثمارات والقروض من الخارج من تغطية هذه الحاجيات بالكامل، فإن الموجودات الخارجية الصافية قد تراجعت للسنة الثانية على التوالي.

1.5.1 العمليات غير المالية

سجل الدخل الوطني الإجمالي المتاح ما قدره 780 مليار درهم سنة 2009، بارتفاع بنسبة 5%. وببلوغ الاستهلاك قيمة 552 مليار درهم، فقد تزايد الادخار الوطني بنسبة لم تتجاوز 0,6% ليصل إلى 228 مليار درهم. وبالتالي، تراجع معدل الادخار، المحتسب بالنسبة إلى الدخل الوطني الإجمالي المتاح، من 30,4% إلى 29,2%. في المقابل، وأخذا في الاعتبار التدني الواضح للاستثمار الإجمالي، الذي لم يتجاوز ارتفاعه نسبة 0,9% بدل 31,2% سنة 2008، فإن إجمالي احتياجات الاقتصاد من التمويل لم يسجل انخفاضا مهما، إذ بلغ ما يقارب 37 مليار درهم عوض 37,4 مليار سنة 2008.

2.5.1 العمليات المالية

إجمالا، تراجع التمويل النقدي للاقتصاد خلال سنة 2009 مقارنة بالوتيرة الملاحظة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وفي باقي قنوات التمويل، شهد كل من القطاع المالي والإدارة العمومية تدفقا صافيا إيجابيا، فيما تقلصت التوظيفات الصافية للقطاع الخاص من سنة لأخرى.

الإدارات العمومية

بعد أن سجلت مالية الإدارات العمومية فائضا قدره 3,1 ملايير سنة 2008، ارتفع عجزها سنة 2009 إلى 15,9 مليار درهم نتيجة لتراجع المداخيل الضريبية وتزايد نفقات الاستثمار. وقد تمّ تمويل هذا العجز بواسطة السحوبات في السوق الخارجية في حدود 69% وبواسطة السحوبات في السوق الداخلية، خاصة سندات الخزينة، بنسبة 31%.

القطاع الخاص

أخذا في الاعتبار تدني نفقات الاستهلاك والاستثمار، انتقلت الاحتياجات التمويلية في القطاع الخاص من 40 مليار إلى حوالي 21 مليار درهم، كما قام كل من الخواص والمقاولات بتقليص توظيفاتهم الصافية بواقع 8 ملايير في السوق الداخلية.

وشهدت التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للقطاع الخاص تراجعا قويا مقارنة مع السنة الماضية، إذ انخفضت من 104,6 مليار إلى 54,9 مليار درهم، فيما بلغ تغير الودائع لدى البنوك ما قدره 20,7 مليار. بذلك، استقر التمويل النقدي للقطاع الخاص في 34,2 مليار. وبخصوص التوظيفات غير النقدية، بلغ الادخار المؤسساتي 23,8 مليار درهم فيما وصلت الاكتتابات الصافية في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة إلى 10,9 مليار، بعد أن قُدرت عمليات الشراء الصافية سنة 2008 بمبلغ 7,9 مليار. أما التوظيفات الصافية في سندات الخزينة، فقد تراجعت من 5,3 مليار سنة 2008 إلى حوالي 800 مليون سنة 2009.

وبلغ التمويل الخارجي ما قدره 18,4 مليار، منها 11,1 مليار في شكل استثمارات مباشرة أجنبية و7,3 مليار كقروض تجارية.

القطاع المالي

القطاع البنكي

حققت مؤسسات الائتمان سنة 2009 تدفقا صافيا قدره 4,7 مليار درهم لفائدة باقي القطاعات المحلية، إذ قامت بتوزيع 56 مليار من القروض لفائدة القطاع الخاص والمؤسسات المالية، كما عملت على تزويد محافظها الخاصة بسندات الخزينة بمبلغ 4,4 مليار إضافية. وباحتساب قيمة الموجودات النقدية لدى باقي القطاعات، والتي بلغت 38,1 مليار درهم، فإن التمويل النقدي الصافي للاقتصاد من طرف مؤسسات الائتمان قد استقر في حدود 18,3 مليار. وفي أسواق الرساميل، حصّلت مؤسسات الائتمان ما قدره 13,6 مليار، معظمها في شكل شهادات إيداع. أما في ما يخص الموجودات الخارجية الصافية، فقد تراجعت بواقع 7 مليار، بعد انخفاضها سنة 2008 بقيمة 11 مليار.

القطاع المالي غير البنكي

حصّل هذا القطاع، المتكون أساساً من شركات التأمين ومنظمات التقاعد والاحتياط الاجتماعي ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، مجموع 23,8 مليار درهم برسم الادخار المؤسساتي و14,8 مليار درهم كسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. وقد منح هذا القطاع تمويلات للقطاع الخاص عن طريق شراء أسهم وسندات، وللدولة عن طريق شراء سندات الخزينة. كما قدّم تمويلات للقطاع المالي عن طريق الزيادة في الودائع. وفي المجمل، عبأ القطاع المالي، باستثناء مؤسسات الائتمان، مبلغا صافيا قدره 8,8 مليار خلال سنة 2009.

بقية العالم

سجلت العمليات غير المالية عجزا قدّر بحوالي 37 مليار درهم تجاه باقي دول العالم. فقد ارتفعت التدفقات المالية من الخارج من 15,9 إلى 31,1 مليار درهم. ويشمل هذا التغير انخفاضا في الاستثمارات المباشرة بواقع 4,6 مليار درهم وارتفاعا في القروض الأجنبية قدره 19,8 مليار درهم. وبالرغم من هذا الارتفاع الملحوظ في تدفقات رؤوس الأموال، أدى تمويل العجز المسجل تجاه باقي دول العالم إلى تدنّي احتياطات الصرف.

6.1 التضخم

بعد بلوغ التضخم، الذي يتم قياسه بناء على تغير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، نسبة 3,7% في سنة 2008، تراجع بشكل ملموس إلى 1,0% في سنة 2009، وهو مستوى دون متوسطه المسجل خلال الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى سنة 2008 والبالغ 1,9%. وانخفض مؤشر التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد الغذائية التي تعرف أسعارها تقلبات كبيرة والمواد المقننة، من 4,5% إلى 0,7%، وهو المستوى الأدنى المسجل خلال السنوات العشرين الماضية.

ويعزى تدني مستوى التضخم بالأساس إلى انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية وتراجع ضغوط الطلب الموجهة من البلدان الشريكة للمغرب. ويعكس تطور أسعار المنتجات التجارية وغير التجارية أهمية تراجع الأسعار العالمية للمواد الأساسية الطاقية والغذائية كعامل مساهم في تخفيض نسبة التضخم سنة 2009. هكذا، بلغت نسبة تضخم المواد التجارية 0,3% بدلا من 5,6% في سنة 2008. وشمل انخفاض التضخم بدرجة أقل المنتجات غير التجارية التي تراجعت إلى 1,7% في سنة 2009 مقابل 1,9% في سنة 2008.

وظهر انتقال انخفاض أسعار المواد الأولية بشكل أكبر على مستوى تكاليف الإنتاج. وتراجع بالفعل الرقم الاستدلالي لأسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية بنسبة 15,3% مقابل ارتفاعه بنسبة 18,2% في السنة المنصرمة. وشمل التراجع فرع التكرير إلى جانب الصناعات التحويلية الأخرى باستثناء فرع الطاقة.

1.6.1 مؤشر الأسعار عند الاستهلاك

سجل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ارتفاعا بنسبة 1% مقابل 3,7% سنة من قبل. ويعزى تباطؤ التضخم إلى تراجع الأسعار العالمية للمواد الأولية، لاسيما المواد الغذائية الأساسية التي ساهم اعتدال الضغوط

الناجمة عن الطلب في انتقال انخفاضها إلى الأسعار عند الاستهلاك . وفي هذه الظروف، تمثل تراجع الضغوط التضخمية بشكل أكبر على مستوى مؤشر التضخم الأساسي الذي انتقل من 4,5% إلى 0,7%.

وشمل الانخفاض بشكل خاص أسعار المواد الغذائية الأولية التي عقب مساهمتها بواقع 2,1 نقطة مئوية في ارتفاع التضخم خلال سنة 2008، جاءت مساهمتها سالبة في حدود 0,5 نقطة في سنة 2009. وسجلت أبرز الانخفاضات على مستوى أسعار المواد المصنعة من الحبوب التي تراجعت بنسبة 5,2%، مقابل نمو بنسبة 15,2% في سنة 2008، وكذا أسعار الزيوت التي انخفضت بنسبة 3,3% مقابل ارتفاع بنسبة 24,8%.

رسم بياني 1.6.1 : التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي

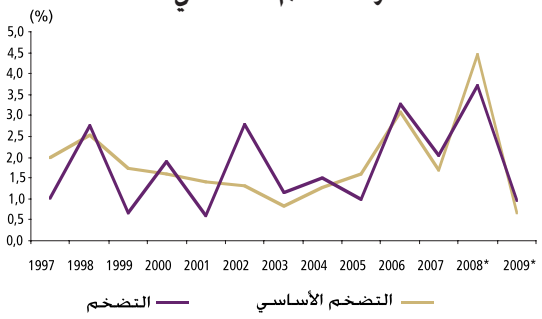

*أرقام مستمدة من مؤشر الأسعار عند الاستهلاك
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 2.6.1 : تطور التضخم الأساسي وأسعار المواد الغذائية الأساسية (على أساس سنوي)

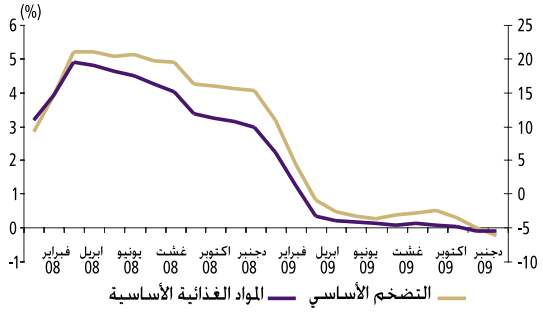

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

كما يعزى تباطؤ التضخم، وإن بدرجة أقل، إلى أسعار الوقود والمحروقات التي سجلت انخفاضا شهريا مرة أولى بنسبة 5% في فبراير 2009، نتيجة تعديل أسعار بعض المحروقات، ثم مرة ثانية بنسبة 1,4% في أبريل إثر معادلة سعر الغازوال 50ppm بسعر الغازوال العادي الذي حل مكانه. وانعكس هذا التطور، إلى جانب الأثر الأساس المرتبط بالارتفاع المسجل في يوليوز 2008، من خلال الانخفاض السنوي لأسعار الوقود

والمحروقات البالغ 1,6%، مقابل ارتفاع بنسبة 4,2% في السنة الماضية. وبالإضافة إلى التأثير المباشر لأسعار هذه المنتجات، فإن أثرها الاعتدالي انتقل من خلال أسعار النقل، دون احتساب الوقود والمحروقات، التي تراجع نموها من 1,2% إلى 0,3% من سنة لأخرى.

رسم بياني 3.6.1: تطور التضخم وأسعار المواد الغذائية الطرية (على أساس سنوي)

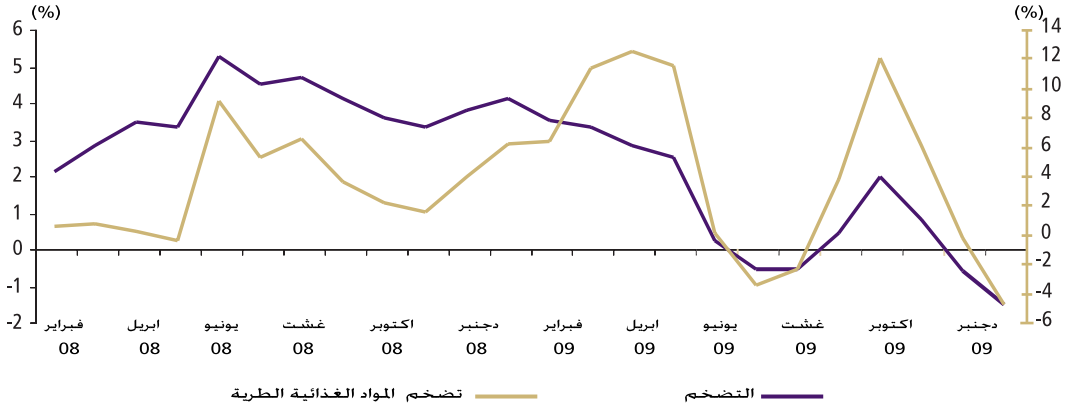

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

من جهة أخرى، ساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية الطرية في التخفيف من مستوى تراجع التضخم في سنة 2009. وبالفعل، فقد أدى تعدد وحجم صدمات العرض غير الملائمة إلى ارتفاع ملموس في أسعار هذه المواد التي ساهمت إيجابيا في حدود 0,8 نقطة مئوية في التضخم. وسجلت السنة هذه ارتفاعا متواصلا، ما بين فبراير وأبريل، نتيجة تأثير الظروف المناخية على عرض الخضر. وساهم مجددا الارتفاع الموسمي المسجل خلال شهر رمضان، والذي زادت من حدته صعوبات تزويد الأسواق ببعض المنتجات، في النمو السريع لأسعار هذه الفئة في شهري غشت وشتنبر، قبل أن تبدأ في مرحلة من الانخفاض خلال الفصل الرابع.

جدول 1.6.1: أبرز مكونات مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (2006= سنة الأساس)

مجموعات المنتجات	الترجيحات	التغير السنوي %	
	%	2008	2009
مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، بما فيها:	**100**	**3,7**	**1,0**
المنتجات المستثناة من التضخم الأساسي	**32,9**	**2,3**	**1,6**
- المواد الغذائية	12,1	4,4	3,1
-الوقود والمحروقات	2,4	4,2	-1,6
-المواد المقننة باستثناء الوقود والمحروقات	18,4	0,6	0,9
التضخم الأساسي	**67,1**	**4,5**	**0,7**
- مواد غذائية مشمولة في التضخم الأساسي	26,1	9,0	-0,1
- ملابس وأحذية	3,9	1,8	0,9
- سكن، ماء، غاز ومحروقات أخرى	7,0	1,8	1,6
- أثاث، معدات منزلية وأدوات صيانة المساكن[1]	4,9	1,5	1,9
- الصحة [1]	0,1	1,2	0,8
- النقل [1]	7,0	1,2	0,3
- الاتصالات	3,5	-1,6	-4,5
-الترفيه والثقافة	2,2	-0,7	-0,5
- التعليم	3,9	3,2	5,4
- المطاعم والفنادق	2,9	2,9	1,8
- السلع وخدمات متنوعة	5,5	2,1	2,1

(1) دون احتساب المواد المقننة
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 4.6.1: مساهمة أبرز البنود في التضخم (بالنقاط المئوية)

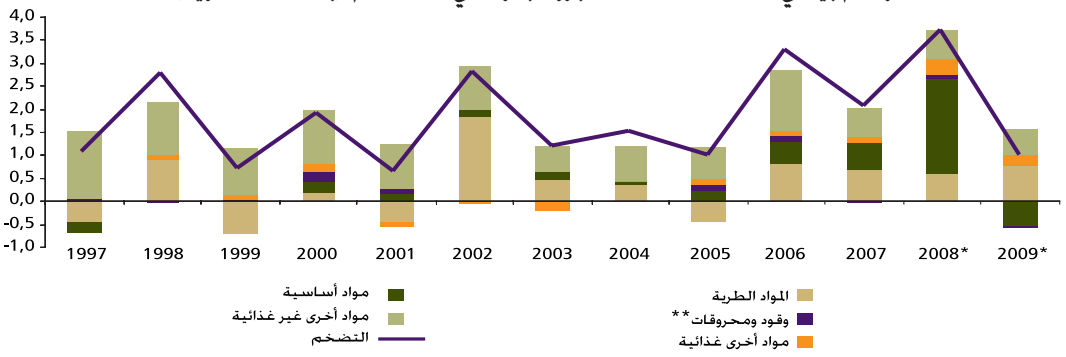

(*) تعتمد الأرقام على مؤشر الأسعار عند الاستهلاك
(**) كانت هذه الفئة قبل سنة 2008 تشير إلى «النقل الخاص»
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

إطار 1.6.1 : المؤشر الجديد للأسعار عند الاستهلاك

قامت المندوبية السامية للتخطيط في دجنبر 2009 بإصدار المؤشر الجديد للأسعار عند الاستهلاك الذي حل مكان مؤشر تكلفة المعيشة. وتتجلى أهم الاختلافات ما بين مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (الذي يعتمد 2006 كسنة الأساس) ومؤشر تكلفة المعيشة (سنة 1998 كسنة الأساس) في النقاط المتعلقة بالسكان المستهدفين، والتغطية الجغرافية، وبنية الترجيحات، وكذا طريقة الاحتساب وسلة المنتجات.

السكان المستهدفون : يأخذ المؤشر الجديد بعين الاعتبار مجموع السكان في الوسط الحضري، بخلاف مؤشر تكلفة المعيشة الذي كان يقتصر على سكان المدن من ذوي « مستوى العيش المتوسط». وسيمكن توسيع قاعدة السكان المرجعيين من جعل عملية حساب مؤشر الأسعار عند الاستهلاك تشمل مجموع الفئات السوسيو اقتصادية.

التغطية الجغرافية : يغطي مؤشر الأسعار 17 مدينة بدلا من 11 مدينة في إطار مؤشر تكلفة المعيشة، وهي: أكادير، الدار البيضاء، فاس، القنيطرة، مراكش، وجدة، الرباط، تطوان، مكناس، طنجة، العيون، الحسيمة، سطات، بني ملال، آسفي، كلميم والداخلة.

ترجيحات المؤشر : تستند ترجيحات مؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى المعطيات الواردة في البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة 2001 وكذا تلك الخاصة بالبحث المتعلق بمداخيل ومستوى معيشة الأسر لسنة 2007.

طريقة احتساب المؤشر : طريقة الاحتساب المعتمدة هي طريقة لاسبيرز المتسلسلة التي تسمح بحساب مؤشرات الأسعار في كل مدينة على جميع مستويات التصنيفات، قبل القيام بتجميعها للحصول على المؤشر الوطني. وبخلاف مؤشر تكلفة المعيشة الذي خصصت فيه لجميع مدن المملكة نفس بنية الترجيحات، يقترح مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بنية مختلفة لكل مدينة.

المنتجات الجديدة : من أجل الإحاطة بشكل أفضل بتطور سلوكيات الاستهلاك للسكان المستهدفين، تم إدراج حوالي مائة من السلع والخدمات الجديدة، التي تمثل حوالي 6,5% من المؤشر العام، في السلة الجديدة (مثل: الهاتف النقال، مصاريف التعليم العالي، إلخ..).

وطبقا للنظام الجديد لتصنيف السلع والخدمات المنبثق من نظيره المعتمد من طرف لجنة الاحصائيات التابعة للأمم المتحدة، يقسم التصنيف المعتمد نفقات الأسر إلى 12 قسما، و41 مجموعة، و88 فئة، و112 شعبة و478 منتوجا و1067 نوعا.

أسعار السلع والخدمات[1]

يبين تفكيك مكونات سلة مؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى سلع وخدمات أن تباطؤ التضخم قد هم بالأساس السلع في حين ارتفعت أسعار الخدمات بوتيرة مماثلة لتلك المسجلة خلال السنة الماضية.

رسم بياني 5.6.1: التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات

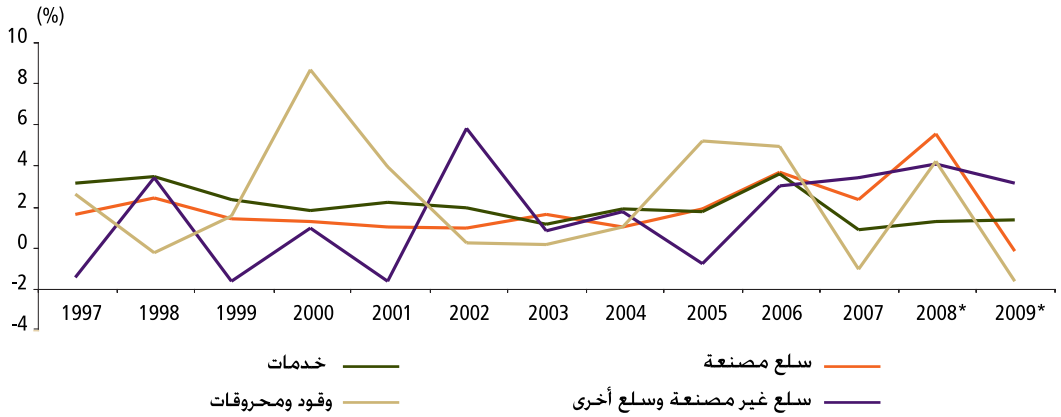

(*) تعتمد الأرقام على مؤشرالأسعار عند الاستهلاك

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وسجل مؤشر أسعار السلع المصنعة، باستثناء الوقود والمحروقات، انخفاضا بنسبة 0,2% بعد ارتفاعه بنسبة 5,5% في السنة المنصرمة. ويعزى هذا التطور إلى انتقال انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية إلى الأثمنة الداخلية للزيوت وللمواد المعتمدة على الحبوب. وبالمقابل، ارتفعت أسعار السلع غير المصنعة، التي تشمل بالأساس المواد الغذائية الطرية، بنسبة 4,2% في سنة 2009 بدلا من 3,1% في سنة 2008. وبدورها، سجلت أسعار الخدمات نموا بنسبة 1,3% يضاهي تقريبا نفس الارتفاع المسجل في السنة المنصرمة البالغ 1,2%. وفي المجمل، ساهمت أسعار السلع بمقدار 0,6 نقطة مئوية في التضخم الإجمالي، مقابل 3,2 نقطة مئوية في سنة 2008، في حين لم تتجاوز مساهمة الخدمات 0,4 نقطة مئوية.

1. تمت مراجعة تقسيم المؤشر إلى سلع وخدمات بناء على بنية المؤشر الجديد للأسعار عند الاستهلاك مع الاحتفاظ بنفس مبدأ التقسيم المطبق في السابق.

رسم بياني 6.6.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقاط المئوية)

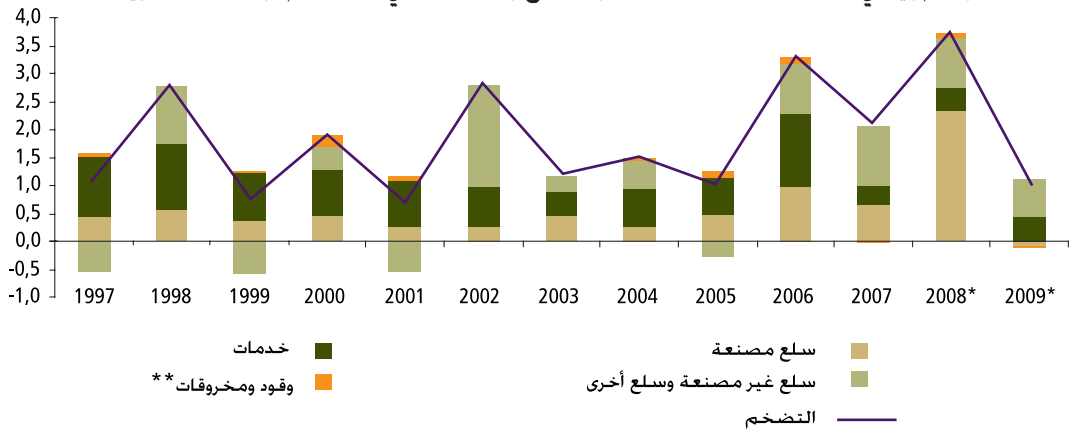

(*) تعتمد الأرقام على مؤشرالأسعار عند الاستهلاك

(**) كانت هذه الفئة قبل سنة 2008 تشير إلى«النقل الخاص»

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

أسعار السلع التجارية وغير التجارية[1]

يشير تفكيك مؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى أسعار سلع تجارية وسلع غير تجارية إلى أهمية العوامل الخارجية في تحديد دينامية التضخم خلال السنتين الأخيرتين. وقد أدى انخفاض أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي وتراجع الضغوط التضخمية لدى أبرز البلدان الشريكة إلى تباطؤ وتيرة نمو أسعار السلع التجارية من 5,6% في 2008 إلى 0,3% في سنة 2009. وتحددت مساهمتها في التضخم في 0,2 نقطة مئوية بدلا من 2,8 نقطة في السنة المنصرمة.

1 مع احتساب فوارق تجميع وتفكيك المؤشر الجديد للأسعار عند الإستهلاك ومؤشر كلفة المعيشة. تمت مراجعة تصنيف منتجات حصة مؤشر الأسعار عند الإستهلاك إلى مواد تجارية وأخرى غير تجارية. مع الإبقاء على مبدأ التصنيف المعتمد.

رسم بياني 7.6.1 : التطور السنوي لأسعار السلع التجارية وغير التجارية

(*) تعتمد الأرقام على مؤشر الأسعار عند الاستهلاك

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

بلغت نسبة تضخم السلع غير التجارية 1,7% في سنة 2009 بعد تسجيلها 1,9% في سنة 2008 وساهمت بواقع 0,8 نقطة مئوية في التضخم. ويعزى هذا التطور بصفة أساسية لآثار الجولة الثانية لانخفاض أسعار المواد التجارية، وكذا استمرار تراجع الضغوط الناجمة عن الطلب الداخلي الملاحظ منذ نهاية السنة الماضية. ويعكس هذا التراجع الطفيف بالأساس تباطؤ الارتفاع في أسعار النقل وخدمات المطاعم، وكذا الانخفاض الكبير في أسعار الاتصالات. وتشير التحليلات التفصيلية أيضا إلى أن الانخفاض الطفيف المسجل على مستوى تضخم السلع غير التجارية كان من المتوقع أن يصبح أكثر حدة لولا ارتفاع أسعار اللحوم بنسبة 3,9%، بعد نموها بنسبة 3,5% في سنة 2008، وأسعار الخدمات المتعلقة بالتعليم بنسبة 5,4% مقابل 3,2% في السنة السابقة.

رسم بياني 8.6.1 : مساهمة أسعار السلع التجارية وغير التجارية في التضخم (بالنقاط المؤية)

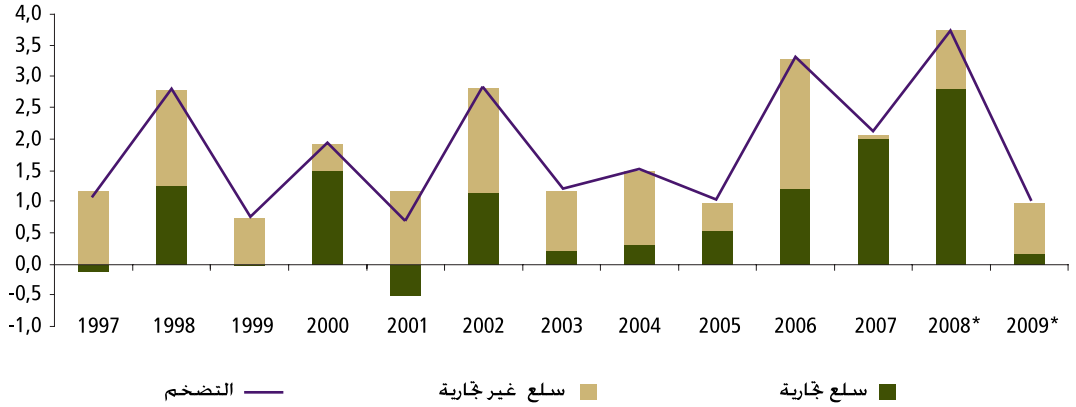

(*) تعتمد الأرقام على مؤشرالأسعار عند الاستهلاك

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

إطار 2.6.1: التضخم في العالم في سنة 2009

سجل التضخم في العالم تراجعا في سنة 2009 بعد بلوغه مستويات قياسية سنة 2008. ويعزى هذا الانخفاض إلى التراجع الكبير في أسعار المواد الأولية الطاقية والفلاحية الذي أثر بدوره على فرعي «الطاقة» و«التغذية» في سلة مؤشر الأسعار عند الاستهلاك. وكان هذين الفرعين وراء تزايد مستوى التضخم في سنة 2008، نتيجة ارتفاعها القوي خلال الفصل الأول من نفس السنة.

إضافة إلى ذلك، عكست الضغوط نحو الانخفاض الممارسة على الأسعار من جهة ارتفاع الطاقات الإنتاجية غير المستخدمة، بفعل تقلص النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى الآثار الأساسية المهمة المرتبطة بأسعار المواد الأولية. وبالنظر للمستويات المرتفعة لأسعار المواد الأولية في سنة 2008، لعبت هذه الأخيرة دورا رئيسيا في الحفاظ على التضخم في العالم في مستويات متدنية، بل وحتى سلبية في بعض البلدان في سنة 2009.

رسم بياني إ1.2.6.1: تطور التضخم حسب مجموعات البلدان (على أساس سنوي)

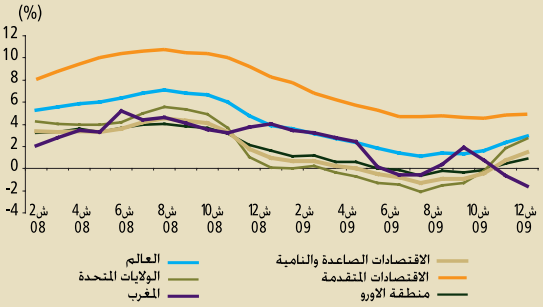

رسم بياني إ2.2.6.1: مؤشر أسعار المواد الأولية الطاقية وغير الطاقية (بالمستوى، 2000= سنة الأساس)

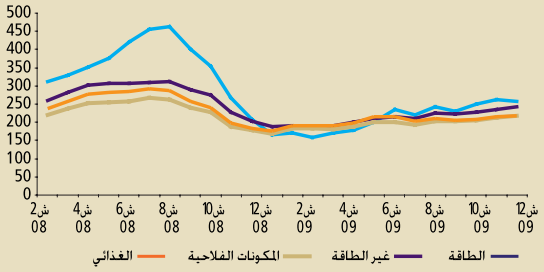

وبالفعل، سجلت مستويات تضخم سلبية في العديد من البلدان المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة وبعض بلدان منطقة الأورو. وبلغت نسبة تغير الأسعار عند الاستهلاك 0,3-% في الولايات المتحدة و0,3% في منطقة الأورو. بالمقابل، بلغ متوسط نسبة التضخم 5,2% بالنسبة لمجموع البلدان الصاعدة. وانتقل تراجع التضخم المسجل بالأساس لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين إلى الأسعار المحلية في المغرب من خلال فرع السلع التجارية.

وعكس تطور التضخم العالمي أيضا تطور النشاط الاقتصادي. هكذا، وبعد تراجع النمو العالمي خلال الفصل الأول من سنة 2009، عاد ليسجل مستويات إيجابية خلال الفصل الثاني والثالث والرابع من نفس السنة. وواكب الانتعاش الطفيف في النشاط الاقتصادي تحسن في وتيرة نمو النشاط الاقتصادي العالمي ابتداء من شهر غشت من سنة 2009.

2.6.1 أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية

سجل مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية تراجعا بنسبة 15,3% في سنة 2009 بعد ارتفاعه بنسبة 18,2% في سنة 2008. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية إضافة إلى تدني قيمة الدولار الأمريكي. ويعكس هذا المنحى بالأساس انخفاض أسعار فرعي «التكرير» و«الصناعة الكيماوية» اللذين تراجعا على التوالي بنسبة 33,6% و30,2% في سنة 2009 بعد نموهما بنسبة 32,2% و52,5% في سنة 2008. وتقدر مساهمة هذين الفرعين في انخفاض المؤشر العام بحوالي 15 نقطة مئوية، في حين كانا وراء نموه بحوالي 85% في سنة 2008.

وبموازاة ذلك، انخفضت أسعار فرعي «الصناعات الغذائية» و«صناعة المواد المعدنية» في سنة 2009، وإن بنسب أقل حدة بلغت 0,4% و9,3% على التوالي مقابل ارتفاعها بنسبة 8,8% و5,3% في السنة المنصرمة. وفي المجموع، ساهمت أسعار هذين الفرعين في حدود 0,4 نقطة مئوية في تراجع مؤشر أسعار الصناعات التحويلية.

رسم بياني 9.6.1 : تطور المساهمات السنوية لأسعار الصناعات الرئيسية في مؤشر الأسعار عند الإنتاج الخاص بالصناعات التحويلية (بالنقط المئوية)

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 10.6.1 : التطور السنوي للمؤشرات الرئيسية للأسعار عند الإنتاج الخاصة بالصناعات التحويلية على أساس سنوي

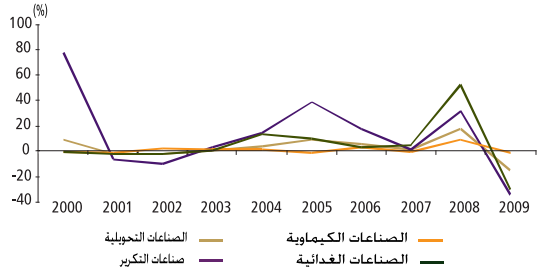

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

لم يؤثر تطور الأسعار العالمية للمواد الأولية على تكاليف الإنتاج في فرعي «صناعة النسيج» و«صناعة الملابس والفرو» التي تأثرت بشكل أكبر بتطور الأجور. ويبدو أن هذه الأخيرة تشكل عامل تكلفة مهم بالنسبة لهذه الصناعات التي تعرف كثافة من حيث اليد العاملة. وظلت في سنة 2009 الأسعار عند الإنتاج في فرع «صناعة النسيج» في نفس مستواها بعدما تراجعت بشكل طفيف بنسبة 0,3% في سنة 2008، بينما ارتفعت الأسعار في صناعة الملابس والفرو بنسبة 0,7% مقابل 0,1% في السنة المنصرمة.

جدول 2.6.1 : مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية

(سنة الأساس=1997)

التغير السنوي %	الترجيحات %	2007	2008	2009
الصناعات التحويلية ما عدا تكرير النفط	**86,7**	**+1,8**	**+13,2**	**-7,7**
منها : الصناعات الغذائية	28,9	-0,1	+8,8	-0,4
الصناعات الكيماوية	13,1	+5,7	+52,5	-30,2
صناعة النسيج	6,5	-1,0	-0,3	0,0
صناعة الملابس	6,7	-0,6	+0,1	+0,7
تكرير النفط	**13,3**	**+1,8**	**+32,2**	**-33,6**
المؤشر العام	**100**	**+1,8**	**+18,2**	**-15,3**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

7.1 العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

تميزت الأشهر الستة الأولى من سنة 2009 بتفاقم انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في الظهور ابتداء من النصف الثاني من سنة 2008. وانتقلت آثار الأزمة إلى الاقتصاد الوطني من خلال قنوات الأنشطة المصدِّرة والقطاع السياحي وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وكذا من خلال تدفقات الاستثمارات. وفي هذه الظروف، بلغ الرصيد المدين للمعاملات الجارية[1] 5% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2009، مقابل عجز بنسبة 5,2% سنة من قبل وفائض يناهز 2,4% في المتوسط ما بين سنتي 2001 و2007.

ورغم حجم عجز الحساب الجاري وبالنظر إلى فائض حساب رأس المال والعمليات المالية، وصل انخفاض الموجودات الخارجية الصافية للمغرب إلى 7 ملايير درهم، بدل 11 مليار خلال سنة 2008. وهكذا، أصبحت احتياطيات الصرف تمثّل ما يناهز 7,6 أشهر من واردات السلع والخدمات، مقابل 7 أشهر في سنة 2008 و9,4 أشهر كمعدل سنوي ما بين سنتي 2001 و2007.

وحسب المعطيات المتوفرة برسم سنة 2008، أفرز وضع الاستثمار المالي الدولي وضعية مالية خارجية صافية مدينة بقيمة 265 مليار درهم، أو ما يمثل 38,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدل 222,5 مليار أو 36,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2007. ويعزى هذا التدهور إلى الارتفاع المتواصل للالتزامات برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدين العمومي، كما يرجع إلى تقلص احتياطيات الصرف، وذلك للسنة الثانية على التوالي.

1 أنظر الملحق الإحصائي م.6.7

1.7.1 ميزان الأداءات

السلع والخدمات

انخفض الرصيد السلبي للمبادلات التجارية[1]، الذي يكتسي طابعا هيكليا، بنسبة 10% سنة 2009، ليبلغ 153,2 مليار درهم أو 20,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 24,7% سنة 2008 وحوالي 14% كمعدل سنوي ما بين 2001 و2007. ونظرا لتراجع الصادرات أكثر من الواردات، فقد تقلصت نسبة تغطية الصادرات للواردات بشكل ملموس، لتنتقل من 47,8% إلى 42,2% في ظرف سنة واحدة. وبلغت نسبة انفتاح الاقتصاد الوطني 51,7% بدل 70% سنة 2008.

رسم بياني1.7.1 : تطور الميزان التجاري

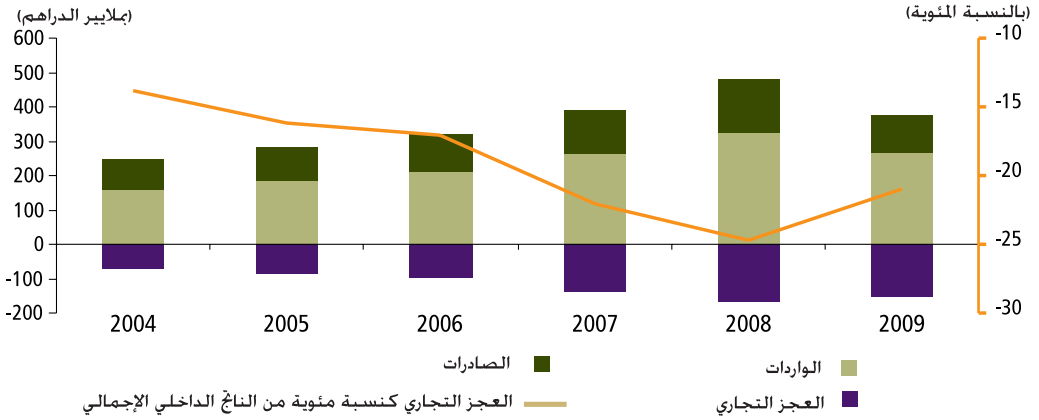

وسجلت الواردات، التي بلغت 265,2 مليار درهم مع إدراج تكاليف النقل والتأمين، انخفاضا بوتيرة 18,7% شمل كافة مجموعات المنتجات، وذلك ضمن سياق تميّز بتراجع الأسعار على الصعيد العالمي، مما أدى إلى انخفاض أسعار الاستيراد.

1 أنظر الملحقات الإحصائية من م.1.7 إلى م.5.7

رسم بياني 2.7.1 : مؤشر أسعار الاستيراد

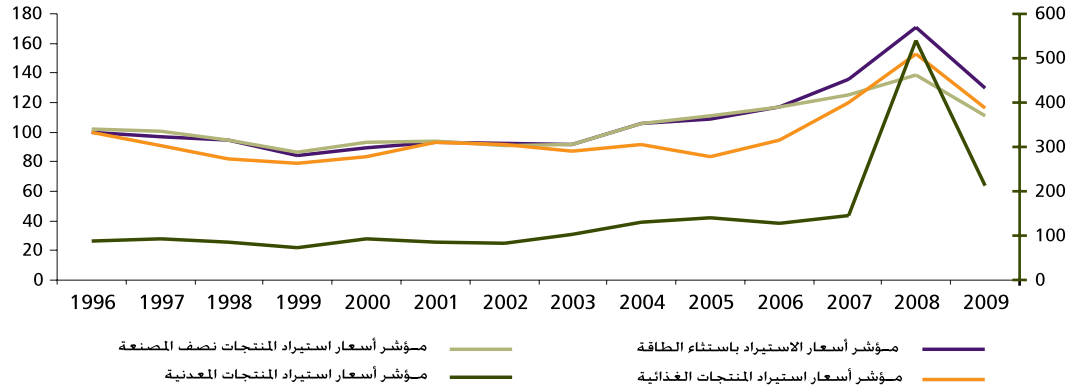

وهكذا، تقلصت الفاتورة الطاقية، التي انحصرت قيمتها في 54,2 مليار درهم، بنسبة 25,5% وتراجعت حصتها ضمن مجموع الواردات من 22,3% إلى 20,4%. وقد كانت درجة هذا الانخفاض أكبر على مستوى واردات النفط الخام، البالغة قيمتها 17,2 مليار درهم، حيث وصل إلى 44,1% ارتباطا بتقلص متوسط سعر الطن بنسبة 35,7% والكميات المستوردة بواقع 13%. كما تراجعت واردات الغازوال وزيت الفيول بوتيرة 11,1% لتبقى في حدود 15,7 مليار، ارتباطا بانخفاض سعرها بنسبة 35,2% فيما ارتفعت كمّيتها بواقع 37,2%.

رسم بياني 3.7.1 : توزيع الواردات حسب مجموعات الاستعمال

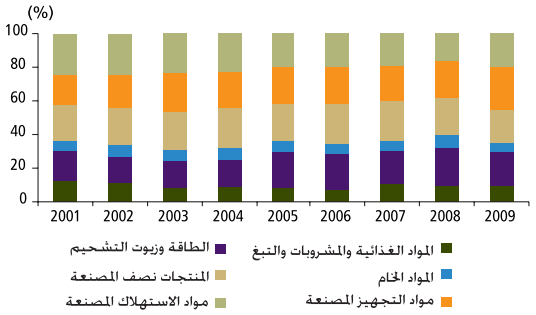

رسم بياني 4.7.1 : مساهمات مجموعات الإستعمال في تطور الواردات

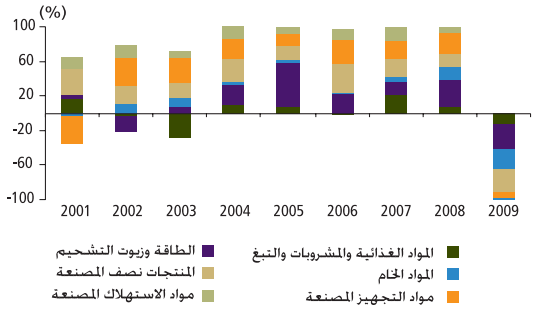

وفي نفس الوقت، تقلصت واردات المنتجات الغذائية بنسبة 23,9% لتبلغ 24,3 مليار درهم. وسجلت واردات القمح على وجه التحديد انخفاضا بنسبة 55,9% لتبلغ 5,5 مليار درهم، وهو ما يعكس تراجعا في الكمية والسعر معا، وذلك بواقع 41,5% و24,6%، على التوالي.

أما بالنسبة لواردات المواد الخام، التي وصلت قيمتها إلى 13,6 مليار درهم، فقد تراجعت بحوالي النصف، لا سيما بسبب الانخفاض القوي الذي شهده سعر الكبريت الخام، الذي تقلصت قيمة وارداته من 11,3 مليار درهم إلى 1,2 مليار درهم.

وتراجعت واردات المواد نصف المصنعة، التي بلغت 53,6 مليار درهم، بواقع 22,8%، ارتباطا بانخفاض بنسبة 48,3% في واردات الحديد والصلب، اللذين تقلص سعرهما بواقع 46,4%، وبتراجع بنسبة 33,6% و21,7% على التوالي في مقتنيات المنتجات الكيميائية والمواد البلاستيكية.

وموازاة مع ذلك، انخفضت واردات سلع التجهيز، البالغة 66,8 مليار درهم، بنسبة 6,8%، لا سيما بسبب تقلص مقتنيات الأسلاك الكهربائية والسيارات الصناعية بواقع 47% و20,2% على التوالي.

أما في ما يخص واردات سلع الاستهلاك، التي وصلت قيمتها إلى 52,7 مليار درهم، فقد تراجعت بنسبة 1,6%، على إثر تقلص واردات السيارات السياحية بنسبة 15,8% ومقتنيات الأثواب القطنية بواقع 22%. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت واردات أجزاء هياكل المركبات ومقتنيات الأدوية بنسبة 75,7% و24% على التوالي، من سنة إلى أخرى.

ومن ناحية أخرى، انخفضت الصادرات، التي بلغت 112 مليار درهم، بنسبة 28,1% على إثر تراجع مبيعات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 63,4%، نتيجة هبوط الأسعار في الأسواق العالمية. وعرفت الكميات المصدرة

من الفوسفاط، على وجه التحديد، انخفاضا بنسبة 50,7% فيما تزايدت الكميات المصدرة من الأسمدة الطبيعية والكيميائية والحامض الفوسفوري بنسبة 51,8% و17% على التوالي. وهكذا انتقلت حصة الفوسفاط ومشتقاته من 33% إلى 16,8% من سنة إلى أخرى.

ودون الأخذ بعين الاعتبار الفوسفاط ومشتقاته، عرفت الصادرات، التي انحصرت قيمتها في 93,1 مليار درهم، انخفاضا بواقع 10,7%، بسبب تراجع مبيعات جميع البنود.

رسم بياني 5.7.1 : توزيع الصادرات حسب مجموعات الاستعمال

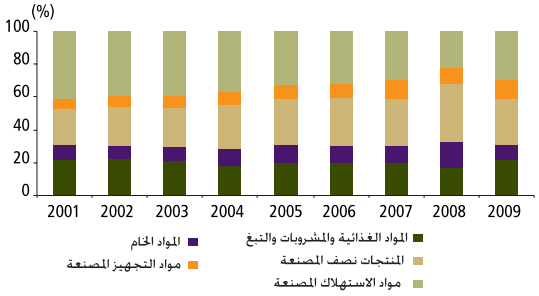

رسم بياني 6.7.1 : مساهمات مجموعات الاستعمال في تطور الصادرات

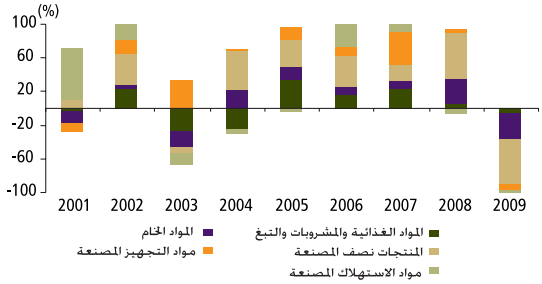

فقد تقلصت مبيعات المواد الغذائية، التي بلغت 23,9 مليار درهم، بنسبة 8,6%، خصوصا بسبب انخفاض صادرات الحوامض، التي بلغت 2,3 مليار درهم، بواقع 30,1%.

وبالمثل، تراجعت صادرات مواد الاستهلاك، التي تمثل 29,2% من مجموع الصادرات، بنسبة 2,7% لتصل إلى 32,7 مليار درهم. ويعكس هذا التطور على وجه الخصوص انخفاض مبيعات منتجات النسيج، ارتباطا بتقلص الطلب الخارجي. فقد عرفت مبيعات الألبسة الجاهزة والملابس الداخلية انخفاضات بواقع 6,2% و3% على التوالي. ومقابل ذلك، تزايدت مبيعات الأحذية بنسبة 8,1% وارتفعت صادرات السيارات السياحية بشكل قوي.

وتقلصت صادرات سلع التجهيز، التي وصلت قيمتها إلى 12,2 مليار درهم، بنسبة 21,2%، لا سيما على إثر انخفاض مبيعات الأسلاك الكهربائية.

وفي ما يخص الخدمات، انخفضت مداخيل السياحة، البالغة 52,8 مليار درهم، بنسبة 4,9% مقابل 5,3% سنة 2008، تحت تأثير تباطؤ النشاط الاقتصادي في أهم البلدان المصدرة. وبلغت مصاريف الأسفار 8,8 مليار درهم، ليصل رصيد الأسفار إلى 44 مليار درهم، بدل 47,1 مليار سنة من قبل. أما في ما يتعلق بالرصيد السلبي للنقل، البالغ 1,8 مليار درهم، فقد تزايد بنسبة 42,2% فيما سجل فائض الاتصالات ارتفاعا بنسبة 12,5%.

رسم بياني 7.7.1 : تطور مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

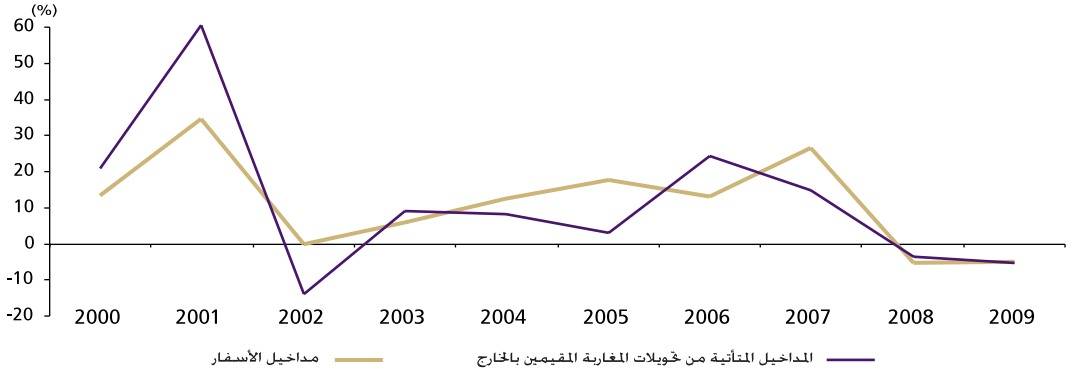

المداخيل والتحويلات الجارية

بلغت المدفوعات الصافية برسم عائدات رأس المال 7,4 مليار درهم مقابل 4,1 مليار درهم سنة 2008. فقد تفاقم الرصيد السلبي للمداخيل الخاصة بنسبة 40,6%، لينتقل من 6,7 مليار درهم إلى 9,4 مليار درهم، بسبب ارتفاع المدفوعات برسم عائدات الاستثمارات الأجنبية بالمغرب بنسبة 33,4%.

وفي ما يخص عائدات التوظيفات العمومية بالخارج، فقد انخفضت بنسبة 7,7% لتبلغ 6,9 مليار درهم فقط، بفعل تقلص احتياطيات الصرف وأسعار الفائدة العالمية. أما التحملات برسم أسعار الفائدة على الدين العمومي، فقد بقيت شبه مستقرة إذ بلغت 4,8 مليار درهم.

وبالموازاة مع ذلك، تقلصت التحويلات الجارية الخاصة، التي بلغت 56,6 مليار درهم، بنسبة 5,1%، بسبب تراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج من 53,1 مليار درهم إلى 50,2 مليار درهم. وقد وردت هذه التحويلات من منطقة الأورو بنسبة 79% وبلدان الخليج بنسبة 8,7% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4,7%. أما العائدات برسم التحويلات العمومية، فقد شهدت انخفاضا بواقع 62,4% من سنة إلى أخرى، لتنتقل من 9,6 مليار درهم إلى 3,6 مليار.

رسم بياني 8.7.1 : تطور رصيد الحساب الجاري

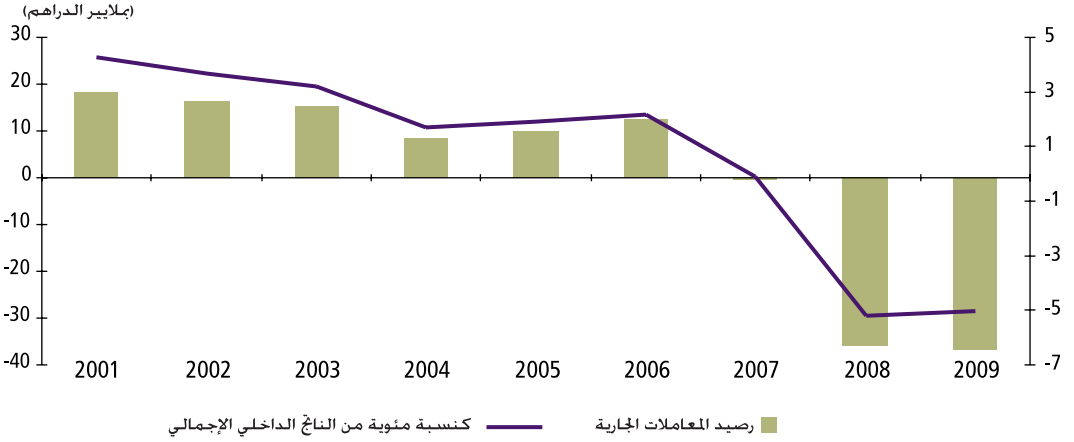

وفي المجموع، بلغ عجز الحساب الجاري 36,8 مليار درهم، أي 5% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مستوى قريب من المستوى المسجل سنة 2008.

حساب رأس المال والعمليات المالية

أفرز حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا بقيمة 38,2 مليار درهم، بدل 27,6 مليار سنة 2008، نظرا بالأساس لارتفاع الفائض برسم عمليات القطاع العمومي.

إطار 1.7.1 : إعادة تصنيف الالتزامات الخارجية

طبقا للطبعة السادسة من دليل ميزان الأداءات، طلب صندوق النقد الدولي إعادة تصنيف مجموع مخصصات حقوق السحب الخاصة ضمن الالتزامات الخارجية، بما في ذلك مخصص لحقوق السحب الخاصة بقيمة 5,8 مليار درهم استفاد منه المغرب سنة 2009. وعلاوة على ذلك، وعلى المستوى المنهجي، أعيد تصنيف الالتزامات الخارجية برسم سنة 2009 ضمن بند «استثمارات أخرى».

وبالفعل، أفرزت عمليات القطاع العمومي فائضا بقيمة 18,9 مليار درهم، مقابل 9,3 مليار درهم سنة من قبل، ارتباطا بارتفاع بواقع 24% في القروض المعبأة التي بلغت 28 مليار درهم وانخفاض بنسبة 31% في نفقات استخماد الديون التي انتقلت إلى 9,1 مليار. وخُصصت القروض، التي قدّمها مانحون متعددو الأطراف على الخصوص، لتمويل مشاريع استثمارية وإصلاحات هيكلية. وفي هذه الظروف، ارتفع المبلغ الجاري للدين الخارجي العمومي إلى 152,2 مليار درهم، مما يمثل 20,7% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 19,5% سنة من قبل. أما في ما يخص العبء الإجمالي للدين، فقد تراجع بواقع 22,8%، ليصل إلى 14 مليار درهم، أو 5% من المداخيل الجارية بدل 5,4% سنة من قبل.

رسم بياني 9.7.1 : تطور السحوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي
كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

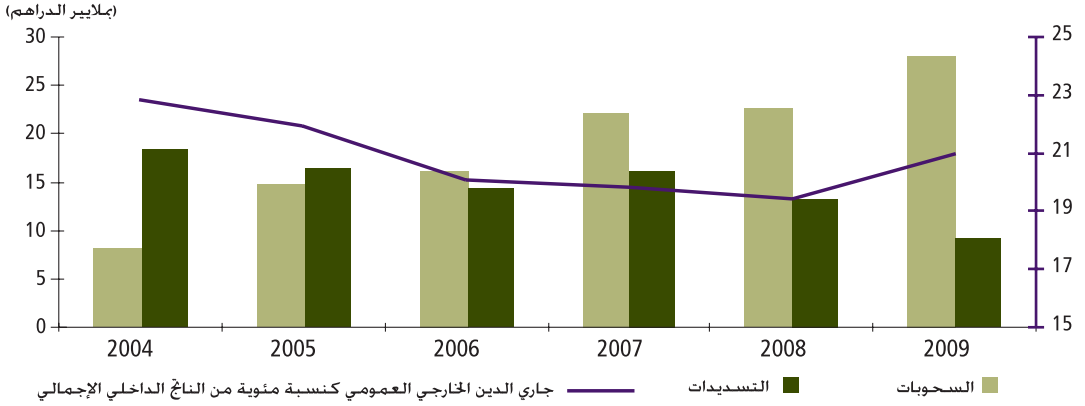

وفي ما يتعلق بالقروض والاستثمارات الأجنبية، فقد أفرزت فائضا بقيمة 13,5 مليار درهم، بدل 20,8 مليار سنة من قبل. وهكذا، تراجعت المداخيل بنسبة 24,5%، مردّه بالأساس إلى انخفاض الاستثمارات المباشرة بواقع 27,4%، لتصل إلى 20,3 مليار درهم. وقد كانت أهم البلدان المستثمرة هي فرنسا بنسبة 37% والكويت بنسبة 14,9% وإسبانيا بنسبة 8,3%. وهمت هذه الاستثمارات قطاعات العقار والبنوك والسياحة على الخصوص، بنسب بلغت 28,9% و19,5% و15,2%، على التوالي. وموازاة مع ذلك، تقلصت الاستثمارات في المحافظ، التي بلغت 3,2 مليار درهم، بواقع 32,4% من سنة إلى أخرى. وبالمقابل، تراجعت النفقات البالغة 13,1 مليار بنسبة 9,4%، ارتباطا بانخفاض تسديدات القروض الخاصة بواقع 72,5%.

أما بالنسبة للرصيد السلبي للقروض والاستثمارات المغربية بالخارج، فقد تقلص بشكل كبير، إذ انتقل من 4,6 مليار درهم إلى 2,4 مليار درهم، بسبب انخفاض النفقات بواقع 23,4% وارتفاع المداخيل بوتيرة 38%. وهكذا، عرفت الاستثمارات في المحافظ التي قام بها المقيمون بالخارج انخفاضا بنسبة 50,2%، فيما عرفت المبيعات المسجلة في هذا الصدد ارتفاعا قويا، حيث انتقلت من 25,5 مليون درهم إلى 971,4 مليون درهم.

رسم بياني 10.7.1 : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات

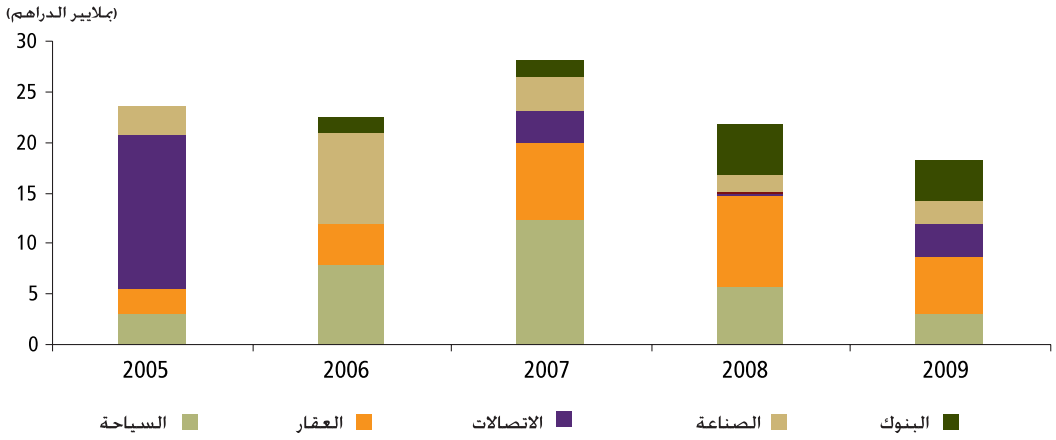

ومن جهة أخرى، تحسن فائض القروض التجارية بشكل كبير، إذ انتقل من 764 مليون إلى 2,2 مليار درهم، خاصة بفعل تقلص النفقات بنسبة 11,5%، فيما بقيت المداخيل شبه مستقرة.

2.7.1 وضع الاستثمار المالي الدولي

في سنة 2008[1]، أفرز تطور مبلغ الأصول والخصوم المالية تجاه الخارج، كما يعكسه وضع الاستثمار المالي الدولي، وضعية صافية مدينة بلغت 265 مليار درهم، وهو ما يمثل 38,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدل 36,1% في سنة 2007. ويعزى هذا التدهور بالأساس إلى تنامي الوضعية الصافية المدينة للاستثمارات المباشرة[2] والاستثمارات الأخرى وكذا إلى تقلص مبلغ الأصول الاحتياطية.

1 لا تنشر المعطيات الخاصة بوضع الاستثمار الدولي والتي يعدها مكتب الصرف إلا بعد ستة أشهر من تاريخ حصر السنة المالية.
2 أنظر الجدول م.7.7

إطار 2.7.1 : وضع الاستثمار المالي الدولي

يعتبر وضع الاستثمار المالي الدولي، الذي يعدّه مكتب الصرف منذ سنة 2002، مكونا هاما من مكونات الحسابات الخارجية. فهو يتتبع مبلغ الأصول والخصوم المالية لاقتصاد ما تجاه الخارج في تاريخ معين، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يترتب من أثر على المبالغ الموجودة بفعل التدفقات المالية التي يسجلها ميزان الأداءات وكذا بفعل عوامل أخرى مثل تغير الأثمان وأسعار الصرف. ويتكون وضع الاستثمار المالي الدولي من أربعة بنود هي: الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في المحافظ والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية.

جدول 7.1 : تطور وضع الاستثمار المالي الدولي

(بملايير الدراهم)

البنود	2006			2007			2008		
	الأصول	الخصوم	الرصيد	الأصول	الخصوم	الرصيد	الأصول	الخصوم	الرصيد
الاستثمارات المباشرة	8,9	253,2	-244,3	10,3	297,8	-287,5	13,8	319,0	-305,2
الاستثمارات في المحافظ	1,5	17,8	-16,3	7,1	25,3	-18,2	8,3	26,0	-17,7
استثمارات أخرى	13,2	140,7	-127,5	14,7	149,9	-135,2	14,5	165,5	-151,0
الأصول الاحتياطية	199,9	-	199,9	218,4	-	218,4	208,9	-	208,9
الوضعية الصافية	223,5	411,7	-188,2	250,5	473,0	-222,5	245,4	510,5	-265,0

المصدر : مكتب الصرف

الأصول

عرف جاري الأصول المالية للمقيمين، الذي وصل إلى 245,5 مليار درهم، انخفاضا بواقع 2%، ارتباطا على الخصوص بتراجع الأصول الاحتياطية التي تمثل 85,1% منه. فقد تقلصت هذه الأخيرة بنسبة 4,4% بفعل تراجع الموجودات من العملات الأجنبية بنسبة 4,6%، حيث تقلصت إلى 202,7 مليار درهم.

وفي ما يخص الاستثمارات المباشرة التي أنجزها بالخارج المقيمون بالمغرب، والتي بلغت 13,8 مليار درهم، فقد تزايدت بما يفوق الثلث خاصة على إثر ارتفاع المساهمات المباشرة بنسبة 30,8%. وقد همت هذه الأخيرة القطاع البنكي والمالي وقطاع الاتصالات على الخصوص وتركزت في القارة الإفريقية وفي فرنسا بالأساس.

وعرف مبلغ الاستثمارات في المحافظ، الذي وصل إلى 8,3 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 17,2%، على إثر التوظيفات الجديدة التي قامت بها البنوك والمؤسسات المالية.

وبالموازاة مع ذلك، سُجّل انخفاض بواقع 1,4% في المبلغ الجاري للاستثمارات الأخرى، التي وصلت قيمتها إلى 14,5 مليار درهم، لا سيما بفعل تراجع القروض التي قدّمها القطاع البنكي لغير المقيمين بنسبة 20,7%.

رسم بياني 11.7.1 : مجمعات وضع الاستثمار المالي الدولي

الخصوم

سجلت خصوم المغرب تجاه الخارج ارتفاعا بنسبة 7,9% لتبلغ 510,5 مليار درهم، خصوصا بسبب ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويعكس نمو هذه الاستثمارات، التي تشكل أكثر من 62,5% من مجموع الخصوم، تنامي المساهمات الاستراتيجية، التي انتقلت من 220 مليار إلى 249,5 مليار، ويهمّ على الخصوص قطاعي الاتصالات والصناعة. وتبقى فرنسا وإسبانيا أهم البلدان المستثمرة بحصص بلغت 50,9% و16% على التوالي.

ويرجع السبب الرئيسي في ارتفاع «الاستثمارات الأخرى»، التي وصل مبلغها إلى 165,5 مليار درهم، إلى نمو بواقع 9,8% في جاري الدين الخارجي العمومي الذي ارتفع إلى 134 مليار درهم، وهو ما يمثل 19,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما الدين الخارجي الخاص[1]، فقد انخفض من جهته من 7 ملايير درهم إلى 6,5 مليار.

وموازاة مع ذلك، سجل مبلغ الخصوم برسم الاستثمارات في المحافظ، الذي وصل إلى 26 مليار درهم، نموا بواقع 2,8%، ارتباطا بارتفاع القيم سواء منها المدرجة أو غير المدرجة في البورصة.

1 باستثناء القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة والتسبيقات في الحسابات الجارية والقروض التجارية

إطار 3.7.1 : أهم التدابير التي اتخذت سنة 2009 بشأن تنظيم العمليات التجارية والمالية مع الخارج

تميزت سنة 2009 باتخاذ تدابير تحرير جديدة تخص تبسيط وتليين أنظمة العمليات التجارية وكذا منح السفر:

- أصبحت منح السفر لغرض العمل تُعطى دفعة واحدة أو على عدة دفعات، في حدود 60.000 درهم بالنسبة للشركات الخاضعة للقانون المغربي وجمعيات القروض الصغرى أو الجمعيات ذات المنفعة العامة. أما بخصوص الأشخاص الذاتيين الذين يزاولون مهنة حرّة، فقد حُدّد المبلغ الأقصى للمنحة الخاصة بهم في 30.000 درهم.
- مكنت الترتيبات الجديدة المتعلقة بنظام التسويات بين المغرب والخارج من تعميم إمكانية امتلاك حسابات بالدرهم أو ما يعرف "بالحسابات الخاصة" على هيئات أخرى أجنبية غير مقيمة. كما أتاحت إمكانية تحديد طرق جديدة لدفع الأوراق البنكية الأجنبية في الحسابات بالعملات الأجنبية وفي الحسابات الأجنبية بالدرهم القابل للتحويل وكذلك التمييز بين الحسابات بالدرهم القابل للتحويل الخاصة بالأطراف المقابلة للبنوك المغربية وبين الحسابات المفتوحة باسم الزبناء.
- في ما يخص نظام النقل البحري، أعيد تحديد الإطار التنظيمي المتعلق بإيداع الوكلاء البحريين للحاويات والنظام الخاص بعمليات نقل المسافرين بحرا. أما في ما يتعلق بنظام استيراد السلع والخدمات، فالمبالغ المحصلة في إطار المعارض والمبيعات أصبحت الآن قابلة للتحويل بدون قيود.
- تمّ رفع الحد الأقصى للصادرات غير التجارية من 3.000 درهم إلى 10.000 درهم، ومن 10.000 إلى 20.000 درهم بالنسبة للعينات الموجّهة إلى الزبناء الأجانب.
- أصبح من الجائز بالنسبة للمقاولات الحائزة على صفقات بالخارج تحويل مبلغ أقصاه 20% من قيمة العقد من أجل تغطية المصاريف الأولية. كما يمكنها، بعد الحصول على موافقة مكتب الصرف، فتح حسابات لدى البنوك الأجنبية من أجل تنفيذ هذه الصفقات.

8.1 المالية العمومية

تم تنفيذ قانون المالية لسنة 2009 في سياق اتسم بتباطؤ النمو في العديد من الأنشطة غير الفلاحية. وبالنظر لتأثر موارد الخزينة أيضا بالتعديلات الضريبية الجديدة، خاصة ما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، تراجعت بالتالي هذه الموارد لتصل إلى 23% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد النمو الاستثنائي المسجل خلال السنتين الأخيرتين[1]. وبالمقابل، رغم الانخفاض الكبير في تكاليف المقاصة، سجلت النفقات الإجمالية ارتفاعا، ارتباطا بالأساس بالمجهودات الهادفة إلى تحفيز النمو من خلال تعزيز نفقات الاستثمار.

وانعكست هذه التطورات على الميزانية التي سجلت عجزا بلغ 15,9 مليار أو 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل فوائض بلغت 0,4% في سنة 2008 و0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2007. ومع ذلك، تواصلت في سنة 2009 عملية تقليص نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي، رغم تباطؤها، حيث بلغت 46,9% مقابل 47,2% في سنة 2008.

1.8.1 قانون المالية لسنة 2009

تم إعداد قانون المالية لسنة 2009 استنادا إلى نسبة نمو حقيقي تصل إلى 5,8%، ونسبة تضخم محددة في 2,9%، وسعر برميل النفط في 100 دولار وتعادل سعر صرف الأورو بالدولار في 1,4. وكان التوقع أن يبلغ عجز الميزانية، دون احتساب موارد الخوصصة، 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من 3,5% الواردة في قانون المالية لسنة 2008، وأن تعرف الموارد العادية والنفقات الإجمالية ارتفاعا على التوالي بنسبة 22,1% و20,2%. وكان من المنتظر أن تنجم زيادة النفقات الإجمالية عن ارتفاع تحملات المقاصة والمبالغ المرتبطة بالتجهيز.

1 يرجع للملحق الإحصائي م 1.8 إلى 3.

وبالفعل، كانت توقعات أسعار النفط والحبوب في الأسواق الدولية تشير إلى ارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 87,8%. فيما ستتزايد نفقات التجهيز بنسبة 19,3% موازاة مع استمرار إنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى الطرقية والسككية، وكذا في مجال الموارد المائية. وبدورها، ارتفعت نفقات المستخدمين بنسبة 12,9%.

وبالمقابل، يتوقع أن تتحسن الموارد العادية نتيجة نمو المداخيل الجبائية بنسبة 22,3%. فيما ستعرف الموارد غير الجبائية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، ارتفاعا بنسبة 24,7%، ارتباطا بنمو مداخيل الاحتكار بنسبة 45,1%.

إضافة إلى ذلك، واستمرارا للنهج المتبع منذ بضعة سنوات، تضمن قانون المالية لسنة 2009 عددا من التعديلات الضريبية التي تتعلق بالضريبة على الشركات، والضريبة على االدخل، والضريبة على القيمة المضافة، وكذا النظام الضريبي الجمركي.

إطار 1.8.1 : أبرز الإجراءات الضريبية في قانون المالية لسنة 2009

تتعلق أبرز الإجراءات المعتمدة في مجال الضريبة على الدخل بتعديل جدول حساب هذه الضريبة من خلال رفع شريحة الدخل المعفاة من 24.000 إلى 28.000 درهم، وتغيير جميع الشرائح الوسطى والنسب المماثلة وتقليص السعر الأعلى للضريبة من 42% إلى 40% المطبقة على المداخيل التي تفوق 150.000 درهم بدلا من 120.000 درهم في السابق. إلى جانب ذلك، تقرر من جهة رفع مبلغ الخصم عن الأعباء العائلية من 180 درهم إلى 360 درهم عن كل شخص يعوله الخاضع للضريبة في حدود 6 أشخاص، ومن جهة أخرى، رفع نسبة خصم المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو بالعمل من 17% إلى 20% مع عدم تجاوز حدود 28.000 درهم.

وفيما يتعلق بالضريبة على الشركات، حدد قانون المالية بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تقوم خلال سنة 2009 بزيادة في رأسمالها من خلال التقديمات النقدية أو في الحسابات الجارية للشركاء تخفيضا بنسبة 20% يطبق على مبلغ الزيادة المنجزة.

ويتضمن قانون المالية أيضا إجراءات مشتركة بين الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات. وبالفعل، تم تجديد إعفاء المداخيل الزراعية من هذه الضريبتين إلى غاية 31 دجنبر 2013. كما مدد التخفيض الضريبي بنسبة 50% لفائدة المنعشين العقاريين الذين يقومون ببناء 1500 سكن في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الدولة.

في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، تمثلت الإجراءات الرئيسية في إعفاء الأدوية المضادة للسرطان وللفيروسات من هذه الضريبة، إلى جانب رفع النسبة من 7% إلى 10% بالنسبة لرسوم الأداء في الطرق السيارة. إلى جانب ذلك، ومن أجل توحيد الحدود القصوى للخضوع إلى الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل، تم رفع سقف الخضوع للضريبة على القيمة المضافة من 180.000 إلى 500.000 درهم من مبلغ المعاملات.

وفيما يتعلق بالنظام الضريبي الجمركي، تواصل تخفيض رسوم الاستيراد بنسبة يصل أقصاها إلى 35% في سنة 2009، في أفق بلوغها في سنة 2012 نسبة قصوى لا تتجاوز 25%.

2.8.1 تنفيذ قانون المالية لسنة 2009

أسفرت ميزانية سنة 2009 عن عجز بلغ 15,9 مليار أو 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من فائض نسبته 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2008. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض الموارد العادية بحوالي 7%، نتيجة تراجع المداخيل الجبائية، فيما ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 2,4%، نظرا لتوسع نفقات التجهيز بنسبة 22,8%. وتمت تغطية هذه الأخيرة إلى حدود 80% منها من خلال الادخار العمومي الذي يفوق 38 مليار، أي ما يعادل 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول 1.8.1 : تحملات وموارد الخزينة

	*2008	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	2009	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
-الموارد العادية	675 204	29,7	525 190	25,9
الموارد الجبائية	650 185	27,0	008 169	23,0
بما فيها : الضرائب المباشرة	827 81	11,9	580 71	9,7
بما فيها : الضريبة على الشركات	290 46	6,7	532 43	5,9
الضريبة على الدخل	312 33	4,8	803 25	3,5
الضرائب غير المباشرة	943 79	11,6	146 76	10,3
الضريبة على القيمة المضافة	250 61	8,9	516 56	7,7
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	693 18	2,7	630 19	2,7
الرسوم الجمركية	706 13	2,0	830 11	1,6
المداخيل غير الجبائية	269 16	2,4	302 18	2,5
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	755 2	0,4	216 3	0,4
صندوق دعم الأسعار	521	0,1	560	0,1
صندوق خاص للطرق	234 2	0,3	656 2	0,4
إجمالي النفقات	605 201	29,3	459 206	28,0
النفقات العادية	036 157	22,8	090 152	20,7
النفقات العادية دون احتساب تكاليف المقاصة	586 125	18,2	302 139	18,9
السلع والخدمات	355 107	15,6	828 121	16,5
بما فيها : الموظفين	315 70	10,2	264 75	10,2

	*2008	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	2009	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
فوائد الدين	18 231	2,6	17 474	2,4
الداخلي	15 389	2,2	14 613	2,0
الخارجي	2 842	0,4	2 861	0,4
المقاصة	31 450	4,6	12 788	1,7
بما فيها صندوق دعم الأسعار	544	0,1	594	0,1
التحويلات للجماعات المحلية	18 375	2,7	16 955	2,3
الرصيد العادي	47 639	6,9	38 435	5,2
نفقات الاستثمار	37 740	5,5	46 361	6,3
منها الصندوق الخاص للطرق	2 195	0,3	2 567	0,4
رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة	-6 829	-1,0	-8 008	-1,1
الرصيد الإجمالي	3 070	0,4	-15 934	-2,2
الرصيد الأولي	21 301	3,1	1 541	0,2
تغير متأخرات الأداء	-1 992	-0,3	-4 063	-0,6
عجز أو فائض في التمويل	1 078	0,2	-19 997	-2,7
التمويل الداخلي	-12 160	-1,8	7 289	1,0
التمويل الخارجي	11 082	1,6	12 708	1,7
السحوبات	20 551	3,0	17 663	2,4
الاستخمادات	-9 469	-1,4	-4 955	-0,7
الخوصصة	0		0	

(*) أرقام مراجعة

الموارد العادية للخزينة

بعد مرحلة من النمو المتواصل منذ سنة 2003، وتسجيلها على الخصوص لمستوى قياسي في سنة 2008، انخفضت الموارد العادية بنسبة 7% في سنة 2009 لتتراجع إلى 190,5 مليار. ويعزى ذلك بالأساس إلى انخفاض الموارد الجبائية بنسبة 9%. وأخذا بعين الاعتبار حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجماعات المحلية، بلغت هذه العائدات 169 مليار مما جعل الضغط الجبائي يتراجع إلى 23% بدلا من 27% في السنة الفارطة.

رسم بياني 1.8.1 : الموارد العادية للخزينة

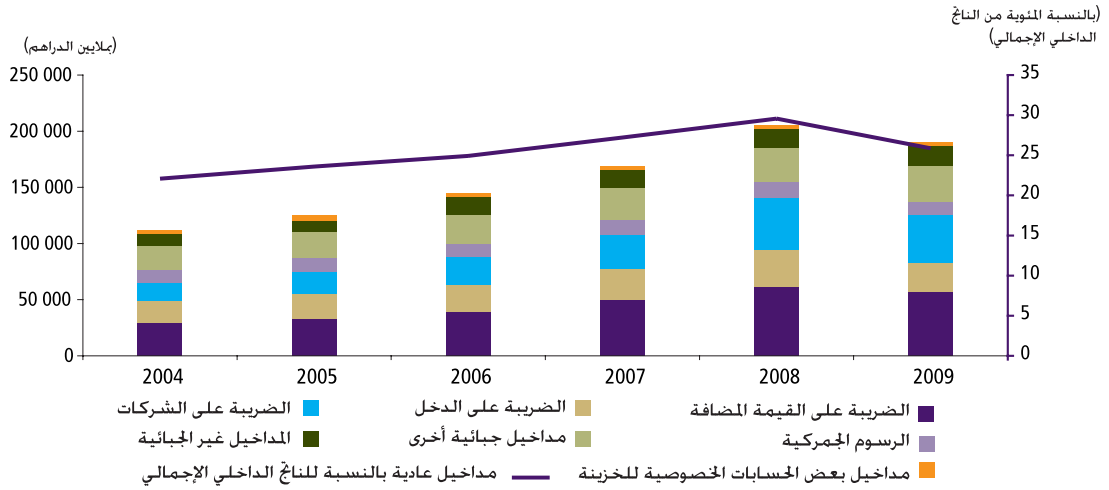

بلغت مداخيل الضرائب المباشرة، التي انخفضت بنسبة 12,5%، 71,6 مليار، لتمثل بذلك حوالي 42% من مجموع الموارد الجبائية، بدلا من 44% في السنة المنصرمة. ويعكس هذا التراجع تأثير تعديل نسب الضريبة والشرائح على مستوى ضريبة الدخل، والأثر الأساس المترتب عن سنتين من النمو القوي إضافة إلى تباطؤ الأنشطة غير الفلاحية. وبالفعل، سجلت عائدات الضريبة على الدخل انخفاضا بنسبة 22,5% لتستقر في 25,8 مليار، بينما تراجعت الموارد برسم الضريبة على الشركات بنسبة 6% لتبلغ 43,5 مليار.

أما عن المداخيل برسم الضرائب غير المباشرة، فقد تراجعت بوتيرة أقل حدة بلغت 4,8% لتصل إلى 76,1 مليار. وسجلت عائدات الضريبة على القيمة المضافة، التي تمثل حوالي ثلاث أرباعها، تقلصا بنسبة 7,7% حيث بلغت 56,5 مليار. ويعكس هذا التطور، الذي يعزى بالأساس إلى تأثير تباطؤ الطلب الداخلي، انخفاض عائدات الضريبة على القيمة المضافة برسم الواردات بنسبة 8% والضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 7,3%. وبالمقابل، ارتفعت العائدات برسم الضريبة الداخلية على

الاستهلاك، البالغة 19,6 مليار، بنسبة 5%، موازاة مع تزايد الاقتطاعات على المنتجات الطاقية. وارتباطا بالأثر المشترك لتباطؤ الواردات ومواصلة تفكيك الرسوم الجمركية، سجلت المداخيل الجمركية، البالغة 11,8 مليار، انخفاضا بنسبة 13,7%. وانخفضت بدورها عائدات واجبات التسجيل والتمبر، البالغة 9,5 مليار، بحوالي 7,1% نتيجة تراجع المعاملات العقارية. أما بالنسبة للمداخيل غير الجبائية، البالغة 18,3 مليار، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 12,5%، نتيجة تحسن عائدات مؤسسات الاحتكار والاستغلالات التابعة للدولة.

نفقات الخزينة

بالرغم من التراجع الملموس في تحملات المقاصة، سجلت النفقات الإجمالية للخزينة، البالغة 206,5 مليار، نموا محدودا في 2,4%، نتيجة ارتفاع التحملات برسم نفقات التجهيز ونفقات التسيير. وبالفعل، في ضوء انخفاض الأسعار الدولية للمواد الطاقية والأساسية، سجلت النفقات المرتبطة بالمقاصة تراجعا بينا هذه السنة، بعد بلوغها مستوى غير مسبوق في سنة 2008. هكذا تقلصت من 31,5 مليار إلى 12,8 مليار، منها 7,9 مليار برسم المنتجات النفطية و4,9 مليار برسم المواد الأساسية.

رسم بياني 2.8.1 : النفقات الإجمالية للخزينة

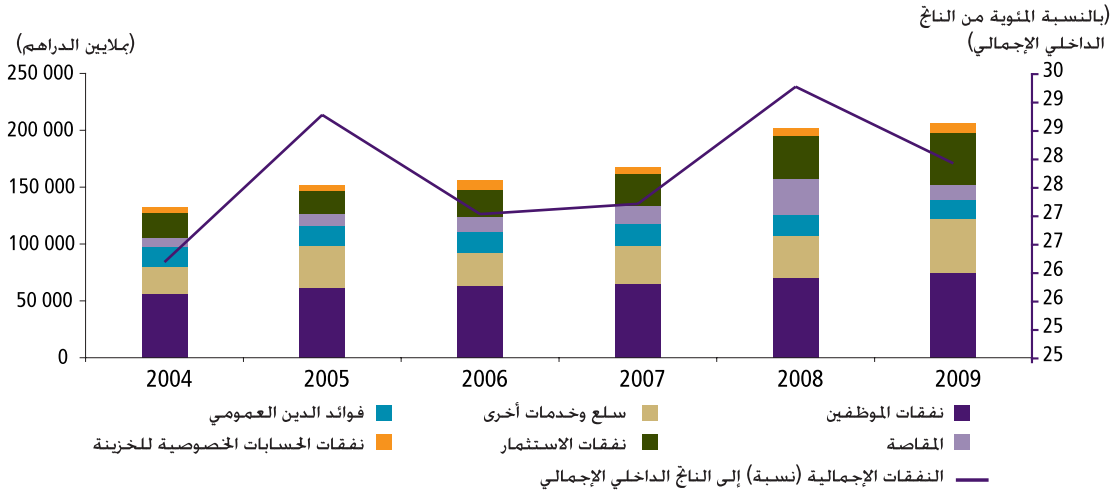

وبالمقابل، تزايدت نفقات التسيير، البالغة 121,8 مليار، بنسبة 13,5% نتيجة ارتفاع كتلة الأجور بنسبة 7% حيث بلغت حوالي 75,3 مليار، أو ما يعادل 10,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك عقب القيام بعملية تعديل الأجور المتفق عليها في إطار الحوار الاجتماعي وإحداث 10.000 منصب شغل جديد صافي. وبدورها ارتفعت النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات الأخرى، البالغة 46,6 مليار، بنسبة 25,7%.

رسم بياني 3.8.1 : كتلة الأجور

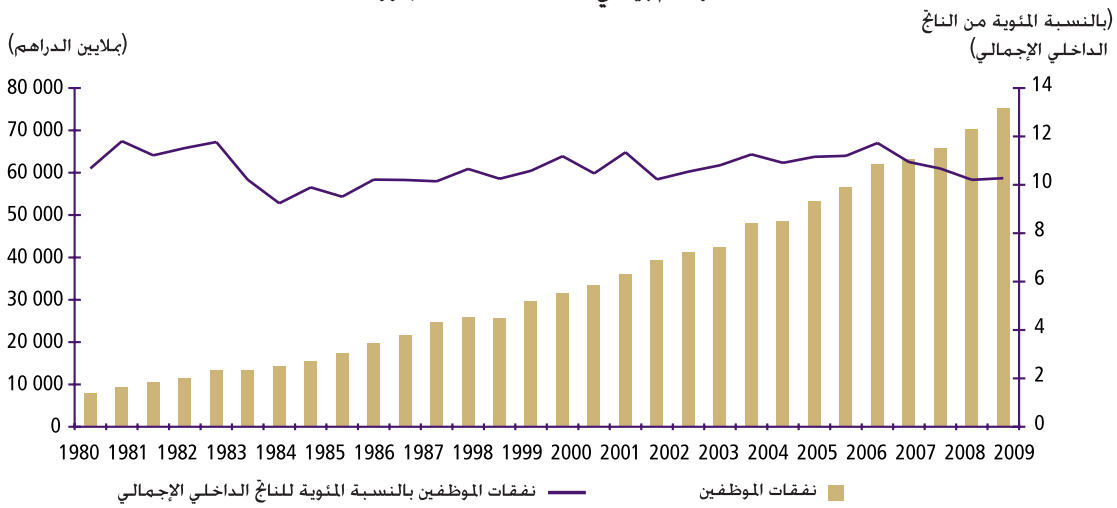

رسم بياني 4.8.1 : نفقات المقاصة

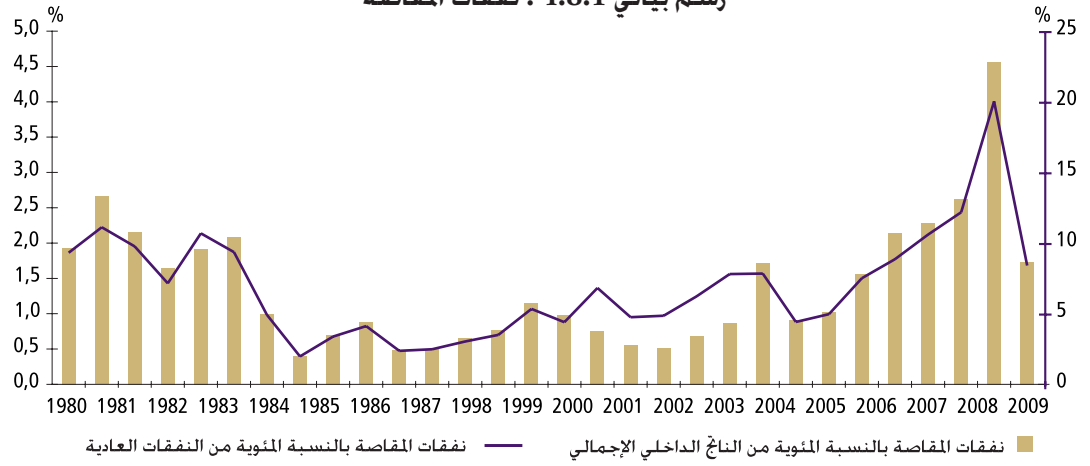

وسجلت تحملات الخزينة برسم فوائد الدين، البالغة 17,5 مليار، تراجعا بنسبة 4,2%. وتعزى إلى انخفاض فوائد الدين الداخلي بنسبة 5%، ارتباطا بتراجع متوسط تكلفة تمويل الخزينة، وشبه استقرار للأداءات برسم الفوائد على الدين الخارجي.

رسم بياني 5.8.1 : الادخار العمومي

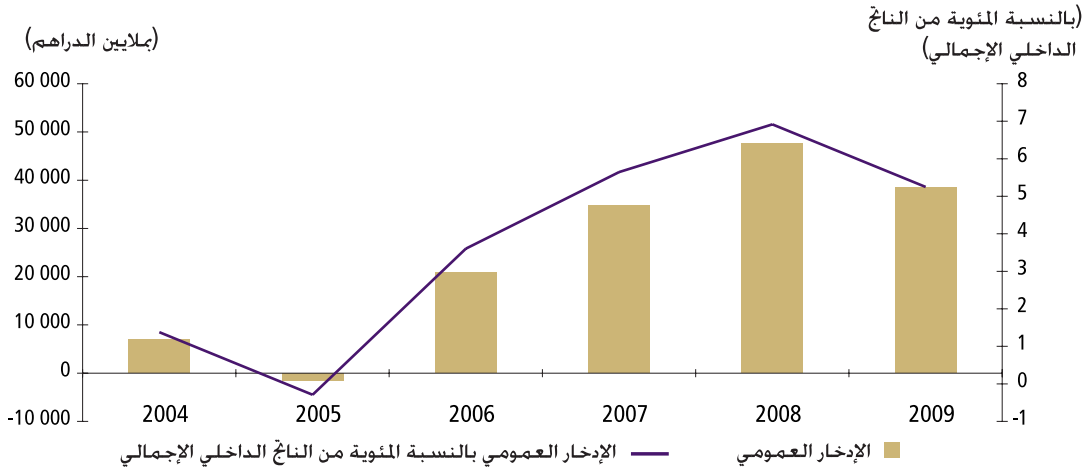

في ظل هذه الظروف، بلغ حجم الادخار العمومي 38,4 مليار درهم أو 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 47,6 مليار أو 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2008. وأخذا بعين الاعتبار نفقات التجهيز البالغة 46,4 مليار، بارتفاع بنسبة 22,8%، والرصيد السلبي للحسابات الخصوصية للخزينة بقيمة 8 مليارات، أسفرت وضعية تحملات وموارد الخزينة عن عجز بلغ 15,9 مليار، أو 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بفائض بنسبة 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة من قبل. أما بالنسبة للفائض الأولي، فقد تراجع بشكل كبير حيث أصبح لا يتجاوز 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبعد سداد متأخرات الأداء بقيمة 4,1 مليار، بلغ عجز الصندوق حوالي 20 مليار درهم، أي ما يعادل 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من فائض بقيمة 1,1 مليار سنة من قبل.

رسم بياني 6.8.1 : تطور الرصيد الأولي ومديونية الخزينة

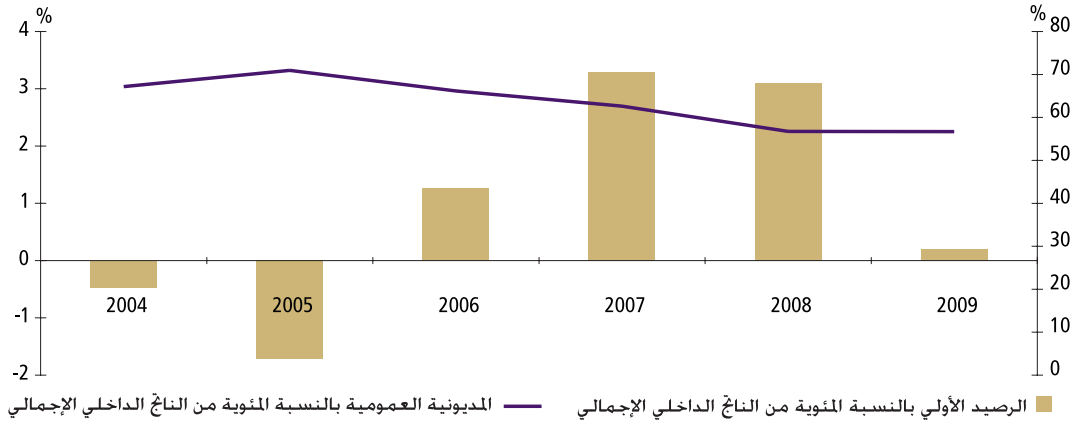

3.8.1 تمويل الخزينة

بخلاف السنة الماضية التي تميزت بتخفيض مديونية الخزينة في السوق الداخلية، تمت تغطية الحاجيات من التمويل في سنة 2009 من خلال تعبئة التمويلات الخارجية والموارد الداخلية.

التمويل الخارجي

إضافة إلى الهبات البالغة 2,8 مليار، والممنوحة بالأساس من الاتحاد الأوربي، قامت الخزينة بتعبئة موارد بلغ مجموعها 14,9 مليار، بارتفاع بنسبة 29,4%. منها 6,1 مليار لتمويلات الإصلاحات و2,2 مليار خصصت للمشاريع القطاعية المدرجة في الميزانية. وقد همت أبرز السحوبات صندوق النقد العربي، وفرنسا والبنك الإفريقي للتنمية. وبالمقابل، تراجعت بنسبة 47,7% التسديدات برسم أصل الدين حيث بلغت 5 مليار. وبالتالي، أفرزت تدفقات رؤوس الأموال الخارجية مداخيل صافية بقيمة 12,7 مليار، بدلا من 11,1 مليار في سنة 2008.

التمويل الداخلي

في سياق تميز بانخفاض أسعار الفائدة، تزايد لجوء الخزينة إلى السوق الداخلية في سنة 2009 بتعبئتها لتمويلات صافية بلغت 7,3 مليار مقابل تسديدات صافية بقيمة 12,2 مليار في السنة المنصرمة.

رسم بياني 7.8.1 : تطور حصة سندات الخزينة بالمزايدة ضمن إجمالي الدين الداخلي

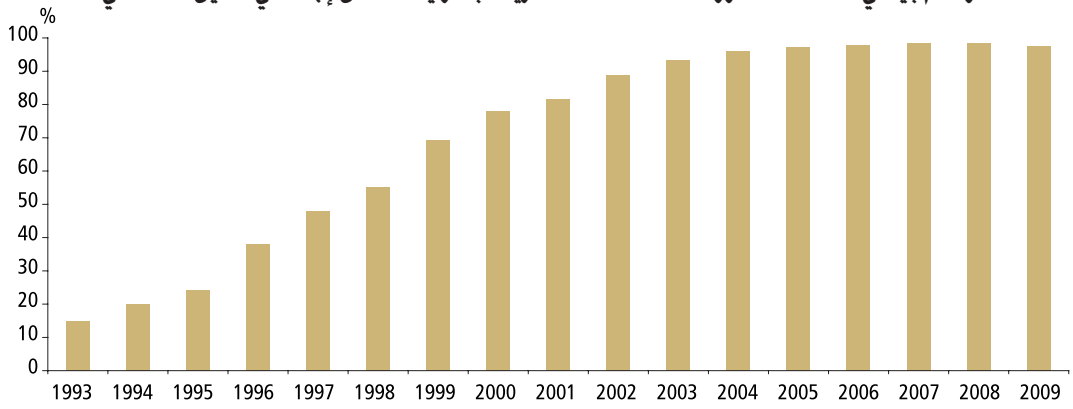

بلغ مجموع إصدارات الخزينة في سوق الأذينات بالمزايدة، التي همت فقط السندات القصيرة والمتوسطة الأجل، 72,9 مليار، في حين وصل مبلغ التمويلات الصافية[1] إلى 5,3 مليار مقابل تسديدات صافية بلغت 6,9 مليار في سنة 2008. وبلغ حجم الاكتتابات الصافية لشركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي 12,9 مليار فيما بلغت اكتتابات البنوك 7,1 مليار. بالمقابل، قلصت مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وصندوق الإيداع والتدبير محفظتها من سندات الخزينة بمقدار 9,3 مليار و7 مليار على التوالي. وتمت تغطية ما تبقى من الاحتياجات التمويلية للخزينة من خلال قنواتها المالية.

1 يعادل صافي الأموال المعبأة الفارق الإيجابي بين الإصدارات الجديدة للخزينة والتسديدات التي تم القيام بها خلال السنة. وعندما يكون الفارق سلبيا، يتعلق الأمر حينئذ بالتسديدات الصافية.

4.8.1 الدين العمومي

أدت تغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة إضافة إلى نمو الاقتراضات الخارجية لبعض الشركات العمومية إلى ارتفاع جاري الدين العمومي[1] بنسبة 7,3% ليصل إلى 419,3 مليار درهم أو ما يعادل 57% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبعد انخفاض المبلغ الجاري للدين المباشر للخزينة بنسبة 1,3% في السنة المنصرمة، ارتفع بنسبة 6,1% في سنة 2009 ليصل إلى 345,1 مليار درهم، ويشكل 46,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من 47,2% من الناتج الداخلي الإجمالي (الإطار 1.8.1).

رسم بياني 8.8.1 : الدين العمومي

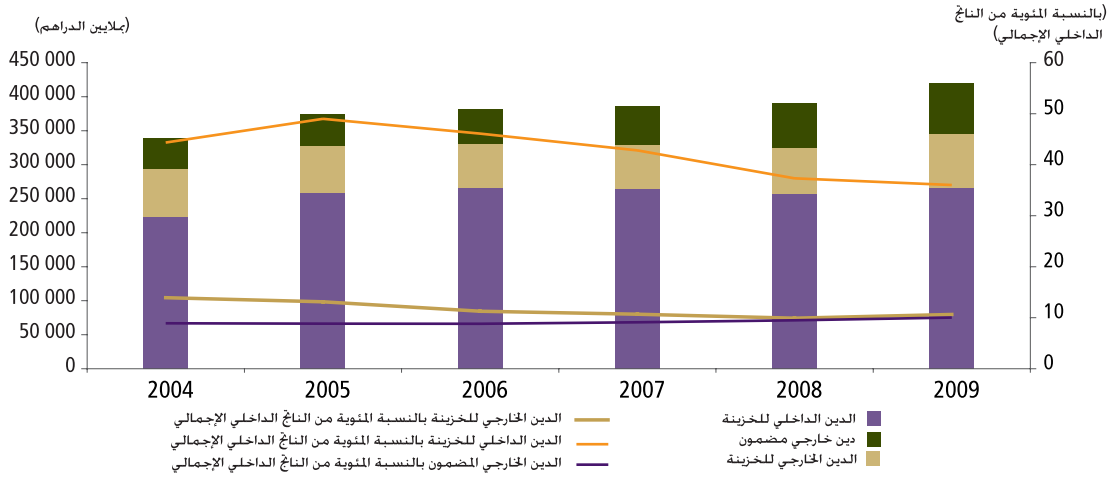

ارتفع من سنة لأخرى جاري الدين الداخلي للخزينة بمقدار 9,3 مليار ليصل إلى 266,4 مليار، أي ما يمثل 77,2% من إجمالي الدين المباشر و36,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من 79% و37,3% على التوالي في سنة 2008. وبلغ جاري سندات الخزينة بالمزايدة، الذي سجل نموا بنسبة 2,1%، حوالي 258 مليار، تحوز 32% منها شركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي، و27% منها البنوك و18% مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

1. يعادل مجموع الدين الداخلي والخارجي للخزينة والدين الخارجي المضمون.

إطار 2.8.1: استدامة مديونية الخزينة على المدى المتوسط

يتوفر بنك المغرب على نماذج لتحليل استدامة الميزانية العمومية تسمح له بتقييم أثر مختلف الخيارات والقرارات المتعلقة بسياسة الميزانية على المديونية والرصيدين الإجمالي والأولي.

رسم بياني إ 1.1.8 : الدين العمومي المباشر بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

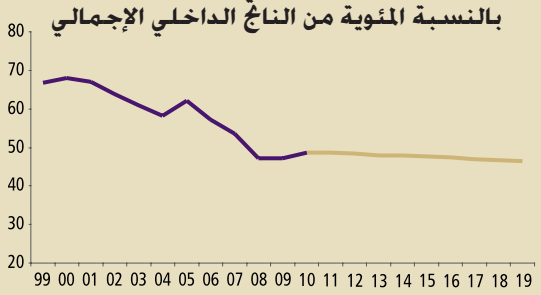

تم القيام بعمليات محاكاة للفترة 2010-2019، أخذا بعين الاعتبار معطيات قانون المالية لسنة 2010 والتطورات الأخيرة على الصعيدين الوطني والدولي. يتم تقييم الاستدامة على أساس ضبط وضعية الميزانية، المحتسب من خلال الفارق بين الرصيد الأولي الفعلي والرصيد الأولي المثبت للدين، وكذا بناء على منحى تطور نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

وتنطلق عملية المحاكاة من مبدأ الحفاظ على انضباط الميزانية الضمني، الذي يعادل عجزا بنسبة 3% من الناتج الداخلي الإجمالي، وتعتمد على فرضية نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 5% خلال فترة التحليل وانقطاع عائدات الخوصصة اعتبارا من سنة 2014. ويتوقع أن يكون تطور النفقات أقل من منحاها على الأمد الطويل، بينما تتمثل الفرضية المعتمدة بالنسبة للموارد في زيادة 0,6 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى منحاها على الأمد الطويل من هذا الناتج (السنوات العشر الأخيرة).

وتشير النتائج إلى ارتفاع طفيف في نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي، يليها تصحيح طفيف ابتداء من سنة 2012. وبالتالي، يتوقع أن تعود نسبة مديونية الخزينة إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 46,9% في سنة 2009 إلى 46,5% في سنة 2019. ويبلغ الرصيد الأولي اللازم لضمان استقرار الذين بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي في مستواه المسجل سنة 2009، ما قدره 0,44-%. ويفرز الفارق بين هذا الرصيد المثبت للدين والرصيد الأولي الناجم عن التوقعات قيمة متوسطة تصل إلى 0,54% مما يشير إلى أن مديونية الخزينة تظل قابلة للتحمل في أفق التوقع، أخذا بعين الاعتبار الفرضيات المعتمدة.

وتراجعت التكلفة المتوسطة للدين الداخلي للخزينة مقارنة بالسنة الماضية من 5,35% إلى 5,10% نتيجة انخفاض أسعار الفائدة في سوق الأذينات بالمزايدة. وبالنسبة لتطور بنية الدين حسب المدة المتبقية، سجل تراجع حصة السندات طويلة الأجل، من 49% إلى 43% من جاري مبلغها الإجمالي وتعزيز حصة السندات قصيرة الأجل من 24% إلى 29%. وبدورها، انتقلت حصة السندات طويلة الأجل من 27% إلى 28% [1].

وارتفع المبلغ الجاري للدين الخارجي العمومي بنسبة 14,3% ليصل إلى 152,9 مليار أو ما يعادل 20,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، نصفه تقريبا برسم الدين الخارجي المضمون. وبلغ الدين الخارجي المباشر للخزينة 78,7 مليار درهم، أو 10 مليار دولار، أي ما يعادل 22,8% من مديونية الخزينة و10,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من 21% و9,9% على التوالي في سنة 2008.

1 منذ مارس 7002، لم تصدر الخزينة سندات يفوق أجل استحقاقها خمس سنوات.

9.1 السياسة النقدية

تمّ تطبيق السياسة النقدية خلال سنة 2009 في سياق تميز باحتدام آثار الأزمة الدولية على الاقتصاد الوطني، لا سيما خلال الأشهر الستة الأولى. وخلّف تراجع الأسعار الدولية للسلع الأولية والتضخم في البلدان الشريكة، وما صاحبه من فتور في الطلب العالمي، أثرا كبيرا على تطور التضخم في المغرب. وهكذا، انحصر التضخم في 1% هذه السنة مقابل 3,7% سنة 2008. أما التضخم الأساسي، فقد تقلص من 4,5% سنة 2008 إلى 0,7%، وهو أدنى مستوى يبلغه منذ عقدين.

وشكل هذا الانخفاض الملموس للتضخم واعتدال المخاطر التضخمية على المدى المتوسط أهم العوامل المحددة لقرارات السياسة النقدية خلال سنة 2009. وفي هذه الظروف، قرر مجلس البنك خلال اجتماع مارس تقليص سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس بينما حافظ عليه في نفس المستوى خلال بقية السنة.

وتواصل خلال سنة 2009 مسلسل الخفض التدريجي لنسبة الاحتياطي النقدي الذي انطلق في دجنبر 2007. وهكذا فإن المجلس، وأخذا بعين الاعتبار حجم العجز في السيولة على صعيد السوق النقدية وطابعه المتواصل وبالنظر إلى التوقعات الخاصة بتطور العوامل المستقلة للسيولة، قرر، و لعدة مرات، تقليص نسبة الاحتياطي النقدي، حيث خفّضها إلى 12% ثم 10%، ثم 8% ابتداء من فاتح أكتوبر 2009.

وعلى المستوى العملياتي، واصل بنك المغرب السياسة التي ينهجها لضبط السوق النقدية خاصة من خلال ضخ السيولة عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض، وذلك بهدف الحفاظ على سعر الفائدة ما بين البنوك في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي.

1.9.1 قرارات السياسة النقدية

بشكل عام، تميزت سنة 2009 بتراجع واضح للتضخم والتضخم الأساسي مقارنة بالسنة السابقة؛ بل إنهما بلغا مستويات أدنى من المعدل المسجل خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1997 و2008، وهو 1,9%. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تباطؤ الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب وتواصل انتقال انخفاض أسعار السلع الأولية إلى الأسعار الداخلية، لا سيما الخاصة منها بالسلع التجارية، وكذلك إلى اعتدال الضغوط الناجمة عن الطلب الداخلي والأوضاع النقدية.

وفضلا عن ذلك، تم تعديل التوقع التوافقي للتضخم وخَفضُه خلال الاجتماعات الثلاثة الأولى للمجلس، مما يعكس اعتدال المخاطر التضخمية على المدى المتوسط. وهكذا، انتقلت نسبة التضخم المتوقعة في نهاية أفق ستة فصول من 2,6% في تقرير السياسة النقدية لشهر مارس إلى 2% في تقرير شتنبر. ونظرا لانتعاش النشاط الاقتصادي العالمي ابتداء من الفصل الثالث، وكذا التوقعات التي تشير إلى انتقال ارتفاع الأسعار الدولية نحو الأسعار الداخلية، تم تعديل توقعات التضخم الواردة في تقرير دجنبر بالزيادة حيث رُفعت إلى 2,5%، وهو مستوى يتوافق رغم ذلك مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وفي هذه الظروف، قام مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في 24 مارس 2009 بتقليص سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس ليصل إلى 3,25%، وهو المستوى الذي تم الإبقاء عليه خلال ما تبقّى من السنة. وقد رافق هذا التخفيضَ تأكيد على ضرورة توخي أعلى درجات الحيطة والحذر في ما يخص تطور عوامل المخاطر التضخمية.

جدول 1.9.1 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2006

		سعر الفائدة على عمليات سحب السيولة	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي النقدي
2006	ف1			
	ف2			
	ف3			
	ف4	رفع من 2,5% إلى 2,75%		
2007	ف1			
	ف2			
	ف3			
	ف4			تخفيض من 16,5% إلى 15%
2008	ف1			
	ف2			
	ف3		رفع من 3,25% إلى 3,50%	
	ف4			تخفيض من 15% إلى 12%
2009	ف1		تخفيض من 3,50% إلى 3,25%	
	ف2			تخفيض من 12% إلى 10%
	ف3			تخفيض من 10% إلى 8%
	ف4			

وبالموازاة مع ذلك، وبالنظر إلى الطابع المتواصل للعجز الذي تعرفه سيولة البنوك، استمر بنك المغرب في مسلسل تقليص نسبة الاحتياطي النقدي الذي شرع فيه في دجنبر 2007. وقد نتج عن تخفيض نسبة هذا الاحتياطي إلى 12% خلال اجتماع 23 دجنبر 2008، ثم إلى 10% خلال اجتماع 16 يونيو 2009، وإلى 8% خلال اجتماع فاتح أكتوبر 2009 ضخ سيولة إجمالية ناهزت 17,9 مليار درهم.

رسم بياني 1.9.1 : نسبة الاحتياطي النقدي لبنك المغرب

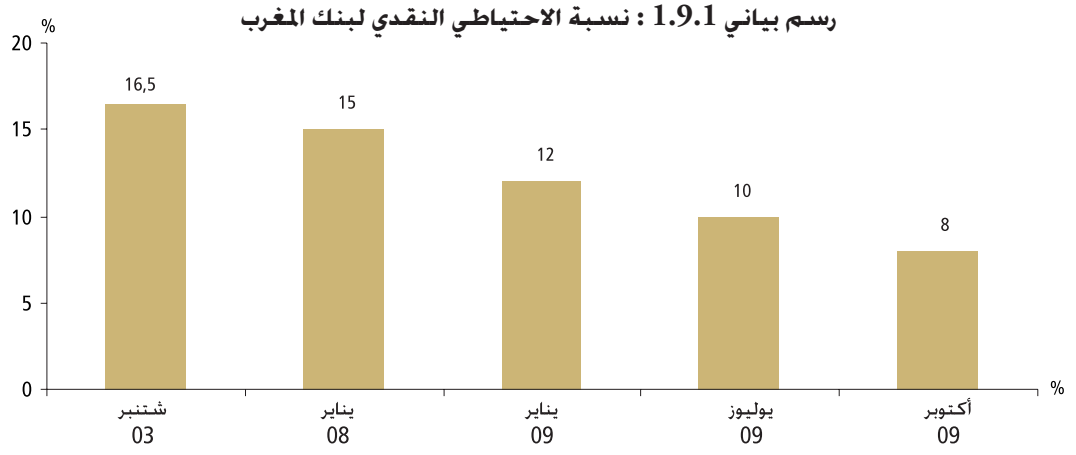

إطار 1.9.1 : تقييم توقع التضخم خلال سنة 2009

تكمن الأسباب الرئيسية في تراجع التضخم خلال سنة 2009 في انهيار الأسعار الدولية للسلع الأولية الغذائية والطاقية ودرجة انتقاله إلى أسعار الاستهلاك الداخلية. وهكذا، وأمام التدني المتوقع في الضغوط التضخمية وتوجه المخاطر الداخلية والخارجية المحيطة بالتوقع المركزي نحو الانخفاض، بسبب تدهور المحيط الدولي وتباطؤ الطلب الداخلي، قرر مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في 24 مارس تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس ليصل إلى 3,25%. وقد أكدت المعطيات المسجّلة وجاهة التوقعات التوافقية لبنك المغرب في ما يخص سنة 2009 حيث كانت تشير إلى تباطؤ التضخم.

ووصل الانحراف المتوسط المطلق للتوقع في سنة 2009 إلى 0,7 نقطة مئوية، إذ كانت النسبة المتوقعة هي 1,7% فيما بلغت النسبة المحققة 1%. ويعزى هذا الفارق إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الأساسية والبترول بدرجة فاقت التوقعات وكذا إلى تراجع الطلب الخارجي ونسبة استخدام الطاقة الإنتاجية الناجمة عنه بأكثر ممّا كان منتظرا. أما تقييم التوقعات الفصلية الاستثنائية فيبين انحرافات أكبر، وصلت إلى 2,5 نقطة مئوية بالنسبة للفصل الرابع. وترجع أغلب هذه الانحرافات إلى التقلبات القوية التي عرفتها أسعار المنتجات الطرية في سنة 2009، على إثر تضاعف صدمات العرض، خاصة المرتبطة منها بالظروف المناخية.

رسم بياني إ 1.1.9.1 : الفرق بين التوقع التوافقي للتضخم ونسبة التضخم المحققة (بالنقط المئوية)

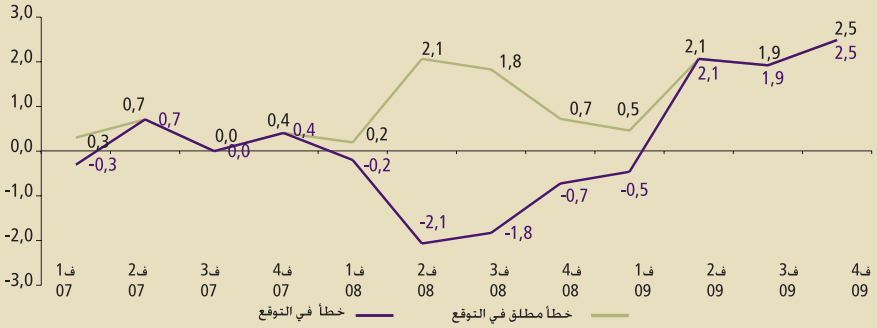

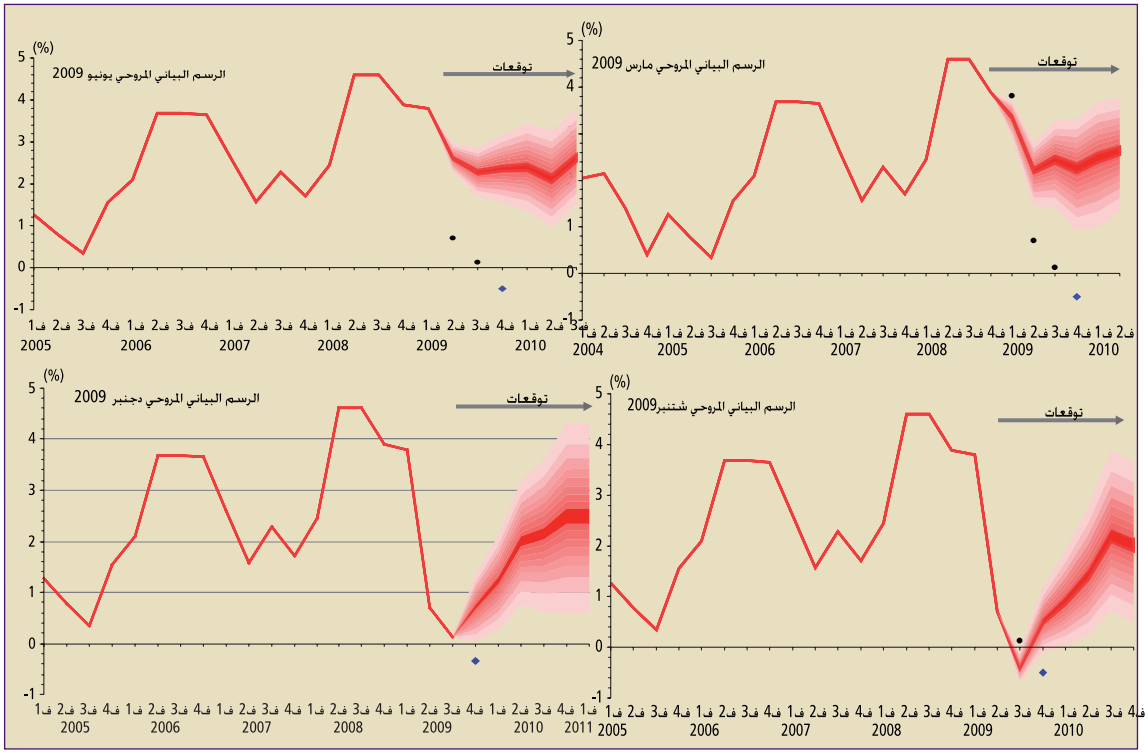

2.9.1 الجوانب العملياتية للسياسة النقدية

تمّ تطبيق السياسة النقدية خلال سنة 2009 في ظروف تميزت بارتفاع عجز خزائن البنوك بما قدره 6,7 مليار درهم مقارنة بسنة 2008، حيث بلغ 17,7 مليار درهم. ويعكس هذا التطور تقلص الوضعية الأساسية لسيولة[1] البنوك التي تراجعت من 43,7 مليار درهم إلى 22,8 مليار درهم من سنة إلى أخرى، حسب معدلات نهايات الأسبوع. ولولا التخفيضات التي عرفتها نسبة الاحتياطي النقدي لكان هذا التدنّي أكثر حدّة: فالمبلغ المطلوب برسم هذا الاحتياطي تقلص بمقدار 14,6 مليار درهم، لينحصر في 40,5 مليار درهم.

1 تعادل الوضعية الأساسية لسيولة البنوك الأثر الصافي للعوامل المستقلة للسيولة على خزائن البنوك. وتُحسب كما يلي: الوضعية الأساسية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + باقي العوامل الصافية - النقد المتداول

رسم بياني2.9.1 : وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (بملايير الدراهم)

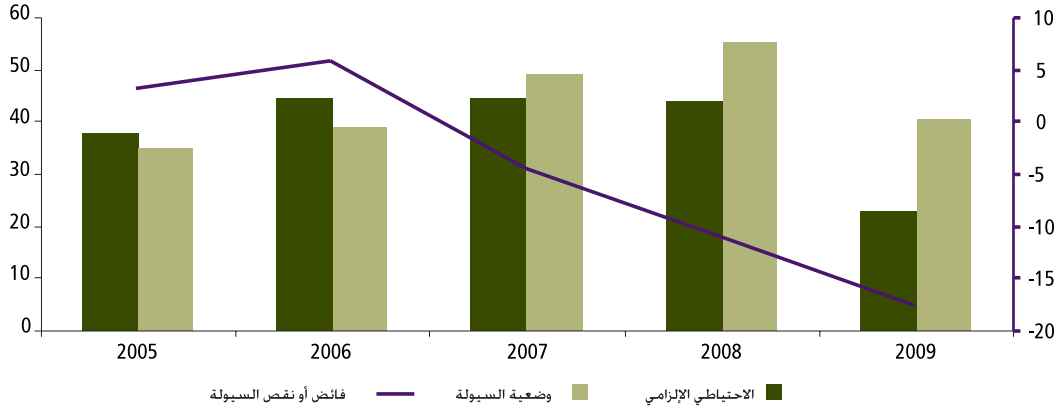

ومن أجل الإبقاء على سعر الفائدة ما بين البنوك في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي، شكلت التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض الأداة الرئيسية لتدبير السيولة في السوق النقدية.

وفي ما يخص التطور المسجل خلال السنة، أفرزت خزائن البنوك عجزا متوسطا بلغ 13,9 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة. ويعزى هذا بالأساس إلى تحسن الوضعية الصافية للخزينة وتراجع الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، الذي يرجع بدوره إلى انكماش عائدات الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وخلال هذه الفترة، قام بنك المغرب بضخ سيولة بلغت 13 مليار درهم في المتوسط، لا سيما من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض بسعر فائدة بنسبة 3,50% ما بين يناير ومارس وبنسبة 3,25% في ما بعد. وهكذا، بلغ سعر الفائدة اليومي في السوق القائمة بين البنوك 3,31% في المتوسط.

رسم بياني 3.9.1 : وضعية السيولة ومبلغ الإحتياطي النقدي (معدلات نهايات الأسابيع بملايير الدراهم)

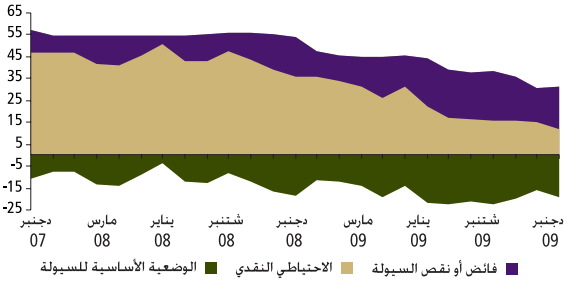

رسم بياني 4.9.1 : تأثير العوامل المستقلة (معدلات نهايات الأسابيع بملايير الدراهم)

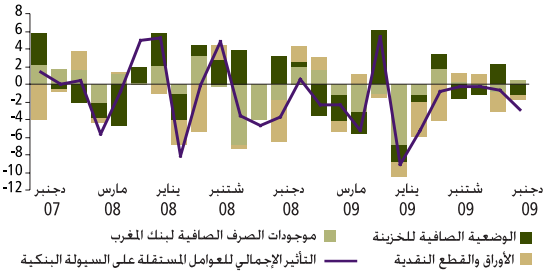

وخلال الفترة الممتدة ما بين يونيو وشتنبر، تزايدت حاجة البنوك إلى التمويل ليصل متوسطها إلى 21,9 مليار درهم، بسبب تقلص احتياطيات الصرف التي يملكها البنك وتزايد التداول النقدي. وبغية التخفيف من الضغوط على سعر الفائدة ما بين البنوك خلال هذه المدة، رفع بنك المغرب حجم تدخلاته إلى 21,3 مليار درهم، وتمت أغلبها من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض بسعر فائدة نسبته 3,25%. وفي هذه الظروف، ظل سعر الفائدة في السوق القائمة بين البنوك قريبا من نسبة 3,18% في المتوسط.

ونتيجة القرار القاضي بتقليص نسبة الاحتياطي النقدي، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من شهر أكتوبر، تراجع عجز السيولة البنكية إلى 18,3 مليار درهم خلال الفصل الأخير من السنة. وموازاة مع ذلك، قام بنك المغرب بتعديل حجم تدخلاته، ليتدنى إلى 17,1 مليار درهم كمعدل لهذه الفترة، مما ضمن توازن السوق في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي.

رسم بياني 5.9.1 : تدخلات بنك المغرب (متوسط نهايات الأسبوع بملايير الدراهم)

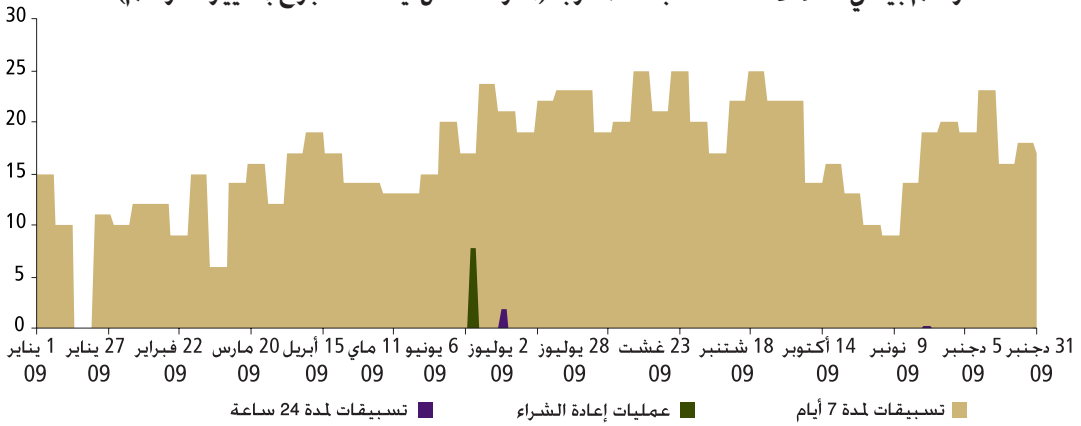

3.9.1 أسعار الفائدة

انعكس تقليص سعر الفائدة الرئيسي إلى 3,25% وفق القرار الذي اتخذه المجلس في مارس 2009 على تطور أسعار الفائدة لأمد قصير حيث بقيت متجهة نحو الانخفاض بشكل عام مقارنة بما كانت عليه سنة من قبل.

وخلال الفصل الأول من السنة، ظل متوسط سعر الفائدة اليومي في السوق القائمة بين البنوك غير بعيد عن 3,40%، وهو مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي الذي كان محدّدا في 3,50%. وابتداء من أبريل وإلى غاية نونبر، توجه سعر الفائدة اليومي في السوق القائمة بين البنوك نحو الانخفاض بشكل عام، ليتراجع إلى 3,18% في المتوسط. ويعكس هذا التدني أثر القرار الذي اتخذه مجلس البنك في نهاية الفصل الأول من السنة والقاضي بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس. وخلال شهر دجنبر، ارتفع سعر الفائدة ما بين البنوك إلى 3,35% كمعدل يومي، وهو مستوى يتجاوز بقليل سعر الفائدة الرئيسي.

وفي ما يخص مجموع سنة 2009، بلغ سعر الفائدة اليومي في السوق القائمة بين البنوك 3,26% في المتوسط، وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار 11 نقطة أساس مقارنة بسنة 2008. أما بالنسبة لتقلبه، فقد ظل شبه مستقر مقارنة بمستواه المسجل سنة من قبل، حيث وصل الانحراف المعياري لسعر الفائدة ما بين البنوك إلى 0,27.

رسم بياني 6.9.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك
(معطيات يومية)

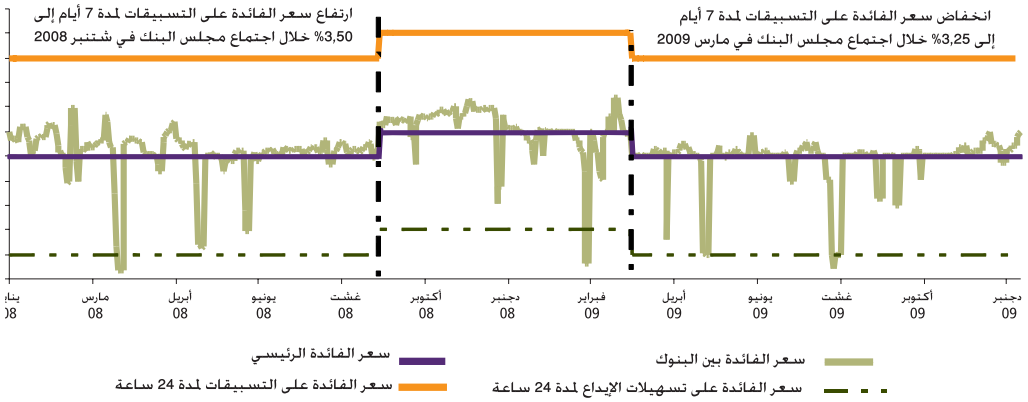

وبشكل عام، توجهت أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأمد قصير نحو الانخفاض خلال سنة 2009، مما يعكس التطورات التي عرفها سعر الفائدة ما بين البنوك. فقد سجلت عائدات هذه السندات في السوق الأولية تراجعات قوية خلال الفصل الثاني فيما استقرت خلال ما تبقى من السنة. وعرفت أسعار الفائدة على سندات الخزينة المتوسطة الأجل نفس التطور، باستثناء الفصل الرابع الذي ارتفعت فيه بشكل قوي نسبيا. أما في السوق الثانوية، فقد بقيت أسعار الفائدة لأجل قصير شبه مستقرة خلال النصف الأخير من سنة 2009، بعد انخفاضها القوي خلال الفصل الثاني، بينما ارتفعت أسعار الفائدة لأجل متوسط في أواخر السنة.

جدول 2.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية*

	متوسط 2006	متوسط 2007	متوسط 2008	09 فصل 1	09 فصل 2	09 فصل 3	09 فصل 4	متوسط 2009
أسعار الفائدة القصيرة الأمد								
21 يوما	-	-	-	3,48	-	-	-	3,48
13 أسبوع	2,60	3,24	3,52	3,58	3,26	3,25	3,25	3,33
26 أسبوع	2,70	3,27	3,68	3,65	3,31	3,27	3,28	3,38
52 أسبوع	3,03	3,20	3,63	3,75	3,35	3,33	3,37	3,45
أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة الأمد								
سنتان	3,17	3,38	3,68	3,90	3,44	3,48	3,57	3,60
5 سنوات	3,61	3,57	3,86	4,05	3,69	3,68	3,74	3,79
10 سنوات	4,10	3,40	-	-	-	-	-	-
15 سنة	4,54	3,65	-	-	-	-	-	-
20 سنة	4,87	3,81	-	-	-	-	-	-
30 سنة	3,98	3,98	-	-	-	-	-	-

(*) متوسطات عددية

وعلى غرار سنة 2008، تميّزت سنة 2009 بغياب إصدارات الخزينة لأمد طويل. وفي السوق الثانوية، انخفضت أسعار الفائدة خلال الفصل الثاني، ثم تزايدت بعد ذلك بشكل طفيف، لا سيما خلال الفصل الأخير من السنة. وهذا يرجع بالأساس إلى تنامي الطلب، حيث سعى المتعاملون إلى تمديد آجال استحقاق المحافظ التي يملكونها من خلال إضافة سندات طويلة الأمد.

جدول 3.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية*

	متوسط 2006	متوسط 2007	متوسط 2008	09 فصل 1	09 فصل 2	09 فصل 3	09 فصل 4	متوسط 2009
أسعار الفائدة القصيرة الأمد								
13 أسبوع	2,67	3,21	3,51	3,62	3,30	3,26	3,26	3,36
26 أسبوع	2,76	3,24	3,57	3,65	3,34	3,28	3,29	3,39
52 أسبوع	2,94	3,27	3,68	3,76	3,41	3,35	3,38	3,48
أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة الأمد								
سنتان	3,15	3,34	3,79	3,87	3,52	3,48	3,54	3,60
5 سنوات	3,59	3,54	4,03	4,06	3,69	3,71	3,77	3,81
10 سنوات	4,09	3,79	4,33	4,33	4,00	4,03	4,08	4,11
15 سنة	4,55	3,97	4,59	4,66	4,57	4,34	4,37	4,48
20 سنة	4,87	4,04	4,64	4,65	4,43	4,45	4,46	4,50
30 سنة	4,90	4,09	4,45	4,48	4,51	4,50	4,52	4,50

(*) متوسطات عددية

رسم بياني 7.9.1 : أسعار سندات الخزينة على المدى القصير في السوق الثانوية

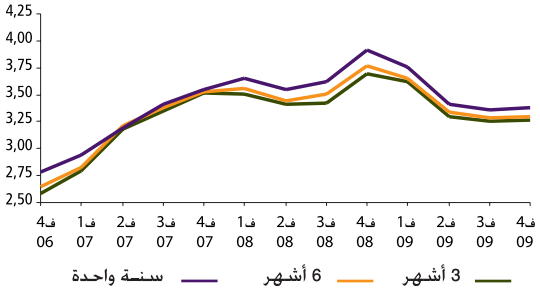

رسم بياني 8.9.1 : أسعار سندات الخزينة على المدى المتوسط والطويل في السوق الثانوية

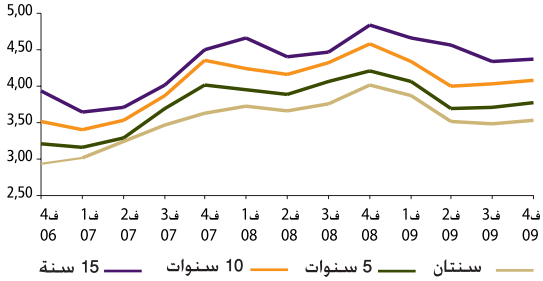

ولم يكن لتقليص أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة خلال سنة 2009 أي انعكاس على عائدات حسابات الادخار، لأن منظومة المقايسة تنصّ على فارق زمني يبلغ ستة أشهر. وهكذا، وصل

سعر الفائدة الأدنى على الحسابات على الدفتر لدى البنوك[1] إلى 3,20%، في ارتفاع بمقدار 9 نقط أساس مقارنة بالسنة السابقة. أما سعر الفائدة الأدنى على الحسابات على الدفتر لدى صندوق التوفير الوطني[2]، فقد بقي مستقرا في 1,95%.

جدول4.9.1 : سعر الفائدة الأدنى المطبق على حسابات الادخار

	2006	2007	2008	2009
سعر الفائدة على الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	2,53	2,45	3,11	3,20
سعر الفائدة على الحسابات على الدفتر لدى صندوق التوفير الوطني	1,68	1,23	1,95	1,95

أما في ما يتعلق بتطور أسعار الفائدة الدائنة التي طبقتها البنوك، فقد عكس على العموم الأثر المتأخر لتقليص سعر الفائدة الرئيسي في بداية السنة. وهكذا، وبعد الارتفاع الاستثنائي الذي شهدته سنة 2008، انخفض العائد الممنوح على الودائع في سنة 2009، حيث تقلص سعر الفائدة المتوسط المرجح الخاص بالودائع لمدة 6 أشهر و12 شهرا إلى 3,66% كمعدل، مقابل 3,80% سنة من قبل. ويشير التطور المسجل خلال السنة إلى أن تراجع أسعار الفائدة الدائنة كان أقوى على مستوى عوائد الودائع لمدة 6 أشهر. فقد انخفضت هذه الأخيرة بشكل متواصل منذ الفصل الثاني من سنة 2009، فيما تراجعت العوائد الممنوحة على الودائع لمدة 12 شهرا خلال الفصل الثالث واستقرت في ما تبقى من السنة.

1 يرتبط سعر الفائدة الأدنى على الحسابات على الدفتر لدى البنوك بمؤشر هو سعر الفائدة المتوسط المرجح المطبق على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا، الصادرة عن طريق المزايدة خلال الأشهر الستة السابقة، مع خصم 50 نقطة أساس

2 يرتبط سعر الفائدة الأدنى على الحسابات على الدفتر لدى صندوق التوفير الوطني بمؤشر هو سعر الفائدة المتوسط المرجح المطبق على سندات الخزينة لمدة 5 سنوات، الصادرة عن طريق المزايدة خلال الأشهر الستة السابقة، مع خصم 200 نقطة أساس

جدول5.9.1 : سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك

	متوسط 2006	متوسط 2007	متوسط 2008	فصل 1 09	فصل 2 09	فصل 3 09	فصل4 09	متوسط 2009
الودائع لمدة 6 أشهر	3,43	3,42	3,58	3,61	3,52	3,31	3,24	3,42
الودائع لمدة 12 شهرا	3,67	3,67	3,91	3,91	3,96	3,68	3,69	3,81
الودائع لمدة 6 و 12 شهرا	3,57	3,57	3,80	3,78	3,78	3,55	3,54	3,66

رسم بياني 9.9.1 : تطور أسعار الفائدة الدائنة

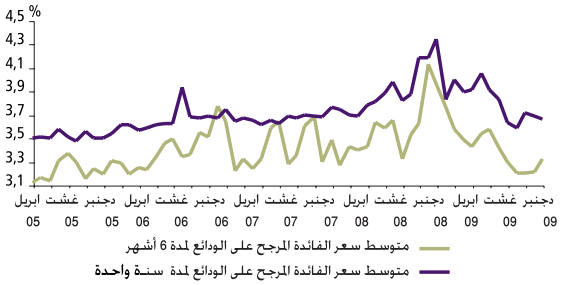

رسم بياني 10.9.1 : الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك ومتوسط السعر المرجح على الودائع

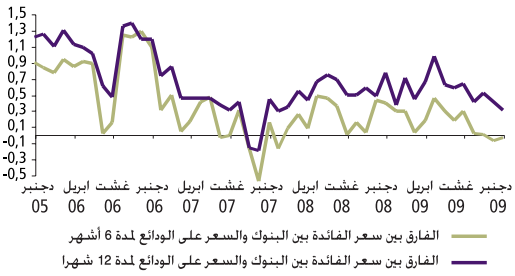

وبخصوص أسعار الفائدة المدينة، أبرزت نتائج الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب لدى البنوك أن سعر الفائدة المدين المتوسط المرجح ارتفع بشكل طفيف، إذ انتقل من 6,3% إلى 6,6% من سنة إلى أخرى.

رسم بياني11.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة

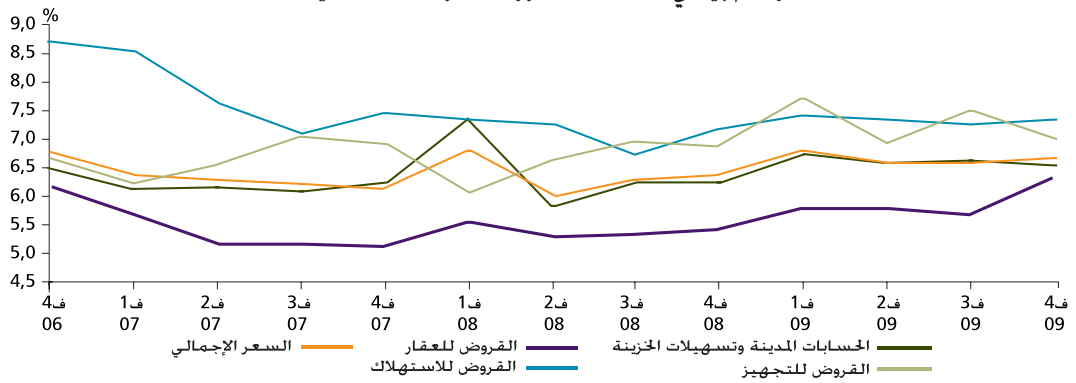

ويشمل تطور سعر الفائدة المتوسط المرجح الخاص بالقروض تفاوتا في نسب النمو بين مختلف الفئات. فأسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الخزينة وعلى قروض الاستهلاك لم تعرف تغيرات كبيرة خلال الأشهر التسعة الأخيرة من السنة، بعد أن ارتفعت خلال الفصل الأول إلى مستويات فاقت نظيرتها المسجلة في سنة 2008. وفي ما يخص أسعار الفائدة الخاصة بقروض التجهيز، والتي تتأثر أكثر بحجم المقترضين وكذا بأجل القروض الممنوحة، فقد كانت التغيرات التي عرفتها أقوى خلال السنة. أما بالنسبة للفئة الأخيرة وهي القروض العقارية، فقد تميزت أسعار الفائدة المطبقة عليها بارتفاع قوي خلال الفصل الرابع، مما ساهم في تقليص الفارق بينها وبين باقي أسعار الفائدة.

جدول 6.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة

	2008				2009			
	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4
حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	7,43	5,89	6,30	6,29	6,78	6,61	6,65	6,58
قروض للتجهيز	6,01	6,59	6,93	6,83	7,67	6,88	7,46	6,97
قروض للعقار	5,50	5,24	5,31	5,36	5,75	5,75	5,61	6,29
قروض للاستهلاك	7,27	7,22	6,66	7,14	7,38	7,29	7,22	7,30
السعر الإجمالي	**6,76**	**5,96**	**6,25**	**6,33**	**6,73**	**6,52**	**6,53**	**6,63**

المصدر : الاستقصاء الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

4.9.1 سعر الصرف[1]

في ظل مناخ دولي تميز بعدم استقرار الأسواق المالية، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي في المتوسط خلال سنة 2009 مقارنة بالجنيه الإسترليني والأورو فيما تراجعت مقابل الين الياباني. وفي هذه الظروف، سجل الدرهم ارتفاعا سنويا متوسطا بلغ 11,6% مقارنة بالجنيه الإسترليني و0,9% مقابل الأورو؛ بينما انخفضت قيمته إزاء الدولار بواقع 4,4% وأمام الين بنسبة 14,7%.

1 انظر الملحق الإحصائي م.1.9

رسم بياني 12.9.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل (متوسط شهري)

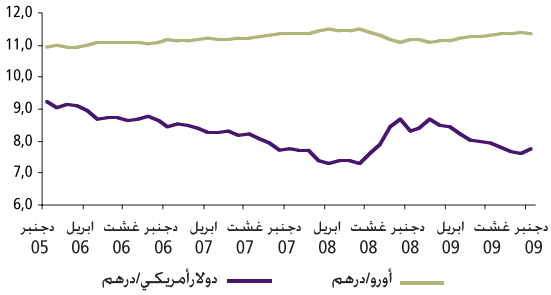

رسم بياني 13.9.1 : سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي للدرهم (2000: سنة أساس)*

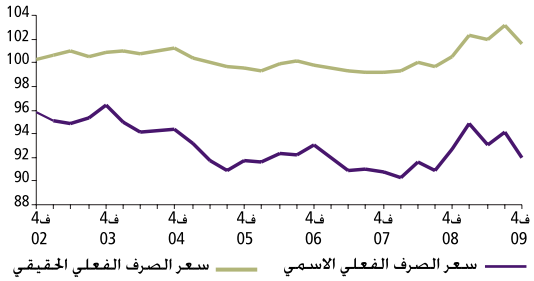

(*) حسابات بنك المغرب

وعلى الرغم من حجم التغيرات التي شهدتها أسعار الصرف الثنائية للدرهم مقابل بعض العملات، ارتفع سعر صرفه الفعلي الإسمي بشكل طفيف في سنة 2009. واستنادا إلى حسابات بنك المغرب، تزايد سعر الصرف الفعلي للدرهم بنسبة سنوية متوسطة بلغت 2,4%. وشمل هذا الارتفاع قيمتيه الإسمية والحقيقية معا. ويرجع السبب الرئيسي في تسجيل نفس التطور على مستوى القيمة الفعلية الحقيقية للدرهم وعلى صعيد قيمته الفعلية الإسمية إلى أن فارق الأسعار بين المغرب والبلدان الشريكة الرئيسية لم يشهد تغيرات تذكر.

10.1 النقد والائتمان والتوظيفات السائلة [1]

مع متم سنة 2009، عاد النمو السنوي للكتلة النقدية م3 ليتباطأ من جديد إذ بلغ 4,6% عوض 10,8% سنة 2008 و13,1% كمتوسط السنوات الخمس الأخيرة.

ويعكس هذا التباطؤ في الإنشاء النقدي سنة 2009، بالأساس، تراجع وتيرة نمو الائتمان وانخفاضَ الموجودات الخارجية الصافية. فقد سُجّل، للسنة الثانية على التوالي، انكماش في الموجودات الخارجية بلغ هذه السنة 3,6-% بدل 5,3-% سنة من قبل. وموازاة مع ذلك، تراجع النمو السنوي للقروض البنكية من 22,9% إلى 9,4%. إلا أن هذه الوتيرة تبقى قريبة من المتوسط المسجل خلال سنتي 2007 و2008 التي شهدت ارتفاعات استثنائية. ومن جهة أخرى، تنامت الديون الصافية على الدولة بواقع 6%.

أما بالنسبة لمجمعات التوظيفات السائلة، فقد انتعشت من جديد سنة 2009 بعد سنتين من التراجع. ويعود هذا التطور إلى ارتفاع القيمة السوقية لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض.

1.10.1 المجمع م3

جاء تطور الكتلة النقدية خلال سنة 2009 نتيجة لتراجع نمو القروض البنكية، موازاة مع تدني نمو الأنشطة غير الفلاحية، إلى جانب الآثار السلبية التي عرفتها الموجودات الخارجية الصافية. أما بالنسبة للديون الصافية على الدولة، المعروفة بتقلب تطورها، فقد ارتفعت هذه السنة، بعد أن ظلت شبه مستقرة سنة من قبل.

1 يرجع للجداول من م 1.10 إلى م 20.10

هكذا، وبعد أن بلغت وتيرة نمو المجمع م 3 نسبة 10,4% على أساس سنوي خلال الفصل الأول، تراجعت بشكل تدريجي خلال الفترة المتبقية من السنة، لتبلغ 6,7 في المتوسط خلال الأشهر التسعة الأخيرة نتيجة تقلص الموجودات الخارجية الصافية والنمو المعتدل للائتمان. وفي شهر دجنبر، لم يتجاوز نمو الكتلة النقدية نسبة 4,6%، مما يعكس، بشكل جزئي، تأثير التوسع القوي لمجمع م3 خلال نفس الشهر من السنة الماضية.

رسم بياني1.10.1 : النمو السنوي للمجمع م3 وأبرز مقابلاته

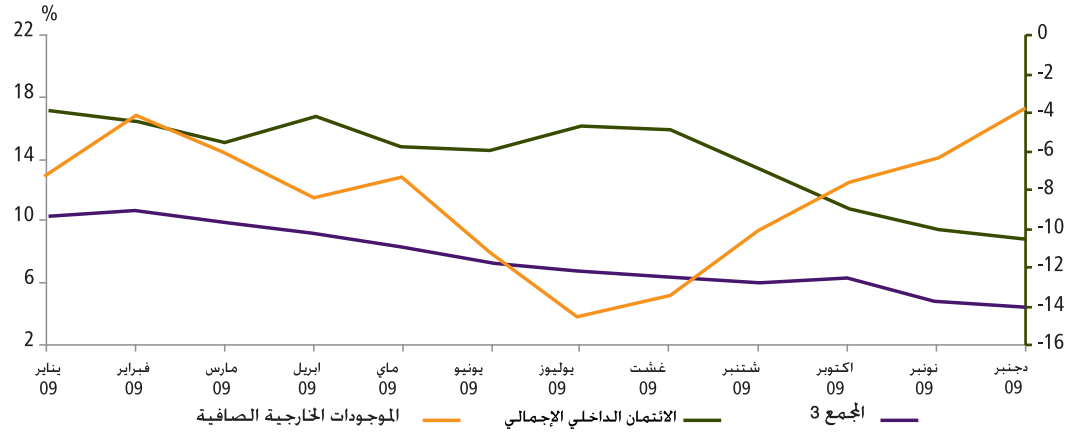

وبالنسبة لمجموع السنة، ارتفع المجمع م3، الذي يتم حسابه على أساس متوسط المبالغ الجارية لنهايات الأشهر، بنسبة 7,6%، أي بتراجع ملموس مقارنة مع سنتي 2008 و2007 حيث سجلت 12,5% و18,1% على التوالي. وحيث إن نسبة النمو الاسمي للناتج الداخلي الإجمالي بلغت 6,9%، فإن سرعة تداول النقد لم تسجل تغييرا يذكر مقارنة مع السنة الماضية، اذ استقرت في حدود 1,01.

رسم بياني 2.10.1 : سرعة تداول النقد

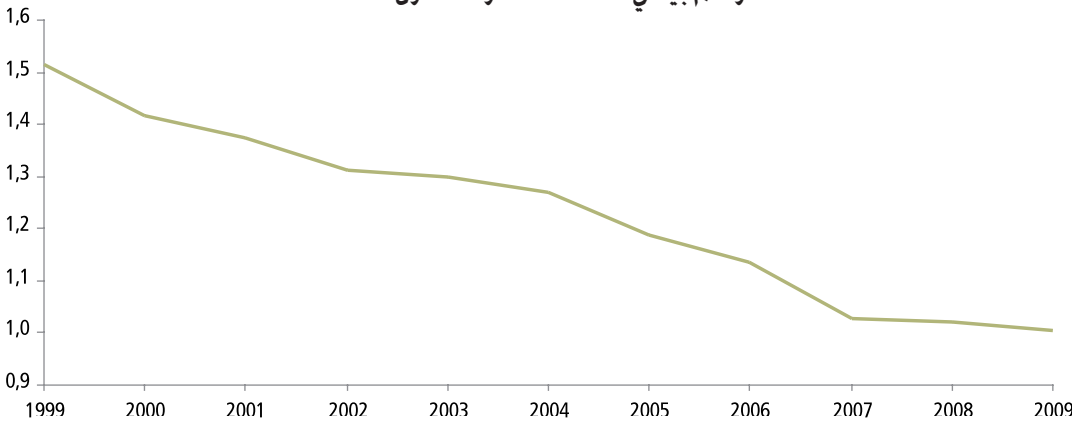

2.10.1 مكونات المجمع م 3

واصلت وتيرة النمو السنوي للنقود الكتابية تراجعها الملاحظ منذ سنة 2008، بينما سجلت التوظيفات لأجل انخفاضا طفيفا سنة 2009 بعد أن استفادت خلال السنة الماضية من عمليات مهمة لإعادة توزيع المحافظ. في المقابل، تراجعت التوظيفات تحت الطلب بشكل محدود في حين تنامت العملة الائتمانية بنفس وتيرتها المسجلة السنة الماضية.

جدول 1.10.1: تطور مكونات المجمع م 3

	العملة الائتمانية	النقود الكتابية	التوظيفات تحت الطلب	التوظيفات لأجل	المجمع م 3
		المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بملايين الدراهم)			
2005	89 364	227 213	59 147	99 094	474 818
2006	108 601	262 686	65 077	119 161	555 525
2007	119 844	327 743	72 048	125 130	644 765
2008	127 877	353 649	79 368	153 774	714 668
2009	136 434	370 851	86 670	153 371	747 326
		بنية المجمع م3 بالنسبة المئوية			
2005	18,8	47,9	12,5	20,9	100
2006	19,5	47,3	11,7	21,5	100
2007	18,6	50,8	11,2	19,4	100
2008	17,9	49,5	11,1	21,5	100
2009	18,3	49,6	11,6	20,5	100
		التغيرات بالنسبة المئوية			
2005	12,1	15,9	11,8	12,9	14,0
2006	21,5	15,6	10,0	20,3	17,0
2007	10,4	24,8	10,7	5,0	16,1
2008	6,7	7,9	10,2	22,9	10,8
2009	6,7	4,9	9,2	-0,3	4,6
		الإسهام في نمو المجمع م3 الى غاية متم شهر دجنبر			
2005	16,5	53,4	10,7	19,4	100
2006	23,8	44,0	7,3	24,9	100
2007	12,6	72,9	7,8	6,7	100
2008	11,5	37,1	10,5	41,0	100
2009	26,2	52,6	22,4	-1,2	100

العملة الائتمانية

توسع تداول العملة الائتمانية بنسبة 6,7% في سنة واحدة، أي بنفس الوتيرة المسجلة في نهاية السنة الماضية. وعلى العموم، ظل تطوره خلال السنة مطابقا لتوجهه الموسمي. بذلك، وبعد تراجعها خلال الفصل الأول، تزايدت العملة الائتمانية تدريجيا في الفصل الثاني قبل أن تسجل ارتفاعا قويا في شهر يوليوز ارتباطا بحلول فصل الصيف. وخلال باقي السنة، لم تشهد العملة الائتمانية تغيرا يذكر، باستثناء شهر نونبر حيث سجلت أكبر ارتفاع لها، موازاة مع الاحتفالات بعيد الأضحى.

رسم بياني 3.10.1 : تطور العملة الائتمانية سنة 2009

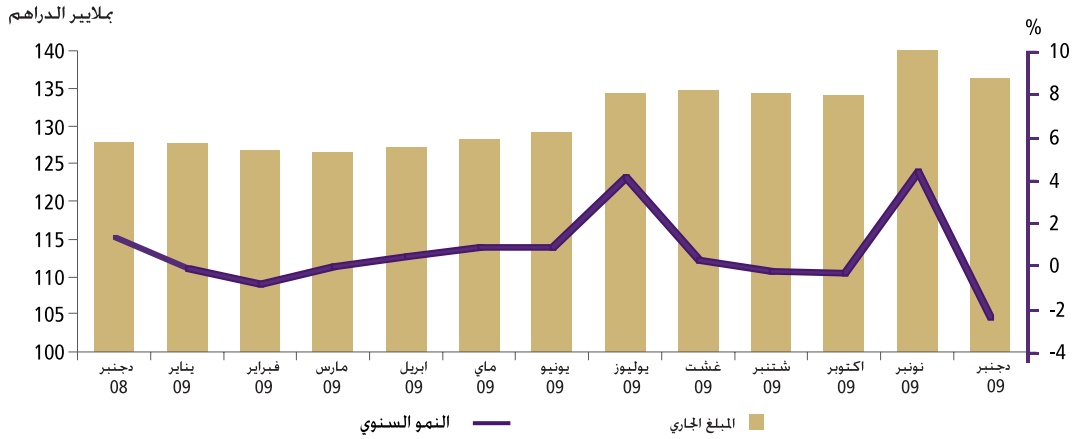

النقود الكتابية

واصلت النقود الكتابية تراجعها للسنة الثانية على التوالي، إذ لم يتجاوز نموها السنوي 4,9% مقابل 7,9% سنة 2008. ويتجلى السبب الرئيسي وراء ضعف تكون الموجودات تحت الطلب، الذي شمل كافة الفاعلين غير الماليين، في تقلص وتيرة النشاط غير الفلاحي وتراجع عدد المعاملات في سوق البورصة.

رسم بياني4.10.1 : النمو السنوي للنقود الكتابية وللناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بالنسبة المئوية (متوسط متحرك لأربع فصول)

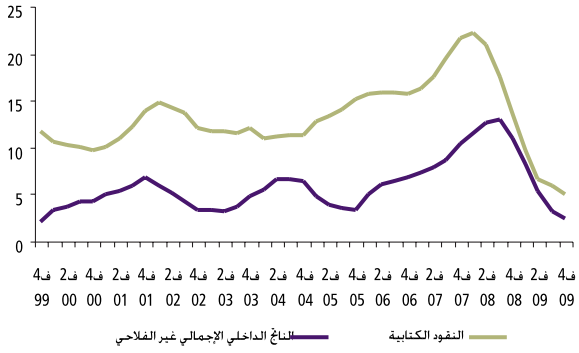

رسم بياني5.10.1 : النقود الكتابية وحجم المعاملات في البورصة (متوسط متحرك لأربع فصول)

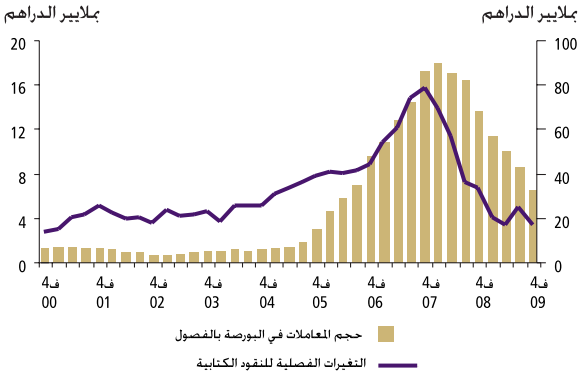

وعلى غرار السنة الماضية، شكلت العوامل الموسمية أبرز الأسباب التي حددت تطور النقود الكتابية خلال السنة. فبعد تخفيض الوتيرة الشهرية لنمو العملة الكتابية في شهر يناير، عادت هذه الوتيرة لتتسارع من جديد في مارس ويونيو ودجنبر، بفعل تشكيل المقاولات لدفعات أولية برسم سداد الضريبة على الشركات. كما لوحظ ارتفاع لهذه الوتيرة خلال شهري يونيو ويوليوز، نتيجة بالخصوص إلى تزايد الودائع تحت الطلب الخاصة بالأسر.

رسم بياني 6.10.1 : تطور النقود الكتابية

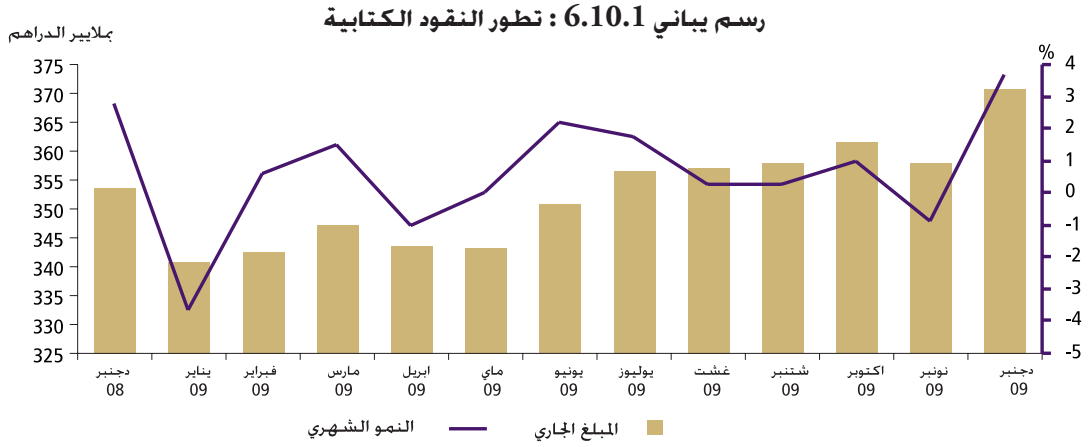

التوظيفات تحت الطلب

ارتفعت التوظيفات تحت الطلب بنسبة 9,2% عوض 10,2% سنة 2008 و10,5% كمتوسط السنوات الخمس الأخيرة. وظلت بنية هذه التوظيفات تتميز بهيمنة الحسابات الادخارية بواقع 82,7% فيما بلغت نسبة الحسابات على الدفاتر المفتوحة لدى صندوق التوفير الوطني 17,3%.

جدول 2.10.1 : تطور التوظيفات تحت الطلب

المبلغ الجاري بملايين الدراهم	نهاية 2007	نهاية 2008		نهاية 2009	
	المبالغ الجارية	المبالغ الجارية	التغيرات بالنسبة المئوية	المبالغ الجارية	التغيرات بالنسبة المئوية
مجموع التوظيفات تحت الطلب	72 048	79 368	10,2	86 669	9,2
حسابات التوفير لدى البنوك	58 967	65 251	10,7	71 590	9,7
حسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	13 081	14 117	7,9	15 079	6,8
بنية التوظيفات تحت الطلب بالنسبة المئوية					
حسابات التوفير لدى البنوك	81,8	82,2		82,6	
حسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	18,2	17,8		17,4	

التوظيفات لأجل

بعد نموها بنسبة 22,9% سنة 2008، تراجعت وتيرة ارتفاع التوظيفات لأجل سنة 2009، لتسجل في نهاية السنة، انخفاضا بنسبة 0,3%، وهو أول تراجع منذ سنة 2002. ويشمل تطورها خلال السنة فترتين منفصلتين تميزتا بسلوكيات مختلفة للفاعلين غير الماليين. فبالرغم من تراجع الفوائد الممنوحة عن التوظيفات لأجل، ظلت هذه الأخيرة، خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، في مستوى أكبر بقليل من المستوى الملاحظ في نهاية سنة 2008، خاصة بفضل تزايد ودائع الخواص.أما خلال الفصل الرابع، فقد عرفت هذه التوظيفات تراجعا محدودا، نتيجة بالأساس إلى تقلص الودائع لأجل الخاصة بالقطاع العمومي، وإلى تفضيل باقي الفاعلين غير الماليين لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي.

رسم بياني 7.10.1 : التطور السنوي للودائع لأجل ولسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة للفاعلين غير الماليين

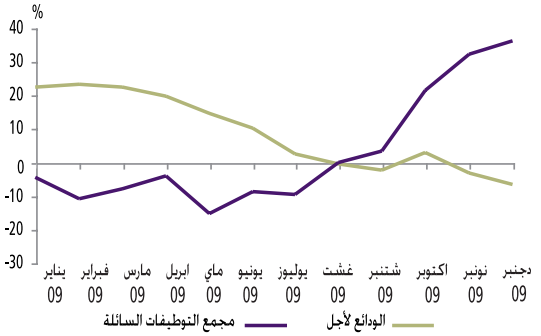

رسم بياني 8.10.1 : تطور الودائع لأجل للقطاع العمومي سنة 2009

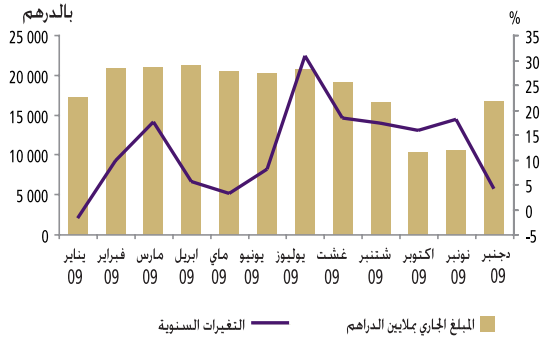

4.10.1 الائتمان وباقي مصادر الإنشاء النقدي

بالرغم من نموه المعتدل من سنة لأخرى، لا يزال الائتمان يساهم في الإنشاء النقدي بدرجة كبيرة. إلى جانب ذلك، ارتفعت مساهمات الديون الصافية على الدولة في الإنشاء النقدي مع نهاية السنة، في حين أثرت الموجودات الخارجية الصافية سلبا على نمو المجمع م3.

رسم بياني 9.10.1 : مساهمة المقابلات الرئيسية في النمو السنوي للمجمع م3

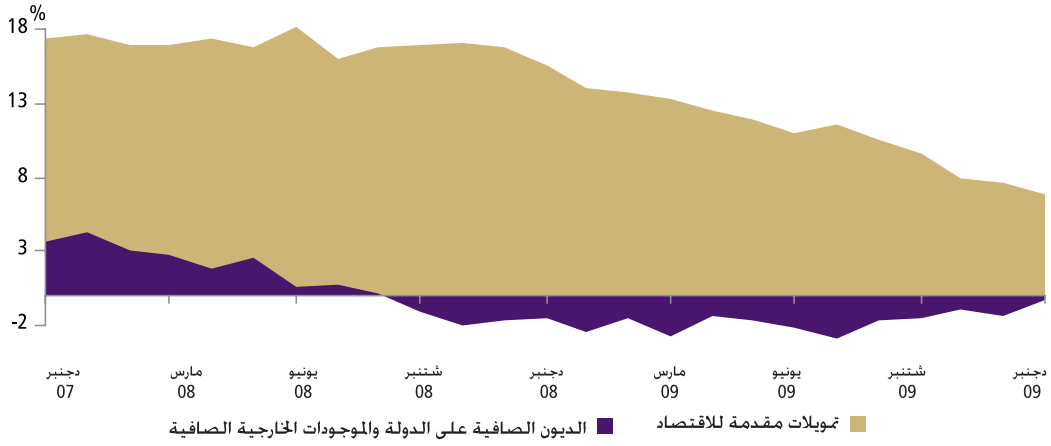

جدول 3.10.1 : تطور مقابلات الكتلة النقدية

	نهاية 2007	نهاية 2008		نهاية 2009	
	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %
الموجودات الخارجية الصافية (I)	476 207	453 196	-5,3	387 189	-3,6
الائتمان الداخلي الإجمالي					
أ. ديون على الدولة	771 79	621 80	1,1	569 85	6,1
ب. تمويلات مقدمة للاقتصاد	285 436	200 536	22,9	317 585	9,2
ج. مقابلات الموجودات لدى صندوق التوفير الوطني	081 13	117 14	7,9	079 15	6,8
المجموع (أ+ب+ج)	137 529	938 630	19,2	901 685	8,7
يسقط منه : الموارد ذات الطابع غير النقدي	303 64	606 83	30,0	495 85	2,3
الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي (II)	834 464	332 547	17,7	470 600	9,7
مجموع المقابلات (I+II)	310 672	785 743	10,6	857 789	6,2
رصيد العناصر الأخرى	545 -27	117 -29	5,7	531 -42	46,1
المجمع م3	765 644	668 714	10,8	326 747	4,6

الائتمان[1]

ظل توزيع القروض للاقتصاد مرتفعا سنة 2009 بالرغم من التراجع الواضح في وتيرة نموه، التي تقلصت من 22,9% إلى 9,2% من سنة لأخرى. وقد سجل هذا التراجع أيضا على مستوى القروض البنكية والقروض الموزعة من طرف شركات التمويل. فبالفعل، ارتفعت قروض البنوك بنسبة 9,4% مقابل 22,9% سنة 2008، فيما لم ترتفع القروض المقدمة من طرف شركات التمويل إلا بنسبة 7,7% عوض 17,1% سنة من قبل. ويعكس تباطؤ نمو القروض البنكية سنة 2009، بدرجة كبرى، تخفيض وتيرة نموها لتصل إلى

1 تمت معالجة هذه الأرقام من جديد، وهي تختلف عن تلك الواردة في الإحصائيات النقدية

المتوسط المسجل قبل فترة النمو الاستثنائي. أما بخصوص الديون المعلقة الأداء، فقد تراجعت بشكل طفيف من نهاية سنة إلى أخرى، لتستقر في نسبة 5,5% من جاري مبلغ القروض مقابل 6% سنة 2008.

القروض البنكية

ارتفع جاري مبلغ القروض البنكية بنسبة 9,4% سنة 2009 ليصل إلى 568 مليار درهم، مقابل 519,3 مليار سنة من قبل. وإذا ما استثنينا الديون المعلقة الأداء، نجد أن نمو هذه القروض قد بلغ حوالي 10%.

رسم بياني10.10.1 : القروض البنكية

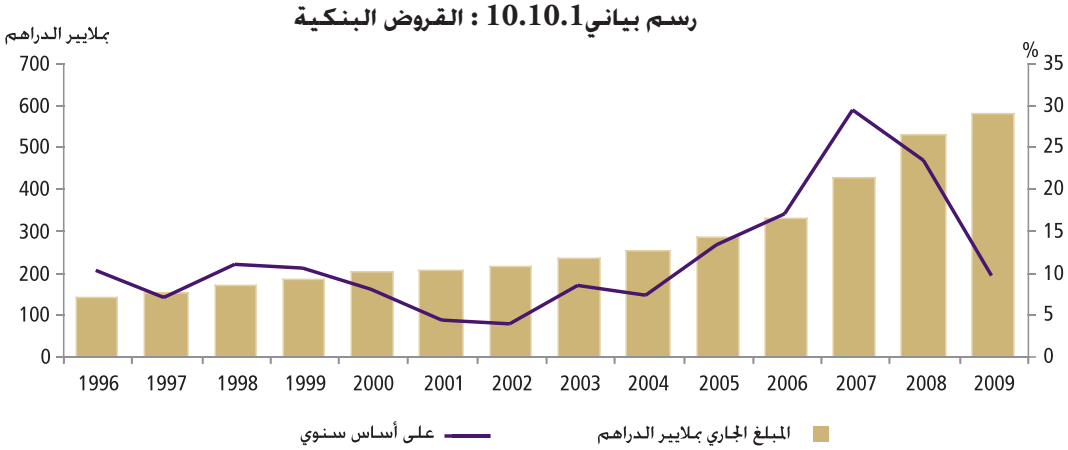

توزيع القروض البنكية حسب أغراضها

شمل تباطؤ نمو القروض البنكية سنة 2009 جميع أنواع القروض، باستثناء القروض للتجهيز التي تسارعت وتيرتها مقارنة بالسنة الماضية.

رسم بياني 11.10.1: توزيع القروض البنكية حسب أغراضها (بملايين الدراهم)

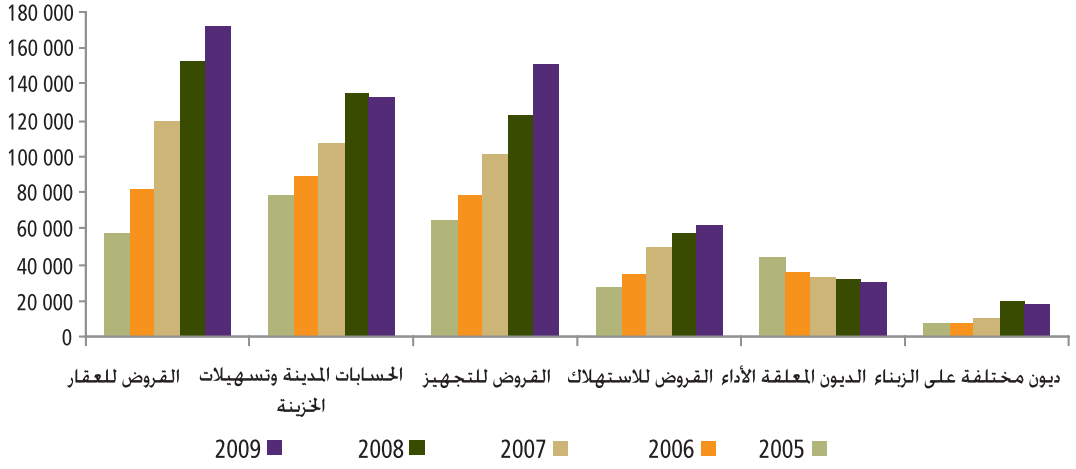

وقد كان هذا التراجع أكثر وضوحا بالنسبة للقروض للعقار حيث انخفضت نسبة نموها إلى 13,2% بدل 27,6% سنة 2008، خاصة نتيجة تدني المعاملات العقارية سنة 2009. وشكلت القروض للعقار 30,5% من مجموع القروض، إذ بلغت 173 مليار درهم في نهاية شهر دجنبر.

إضافة إلى ذلك، تراجعت تسهيلات الصندوق بواقع 2,8-% لتستقر في 130 مليار درهم، بعد ارتفاعها بنسبة 24,6% سنة 2008. وعرفت قروض الاستهلاك، التي سجلت ارتفاعات مهمة في السنوات الأخيرة، تراجعا في وتيرة نموها لتبلغ 7,2%، متأثرة بتباطؤ نمو استهلاك الأسر.

أما قروض التجهيز، فقد ارتفعت بنسبة 25,1% سنة 2009، بالرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي، لتصل إلى 153,5 مليار، مما يعكس النمو القوي للاستثمار.

من جهة أخرى، واصلت الديون المعلقة الأداء تراجعها الملحوظ منذ سنة 2005، وإن بوتيرة أقل مقارنة مع سنة 2008، أي بنسبة 0,6-% بدلا من 6,4-%، لتصل إلى 31 مليار درهم سنة 2009. وتراجعت نسبة

تغطية الديون المعلقة الأداء للنظام البنكي كاملا من 75,3% إلى 74,1% من سنة إلى أخرى. وإذا استثنينا البنوك العمومية، فإن تراجع نسبة التغطية يصبح أكثر حدة، إذ انتقلت من 82% سنة 2008 إلى 77,1% سنة 2009.

رسم بياني 12.10.1: تطور الديون المعلقة الأداء وحصتها في القروض البنكية

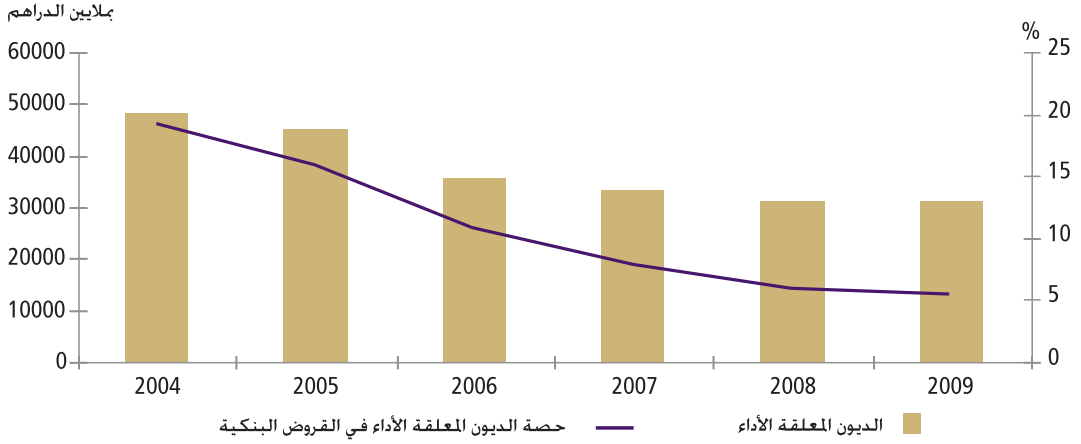

توزيع القروض البنكية حسب آجالها

ببلوغها ما يقارب 320 مليار درهم، أي ما يعادل 56,3% من مجموع القروض البنكية، سجلت القروض المتوسطة والطويلة الأمد ارتفاعا بنسبة 14,9% نتيجة تنامي القروض للتجهيز والقروض للعقار. وتؤكد هذه الوتيرة استمرار عملية تمديد آجال الاستحقاقات، التي بدأت سنة 2005. أما القروض القصيرة الأمد، والتي بلغت 217 مليار، فلم ترتفع إلا بنسبة 3,5% مقابل 20,4% سنة من قبل.

رسم بياني13.10.1 : توزيع القروض حسب آجالها (بملايين الدراهم)

توزيع القروض البنكية حسب القطاعات

تراجع النمو السنوي للقروض الممنوحة للقطاع الثانوي وقطاع الخدمات من 23,4% إلى 10%، نتيجة بالأساس إلى تباطؤ النمو غير الفلاحي، فيما انخفضت القروض الممنوحة للقطاع الأولي بواقع 7,8%، مما يعكس استمرار تدني حصة هذه القروض في مجموع القروض البنكية منذ 2004.

رسم بياني 14.10.1 : توزيع القروض حسب القطاعات

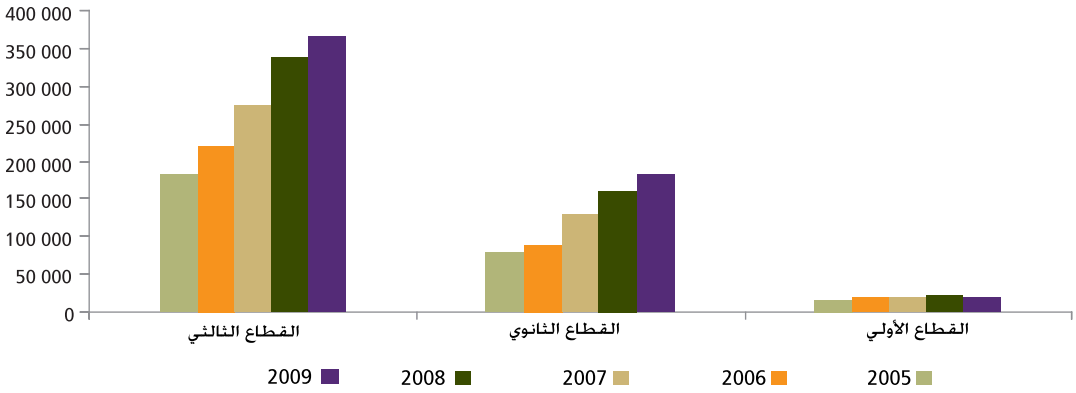

وبلغت القروض الممنوحة لقطاع الخدمات سنة 2009 ما قدره 364,5 مليار درهم، مرتفعة بنسبة لا تتجاوز 8,4% مقابل 23% سنة 2008. وقد وجهت هذه القروض بالأساس إلى الأسر وإلى الأنشطة المالية، بواقع 43% و19,4% على التوالي من مجموع القروض الممنوحة للقطاع. أما في ما يخص القروض الممنوحة لقطاع التجارة، فقد تنامت بنسبة 8,7% لتصل إلى 36,8 مليار، في حين ارتفعت القروض الممنوحة للمؤسسات الفندقية بنسبة 36,7%. من جهة أخرى، لم يتجاوز ارتفاع القروض الممنوحة للنقل والاتصال نسبة 2,5% مقابل 7,1% سنة من قبل.

وبلغت القروض الممنوحة للقطاع الثانوي 184 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 13,6%، أي بوتيرة أقل مقارنة مع تلك المسجلة سنة 2008، التي بلغت24,1%. ويعكس هذا التطور بالأساس تباطؤَ القروض الممنوحة للصناعات التحويلية التي لم تتجاوز نسبة ارتفاعها هذه السنة 11,7% عوض 15,8% السنة الماضية، كما يعكس انخفاضَ القروض الممنوحة للأنشطة المرتبطة بالطاقة والماء بواقع 3,3%. بالموازاة مع ذلك، لم تتزايد القروض الممنوحة للصناعة الاستخراجية إلا بنسبة 0,2%، بعد أن سجلت نموا قويا سنة 2008 إثر استفادة المكتب الشريف للفوسفاط من قرض بمبلغ 6,9 مليار درهم. في المقابل، ارتفعت القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 23% سنة 2009، وهي وتيرة قريبة من تلك المسجلة سنة من قبل.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الأولي، فقد تراجعت بواقع 7,8% مقارنة مع سنة 2008، لتصل إلى 19,4 مليار درهم. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض القروض الممنوحة لقطاع الصيد بنسبة 32,6%، وبدرجة أقل، إلى تراجع القروض الممنوحة للفلاحة بنسبة 3%.

القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

بعد نموه بنسبة 17,1% سنة 2008، لم يرتفع جاري مبلغ القروض الموزعة من طرف شركات التمويل إلا بنسبة 9,9% ليصل إلى ما يقارب 80 مليار درهم. ولا تزال شركات القرض للاستهلاك وشركات القرض الإيجاري تشكل أكبر مانح لهذه القروض إذ بلغت حصصها 51,5% و45,2% على التوالي.

رسم بياني 15.10.1 : نمو القروض الموزعة من طرف شركات القروض للإستهلاك وشركات القرض الإيجاري

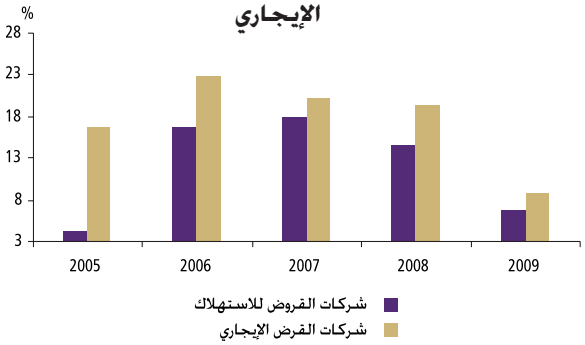

رسم بياني 16.10.1 : القروض الموزعة من طرف شركات التمويل (بملايين الدراهم)

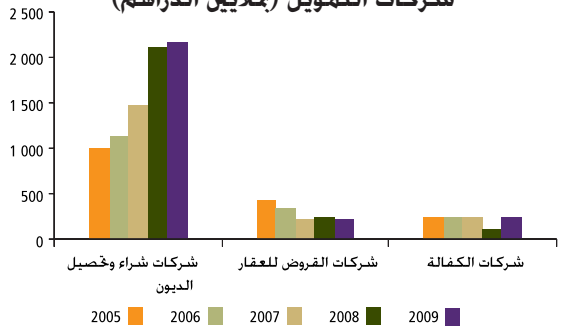

ونتيجة لتباطؤ وتيرة نمو استهلاك الأسر، سجلت القروض الممنوحة من طرف شركات القرض للاستهلاك، التي بلغت 41 مليار درهم سنة 2009، ارتفاعا بواقع 7,1% مقابل 14,8% سنة من قبل. أما القروض الممنوحة من طرف شركات القرض الإيجاري، فقد نمت بنسبة 13,5% بدلا من 19,3% سنة 2008 لتبلغ 36 مليار درهم.

وبخصوص قروض شركات شراء وتحصيل الديون، فقد عرفت ارتفاعا طفيفا مقارنة مع السنة الماضية، لتبلغ 2,2 مليار درهم في نهاية سنة 2009. ومن جهتها، شهدت تسهيلات شركات الكفالة ارتفاعا قويا لتستقر في حدود 2,3 مليار درهم، تشكل الالتزامات بواسطة التوقيع ما يفوق 2 مليار منها.

توزيع قروض مؤسسات الائتمان حسب الفاعلين الاقتصاديين

لا تزال الشركات والخواص تمثل أكبر نسبة من المستفيدين من قروض مؤسسات الائتمان بنسبة 57,7% و 33,1% على التوالي. فقد تزايدت القروض للشركات بنسبة 11,3% بدلا من 23,3% سنة 2008، في حين تدنّت وتيرة ارتفاع القروض للخواص من 14,6% إلى 12,4% نتيجة بالأساس إلى تراجع قروض السكن والقروض للاستهلاك. أما بالنسبة للقروض المقدمة للمقاولات الفردية، فقد بلغت 38,6 مليار درهم، مسجلة شبه استقرار مقارنة مع السنة الماضية. وعرفت القروض الممنوحة للجماعات المحلية والإدارات العمومية نموا بنسبة 3,7% لتصل إلى 16,2 مليار.

رسم بياني 17.10.1 : توزيع القروض حسب الفاعلين الاقتصاديين

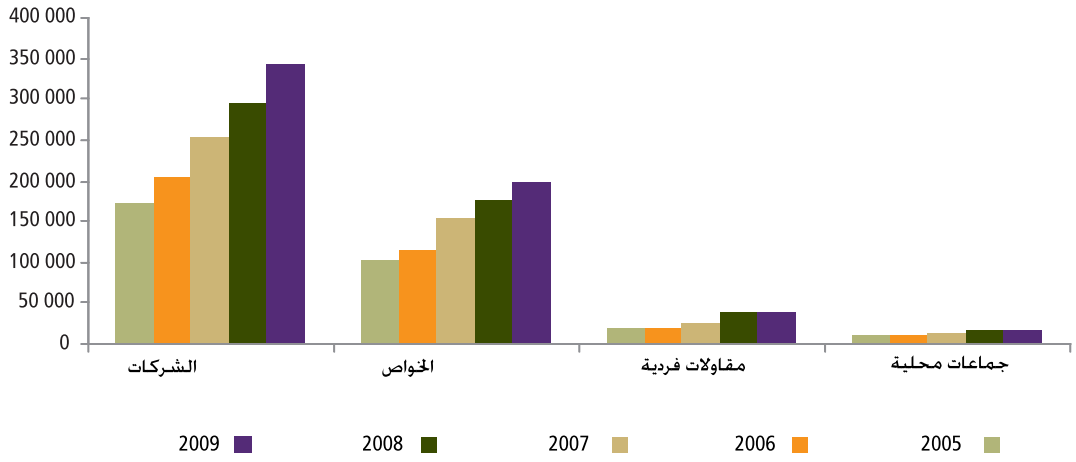

القروض الصغرى

شكلت سنة 2009 قطيعة مع فترة النمو القوي الذي عرفته القروض الصغرى خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفض جاري مبلغ القروض المقدمة من طرف جمعيات القروض الصغرى، التي يصل

عددها إلى 13، بنسبة 16% مقارنة بالسنة الماضية ليبلغ 4,8 مليار درهم. أما الديون المعلقة الأداء، فقد ارتفعت بنسبة 2% لتصل إلى حوالي 307 مليون سنة 2009 فيما استقرت نسبة تغطيتها بالمؤونة في حدود 59% عوض 68 % سنة 2008.

بالموازاة مع ذلك، تراجع عدد المستفيدين من خدمات جمعيات القروض الصغرى من 1.247.359 إلى 916.861 مستفيدا سنة 2009، تشكل النساء 49% منهم مقابل 54% سنة 2008.

واستمرت، خلال سنة 2009، عملية تعزيز المنظومة القانونية الخاصة بقطاع القروض الصغرى بفعل تبنى التعليمة الخاصة بالحكامة داخل مؤسسات القروض الصغرى. ومن أهم القواعد التي تنصّ عليها هذه التعليمة تلك المتعلقة بدور هيئات الإدارة والتسيير، كما تقتضي إرساء نظام للمراقبة الداخلية لمراقبة المخاطر والتحكم بها.

إطار 1.10.1: استقصاء حول شروط منح القروض سنة 2009

أجرى بنك المغرب استقصاءه السنوي حول شروط منح القروض برسم سنة 2009 لدى ثمانية بنوك تتوفر على 90% من حصص السوق في ما يتعلق بتوزيع القروض. وتبين نتائج هذا الاستقصاء أن البنوك قد لجأت هذه السنة إلى تشديد شروط منح القروض للمقاولات نتيجة تخوفها من المخاطر إثر تدهور التوقعات الاقتصادية الدولية وارتفاع أسعار الموارد. وشكلت المقاولات الكبرى أكبر المعنيين بهذا التشديد، تليها المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا. وتعتزم البنوك مواصلة هذا التشديد خلال سنة 2010، وإن بدرجة أقل حدة مقارنة مع سنة 2009.

رسم بياني إ 1.1.10.1: تطور شروط منح القروض للمقاولات خلال سنة 2009

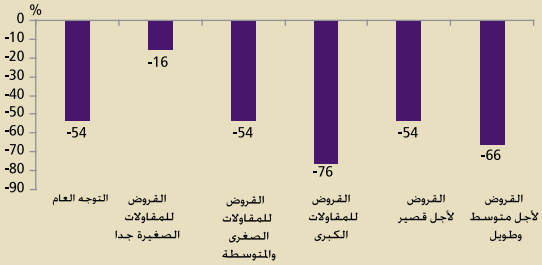

رسم بياني إ 2.1.10.1 : العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة المطبقة على القروض

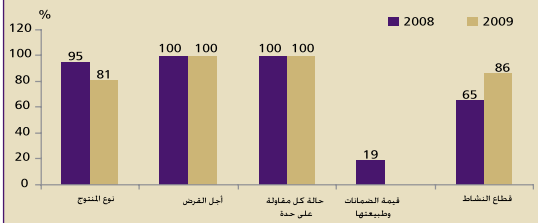

بالرغم من تشديد شروط التمويل، لا تزال طلبات المقاولات للحصول على القروض في ارتفاع سواء بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، أو للمقاولات الصغيرة جدا أو بالنسبة للمقاولات الكبرى. علاوة على ذلك، يتضح من أجوبة البنوك أنه تم رفض ما يقارب 13% من طلبات القروض المقدمة من طرف المقاولات الصغيرة جدا و8% من طلبات المقاولات المتوسطة والصغرى سنة 2009. ومن ضمن العوامل التي تحدد نسب الفائدة المطبقة على القروض للمقاولات، كانت تلك المتعلقة بآجال القرض وفئته وقطاع النشاط أكثرها تأثيرا.

رسم بياني إ 3.1.10.1 : العوامل المؤثرة في الطلب على القروض من طرف المقاولات

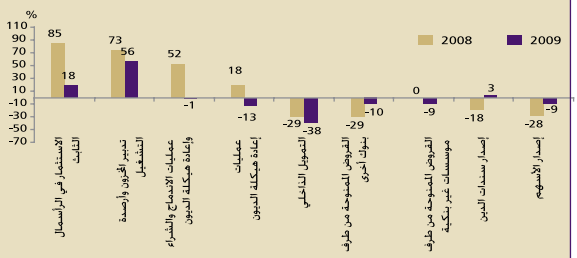

رسم بياني إ 4.1.10.1 : تطور طلب المقاولات للقروض

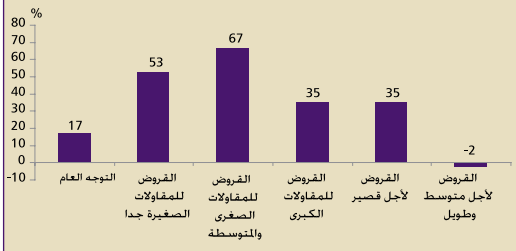

وبخصوص طلبات القروض المقدمة من طرف الأسر، فقد سجلت تراجعا بالنسبة لقروض السكن والقروض للاستهلاك. ويعزى هذا التراجع، حسب البنوك، إلى التدهور التدريجي لآفاق سوق السكن بالنسبة للفئة الأولى وإلى منافسة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالنسبة للفئة الثانية. ويرتقب سنة 2010، أن يسجل انتعاش طفيف للطلب على قروض السكن مقابل استمرار انكماش الطلب على القروض للاستهلاك. أما بخصوص سياسة منح القروض للأسر، فلم تعرف الشروط المرتبطة بقروض السكن أية تغييرات، في حين تم فرض قيود أكبر على تلك الخاصة بمنح القروض للاستهلاك .

باقي مصادر الإنشاء النقدي

الموجودات الخارجية الصافية

أدت تداعيات تدهور الوضعية الاقتصادية في العالم إلى تقلص الموجودات الخارجية الصافية بواقع 3,6%. نتيجة لتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخيل الأسفار وتدني تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية. في المقابل، ظل التراجع السنوي للموجودات الخارجية الصافية أقل حدة مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغ 5,3%، وذلك نتيجة التقلص الطفيف للعجز التجاري وتدني وتيرة انخفاض مداخيل الأسفار.

أما بخصوص احتياطات الصرف، فقد تميزت بنيتها، كما في سنة 2008، بتراجع حصة البنوك بنسبة ضعيفة من 8% إلى 7,3%.

رسم بياني 18.10.1 : النمو السنوي للموجودات الخارجية الصافية

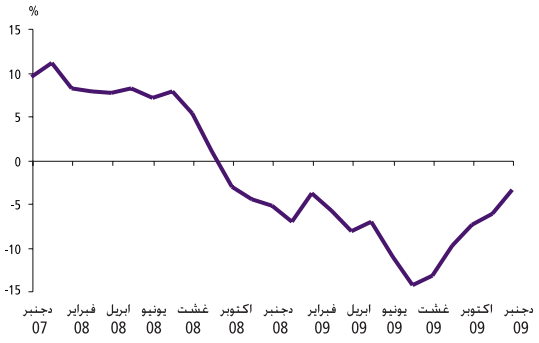

رسم بياني 19.10.1 : تطور بنية الموجودات الخارجية الصافية

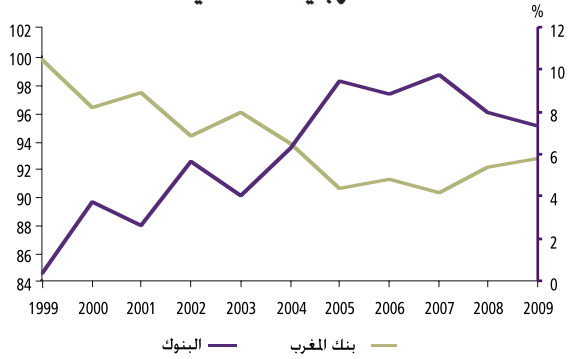

إطار 2.10.1: المعاملات في سوق الصرف سنة 2009

خلال سنة 2009، ارتفع المتوسط الشهري لعمليات الصرف بالناجز للعملات مقابل الدرهم بنسبة 5% مقارنة مع السنة الماضية، ليصل إلى 7,3 مليار درهم. كما تنامت عمليات شراء العملات من طرف البنوك التجارية لدى بنك المغرب بنسبة 17% من سنة إلى أخرى لتصل إلى 4,2 مليار درهم.

رسم بياني إ 1.2.10.1 :تطور المعاملات بالناجز في سوق الصرف

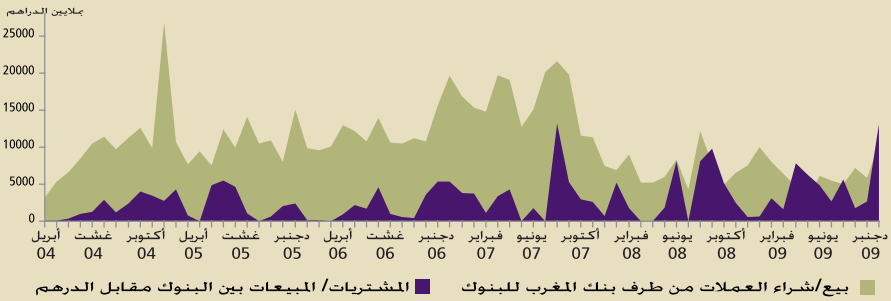

وبعد انخفاضها بنسبة 48% سنة 2008، انكمشت عمليات شراء العملات لأجل لتغطية الواردات بواقع 21%، ليصل معدلها إلى 6,7 مليار درهم. في المقابل، تنامت عمليات البيع لأجل لتغطية الصادرات من 949 مليون إلى 1,4 مليار درهم.

أما عمليات المفاضلة بين العملات التي تنجزها البنوك لدى مراسليها في الخارج، فقد تراجعت بحوالي 10 ملايير درهم لتستقر في 46 مليار. كما انخفضت الإيداعات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بالخارج للسنة الثانية على التوالي بحوالي 30% لتصل إلى 6,3 مليار درهم.

في ظل هذه الظروف، استقرت وضعيات الصرف الإجمالية القصيرة والطويلة للبنوك في 7% و0,4% على التوالي، عوض 4 % و1,8%.

رسم بياني إ 2.2.10.1 : شراء العملات لأجل

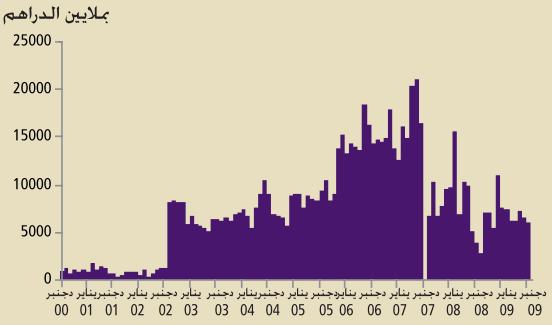

رسم بياني إ 3.2.10.1 : بيع العملات لأجل

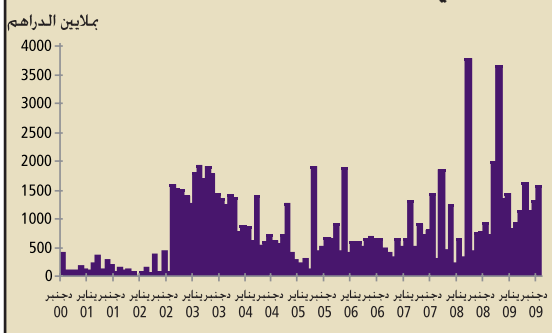

الديون الصافية على الدولة

نتيجة لتزايد اكتتابات البنوك في سندات الخزينة، ارتفعت الديون الصافية على الدولة بنسبة 6%، بعد أن كانت شبه مستقرة في متم السنة الماضية.

وفي ما يتعلق بتطورها خلال السنة، تراجعت الديون الصافية على الدولة في الفصل الأول قبل أن ترتفع من جديد خلال باقي السنة، مما يعكس بالأساس تنامي اكتتابات البنوك في سندات الخزينة.

جدول 4.10.1 : الديون الصافية على الدولة

المبلغ الجاري بملايين الدراهم	نهاية 2007	نهاية 2008		نهاية 2009	
	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %
ديون صافية على الدولة	79 771	80 621	1,1	85 569	6,1
ديون بنك المغرب الصافية	-3 421	-1 260	-63,2	-4 297	241,0
ديون البنوك	73 490	70 829	-3,6	78 008	10,1
ديون المقاولات غير المالية والخواص	9 702	11 052	13,9	11 858	7,3

رسم بياني 20.10.1 : تطور الديون الصافية على الدولة

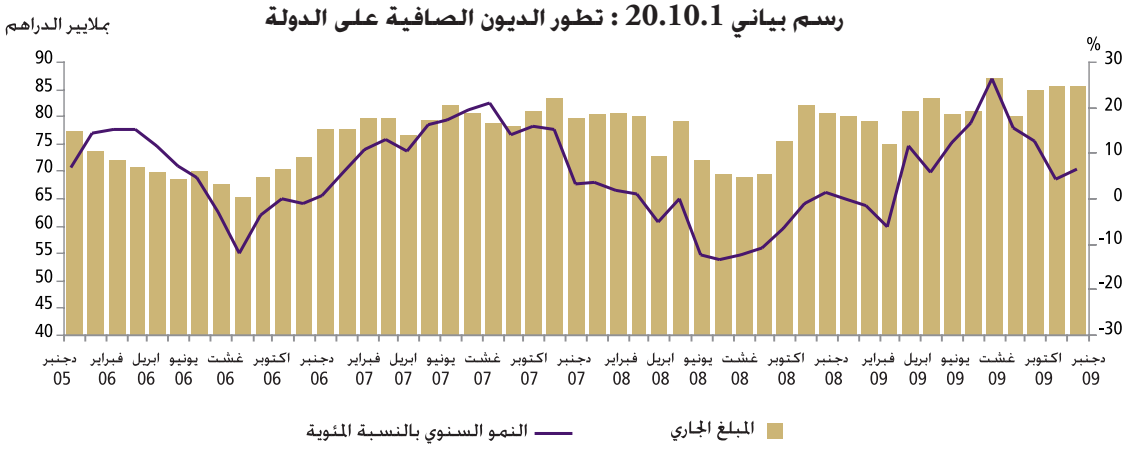

4.10.1 مجمعات التوظيفات السائلة

بعد سنتين من التراجع، عادت مجمعات التوظيفات السائلة، التي تشمل بالأساس سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي يملكها الفاعلون غير الماليين، لتنتعش بشكل ملحوظ خلال سنة 2009 وتصل إلى 54,4 مليار درهم، أي بارتفاع سنوي قدره 27%. ويعزى هذا الازدهار بالأساس إلى انتعاش طلب المقاولات غير المالية، بفضل تزايد عائدات سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية وتلك الخاصة بسندات الاقتراض.

جدول 5.10.1 : مجمعات التوظيفات السائلة

المبالغ الجارية بملايين الدراهم	نهاية 2007	نهاية 2008		نهاية 2009	
	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %
مجمع ت.س1	717	1 520	0,34	1 328	9,77
مجمع ت.س2	412 19	02 215	7,5	42 966	3,02
مجمع ت.س3	22 246	61 625	0,72-	32 917	5,34
مجمع ت.س4	7 669	4 408	7,93-	4 832	8,11-
مجموع التوظيفات السائلة	05 737	24 768	5,51-	45 944	0,72

مجمع ت.س 1

ارتفع المبلغ الجاري لمجمع ت.س1 الذي يتكون من سندات الخزينة ومن باقي سندات الدين القابلة للتداول، بأكثر من الضعف من نهاية سنة إلى أخرى، ليصل إلى 1,8 مليار درهم، ارتباطا بتزايد عمليات شراء سندات الخزينة من طرف الخواص والمقاولات غير المالية.

جدول 6.10.1 : تطور مجمع ت.س.1

المبلغ الجاري بملايين الدراهم	نهاية 2006	نهاية 2007	نهاية 2008	نهاية 2009
سندات الخزينة	3 855	620	365	1427
أوراق الخزينة	0	0	405	0
السندات الصادرة عن شركات التمويل	492	97	30	20
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	-	-	225	376
مجموع مجمع ت.س.1	**4 347**	**717**	**1 025**	**1 823**

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية: مجمع ت.س. 2

تسارعت وتيرة نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية، التي تحتسب في مجمع ت.س.2، بواقع 20,3% بدلا من 5,7%، ليصل بذلك مبلغها الجاري إلى 24,7 مليار درهم. فقد ظل هذا الأخير خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة يتقلب في حدود المستوى المسجل في شهر دجنبر 2008، قبل أن يرتفع من جديد إلى غاية شهر نونبر، موازاة مع انخفاض الودائع لأجل خلال نفس الفترة. وفي شهر دجنبر، شهد مجمع ت.س.2 تراجعا ملموسا إثر التعديلات الاستثنائية التي عرفتها محافظ الفاعلين غير الماليين.

رسم بياني 21.10.1 : التطور السنوي لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية للفاعلين غير الماليين

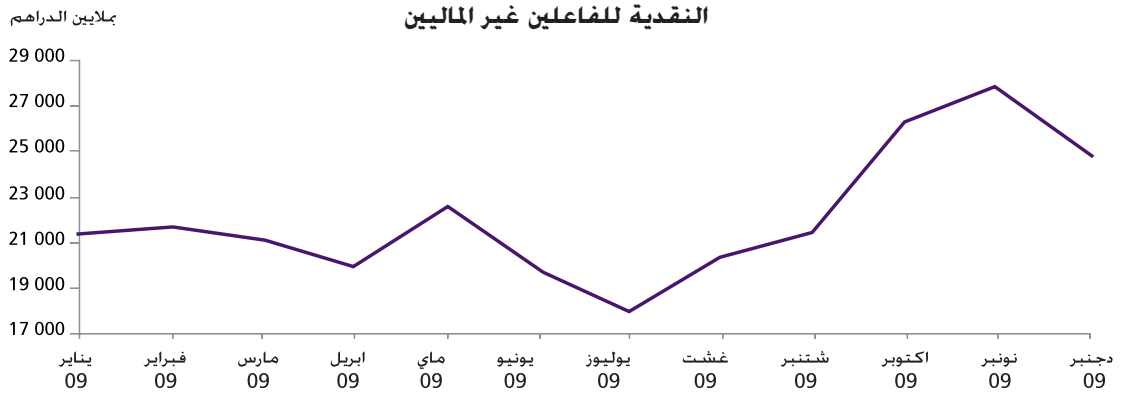

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض: مجمع ت.س.3

في متم سنة 2009، وصل المبلغ الجاري لمجمع ت.س.3، الذي يشمل سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض، إلى 23,7 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 43,5%. ويعكس هذا النمو تزايد طلب المقاولات غير المالية وانخفاض أسعار الفائدة الخاصة بسندات الخزينة الطويلة والمتوسطة الأمد، مقارنة مع سنة 2008. وتميز مجمع ت.س.3 بارتفاعه شبه المتواصل سنة 2009، باستثناء شهر دجنبر الذي شهد ارتفاع عمليات إعادة شراء السندات.

رسم بياني 22.10.1 : توظيفات المقاولات غير المالية في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض

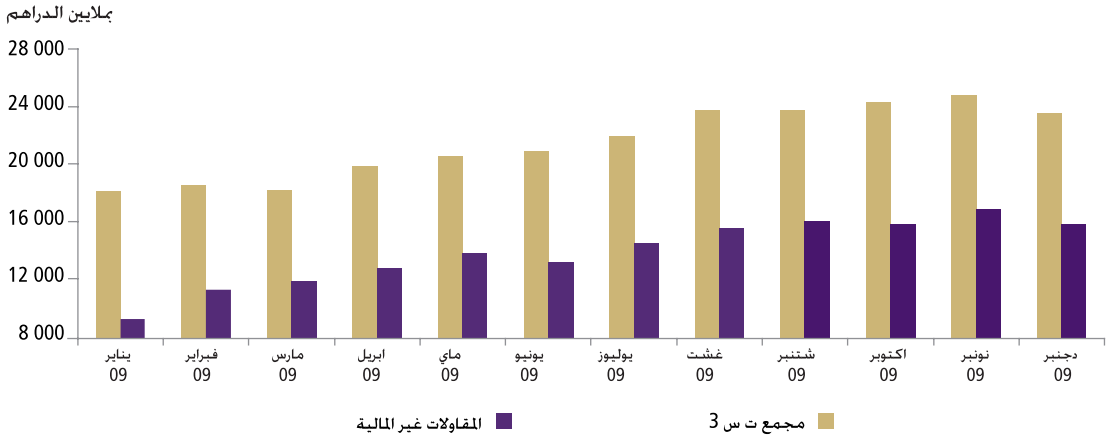

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات الاقتراض : مجمع ت.س. 4

بعد تراجعه بنسبة 40% السنة الماضية، لم تتجاوز نسبة انخفاض مجمع ت.س.4، الذي يشمل سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض لدى الفاعلين غير الماليين، 11,8%، مما يعكس تطور الأسعار في بورصة الدار البيضاء.

رسم بياني 23.10.1 : م.ت.س.4 ومؤشر مازي

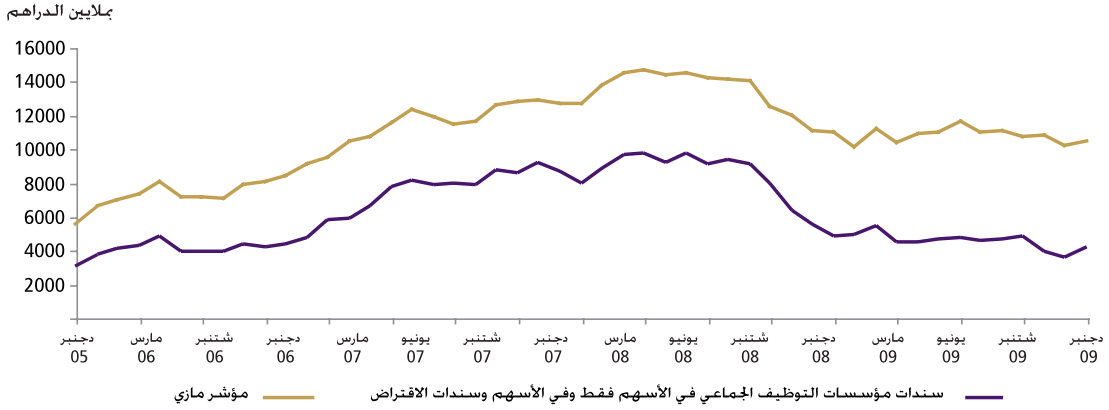

سيولة الاقتصاد

للسنة الثانية على التوالي، تراجع نمو السيولة الاقتصادية، المكونة من المجمع م3 وإجمالي مجمعات التوظيفات السائلة، التي يتم حسابها على أساس معدل المبالغ الجارية الشهرية، من 11,2% سنة 2008 إلى 7,1% سنة 2009. وباحتساب نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الذي بلغ 6,9%، يلاحظ أن نسبة نمو سيولة الاقتصاد قد ظلت شبه مستقرة في حدود 105,4%.

رسم بياني 24.10.1: تطور سيولة الاقتصاد

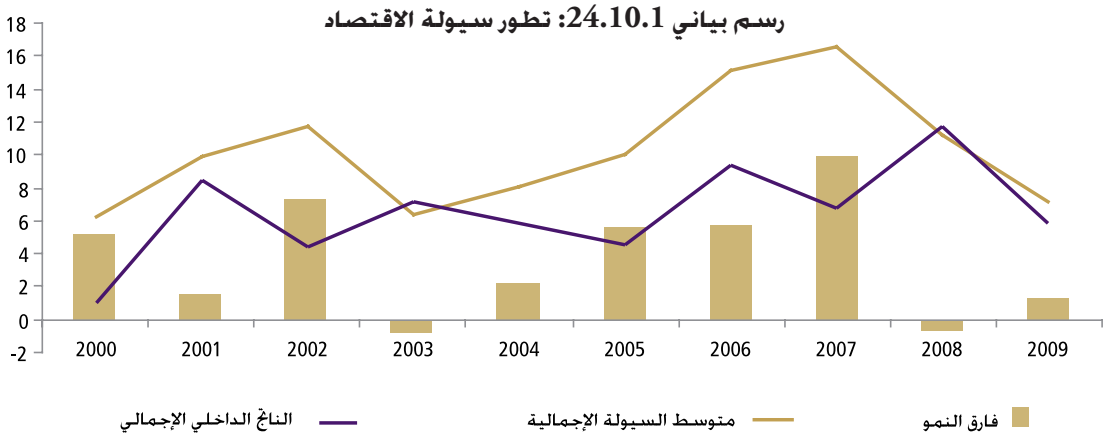

جدول 7.10.1: معدل سيولة الاقتصاد (%)

	2005	2006	2007	2008	*2009
م 3/الناتج الداخلي الإجمالي	84,1	87,9	97,3	97,9	98,6
م 3/الدخل الوطني الإجمالي المتاح	78,0	81,3	89,3	90,5	93,1
السيولات الإجمالية/الناتج الداخلي الإجمالي	92,0	96,8	105,7	105,1	105,4
السيولات الإجمالية/الدخل الوطني الإجمالي المتاح	85,3	89,4	97,0	97,2	99,5

(*) أرقام مؤقتة

11.1 سوق البورصة وسندات الدين وتدبير الأصول

في سنة 2009، تميز نشاط أسواق الرساميل بانخفاض مؤشرات البورصة، وإن بدرجة أقل، وبتراجع إصدارات سندات الدين القابلة للتداول، لا سيما شهادات الإيداع. أما بالنسبة للاقتراضات السندية، فقد بقي اللجوء إليها على نفس الدرجة من الحيوية فيما ارتفعت الأصول الصافية التي تدبّرها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

1.11.1 سوق البورصة

واصلت الأسعار توجهها نحو الانخفاض للسنة الثانية على التوالي. فقد انخفض مؤشرا مازي ومادكس بواقع 4,9% و6,6% على التوالي سنة 12009 بعد أن تراجعا بأزيد من 13% سنة 2008 (انظر الإطار 1.11.1).

ويُبرز تحليل المؤشرات القطاعية أنها عرفت تطورات متباينة خلال سنة 2009. فقد تراجع قطاعا التوزيع والاتصالات السلكية واللاسلكية بأزيد من 12% لكل منهما، فيما بلغ انخفاض قطاع العقار 10,3% وقطاع البناء ومواد البناء حوالي 8%. وسجل قطاعا البنوك وشركات التمويل بدورهما أداء سلبيا وصل إلى 2,7% بالنسبة للأول وحوالي 7% بالنسبة للثاني. وبالمقابل، تزايد مؤشر قطاع المشروبات بحوالي الضعف من سنة إلى أخرى، فيما ارتفع مؤشر قطاع المناجم بنسبة 52,3%. وينطبق الأمر نفسه على قطاعي الصناعة الغذائية والكيمياء اللذين عرف مؤشراهما نموا بنسبة 24,6% و4,2%، على التوالي.

رسم بياني1.11.1: المؤشرات القطاعية (%)

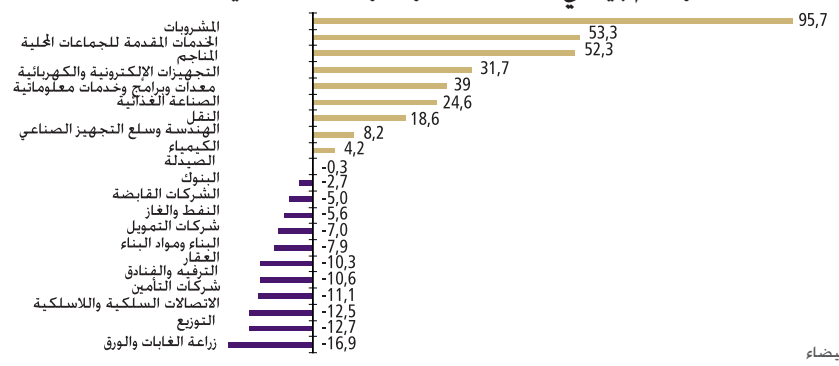

المصدر: بورصة الدارالبيضاء

1 انظر الملحق الإحصائي م. 4.11

إطار 1.11.1: تطور مؤشر مازي ما بين 2003 و2009

بشكل عام، يمكن التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية في تطور مؤشر مازي:

- مرحلة ارتفاع متواصل امتدت من 2003 إلى 2007: خلال هذه المرحلة، عرفت بورصة الدار البيضاء إيقاع نمو قوي عززه الاهتمام المتزايد الذي أبان عنه المستثمرون المؤسساتيون والأفراد على حد سواء. فقد بلغ متوسط الأداء السنوي لمؤشر مازي خلال هذه الفترة 34,9%، بل إنه تجاوز 71% سنة 2006. وانتقل عدد الشركات المدرجة من 52 إلى 73 خلال هذه الفترة (فيما وصل عدد عمليات الإدراج الجديدة إلى 20 ما بين 2006 و2007). وفي ما يخص الأسعار، فقد ارتفعت بشكل ملموس على العموم.
- مرحلة تصحيح في سنة 2008: ابتداء من شهر غشت، بدأ مؤشر مازي في التراجع لتبلغ نسبة انخفاضه في نهاية السنة 13%. ولم يتجاوز عدد عمليات الإدراج الجديدة في البورصة 5 فيما تدنّت الأسعار بقوة، في سياق من الشكوك ذات الصلة بالمحيط المالي الدولي، على الرغم من ضعف ارتباط السوق المغربية بالأسواق المالية الأجنبية .
- مرحلة تباطؤ الانخفاض: في سنة 2009، بلغت نسبة الانخفاض السنوي 4,9%. ومن جانب آخر، لم تشهد هذه المرحلة أية إدراجات جديدة في البورصة.

رسم بياني إ1.1.10.1: تطور مؤشر مازي

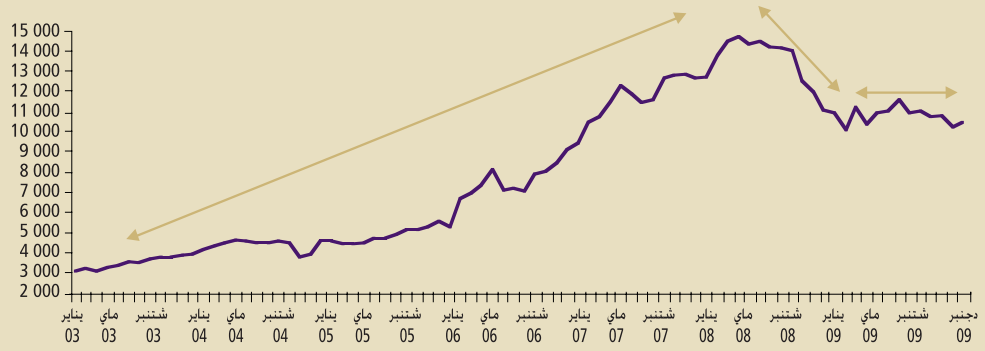

المصدر: بورصة الدارالبيضاء

وعلى إثر تدني الأسعار، بلغ تقييم بورصة الدار البيضاء، محسوبا من خلال نسبة السعر إلى الأرباح، 16 مقابل 17,4 سنة من قبل (انظر الإطار 2.11.1).

إطار 2.11.1: تطور مؤشرات البورصة - مقارنة على الصعيد الدولي

بالمقارنة مع تطور باقي الأسواق الصاعدة، تراجع مؤشر مازي سنة 2009 خلافا للأسواق الأخرى التي انتعشت على العموم. ومن جهة أخرى، ورغم تقلص نسبة السعر إلى الأرباح في بورصة الدار البيضاء، فقد بقيت مرتفعة نسبيا مقارنة بأسواق أخرى من نفس الحجم.

رسم بياني إ1.2.11.1: تغير مؤشر البورصة سنة 2009

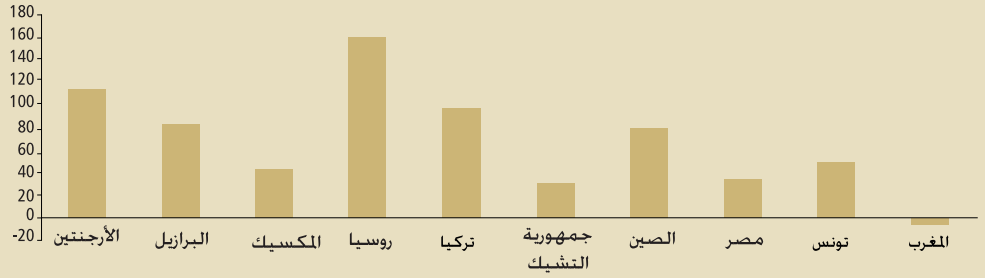

جدول إ2.2.11.1 : نسبة السعر إلى الأرباح

	2006	2007	2008	2009
أمريكا				
البرازيل	11,8	14,0	17,5	9,9
الشيلي	17,8	20,0	17,0	13,8
المكسيك	13,4	13,8	14,1	16,8
أوروبا				
جمهورية التشيك	20,6	25,4	18,6	11,1
هنغاريا	18,8	16,7	12,8	10,1
تركيا	14,7	12,9	10	8,4
روسيا	14,3	12,7	12,3	7,2
آسيا				
الصين	13,5	21,1	18,4	14,1
إفريقيا				
جنوب إفريقيا	14,5	17,0	15,5	10,1
المغرب	**22,8**	**22,2**	**17,4**	**16,0**

المصادر: بورصة الدار البيضاء و Datastream

رسم بياني 3.11.1 : نسبة رسملة البورصة إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)

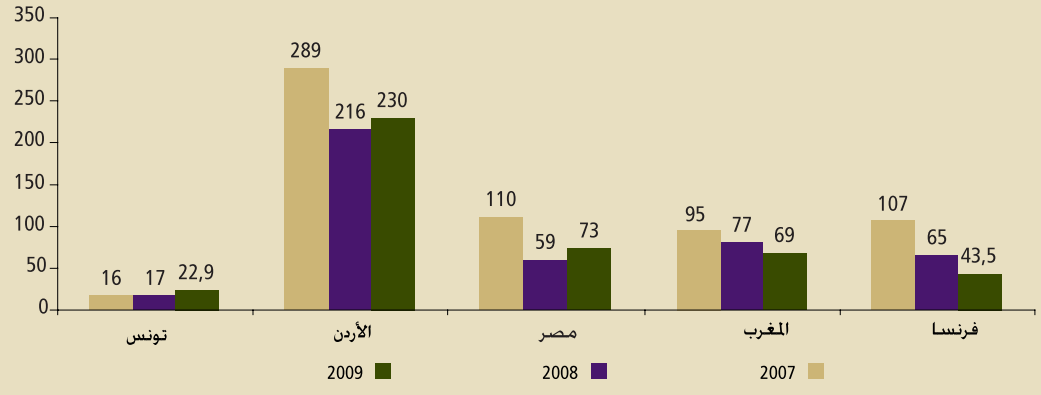

المصادر: بورصة الدار البيضاء و Datastream

وتقلصت رسملة البورصة للسنة الثانية على التوالي لتصل إلى 508,9 مليار، لكن انخفاضها كان أقل حدّة هذه السنة إذ بلغ 4,3% مقابل 9,3% خلال سنة 2008. ويعزى هذا التراجع بشكل حصري إلى تدني الأسعار، فيما لم يتغير عدد الشركات المدرجة. أما عمليات الزيادة في رأس المال، فقد انتقلت من 5,8 مليار إلى 6,4 مليار من سنة إلى أخرى. ويعكس عدم إدراج قيم جديدة في البورصة والمستوى المتدني لعمليات الزيادة في رأس المال ضعف مساهمة البورصة في تمويل الاقتصاد.

وانخفض حجم التعاملات، الذي بلغ 144,4 مليار درهم، بنسبة 40,8% مقابل 32,1% سنة 2008. وقد أدى هذا التراجع إلى تدني معامل السيولة من 16,6% إلى 10,7%. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات البيع والشراء التي اعتاد المستثمرون المؤسساتيون القيام بها في شهر دجنبر في إطار إعادة تقييم المحافظ كانت أقلّ حجما في سنة 2009، حيث اقتصرت على 36,8 مليار درهم بدل 59,1 مليار سنة 2008. وأخذا بعين الاعتبار التوزيع حسب الأقسام، لا تزال السوق المركزية تستقطب الحجم الأكبر من المعاملات، إذ وصل مجموع ما أنجز فيها سنة 2009 إلى 71,9 مليار درهم، أي حوالي 60% من الحجم الإجمالي للمعاملات.

وفي ما يخص عوائد التوظيفات في البورصة، تواصل ارتفاع الربيحات التي توزعها الشركات المدرجة لتصل إلى 21,2 مليار، مقابل 19,5 مليار سنة 2008، مما رفع النسبة المتوسطة العامة للربحية إلى 4,2% بدل 3,7% سنة 2008.

أما بالنسبة لمبلغ الاستثمار في الأسهم المدرجة في البورصة، فقد تراجع بنسبة 6,45% ليصل إلى 145 مليار درهم ويعزى هذا الانخفاض إلى الأداء السلبي الذي عرفته القيم التي تتكون منها محافظ المستثمرين الأجانب. وفي ما يتعلق بحصة الاستثمار الأجنبي ضمن رسملة البورصة، فقد تقلصت بشكل طفيف، إذ انتقلت من 26,8% سنة 2008 إلى 26%، ارتباطا بالنتائج السلبية التي سجلتها محافظ الأسهم الموجودة في ملكية الأجانب والتي كانت أسوأ من الأداء السلبي للبورصة خلال سنة 2009، ودون الأخذ بعين الاعتبار المساهمات الاستراتيجية، تظل حصة الرساميل الأجنبية من الأسهم المدرجة ضعيفة، رغم ارتفاعها بشكل طفيف، حيث إنها لا تمثل سوى 2,5% من رسملة البورصة مقابل 2,3% سنة 2008.

2.11.1 سندات الدين القابلة للتداول

تقلصت الإصدارات الإجمالية لسندات الدين القابلة للتداول بنسبة 22,5% سنة 2009 لتصل إلى 30,1 مليار درهم، بعد أن بلغت ما يقارب 39 مليار درهم سنة 2008. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تدني إصدارات شهادات الإيداع التي تراجعت من 30 مليار درهم سنة 2008 إلى 20,6 مليار سنة 2009. كما تدنت إصدارات أوراق الخزينة لتبلغ 3,5 مليار درهم عوض 7,7 مليار. وبالمقابل، تزايدت إصدارات سندات شركات التمويل على نحو قوي لتبلغ 6 ملايير درهم سنة 2009 بدل 1,1 مليار سنة 2008. ونظرا لبلوغ التسديدات 21,5 مليار درهم، فقد انتقل المبلغ الجاري الإجمالي لسندات الدين القابلة للتداول من 31,8 مليار سنة 2008 إلى 42,7 مليار سنة 2009[1].

1 أنظر الملحق الإحصائي م.5.11

وعرفت أسعار الفائدة المطبقة على هذا القسم تطورا متباينا حسب الأدوات. ففي ما يخص شهادات الإيداع، تغيرت أسعار الفائدة المطبقة على أجل الاستحقاق الأكثر انتشارا، أي سنتين، ضمن نطاق يتراوح بين 3,60% و4,55%، بدل 4,15% و4,70%. وفي ما يخص سندات شركات التمويل، تراوحت أسعار الفائدة على السندات التي يبلغ أجلها 3 سنوات ما بين 4,20% و4,75% مقابل 4,15% و4,61%. أما بالنسبة لأوراق الخزينة، فقد تراوحت أسعار الفائدة الخاصة بأجل 3 أشهر ما بين 3,64% و4,60%، بدل 3,90% و4,40%.

رسم بياني 2.11.1 : تطور المبالغ الجارية لسندات الدين القابلة للتداول
(بملايين الدراهم)

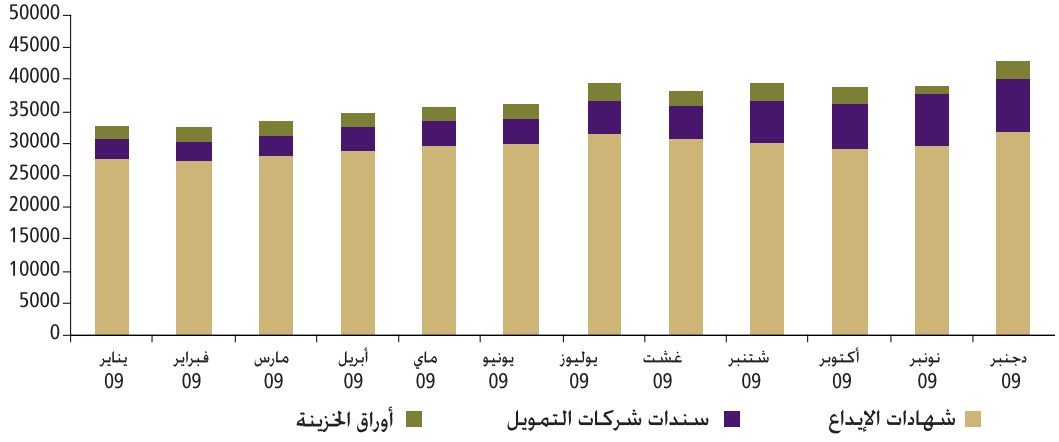

المصدر : بورصة الدار بيضاء

3.11.1 إصدارات سندات الاقتراض

في سنة 2009، بلغت إصدارات سندات الاقتراض الخاصة بالشركات المالية والشركات غير المالية 13,1 مليار درهم[1]، وهو مبلغ قريب من نظيره المسجل خلال سنة 2008.

1 أنظر الملحق الإحصائي م.6.11

وأصدرت البنوك اقتراضات وصل مبلغها إلى 6,4 مليار، طبقا لتوصيات بنك المغرب التي تنصّ على الرفع من الأموال الذاتية. وبلغت أسعار الفائدة الخاصة بأجل الاستحقاق الأكثر شيوعا، وهو 10 سنوات، ما بين 4,42% و5,60% مقابل 4,65% و5,60%.

ووصلت إصدارات الشركات غير المالية من جهتها إلى 6,7 مليار وتراوحت آجال الاستحقاق الخاصة بها ما بين سنة واحدة و20 سنة. وتغيرت أسعار الفائدة الخاصة بأجل استحقاق 10 سنوات في نطاق تراوح بين 4,27% و5,10%، مقابل 4,91%.

4.11.1 تدبير الأصول

انتقلت الأصول الصافية التي تدبرها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من 161 مليار درهم إلى 184,4 مليار سنة 2009، في ارتفاع بنسبة 14,6%. وقد همّ نمو الأصول الصافية كافة فئات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، باستثناء صناديق الاستثمار في الأسهم والسندات التي تراجعت أصولها بنسبة 7,8% لتنتقل إلى 7,1 مليار درهم. وهكذا، سجلت أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض المتوسطة والطويلة الأجل ارتفاعا بواقع 5,1% لتصل إلى 95,9 مليار درهم، ارتباطا بانخفاض أسعار الفائدة الخاصة بإصدارات الخزينة لأمد متوسط وطويل مقارنة بسنة 2008. أما أصول الصناديق الخاصة بسندات الاقتراض القصيرة الأجل، فقد تزايدت بحوالي 65% لتصل إلى 7,8 مليار درهم. وفي ما يخص مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية والنقدية، فقد سجلت ارتفاعات بواقع 73,8% و29,8% على التوالي. وتنامت أصول الصناديق الخاصة بالأسهم لتصل إلى 20,6 مليار، وهو ما يمثل ارتفاعا بحوالي 25%، مما يشير إلى تنوع توظيفاتها.

رسم بياني 3.11.1 : الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

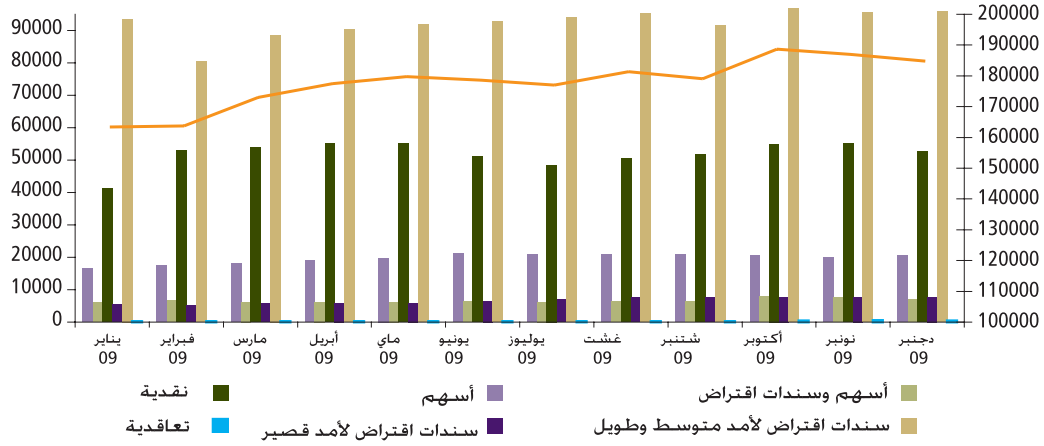

المصدر: مجلس القيم المنقولة

وقد انتقل عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النشيطة من 260 سنة 2008 إلى 294 سنة 2009، على إثر إحداث 34 صندوقا جديدا ينتمي ثلثها تقريبا إلى مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض. أما من حيث البنية القانونية لهذه المؤسسات، فهي تشمل 249 صندوق استثمار مشترك و45 صندوق استثمار برأس مال متغير. ولا تزال مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض المتوسطة والطويلة الأجل تمثل الأغلبية بما مجموعه 117 صندوقا، أي حوالي 40% من العدد الإجمالي.

ويُبرز توزيع الأصول الصافية حسب فئات مؤسسات التوظيف استمرار هيمنة مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض المتوسطة والطويلة الأمد، رغم أن حصتها تراجعت من 56,7% إلى 52% من مجموع الأصول. كما تقلصت حصة كل من مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم ومؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض إلى 11,2% و3,8% على التوالي مقابل 15% و4,7%، فيما انتقلت حصة مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية من 25,2% إلى 28,6% من سنة إلى أخرى.

وقد انتقل مبلغ السندات التي تملكها المؤسسات المالية ضمن سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من 118,7 مليار إلى 131,2 مليار درهم، وهو ما يمثل 71,2% من المجموع. ويرجع هذا النمو إلى الارتفاع الملموس الذي شهدته الأصول التي تملكها مؤسسات التقاعد والاحتياط وكذلك، وإن بدرجة أقل، إلى تزايد الأصول الموجودة في حوزة البنوك. وتعززت أيضا حصة الأصول التي تملكها المقاولات غير المالية، لتمثل حوالي 20% بدل 15,6% سنة من قبل. وبالمقابل، لم يعد الأشخاص الذاتيون المقيمون يملكون سوى 8,3% من الأصول مقابل 10,1% فيما بقيت حصة الأشخاص الذاتيين والمعنويين غير المقيمين شبه مستقرة في 0,5%.

وارتفعت حصة الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ضمن الادخار الوطني لتصل إلى أكثر من 80% مقابل 75,6%. فيما انتقلت نسبتها مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي من 23,4% إلى 25%.

إطار 3.11.1 : أهم النصوص التنظيمية التي اعتمدت سنة 2009

قامت بورصة الدار البيضاء بتعديل نظامها الأساسي وأصبحت نتيجة ذلك تتوفر منذ أبريل 2009 على نظام حكامة يرتكز على مجلس للإدارة وعلى إدارة عامة، بدل النظام الذي كان معتمدا منذ 2000 والقائم على مجلس للرقابة ومجلس للإدارة الجماعية.

ومن جهة أخرى، اعتمد مجلس القيم المنقولة سبعة منشورات تتعلق بما يلي:

- نشر وتعميم المعلومات المالية من طرف الأشخاص المعنويين الذين يلتجئون إلى الادخار العمومي: تمّ تعديل الكيفيات المتبعة بالنظر إلى التطورات الأخيرة التي عرفتها الآلية التنظيمية والممارسات الجاري بها العمل على الصعيد الدولي.
- القواعد الاحترازية المنظِّمة لنشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة: تهدف المقتضيات الجديدة إلى توحيد كيفيات حساب المعاملات الاحترازية المطبّقة على مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وكذلك إلى تأطير المخاطر الناجمة عن تركيبة أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.
- تصنيف مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة: تحدد المقتضيات الجديدة تعريف وكيفية تحديد مفهوم استراتيجية الاستثمار الخاصة بمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. كما توضح المعايير الخاصة التي تطبَّق على اتفاقيات إعادة الشراء بالنظر إلى قواعد التصنيف القائمة.
- واجب الإعلام المفروض على الشركات التي تسيّر مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة: يهدف هذا المنشور إلى إدراج المقتضيات الجديدة الخاصة بالإعلام لا سيما في ما يخص التوظيفات بالخارج وكذا المقتضيات الخاصة المتعلقة بعمليات التواصل الإشهارية.
- الوثائق والمعلومات التي يتعين على الشركة المسيرة لبورصة القيم إرسالها إلى مجلس القيم المنقولة.
- رسوم تسيير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة .
- العمولات التي يجب على مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة دفعها إلى مجلس القيم المنقولة.

بنك المغرب

الجـزء 2

أنشـطة البنـك

بنك المغرب

بنك المغرب

أبرز الأحداث التي عرفتها السنة

يُنشر التقرير السنوي لأنشطة بنك المغرب بصفته مقاولة للسنة الرابعة على التوالي. وهو يعرض الأنشطة التي أنجزها البنك خلال السنة في سياق الاستقلالية التي خولّه إياها المشرّع في أداء مهامه الرئيسية، وبالنظر إلى أولوياته الأساسية على الخصوص. وتتمثل هذه الأولويات في السهر على استقرار الأسعار والحفاظ على متانة النظام البنكي وضمان السير السليم لأنظمة ووسائل الأداء. كما يتناول التقرير أولويات البنك على المدى المتوسط، أخذا بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والمالية، الداخلية منها والخارجية، التي تتطلب من البنك قدرة كبيرة على التفاعل والتكيف السريعين بغية مسايرتها.

لقد صادفت سنة 2009 الذكرى الخمسينية لإنشاء البنك. وتم تخليد هذا الحدث في جوّ من الانفتاح والتشارك سواء على المستوى الداخلي أو مع الشركاء الخارجيين، وشكّل هذا مناسبة لتقديم حصيلة لأهم إنجازات المؤسسة التي يمكن إجمالها كما يلي:

• تميزت العقود الأولى خصوصا بوضع الركائز الرئيسية للمؤسسة وإحداث الدرهم كعملة وطنية وإنشاء دار السكة واعتماد القانون البنكي– الذي مكّن خاصة من وضع إطار قانوني موحد بالنسبة لمجموع مؤسسات الائتمان ومن تعزيز اختصاصات البنك في ما يتعلق بتنظيم أنشطة هذه المؤسسات– واستكماله بتعديل القانون الأساسي للبنك من أجل تحديد مهامه على نحو أفضل.

• وانطلاقا من سنة 2005، تسارعت وتيرة عملية التحديث والإصلاح هذه، بتعديل القانون الأساسي للبنك ثم القانون البنكي. فقد أصبح البنك، طبقا للصيغة المعدّلة من قانونه الأساسي، يضطلع بمهمة واضحة في ما يخص وضع السياسة النقدية وتطبيقها كما تعززت صلاحياته في مجال التنظيم والإشراف البنكي. وعلاوة على ذلك، أصبح البنك مسؤولا بحكم القانون الأساسي المعدّل عن الإشراف على أنظمة ووسائل الأداء وضمان سلامتها.

•وبالموازاة مع ذلك، قام البنك بإصلاحات تنظيمية ووظيفية داخلية معمّقة رافقها تعزيز للموارد والكفاءات. كما عمل على إرساء عمليات جديدة خاصة بطرق العمل والتسيير تتماشى والمعاييرَ الدولية، مما مكّن البنك من الحصول على شهادة الجودة ISO 9001 بالنسبة لمجموع أنشطته وعملياته.

• وفضلا عن ذلك، أنجز البنك العديد من المشاريع الهامة التي تهدف إلى تثمين تاريخ النقود والتراث المسكوكي والفني للمغرب والتي تُوجّت ببناء متحف جديد.

وتميزت سنة 2009 أيضا باستكمال المخطط الاستراتيجي الثاني الذي يغطي الفترة الممتدة ما بين 2007 و2009، والتي سُجّل في ختامها تقدم ملموس على أكثر من صعيد. فعلى مستوى طرق العمل والتسيير، اعتمد البنك الممارسات المرتبطة بالحكامة الجيدة، ورفعَ من جودة عملياته وفعاليتها، وأرسى نظاما خاصا للمراقبة الداخلية كما عمل على تحديث وتحسين تدبيره للموارد البشرية. وبفضل هذه الإصلاحات الواسعة النطاق، تمكّن البنك من تطوير إطاري السياسة النقدية والإشراف البنكي، بما يتلاءم مع المعايير والممارسات الدولية ووضعَ إطارا لتتبع أنظمة ووسائل الأداء.

وتماشيا مع أولويات المخطط الثلاثي، عزّز التقدم المحرز سنة 2009 على صعيد المهام الرئيسية للبنك الإنجازاتِ التي تم تحقيقها سنتين من قبل، مع إيلاء عناية خاصة بتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على المستوى الوطني واعتماد تدابير للاستجابة واليقظة بهذا الخصوص:

• فقد واصل البنك استراتيجية التحسين التدريجي للإطار التحليلي للسياسة النقدية وللمنظومة الإعلامية التي تنبني عليها قرارات السياسة النقدية، مع التركيز بالأساس على تحسين فهم آليات انتقال السياسة النقدية وإضفاء المزيد من الدقة على مجوعة المؤشرات المتعلقة بالقطاعين الحقيقي والمالي. كما حرص البنك على تعزيز الشفافية والتواصل بشأن قرارات السياسة النقدية، من أجل الرفع من مصداقيتها وتيسير فهم العموم لها.

• وعلى صعيد الإشراف البنكي، ركز البنك بشكل كبير على التدابير الرامية إلى ضمان السير الجيد للنظام البنكي، من أجل تمكينه من مواصلة التطور ومن أداء دوره كمصدر تمويل للاقتصاد على أحسن وجه. وهكذا، واستكمالا لما تمّ إنجازه سنة 2008، واصل البنك تعزيز الإطار التنظيمي لمؤسسات الائتمان والمنظومة الاحترازية الخاصة بالكشف عن المخاطر. وإضافة إلى ذلك، قام بتعزيز التنسيق مع السلطات التنظيمية الأخرى بغية ضمان استقرار النظام المالي الوطني في إطار من الانسجام والاتّساق.

• وفي ميدان أنظمة الأداء، تميزت سنة 2009 على الخصوص بقيام البنك، وفق نهج تشاوري، بإحداث إطار تعاقدي للإشراف على أنظمة الأداء وإتمام مسلسل إلغاء التبادل المادي للقيم.

• وشكّل إحداث مكتب القروض، الذي بدأ عمله في أكتوبر، أبرز إنجاز عرفته سنة 2009 على مستوى المعلومات المالية. فهذه الوحدة ستمكّن مؤسسات الائتمان من تدبير مخاطرها بشكل أفضل، من خلال مركزة المعلومات المتعلقة بالقروض الممنوحة، كما ستساهم في تحسين الحصول على القروض بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وأخيرا، شكلت سنة 2009 مناسبة للتفكير على الصعيد الداخلي في أولويات المخطط الاستراتيجي 2010-2012. فقد قام البنك، ضمن رؤية بعيدة المدى، بتشخيص المخاطر التي يشكلها محيطه الخارجي والفرص التي يوفرها وتحليلها أخذاً بعين الاعتبار مكامن الضعف ومواطن القوة لديه. وأبرز هذا التحليل العوامل الرئيسية الكفيلة بتمكين البنك من تعزيز مكانته كقطب يتميز بالدقة والشفافية والتحديث ومن المساهمة بأكبر قدر من الفعالية في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد. وتعكس هذه التوجهات التي تم تحديدها بالنظر إلى المهام الرئيسية للبنك المجهودَ الذي يتعين عليه بذله قصد مواجهة التحديات المستقبلية. وتتعلق هذه الأخيرة على الخصوص بتسارع مسلسل الجهوية ووضع السياسات القطاعية، ومسلسل الاندماج التجاري والمالي للمغرب ضمن الاقتصاد العالمي في سياق ما بعد الأزمة، وتموضع النظام المالي المغربي على الصعيد الإقليمي وكذلك الإدماج المالي. وهكذا ينبغي للبنك تعزيز نظام الحكامة الخاص به وتقوية فعالية تدبير موارده مع تحسين محيط العمل قصد تشجيع التطور المهني بشكل أكبر.

إطار 1.2 : أبرز الأحداث التي عرفتها الفترة الممتدة ما بين 1959 و2009

تاريخ بنك المغرب حافل بالعديد من الأحداث والمراحل الرئيسية التي ميزت تطور المؤسسة منذ إنشائها:

1959: إحداث بنك المغرب في فاتح يوليوز، ليحلّ محلّ البنك المخزني المغربي، إيذانا باستعادة المغرب سيادته النقدية.
إحداث الدرهم المغربي في 17 أكتوبر.

1967: اعتماد القانون البنكي في أبريل موازاة مع تعزيز الدور المناط بالبنك، بموجب قانونه الأساسي، في ما يخص مراقبة القطاع البنكي.

1987: إنشاء "دار السكة" في مارس، وهي الوحدة الصناعية المكلفة بصنع الأوراق البنكية وسكّ القطع النقدية.
اعتماد البنك تسمية "بنك المغرب" في جميع اللغات ابتداء من شهر أبريل.

1993: اعتماد القانون البنكي الجديد في يوليوز. وقد مكّن هذا النص الجديد من وضع إطار قانوني موحّد بالنسبة لجميع مؤسسات الائتمان، وتوسيع نطاق التشاور، واعتماد تدابير ترمي إلى حماية مصالح الزبناء بشكل أحسن، وتعزيز صلاحيات البنك في مجال تنظيم نشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها.
تعديل القانون الأساسي للبنك في أكتوبر، بهدف تحديد مهامه بشكل أفضل، خاصة المتعلقة منها بالسياسة النقدية، وتخويل أجهزة إدارته وتسييره استقلالية أكبر.

2002: إنشاء متحف النقود في يونيو. ويعرض هذا المتحف، من خلال المجموعة الكبيرة التي يتضمنها من النقود القديمة، تطور الفن النقدي عبر الزمن مما يشكل إغناءا للنشاط المتحفي.

2006: تعديل القانون الأساسي للبنك، مع تحديد واضح لمهامه في مجال وضع السياسة النقدية وتطبيقها وتعزيز صلاحياته في مجال التنظيم والإشراف البنكي. كما أن القانون الأساسي للبنك يوفر ركيزة قانونية لمهمته في مجال الإشراف على أنظمة ووسائل الأداء وضمان سلامتها ويعطيه صفة قانونية كشخصية معنوية خاضعة للقانون العام.

1.2 الحكامة

1.1.2 بنية الحكامة

1.1.1.2 أجهزة الإدارة والتسيير والمراقبة

تتمثل أجهزة إدارة وتسيير البنك في المجلس والوالي واللجنة المديرية.

ويتألف المجلس من الوالي ونائبه أو المدير العام للبنك وستة أشخاص يعينهم الوزير الأول، ثلاثة منهم يقترحهم الوالي من بين الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي. ويتم تعيين الأعضاء الستة للمجلس لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. وهم خاضعون لنظام التنافي الذي يضمن استقلاليتهم وحيادهم. ولهذا، لا يجوز لهم مزاولة أي انتداب انتخابي ولا أي وظيفة من وظائف المسؤولية في مؤسسات الائتمان أو في مؤسسات ذات طابع مالي أو في الإدارة العمومية. ويمثل مديرُ الخزينة والمالية الخارجية الوزارة المكلفة بالمالية، لكنه لا يصوت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

أما بالنسبة لصلاحيات المجلس، فهو يحدد أهداف السياسة النقدية ويحدد مميزات الأوراق والنقود المعدنية التي يصدرها البنك ويقرر ترويجها وسحبها من الرواج.

كما يتولى المجلس إدارة البنك، حيث يحدد القواعد العامة لتوظيف احتياطيات الصرف ويقرر بشأن استخدام أموال البنك الذاتية ويصادق على ميزانيته وحساباته السنوية ويبتّ في توزيع نتيجته الصافية.

ويقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. فهو يرأس مجلس البنك ويطلعه باستمرار على تطبيق السياسة النقدية وعمليات تدبير احتياطيات الصرف ويسهر على تنفيذ مداولاته.

وتجتمع اللجنة المديرية شهريا، تحت رئاسة الوالي، من أجل دراسة المسائل المتعلقة بالتسيير الداخلي للبنك والاطلاع على التقدم المحرز في المشاريع الجاري إنجازها والمبرمجة في إطار المخطط الاستراتيجي على الخصوص.

وتضطلع ثلاث هيئات بمهمة مراقبة البنك، وهي: مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

وتتمثل مهمة مندوب الحكومة، الذي يعين بظهير من بين الموظفين السامين بالوزارة المكلفة بالمالية، في مراقبة أنشطة البنك لحساب الحكومة ونيابة عن الوزارة المكلفة بالمالية. وهو يشارك في اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

ويجري مراقب الحسابات، الذي يعينه المجلس، الافتحاص السنوي لحسابات البنك ويشهد أن قوائمه التركيبية تعكس صورة صادقة لذمته ووضعيته المالية ونتائجه ويقيم جهاز المراقبة الداخلية الخاص بالبنك.

ويدلي البنك، الذي يخضع لمراقبة المجلس الأعلى للحسابات، بحساباته الخاصة كل سنة لهذا المجلس وكذا بحسابات هيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه. كما يبعث البنك إلى المجلس الأعلى للحسابات مستخرجات محاضر المجلس المتعلقة بميزانيته وبذمته المالية مرفقة بنسخ من تقارير المفتحصين.

بنيـة الحكـامـة

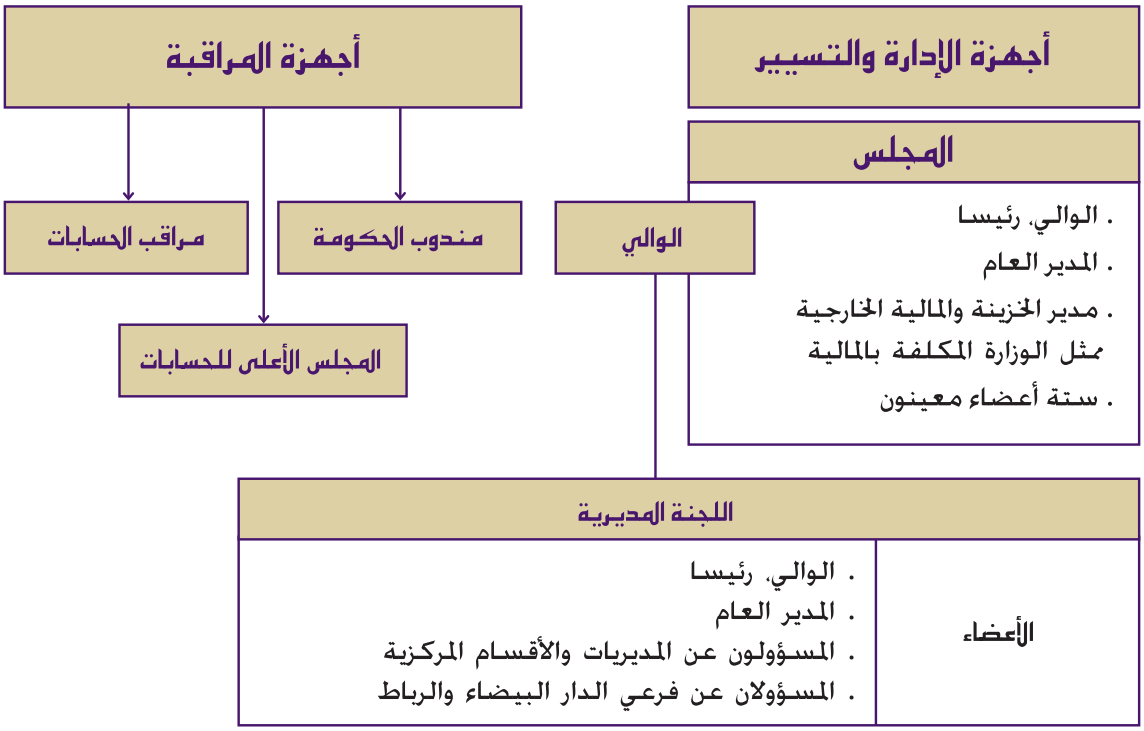

2.1.1.2 تنظيم وتسيير الأنشطة

في نهاية دجنبر 2009، كان الهيكل التنظيمي للبنك يتكون من خمس عشرة وحدة، منها سبع وحدات خاصة بالمهام الأساسية وثماني وحدات للدعم، وذلك بعد إعادة التنظيم التي خضع لها في شهر يونيو، قصد تحقيق ملاءمة أكبر بين تنظيم المؤسسة ومهامها.

وتتولى تسييرَ أنشطة البنك لجان دائمة أحدثت بناء على تعليمة من السيد الوالي بالإضافة إلى لجان متعددة الاختصاصات تم إنشاؤها من أجل تسيير الأوراش والأنشطة وتتبعها.

الهيكل التنظيمي للبنك

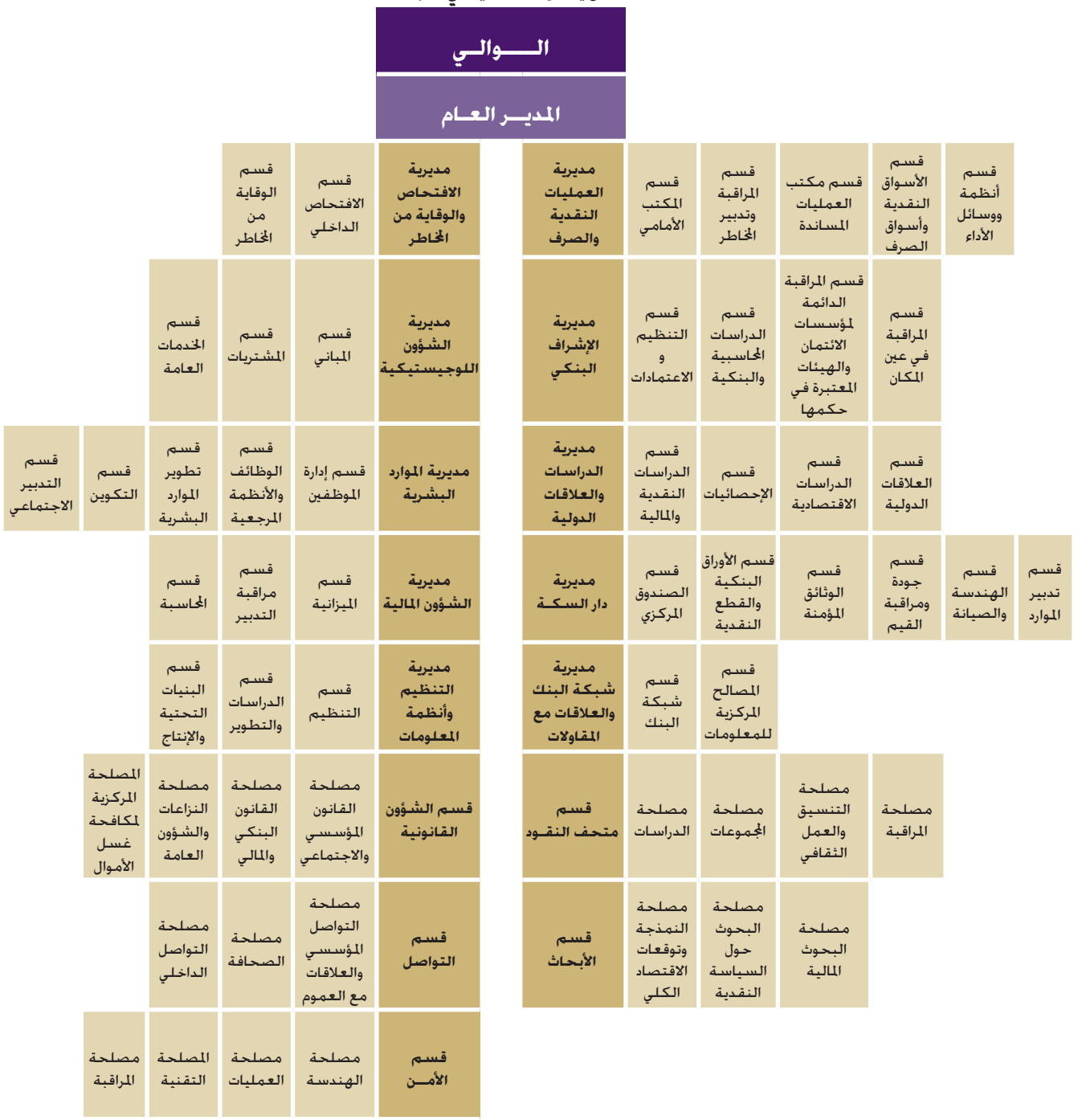

2.1.2 التخطيط الاستراتيجي

اعتمد البنك في سنة 2004 منهجية التخطيط الاستراتيجي التي اندرجت منذ ذلك الوقت ضمن دينامية التحسين المستمر.

وقد وضع البنك مخططه الاستراتيجي الثاني 2007-2009 بعد تعديل قانونه الأساسي والقانون البنكي اللذين يخولانه استقلالية أكبر في صياغة السياسة النقدية وتطبيقها ويمنحانه صلاحيات أوسع في مجال الإشراف البنكي ومراقبة أنظمة الأداء.

واعتمادا على إنجازات المخطط الاستراتيجي 2004-2006، الذي كان يهدف في المقام الأول إلى منح البنك كافة الوسائل التي تضمن له النجاح في أداء مهامه والانتقال نحو بنك مركزي عصري، حدد المخطط الاستراتيجي 2007-2009 ثلاثة توجهات استراتيجية كبرى هي:

- تقوية عملية إعداد وتنفيذ وتقييم السياسة النقدية؛
- تدعيم الاستقرار المالي الوطني، لا سيما من خلال وضع الآليات المؤسساتية للتشاور من أجل ضمان يقظة شاملة للنظام المالي، وإرساء منظومة احترازية للكشف المبكر عن المخاطر ومكامن الضعف في النظام البنكي والسير السليم لأنظمة الأداء؛
- تأهيل قطاع العملة الائتمانية وتحديث شبكة البنك.

وفي ختام سنة 2009، تم على العموم تحقيق الأهداف المسطرة ضمن توجهات هذا المخطط.

وهكذا، قام البنك بمواءمة إطار السياسة النقدية وإطار الإشراف البنكي مع المعايير والممارسات الدولية، كما حقق تقدما كبيرا في مجال مراقبة أنظمة ووسائل الأداء وضمان سلامتها.

وفي إطار المنهجية الاستباقية المعتمدة إزاء الرهانات المرتبطة بالاستقرار المالي، قام البنك بعدة مبادرات، لا سيما في إطار لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي، بغية ضمان اعتماد أفضل الممارسات الرامية إلى التصدي للمخاطر النظامية. كما انخرط البنك في عدة أشغال تتعلق بوضع إطار للإشراف على السلامة المالية الكلية وقام من جهة أخرى بقيادة عملية محاكاة للأزمة النظامية.

إطار 1.1.2: التوجهات الاستراتيجية للفترة 2010-2012

تم تحديد سبع توجهات استراتيجية للفترة 2010-2012

1. الدفع قدما بالسياسة النقدية لكي تساهم في إنجاح اندماج الاقتصاد المغربي ضمن الاقتصاد العالمي.
2. تعزيز الإشراف البنكي وتطوير وظيفة الاستقرار المالي.
3. العمل على تطوير الخدمات المالية.
4. مواصلة تطوير وسائل وأنظمة الأداء بالنظر إلى تطور التكنولوجيات والمخاطر.
5. ملاءمة عمل شبكة البنك مع مهامه.
6. تعزيز إطار الحكامة أخذا بعين الاعتبار أفضل المعايير وتعزيز صورة البنك، المبنية على الشفافية والتقيد بالقوانين والنزاهة، والانخراط في سياسة التنمية المستدامة.
7. تشجيع التطور المهني وتوفير مناخ عمل محفِّز والسعي إلى تحقيق الفعالية في تدبير الموارد وجودة الخدمات المقدمة.

وتندرج جهود التحديث هذه ضمن مقاربة شاملة للجودة، تُوجت بحصول البنك في مارس 2009 على شهادة الجودة ISO 9001 بالنسبة لمجموع عملياته.

ودائما في إطار الإصلاحات التي شُرع فيها وقصد مواجهة التحديات الرئيسية التي تحملها السنوات القادمة، وُضع المخطط الاستراتيجي 2010-2012 باعتباره عنوانا للانتقال من تعزيز مكانة المؤسسة إلى تحسين أدائها.

وعمل البنك، ضمن المنهجية الجديدة التي اتبعها لإعداد هذا المخطط وفي إطار رؤية طويلة الأمد، على إجراء تشخيص استراتيجي للمخاطر التي يشكلها محيطه الخارجي والفرص التي يوفرها ومقارنتها بمكامن الضعف ومواطن القوة لديه. وقد أبرز هذا التحليل العوامل الرئيسية الكفيلة بتمكين البنك من تعزيز مكانته كقطب يتميز بالدقة والشفافية والحداثة من أجل أداء مهامه على نحو أفضل.

إطار 2.1.2: أبرز المشاريع الاستراتيجية 2007-2009

نظام المعلومات الخاص بنظام تخطيط الموارد ERP

يوفر نظام المعلومات الخاص بنظام تخطيط الموارد ERP، والذي أطلق عليه اسم اندماج، إمكانية تنسيق مجموع مهن الدعم حول نظام معلومات واحد من خلال تقاسم قاعدة بيانات واحدة مشتركة. وقد انطلق هذا النظام في يناير 2010 وهو يغطي عدة جوانب وظيفية تشمل الميزانية والمحاسبة والمشتريات والمستعقرات والمخزونات.

الميزانية: المراقبة الآلية للميزانية ومساءلة الوحدات المسيرة، في ما يتعلق بتتبع تنفيذ ميزانية كل منها، مما يمكّن من الحصول بشكل فوري على معلومات سريعة ومتناسقة وموثوق بها.

المحاسبة: تتمثل إيجابيات هذا النظام بالنسبة للتدبير المحاسبي في ما يلي:

- اعتماد مفتاح محاسبي مرن يمكّن من تدبير المعلومات المحاسبية والتحليلية والمتعلقة بالميزانية، جزءا بجزء؛
- الفصل بين المحاسبة الفردية والمحاسبة العامة، مما يجعل المحاسبة العامة تركّز على مهنتها الأساسية؛
- تطبيق محاسبة متعددة العملات، حسب المون وحسب الزبون؛
- الانتقال من المحاسبة على أساس النقدية إلى محاسبة على أساس الاستحقاق.

المستعقرات: يتيح تدبير المستعقرات في إطار نظام تخطيط الموارد للمستعملين بيانا شاملا ومركزا بممتلكات البنك، يتم تحيينه بشكل فوري حسب عمليات الشراء والبيع المنجزة. كما يلغي نظام تخطيط الموارد التعديلات اليدوية ما بين نتائج المحاسبة ونتائج تدبير المستعقرات.

المشتريات: يمكّن نظام تخطيط الموارد من تدبير المشتريات بشكل آلي ومن قيادتها بصورة فورية من خلال:

- قابلية التتبع والموثوقية، بإدماج مجموع عملية الشراء انطلاقا من التعبير عن الحاجة إلى القيد المحاسبي وتسوية مستحقات المونين؛
- المعالجة السريعة والتفاعلية لمجموع دورة الطلب، منذ الاستلام إلى الفوترة؛
- التحكم بشكل أفضل في تدبير عمليات إعادة التموين؛
- وضع لوائح مرجعية متكاملة ومشتركة تخص المونين والمواد.

المخزونات: يمكّن نظام تخطيط الموارد من ضمان التناسق الفوري بين المشتريات والقيم، من خلال القاعدة المركزية وإدماج مجموع عمليات "الميزانية والمحاسبة والشراء والبيع والمخزونات والمستعقرات". وبهذا، فقد أصبح تدبير المخزونات مبسطا ومؤمنا وأكثر فاعلية.

إصلاح صندوق التقاعد

شمل إصلاح صندوق التقاعد وضع إطار حكامة مناسب وإعداد حصيلة حسبانية وإسناد التدبير المالي لجزء مهم من أصول الصندوق إلى متعهد خارجي ابتداء من أكتوبر 2009.

استكمال وضع نظام مراقبة التدبير

تم بشكل تدريجي تعميم جداول المؤشرات على مجموع الأنشطة. وعلاوة على السعي إلى تحقيق التدبير الأمثل للميزانية، عن طريق لامركزة ومساءلة تدبير الموارد وبفضل مراقبة التدبير، من خلال وضع نظام لمحاسبة التكاليف من نوع "التكاليف على أساس الأنشطة". تتوفر الوحدات على مؤشرات خاصة بالتكاليف تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد ومن تحديد إمكانيات تخفيض النفقات وتحسين الإنتاجية.

3.1.2 الأخلاقيات

في مجال الأخلاقيات، تميزت سنة 2009 بتنظيم العديد من أنشطة التحسيس بميثاق الأخلاقيات الذي اعتمده البنك سنة 2005 والذي تم إغناء مقتضياته بمجموعة من التفرعات. وقد استهدفت الأنشطة التحسيسية بالخصوص المستخدمين الجدد والمستخدمين بشبكة بنك المغرب. وفي إطار دينامية ترسيخ ثقافة الأخلاقيات وتعزيزها، تم، خلال هذه السنة، تبني منهجيتين جديدتين تتمثلان في مقاربة تربوية جديدة تستند إلى تقديم مقتضيات ميثاق الأخلاقيات عن طريق الصور واعتماد العامية المغربية للتعريف بمبادئ الميثاق ومقتضياته.

وعلاوة على ذلك، اعتمد البنك استراتيجية جديدة للتواصل في مجال الأخلاقيات تسعى إلى حماية ثروته الثمينة والمتمثلة في مصداقيته، وذلك من خلال تشجيع جميع المستخدمين على الالتزام بمعايير الأخلاقيات الأكثر صرامة في علاقاتهم مع زملائهم في العمل وكذا مع المومنين والشركاء.

وبالموازاة مع ذلك، تتواصل عمليات المراقبة من أجل التحقق من احترام المستخدمين لبعض مقتضيات الميثاق لاسيما تلك المتعلقة بواجب التصريح (تضارب المصالح، والهدايا، ومحافظ السندات بالنسبة للأطر الذين يتولون مهام حساسة).

4.1.2 نظام المراقبة الداخلية

يستند نظام المراقبة الداخلية للبنك، والذي أعد بناء على الإطار المرجعي الدولي للجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO)، إلى مبدأ عدم التركيز وتحسيس الوحدات العملياتية بمسؤوليتها في مجال وضع وتتبع أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر الملازمة لأنشطتها. وعلى غرار الإطار المرجعي السالف الذكر،

يعتمد نظام المراقبة الداخلية بالبنك على خمس مكونات وهي محيط المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، ونظام الإعلام والتواصل، ونظام التسيير.

وقد سجل التقرير الذي أنجز سنة 2009 حول نظام المراقبة الداخلية والذي تم تقديمه لمجلس البنك، التطور الإيجابي لمجموع المكونات. وتهم هذه التحسينات بالأساس إشراك مجلس البنك بقوة في تسيير النظام، والأثر الإيجابي لتعميم المشاريع الكبرى التي شرع فيها البنك منذ 2004، والتفريق المناسب إجمالا بين وظائف الشروع في العمليات وتنفيذها ومراقبتها. كما تشمل تعزيز الأخلاقيات وتشجيع الممارسات التي تحث على التواصل التصاعدي والتنازلي. وقد تم التأكيد على هذا التطور أيضا في التقرير الذي أعده مراقب الحسابات حول المراقبة الداخلية.

وسعيا من البنك إلى التحسين الأمثل لمنظومات المراقبة، تم إعداد مقاربة لمواكبة الوحدات في مجال المراقبة الداخلية سنة 2009. وهكذا، أضيفت وظيفة جديدة مختصة في المواكبة إلى لائحة وظائف البنك.

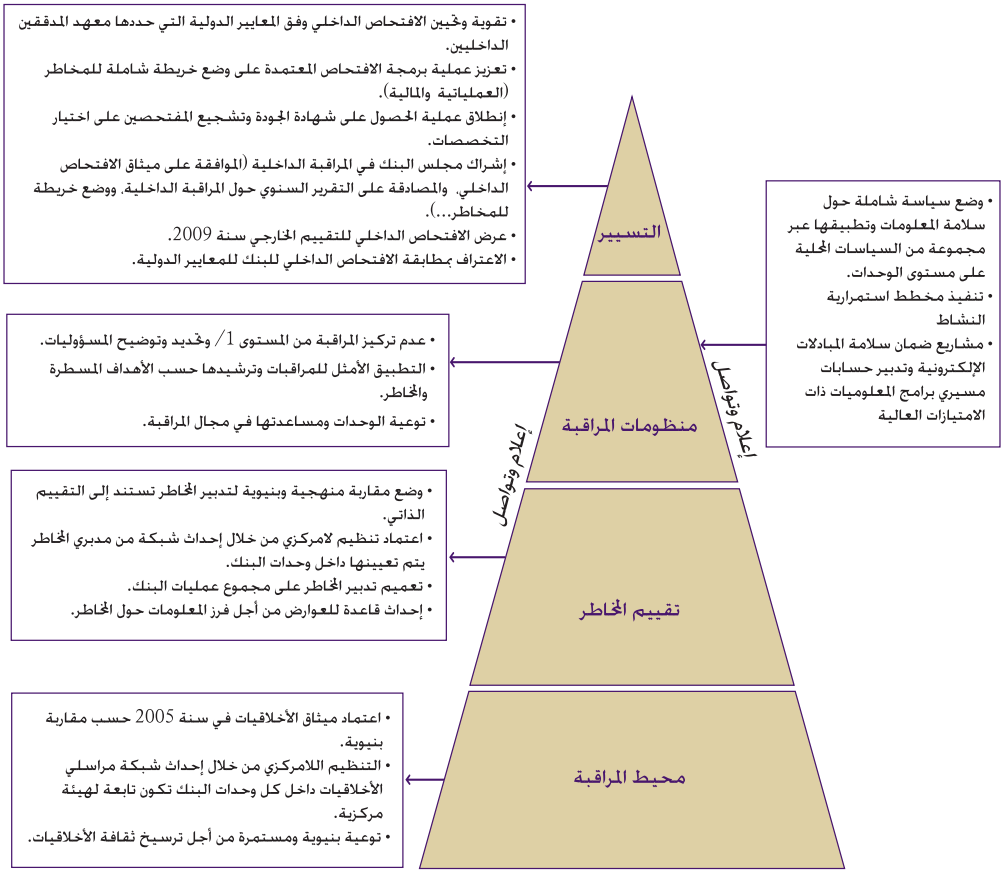

1.4.1.2 تدبير المخاطر

في مجال الوقاية من المخاطر، تميزت سنة 2009 بتعميم مقاربة "MARIO" الخاصة بالتحكم في مخاطر التشغيل وتحليلها على الخارطة الجديدة للعمليات التي انبثقت عن نظام تدبير الجودة، وهو ما يعزز الانسجام بين النظامين. واستنادا إلى التجربة التي راكمها البنك منذ سنة 2005، هم هذا التعميم جميع العمليات كما شمل الوحدات المركزية وشبكة البنك. ومن أجل توفير معلومات أكثر دقة عن المخاطر، تم اعتماد مقاربة جديدة من الأعلى نحو الأسفل "Top-Down"، تستند إلى تحديد المخاطر الرئيسية.

واستنادا إلى التنظيم الذي يشرك مديري المخاطر ومسيري العمليات على حد سواء، تم إعداد خارطة شاملة لمخاطر التشغيل وضعت رهن إشارة الوالي ومسؤولي البنك بهدف مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وبعد القيام بتحديد وتقييم أهم المخاطر التي تشتمل عليها هذه الخارطة، تتم بلورة مخططات عمل بغرض التحكم فيها. وهو ما مكن من رصد 51 خطرا محددا على مستوى شبكة البنك تم بشأنها وضع مخططات عمل باتفاق مع الوحدات المركزية المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، عمل بنك المغرب على تعزيز وجوده داخل الساحة الدولية من خلال مشاركته الفعلية في أشغال مجموعة العمل الدولية الخاصة بتدبير مخاطر التشغيل والمكونة من البنوك المركزية، والتي كان قد انضم إليها سنة 2007. وقام البنك أيضا بتقديم المساعدة إلى بعض البنوك المركزية الإفريقية في مجال تدبير مخاطر التشغيل.

2.4.1.2 الافتحاص الداخلي

تميزت سنة 2009 باختتام الدورة الخماسية الأولى للافتحاص 2005-2009 التي شملت تقريبا جميع المهن الأساسية للبنك وكذا مهن الدعم. وفي المجموع، تم إنجاز ما يقارب 80 مهمة خلال هذه الدورة.

جدول 1.1.2 : أبرز العمليات التي خضعت للافتحاص الداخلي بين سنتي 2005 و2009

العمليات	وحدات الأنشطة
عمليات «المهن»	تدبير احتياطيات الصرف صنع العملة الائتمانية وتداولها (بما فيها نقل الأموال) العمليات البنكية أنظمة الأداء الإشراف البنكي
عمليات «الدعم»	أنشطة المحاسبة والميزانية والمالية أنظمة المعلومات السلامة الجسدية التواصل (المؤسساتي وداخل الوحدات) تدبير الصفقات العمومية تدبير مراكز الاصطياف تدبير التغطية الصحية وصندوق التعاضدية الأخلاقيات

ويكمن الهدف الرئيسي لهذه المهام في تقييم مطابقة العمليات والأنشطة التي يقوم بها البنك مع القوانين والقوانين التنظيمية والمساطر المعمول بها وكذا قياس فعاليتها بالنظر للأهداف المسطرة لها.

رسم بياني 1.1.2: توزيع المهام المنجزة حسب نوع الأهداف (2005-2009)

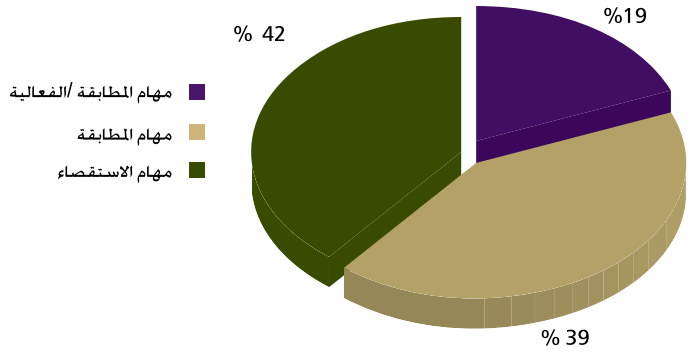

وفي سنة 2009، استكمل البنك عملية تحيين الافتحاص الداخلي المنطلقة منذ سنة 2004 في إطار المخطط الاستراتيجي الأول. وقد مكنت عملية التحيين مع المعايير الدولية الخاصة بالممارسة المهنية للافتحاص الداخلي والمحددة من طرف معهد المدققين الداخليين، من تحسين الافتحاص الداخلي من الناحية البنيوية والوظيفية وتعزيز وسائل عمله والرفع من كفاءة القائمين عليه واعتماد منهجية صارمة ومقاربة تعتمد على المخاطر سواء بالنسبة للتخطيط أو بالنسبة لتنفيذ مهام الافتحاص.

وقد توجت عملية تحيين الافتحاص الداخلي بعرضه في سنة 2009 لتقييم خارجي قام به مكتب مستقل تم انتقاءه بناء على طلب عروض دولي مفتوح. وشمل هذا التقييم الذي يدخل في إطار دينامية التحسين المستمر لعملية الافتحاص، مطابقة نشاط الافتحاص الداخلي للبنك مع المعايير الدولية كما حددها معهد المدققين الداخليين. وفي ختام هذا التقييم، تم التصريح بمطابقة الافتحاص الداخلي للبنك مع المعايير الدولية.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيسه، نظم بنك المغرب الندوة السنوية الثانية لرؤساء الافتحاص الداخلي بالبنوك المركزية للدول الفرانكفونية. وعرفت هذه التظاهرة، التي نظمت بالمغرب بعد الدورة الأولى التي عقدت سنة 2008 بفرنسا، مشاركة 24 وفدا من البنوك المركزية للعديد من الدول الواقعة في إفريقيا وأمريكا الشمالية وآسيا وأوروبا. وتدارست الندوة مواضيع تتعلق بتطور دور الافتحاص الداخلي في البنوك المركزية في ظرفية تتسم بتحولات سريعة وبمتطلبات أكثر فأكثر صرامة، لاسيما أثر الأزمة المالية على وظيفة الافتحاص الداخلي ومفهوم الافتحاص المستمر وآفاق إرساء منهجية للافتحاص المستمر داخل البنوك المركزية وكذا مدى تأثير الحصول على شهادة الجودة على عملية الافتحاص الداخلي.

3.4.1.2 سلامة المعلومات

تميزت سنة 2009 بإطلاق مشروع نظام تدبير سلامة المعلومات المستلهم من معيار إيزو 27001. ويسعى بنك المغرب من خلال هذا المشروع، الذي يدخل في إطار دينامية التحسين المستمر، إلى توفير التنظيم والمساطر والوسائل الضرورية للتحكم الجيد في المخاطر المرتبطة بسلامة المعلومات.

ويقدم هذا المشروع، الذي يمكن من تعزيز وتحسين التدابير المتخذة لحماية ممتلكات البنك ومستخدميه ومصالحه (المعلومات، والبرامج المعلوماتية والمعدات والأشخاص والخدمات، إلخ) وممتلكات الغير (الزبناء، والشركاء...) إطارا شاملا ومنظما لجميع العمليات أو مشاريع السلامة التي تم الشروع فيها بالبنك منذ سنة 2005 لاسيما السياسة الشاملة لسلامة المعلومات والسياسات المحلية المتفرعة عنها، ومخطط استمرارية النشاط، وضمان سلامة المعلومات والمبادلات الإلكترونية وتتبع تدبير الحسابات ذات الامتيازات العالية.

4.4.1.2 مخطط استمرارية النشاط

يهدف مخطط استمرارية النشاط على مستوى البنك إلى مواجهة الاضطرابات العملياتية التي قد تؤدي إلى توقف العمل والتي قد تتسبب فيها الكوارث مثل الحرائق أو الفيضانات أو الأوبئة. ويسعى هذا المخطط

إلى الحلول دون توقف البنك عن القيام بمهامه التي ينص عليها نظامه الأساسي وذلك بالتخطيط لاستمرار عمليات المصالح الأكثر أهمية من خلال المساطر والحلول الاستعجالية.

ويضم مخطط استمرارية النشاط مخطط تدبير الأزمات ومخططات استمرار عمليات الوحدات ومخطط استمرار عمل البرامج المعلوماتية ومخطط الحفاظ على وضعية العمل. وبعد تحديد استراتيجية استمرارية النشاط خلال سنة 2008، تميزت سنة 2009 بتنفيذ تدابير وحلول للاستمرار تلائم بشكل أفضل خصوصيات البنك لاسيما في ما يتعلق بالعمليات ذات الأهمية البالغة (تدبير احتياطيات الصرف، ونظام الأداء، والعملة الائتمانية، والوثائق المؤمنة).

إطار 3.1.2 : أهم أدوات منظومة سلامة المعلومات التي تم تنفيذها خلال سنة 2009

نظام تدبير الشهادات ذات المفاتيح العمومية لضمان سلامة المعلومات والمبادلات الإلكترونية

يهدف نظام تدبير الشهادات ذات المفاتيح العمومية (PKI) إلى وضع التنظيم والبنية التحتية لإصدار الشهادات الإلكترونية بغية ضمان سرية المعلومات وسلامتها والتحكم في المخاطر المرتبطة بالولوج إلى المعلومات وتبادلها (التحقق من الهوية والتوقيع الإلكتروني...) والمساهمة بذلك في التقيد بالواجبات القانونية وبأفضل الممارسات المتعلقة بحماية المعطيات. وسيتم تعميم البنية التحتية التي وضعت سنة 2009 على مختلف التطبيقات بالبنك خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2012.

تتبع عمليات الحسابات ذات الامتيازات العالية (SACHP)

يقصد بالحسابات ذات الامتيازات العالية الحسابات التي تدبر الأنظمة المعلوماتية والتي تملك حقوقا كبيرة من حيث الولوج إلى المعلومات المخزنة في الأنظمة والتصرف فيها. ومن المرتقب أن تساهم منظومة تتبع عمليات الحسابات ذات الامتيازات العالية في التحكم في سلامة الأنظمة المعلوماتية للبنك عبر إحداث حل لتتبع عمليات الحسابات ذات الامتيازات العالية من أجل التقليل ما أمكن من خطر الاستعمال السيئ أو التغيير غير المسموح به في الأنظمة والتراخيص الممنوحة. وفي سنة 2009، دخل المشروع مرحلة الإنتاج على نظام الاستغلال Windows للبنك.

5.1.2 تدبير الجودة والمطابقة

1.5.1.2 نظام تدبير الجودة

حصل نظام تدبير الجودة بالبنك (SMQ) الذي تم الشروع فيه سنة 2006 على شهادة إيزو 9001 بالنسبة لكافة أنشطته وعملياته في مارس 2009.

وهكذا، خصصت سنة 2009 لتعزيز نظام تدبير الجودة لاسيما من خلال الافتحاصات الداخلية للجودة التي همت أربع عشرة عملية من بين ست وعشرين، وكذا اجتماعات التسيير العملياتي، ومراجعات العمليات، وتنفيذ العمليات المتعلقة بالنقاط الحساسة التي تم رصدها على مستوى افتحاص الحصول على شهادة الجودة، وتطبيق العمليات المرتبطة بطرق التحسين والتي سجلت خلال مراجعة نظام تدبير الجودة وخلال المراجعة الشاملة لنظام تدبير الجودة في أكتوبر.

وفي شهر نونبر، خضع البنك للافتحاص التتبعي مقارنة بالمعايير الدولية إيزو 9001 -نسخة 2008، تم على إثره تجديد شهادة الجودة التي كان قد حصل عليها.

2.5.1.2 نظام التدبير المندمج

نظرا لأن البنك سبق له أن أنجز مجموعة من العمليات في اتجاه حماية البيئة والسلامة والصحة في الشغل لاسيما في إطار أنشطته بدار السكة، وسعيا منه إلى العمل على تطوير الجودة، شرع سنة 2009 في وضع نظام للتدبير المندمج يشمل الجودة والصحة والسلامة في الشغل وحماية البيئة.

ويطمح البنك إلى تطوير نظامه وفقا لمرجعيات أخرى مثل التدبير البيئي (ISO 14001) وتدبير الصحة والسلامة في الشغل (OHSAS 18001). وستمكن هذه الخطوة من تعزيز التقدم المحرز في مجال البيئة

والصحة والسلامة في الشغل ومن تحيين أنشطة البنك مقارنة بالمعايير الدولية في هذا المجال وانخراط البنك في مقاربة للتنمية المستدامة.

3.5.1.2 المنظومة الداخلية لمكافحة غسل الأموال

خلال سنة 2009، واصل البنك تعزيز منظومته الداخلية لمكافحة غسل الأموال بهدف تغطية كافة محيط تدخله وضمان وقاية أفضل لشبكته من أي استعمال لأغراض غير مشروعة.

وعلى المستوى التنظيمي، قام البنك بوضع ونشر المساطر المتعلقة بالخصوص بمعالجة اللوائح السوداء التي تضم الأشخاص المتورطين في تمويل الإرهاب وكذا الإنذارات الناجمة عن مراقبة عناصر التعريف بهوية الزبائن.

وبالمثل، تم إعداد مسطرة للمراقبة القبلية تحدد قواعد التعريف بهوية الزبائن العرضيين للبنك ومراقبة هويتهم انطلاقا من اللوائح السوداء.

كما تم تعميم مساطر تنظم عملية جمع وتركيز المعطيات الخاصة بزبائن البنك ووضعها رهن إشارة المصالح العملياتية، على مستوى مجموع شبكة البنك.

ومن جهة أخرى، وقبل دخول الأداة المعلوماتية المتخصصة في المساعدة على تحليل سلوك الزبائن وتتبع الحسابات والعمليات، مرحلة الإنتاج، تم إعداد قواعد خاصة بالمراقبة البعدية وباستعمال هذه الأداة.

وعلى المستوى التقني، قام البنك بتعميم الأداة المعلوماتية الخاصة بمراقبة عناصر التعريف بهوية الزبائن على مجموع شبكته. كما تم تعميم هذه المنظومة على شبكة Swift بهدف تغطية مجموع المجال العملياتي.

هكذا ومنذ أبريل 2009، تقوم شبكة البنك بمراجعات آلية لهوية مجموع الزبائن العرضيين انطلاقا من اللوائح السوداء. وتطبق هذه المراقبات أيضا على الزبائن الاعتياديين، انطلاقا من مسح منتظم لقواعد المعطيات التي تضم المعلومات الخاصة بهذا النوع من الزبائن.

وبخصوص مشروع إحداث أداة معلوماتية تساعد على تحليل سلوك الزبائن، تم توفير جميع الشروط الضرورية لدخولها مرحلة الإنتاج. ومن المرتقب أن يتم تعميمها خلال الفصل الثاني من سنة 2010.

وعلى مستوى التكوين، الذي يعد ركيزة أساسية لمنظومة الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نظم البنك خلال سنة 2009، تسع حصص تكوينية لفائدة 113 مستخدم. ومن المرتقب أن تتواصل هذه الحصص التكوينية التي تطرقت للجوانب المتعلقة بمساطر المراقبة القبلية والبعدية وأدوات المساعدة المعلوماتية في هذا المجال، على امتداد ثلاث سنوات، وذلك وفقا لإستراتيجية تحدد الساكنة المستهدفة ودعامات التكوين الملاءمة.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تنفيذ برنامج المساعدة التقنية الذي تنص عليه اتفاقية التوأمة المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شارك أطر بنك المغرب في ثلاثة عشر أنشطة تكوينية قام بها خبراء خارجيين لفائدة المسؤولين عن وظيفة التقيد بالقوانين على مستوى المؤسسات البنكية والمالية.

وبالإضافة إلى الحصص التكوينية "التي تعتمد على الحضور" وتلك التي يقوم بها المراسلون على مستوى شبكة البنك، تم تطوير أداة للتكوين عن بعد تدعى "التكوين الإلكتروني" (e-learning) ستمكن من تحقيق تغطية أفضل للأشخاص المستهدفين والمعنيين بالأمر.

كما بذل البنك مجهودات في مجال التحسيس والحيطة من خلال بلورة ونشر تقرير سنوي يرصد التطورات الأخيرة على المستوى الوطني والدولي في ما يتعلق بمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما في ما يخص التعاون الإقليمي، فقد كان البنك ممثلا في أشغال الاجتماعين التاسع والعاشر لمجموعة العمل المالي الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN)، الذين انعقدا على التوالي في البحرين ولبنان، كما شارك في مجموعات العمل المنبثقة عن هذه الاجتماعات.

إطار 4.1.2 : قرارات وحدة معالجة المعلومات المالية خلال سنة 2009

بموجب القانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال والمرسوم رقم 572-08-2 الصادر في 24 دجنبر 2008 والقاضي بإحداث وحدة معالجة المعلومات، قامت وحدة معالجة المعلومات، في 24 ستنبر 2009، بالمصادقة على قرارين بخصوص بعض فئات الأشخاص الخاضعين. ويأتي القراران لتكملة مجموعة القوانين الوطنية في هذا المجال.

القرار رقم 1/09 الصادر في 24 شتنبر 2009 المتعلق بالمبالغ الدنيا المرتبطة بواجب اليقظة. ويحدد هذا القرار في 50.000 درهم المبلغ الأدنى للعمليات التي يتوجب بشأنها على الأشخاص المؤهلين قانونا لفتح الحسابات، القيام بتعريف هوية الزبائن العرضيين. ويأتي هذا القرار لتكملة التعريف القانوني للعملية المركبة من خلال تحديد دقيق للمعيار الثالث المتعلق بالمبلغ الذي حصر من الآن فصاعدا في 50.000 درهم.

القرار رقم 2/09 الصادر في 24 شتنبر 2009 المتعلق بالتصريح بالاشتباه. ويقدم هذا القرار نموذجا للتصريح بالاشتباه وطرق إشعار وحدة معالجة المعلومات وكذا عملية اعتماد مراسلي وحدة معالجة المعلومات لدى الأشخاص الخاضعين.

وليتحقق البنك من مطابقة منظومته الداخلية وملاءمتها مع خصوصياته، قام بإنجاز افتحاص داخلي سيمكن من رصد مكامن النقص المحتملة في هذه المنظومة وبلورة مخططات العمل المناسبة.

وأخيرا، وعلى المستوى المؤسساتي، قام البنك بإحداث لجنة داخلية للوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتولى بالأساس مهام تحديد استراتيجية البنك و بلورة سياساته المتعلقة بالوقاية والتحكم في المخاطر في هذا المجال وتتبع تنفيذها.

6.1.2 تدبير الموارد

1.6.1.2 الموارد البشرية

1.1.6.1.2 مستخدمو البنك

مع متم سنة 2009، بلغ عدد المستخدمين النشيطين ببنك المغرب 2633 شخصا 63% منهم رجال و37% نساء. ويشتغل 66% من مجموع المستخدمين في الإدارة المركزية فيما يعمل 29% في صناعة القطع النقدية والأوراق البنكية و34% في الوكالات. أما متوسط الأعمار، فيصل إلى 41 سنة في حين يبلغ معدل الأقدمية 14 سنة. وبتصنيف مستخدمي البنك حسب المهن، يتبين أن 63% يشتغلون في المهن الأساسية و37% في مهن الدعم.

رسم بياني 2.1.2: تصنيف المستخدمين حسب المهن

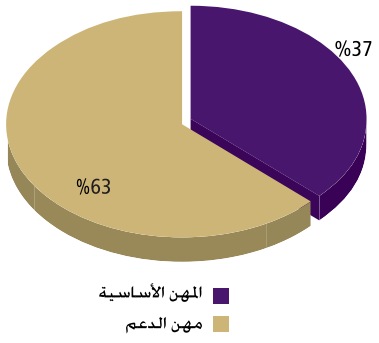

رسم بياني 3.1.2: تصنيف المستخدمين حسب الجنس

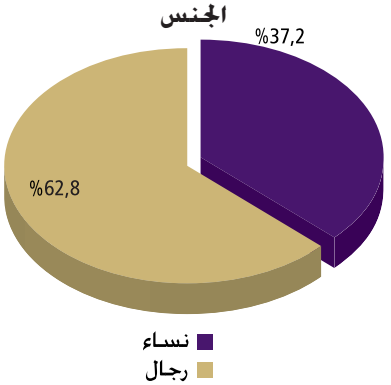

رسم بياني 4.1.2: تصنيف المستخدمين حسب الفئة العمرية

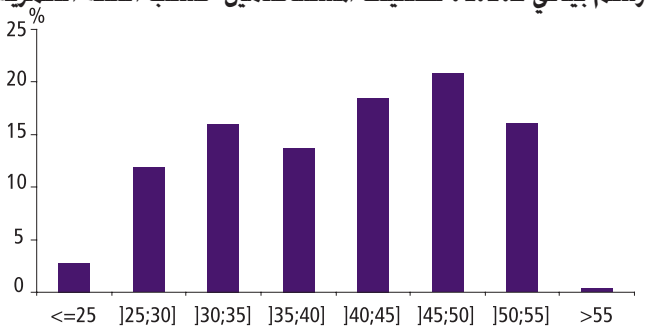

2.1.6.1.2 تطبيق آليات جديدة لتدبير الموارد البشرية

إتماما للأوراش التي انطلقت السنة الماضية، تواصلت الأشغال الخاصة بتطبيق الآليات الجديدة لتدبير الموارد البشرية.

في هذا السياق، تم تعميم مقاربة تحديد نوعية الكفاءات على كل وظائف البنك، مما ساهم في إبراز الجوانب اللازم تطويرها لتقليص الفوارق المحتملة بين الكفاءات التي يحتاجها البنك والكفاءات الفعلية للمستخدمين. كما تم تجميع الأهداف المتعلقة بتنمية المهارات ثم إدماجها في عملية تحديد حاجيات المستخدمين من التكوين.

وفي إطار النظام الجديد للتقييم المهني، الذي أعطيت انطلاقته سنة 2008، أدرج البنك في حملة التقييم المهني لسنة 2009، ولأول مرة، نظامَ تحديد الأهداف من أجل تطوير الكفاءات.

كما تم تطوير عملية تدبير حركية المستخدمين سعيا من البنك إلى إثراء مختلف الاتجاهات المهنية، من خلال تنويع الخبرات، وإلى فتح آفاق جديدة أمام كل مستخدم لضمان تطوره المهني والشخصي، وكذا إلى الاستمرار في تحسين الملاءمة بين الوظيفة والكفاءات. لهذا الغرض، تم إعداد لائحة بالوظائف الشاغرة تشمل

131 منصبا (تعادل 70 وظيفة) وتعميمها على كل المستخدمين. وانعقدت، خلال سنة 2009، 25 لجنة حركية استفاد على إثرها 128 مستخدما من الحركية المهنية و27 مستخدما من الحركية الجغرافية. علاوة على ذلك، تم تنظيم دورات تدريبية لفائدة كافة مدراء البنك من أجل تعزيز قدراتهم في مجال التسيير ومرافقتهم في الدور الجديد المنوط بهم، والذي يتجلى في اعتماد سياسة القرب في تدبير الموارد البشرية. وتأتي هذه الدورات عقب حصص التكوين التي تم تنظيمها السنة الفارطة حول التقييم المهني والتي تطرقت لمواضيع تخص الانشغالات اليومية للمدراء ومحيط البنك (تنشيط الفرق، والتواصل المديري، وتسيير الاجتماعات، وتدبير الوقت وطريقة تدبير المشاريع...).

وشهدت هذه السنة تطبيق النظام الجديد للزيادة في الأجور ومنح المكافأة الفردية المتغيرة والمكافأة الجماعية المتغيرة. ويعطي هذا النظام الأولوية لمساهمة المستخدم ولأدائه، بناء على نتائج التقييم السنوي.

بالإضافة إلى ذلك، تم إغناء نظام المعلومات الخاص بالموارد البشرية بإدراج سبعة محاور جديدة. ويتعلق الأمر بمحور تدبير الأجر المتغير الجماعي، وتدبير الترقيات والمهن، والتقييم البَعدي لأنشطة التكوين، وتدبير التوظيف والحركية، والرقن اللامركزي للعناصر المتغيرة للرواتب، وتدبير الكفاءات والخدمة الذاتية. ويخول هذا المحور الأخير للمدراء وللمستخدمين إمكانية الولوج إلى مختلف المعلومات بشأن الموارد البشرية، علاوة على كونه يعمل على تسهيل التدبير الإداري.

3.1.6.1.2 التكوين

سنة 2009، أُخذت بعين الاعتبار احتياجات المستخدمين من التكوين حسب تصريحاتهم خلال لقاءات التقييم، كما تم إجراء استشارات سنوية لدى مصالح البنك. وقد روعيت، في الأعمال المتعلقة بتحليل وتجميع كافة الحاجيات من التكوين، الأهداف الإستراتيجية إلى جانب مختلف مشاريع وحدات البنك.

وعمل البنك، خلال سنة 2009، على تنظيم 224 دورة تكوين موزعة على 268 حصة، سواء في مركز التكوين بمدينة العرفان أو ما بين المقاولات أو في الخارج.

وضمّ مخطط التكوين لسنة 2009 مواضيع جديدة تهمّ المهن الأساسية ومهن الدعم بلغت عددها 123 بالنسبة للأولى و101 بالنسبة للثانية. كما شمل المخطط دورات تكوينية موجهة لترافق مختلف المشاريع المنجزة داخل البنك. واستفاد من هذه الدورات التكوينية 2248 مستخدما ينتمي ما يزيد على الثلث منهم إلى شبكة الفروع والوكالات.

2.6.1.2 أنظمة المعلومات

تميزت سنة 2009 باستكمال العديد من المشاريع في مجال أنظمة المعلومات نذكر منها على الخصوص:

- الشروع، منذ شهر يوليوز، في العمل تدريجيا بنظام المزايدة الإلكترونية.
- إعطاء الانطلاقة، منذ شهر أبريل، لنظام تصفية العمليات المرتبطة بالآلية الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعزيز نظام المعلومات الأساسي لآلية إعداد التقارير الخاص ببازل2 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- في إطار نظام المعلومات الخاص بالموارد البشرية، تنفيذ محاور تدبير الكفاءات الفردية وتقييم مستويات الكفاءات المحصّلة، وتدبير الترقيات والتدبير الاجتماعي المتعلق بالرواتب.

أما في ما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، فقد تمثلت أبرز الإنجازات المحققة سنة 2009 في ما يلي:

- استمرار إرساء نظام الهاتف عبر بروتكول الإنترنت (IP Téléphonie) في إطار تنفيذ مشروع "وصال" (WISSAL).
- تنفيذ مشروع الشبكة المعلوماتية الممتدة (WAN).
- استمرار تطبيق مشروع امتياز (IMTIASE) موازاة مع تطبيق وإعداد آليات عمليات تدبير الخدمات

المعلوماتية التي ترتكز على مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات(ITIL)، وإحداث نظام مركزي للإشراف على المنظومات.

- تعزيز قاعدة Internet/Extranet عن طريق إعداد التصميم الجديد المستهدف.
- تقديم تاريخ تنفيذ مشروع إرساء بنية تدبير الشهادات ذات المفاتيح العمومية (PKI)، وتحديد سنة 2010 كأجل لإعطاء انطلاقة هذا المشروع وتوفير الخدمات الأولى.
- تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع تتبع العمليات الخاصة بالحسابات ذات الامتيازات العالية (SACHP) عن طريق تطبيق الجزء المتعلق بتتبع أنشطة الإدارة التي تدخل في إطار أنظمة التشغيل Windows.

2.2 مهام البنك

1.2.2 السياسة النقدية

واصل بنك المغرب سنة 2009 إستراتيجيته الهادفة إلى تدعيم الإطار التحليلي للسياسة النقدية. ويعتمد هذا الإطار على التقييم المعمق للظرفية وتوقعات التضخم والنشاط الاقتصادي وكذا المخاطر التضخمية على المدى المتوسط. موازاة مع ذلك، واصل البنك جهوده الهادفة إلى تعزيز الشفافية حول القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية وتسهيل استيعابها من طرف العموم.

1.1.2.2 الإطار التحليلي

استمرت، خلال سنة 2009، عملية توسيع إطار تقييم المخاطر المحيطة باستقرار الأسعار، سواء على مستوى التحليل أو التوقع. كما أولى ابنك اهتماما خاصا لتعزيز قاعدة المؤشرات المتعلقة بالتتبع والتحليل في النطاقين الحقيقي والمالي.

فبخصوص المؤشرات الخاصة بالنطاق الحقيقي، تمحورت الإنجازات المحققة حول تعميق فهم دينامية التضخم، وتعزيز التحليل المستقبلي للاقتصاد الوطني، وتحليل آثار الظرفية الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الوطني، خاصة بالنظر إلى مدى تزامنها مع الدورة الاقتصادية لدى أبرز الدول الشريكة. ومن بين الأعمال التي تم تنفيذها في هذا الصدد:

- تدعيم آلية توقع التضخم الإجمالي والتضخم الأساسي. فقد تم إعداد وتنفيذ خمس نماذج إضافية، مما ساهم في إغناء المنظومة التشغيلية، التي تضم نماذج SARIMA وP-Star وVARX . وتشمل النماذج الجديدة نموذجين إحصائيين (نموذج يعتمد تغيير النظام الماركوفي ونموذج SCARMA) إلى جانب ثلاثة نماذج مستوحاة من النظرية الاقتصادية (VAR، وVAR البيزية، ونموذج يرتكز على منحى فيلبس المختلط التوقعات).
- تحسين آليات التحليل الماكرو اقتصادي عن طريق ملاءمة إطار البرمجة المالية، التي تمكن من تتبع العلاقات المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد الوطني الأربع وإعداد توقعات على المدى المتوسط، مع ضمان الانسجام المحاسبي والسلوكي لمختلف المتغيرات.
- إغناء الإطار الخاص بتوقع إنتاج الحبوب[1]، الذي أعده البنك سنة 2008، عن طريق إدراج المعطيات الفلاحية والمناخية العشرية وتوسيع المتغيرات المستعملة، من جهة، وتطوير نموذج جديد لتوقع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، التي لا تزال في المرحلة التجريبية، من جهة أخرى.
- تعزيز إطار التوقع القطاعي على المدى القصير جدا، عن طريق إعداد مؤشرات تركيبية للظرفية تكون متزامنة ومتقدمة. وتلخص هذه المؤشرات المعلومات الواردة في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، مساهمة بالتالي في تحليل وتوقع تقلبات الأنشطة القطاعية. وتهم هذه المؤشرات الأنشطة غير الفلاحية إلى جانب قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والطاقة والمعادن.

1 يضم إطار توقع إنتاج الحبوب، الذي تم إعداده سنة 2008، ثلاث نماذج: نموذج الاقتصاد القياسي المجالي، وآلية البحث عن المواسم المماثلة ونموذج مبني على مؤشر التساقطات (انظر الإطار رقم 1.1 في التقرير حول السياسة النقدية لشهر مارس 2009، المتوفر في موقع بنك المغرب على الإنترنيت www.bkam.ma).

- ضمان التتبع عن قرب لقطاعات الأنشطة الوطنية الأكثر تأثرا بتدهور الطلب الخارجي، خاصة قطاع الفوسفاط والسياحة، في سياق اقتصاد دولي متدهور منذ سنة 2008.
- تعزيز آلية تتبع مجمعات الطلب الداخلي، عبر إعداد مؤشرات فصلية، تلخص المعلومات الواردة في مجموعة من المتغيرات الظرفية التي تعتبر ذات دلالة في تتبع وتحليل تطور الاستهلاك النهائي للأسر والتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.
- تحسين نظام مراقبة المالية العمومية عن طريق إعداد نموذج لقابلية استمرار الميزانية على المدى المتوسط، يأخذ في الاعتبار مختلف العوامل التي تحدد تطور مديونية الخزينة على المدى المتوسط.
- إنجاز نموذج خاص بإعداد تقديرات على أساس سنوي وتوقعات لسنوات عديدة بشأن حسابات ميزان الأداءات.
- تعميق إطار تحليل سوق الشغل عن طريق إحداث نموذج للتوقع الخاص بالشغل في المجال الحضري على المدى القصير وتقدير مؤشر للتكلفة النسبية لوحدة العمل[1] التي تعكس مدى تنافسية المغرب من حيث التكاليف مقارنة مع أبرز شركاء ومنافسي المغرب.
- تعميق عملية تتبع الظرفية الدولية عن طريق إعداد مؤشر مركب متقدم مرجح للبلدان الشريكة انطلاقا من المكون الدوري للمؤشرات المركبة المتقدمة في أهم البلدان الشريكة للمغرب[2]، مرجحة حسب حصص البلدان المعنية في مجموع صادرات المغرب. كما تم إعداد مؤشر مرجح للبطالة في الدول الشريكة للمغرب[3]، انطلاقا من نسبة البطالة لدى أبرز هذه الدول، مرجحة حسب حصة هذه البلدان في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

أما بخصوص الأوضاع النقدية والمالية، فقد كان الهدف من وراء الأعمال المنجزة سنة 2009 تعزيز آلية تحليل الضغوطات التضخمية النقدية وضمان فهم أكثر لآثار تقلبات أسعار الأصول على التضخم، خاصة الأصول العقارية. ومن الأعمال التي تم إنجازها:

- إرساء إطار لتتبع أسعار الأصول العقارية، يرتكز، في مرحلة أولى، على المؤشر الفصلي لأسعار أصول

1 لفهم المنهجية الخاصة بهذا المؤشر، يرجى مراجعة الإطار 2.1 من التقرير حول السياسة النقدية لشهر دجنبر 2009.
2 لفهم المنهجية الخاصة بهذا المؤشر، يرجى مراجعة الإطار 3.1 من التقرير حول السياسة النقدية لشهر دجنبر 2009.
3 لفهم المنهجية الخاصة بهذا المؤشر، يرجى مراجعة إطار نشر في المجلة الشهرية للظرفية الاقتصادية والنقدية والمالية لشهر أكتوبر 2009.

العقار(IPAI)[1]، الذي يعتبر عنصرا مكملا هاما لتقييم المخاطر التضخمية النقدية.

- إعداد وتجريب مؤشر للأوضاع النقدية من أجل توفير قياس موجز للمتغيرات المركزية الثلاث: الائتمان، سعر الصرف، ونسبة الفائدة.
- إعداد وإنتاج مؤشر جديد لسعر الصرف الفعلي حسب طريقة الترجيح المضاعف وإعداد تقدير جديد لسعر الصرف الحقيقي التوازني.

علاوة على ذلك، استمر، سنة 2009، تنفيذ الأشغال الخاصة بتعديل الإحصاءات النقدية، التي أعطيت انطلاقتها سنة 2008، ومن المنتظر أن يشرع البنك في تنفيذها خلال شهر يونيو 2010. وتهدف هذه المنهجية الجديدة إلى ضمان توافق المعطيات النقدية مع تلك الخاصة بباقي الأصناف الإحصائية الكلية بغية تسهيل مقارنتها على المستوى الدولي.

في سياق رؤيا متوسطة الأمد، اعتمد البنك، من ضمن الخيارات التي حددها في مخططه الاستراتيجي 2010-2012 لتطوير إطار سياسته النقدية، مسألةَ التحولات اللازمة في هذا الصدد بغية المساهمة بشكل أفضل في نجاح عملية إدماج المغرب في الاقتصاد العالمي.

1 للمرة الأولى، تم نشر النسخة الأولى من مؤشر أسعار الأصول العقارية في بوابتي الإنترنيت لكل من بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية يوم 15 مارس 2010، إلى جانب الوثيقة المرجعية التي تشرح منهجية هذا المؤشر واستعمالاته.

إطار 1.2.2: السياسة النقدية في المخطط الاستراتيجي 2010-2012

يتمثل التوجه الاستراتيجي للسياسة النقدية، كما حدد في مخطط 2010-2012، في تطوير هذه السياسة بطريقة تجعلها تساهم في عملية إدماج المغرب في الاقتصاد العالمي بنجاح. وقد تم تحديد ستة أهداف لتنفيذ هذا التوجه:

الهدف الأول : تعزيز الشفافية ومصداقية السياسة النقدية.

الهدف الثاني : ملاءمة الإطار المؤسساتي والتحليلي والعملياتي.

الهدف الثالث : ضمان دينامية عملية التشاور بين البنك المركزي والسلطات الحكومية في مجال تحرير تحرك الأموال.

الهدف الرابع : العمل على تطوير الأسواق.

الهدف الخامس: تعزيز التعاون الجهوي وبذل المزيد من الجهود بصفته فاعلا في المؤسسات الدولية.

الهدف السادس: تكييف تدبير احتياطات الصرف مع الرهانات التي يفرضها الانفتاح على العالم.

2.1.2.2 الشفافية

وعيا منه بأهمية مبدأ الشفافية، كنتيجة حتمية لاستقلال السياسة النقدية، واصل البنك جهوده الهادفة إلى الاستماع بشكل أفضل للعموم وإلى تحسين محتوى ووتيرة التواصل معه وكذا إلى تعزيز الانفتاح على محيطه.

كما عمل البنك على تعزيز جودة تواصله مع مختلف أطراف السياسة الاقتصادية والفاعلين الاقتصاديين وكذا الصحافة. وفي هذا الصدد، لا يزال المؤتمر الصحفي، الذي ينعقد في نهاية الاجتماعات الفصلية لمجلس البنك، يشكل الوسيلة الرئيسية للتواصل حول موضوع السياسة النقدية.

علاوة على ذلك، عمل البنك على تقليص أجل نشر التقرير حول السياسة النقدية في موقعه على الإنترنيت. فبعد أن كان هذا الأجل محددا في يومين بعد نهاية اجتماع مجلس البنك سنة 2008 وفي عشرة أيام سنة

2007، أصبح لا يتعدى ثلاث ساعات كحد أقصى سنة 2009. كما لا يزال البنك يعقد لقاءات فصلية مع الفاعلين في القطاع البنكي بهدف تفسير قرارات السياسة النقدية وتوضيح دوافعها، من جهة، ومن أجل الاستماع إلى كل واحد من هؤلاء الفاعلين، من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، شرع البنك سنة 2009 في نشر المنهجيات المعتمدة لإعداد آلياته الجديدة للتحليل والتوقع.

3.1.2.2 منظومة المعلومات

سنة 2009، تم تعزيز منظومة المعلومات الضرورية للإطار التحليلي للسياسة النقدية، وذلك عن طريق توسيع قاعدة البيانات النقدية والاقتصادية والمالية (BSMEF). وللاستجابة للحاجيات التي بدأت في الظهور، تم إدراج ما يفوق 2.900 سلسلة في هذه القاعدة.

كما تم سنة 2009 إدراج عملية تجميع ومعالجة المعطيات كاملة في نظام تدبير الجودة للبنك، كما تم إخضاعها لآلية المراقبة المنتظمة في إطار البحث عن حالات الإخلال وإعداد مخططات العمل التصحيحية أو الوقائية أو هما معا. وفي نفس الإطار، قام البنك بإرساء نظام للاستماع من أجل قياس مدى ارتياح المستعملين.

وبغية تلبية حاجيات الأطراف الخارجية من المعلومات، أعطى البنك انطلاقة عملية نشر البيانات الإحصائية على بوابته في الإنترنيت.

وقد نتج عن تعزيز منظومة المعلومات الخاصة بالبنك توقيع اتفاقيتين مع شركاء خارجيين سنة 2009:

- اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، لإعداد مؤشر

أسعار الأصول العقارية.

- اتفاقية مع مديرية الأرصاد الجوية الوطنية، لتزويد البنك بالمعطيات المناخية العشرية بهدف تحسين آليات توقع إنتاج الحبوب.

ختاما، وسعيا منه إلى تحسين الاستغلال الداخلي للمعطيات والمعلومات في قرارات السياسة النقدية، واصل البنك جهوده الرامية إلى معالجة المعلومات آليا وتقنين هذه المعالجة.

2.2.2 الإشراف والاستقرار المالي

1.2.2.2 القوانين المحاسبية والاحترازية

عمل البنك سنة 2009 على تعزيز الإطار القانوني لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. فقد قام بتحديد القواعد الجديدة الواجب على مؤسسات الائتمان مراعاتها لتصنيف الأطراف التي تخلفت عن السداد، وذلك بغية تطبيق مقاربات بازل 2، كما عمل على تسليم مشروع النص، الذي ينقل هذه المقاربات، إلى البنوك من أجل دراستها.

وقام البنك بسن تعليمة حول القواعد الدنيا لتنظيم اختبارات الضغط التي تقوم بها مؤسسات الائتمان، وذلك من أجل قياس قدرة هذه الأخيرة على مواجهة الصدمات المالية.

ولتعزيز الحكامة داخل جمعيات القروض الصغرى، سن البنك التعليمة التي تحدد المعايير الواجب على هذه الجمعيات احترامها. وتحدد هذه القواعد بالأساس مهام هيئات الإدارة والتسيير التابعة لهذه المؤسسات وكذا طرق عملها، مع التركيز على دورها في ضمان التواصل والشفافية.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك، بمساعدة المهنيين البنكيين، بدراسة آثار التغييرات التي أدخلها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، بناء على الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية. في هذا الصدد، يعمل البنك جاهدا على إرساء إطار منسجم لنظام احترازي جديد لإعداد التقارير أطلق عليه اسم (COMMON REPORTING) وآخر محاسبي أطلق عليه اسم (FINANCIAL REPORTING)، وذلك بهدف تشجيع الممارسات الجيدة لدى البنوك في مجال التواصل والمعلومات القانونية.

2.2.2.2 أنشطة المراقبة

يمارس البنك مهمة مراقبة مؤسسات الائتمان ومثيلاتها عبر المراقبة الدائمة والمراقبة في عين المكان.

مع نهاية شهر دجنبر 2009، شمل مجال مراقبة البنك 84 مؤسسة موزعة ما بين 19 بنك، و36 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية للقروض الصغرى و9 شركات متخصصة في مجال تحويل الأموال، والصندوق المركزي للضمان، وصندوق الإيداع والتدبير، والخدمات المالية لبريد المغرب.

وفي إطار المراقبة الدائمة، يشكل نظام المساعدة على تصنيف مؤسسات الائتمان (SANEC)، الذي تم إرساؤه من قبل، أداة أساسية للقيام بالدراسات المعمقة والمهيكلة للوضعية الخاصة بكل مؤسسة ائتمان ومجموعة بنكية. وقد همت هذه الدراسات، الكمية والنوعية معا، مخاطرَ الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر التمركز ومخاطر السيولة ومخاطر نسبة الفائدة. ولإتمام التقييم الكمّي، يتم اللجوء إلى تحليل جودة منظومة المراقبة الداخلية وتدبير المخاطر وكذا مدى ملاءمة الأموال الذاتية للاستراتيجيات المعتمدة من طرف المؤسسات. وبفضل هذا النظام، المعد في نفس الوقت لتدبير المخاطر والوقاية منها، تسنّت هيكلة العلاقات مع مؤسسات الائتمان والمبادلات المثمرة مع مسيري هذه المؤسسات ولجنة افتحاصها بخصوص المجالات التي تستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية.

أما المراقبة في عين المكان، فتتم عبر استقصاءات لدى مؤسسات الائتمان تبعا لمخطط سنوي معد حسب مناطق المخاطر. وفي سنة 2009، تم إنجاز 11 مهمة استقصاء لدى مؤسسات الائتمان ومثيلاتها موزعة ما بين 6 مهام ذات طابع عام، 5 مهام تضم مهام ذات طابع مختلط وأخرى محددة.

وشملت المهام المختلطة على الخصوص دراسة الآليات المعدة من طرف مؤسسات الائتمان لتدبير مخاطر السيولة ومخاطر نسب الفائدة والمخاطر التشغيلية، إلى جانب مراقبة تواجد البنوك بالخارج ومكافحة غسل الأموال.

أما المهام الخاصة، فقد تمحورت حول تقييم حجم المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الائتمان في القطاعات المتأثرة بالأزمة المالية العالمية.

3.2.2.2 الاستقرار المالي

مستفيدا من العبر المستقاة من الأزمة المالية الدولية، عمل البنك على تعزيز إطار المراقبة الاحترازية الشاملة. في هذا الإطار، عرف اجتماع لجنة التنسيق، الذي انعقد في شهر دجنبر، مشاركة مدير الخزينة والمالية العمومية، لأول مرة، في أشغالها. وبفضل تمرين محاكاة الأزمة النظامية، الذي تم إنجازه في هذا الإطار، اتضحت فعالية آليات التنسيق بين السلطات التنظيمية. وقد نجم عن هذا التمرين إعداد مخطط عمل يهدف إلى تقنين هذا التنسيق بشكل أكبر وإدخال بعض التعديلات لتعزيز آلية تدبير الأزمات النظامية. من جهة أخرى، واصل البنك جهوده الرامية إلى تطوير آليات الرقابة الاحترازية الشاملة خاصة منها مؤشرات متانة النظام المالي واختبارات الضغط الخاصة بالحساسية، كما شرع في القيام بدراسات معمقة للمخاطر التي تعتبر نظامية.

4.2.2.2 العلاقات بين مؤسسات الائتمان والزبناء

واصل البنك أنشطته الهادفة إلى تطوير خدماته المالية. في هذا الإطار، عمل بنك المغرب على مرافقة البنوك التي اعتمدت سياسات توسيع الولوج إلى الخدمات البنكية، الموجهة نحو السكان ذوي الدخل المحدود، مع اللجوء إلى حلول مبتكرة ترتكز على التكنولوجيا الحديثة. وشهدت سنة 2009 على الخصوص الانطلاق الفعلي لمنظومة الوساطة البنكية التي تهدف إلى إيجاد حلول ودية للنزاعات[1] بين مؤسسات الائتمان وزبنائها.

علاوة على ذلك، أعد البنك، بتشاور مع مهنيي البنوك، برنامجا جديدا للعمل يهدف إلى تسريع تطوير الخدمات المالية. ويسعى هذا البرنامج إلى تبسيط قراءة بيانات الحسابات البنكية وإعداد سلسلة من الآليات، بما فيها خدمة أساسية مجانية، ومؤشر لأسعار الخدمات المالية وبرنامج للتوعية المالية موجه لفئة عريضة من الناس.

3.2.2 الأبحاث

سنة 2009، تميزت الأبحاث المنجزة داخل البنك باعتماد برنامج جديد يهدف إلى توسيع القاعدة العلمية المرتبطة بتنفيذ المهام الأساسية للبنك. وتهدف الأنشطة المنجزة هذه السنة إلى مواكبة عملية تطبيق التوجهات الإستراتيجية خاصة في ما يتعلق بالسياسة النقدية والاستقرار المالي.

في مجال السياسة النقدية، تمحورت الأعمال بالخصوص حول إحداث نموذج التوازن العام الحركي التصادفي(DSGE) لتحليل قنوات انتقال السياسة النقدية. ومكنت الجهود المبذولة في هذا الصدد من

1 يتدخل الوسيط لحل النزاعات المتعلقة بتدبير الحسابات تحت الطلب والحسابات لأجل وحسابات التوفير إضافة إلى وسائل الأداء، شرط أن لا تكون هذه النزاعات قد رفعت للقضاء. وتعتبر قرارات الوسيط ملزمة لمؤسسة الائتمان إذا كان المبلغ موضوع النزاع لا يتجاوز 100 ألف درهم. أما الزبون، فتبقى له حرية قبول تحكيم الوسيط أو رفضه.

إعداد نسخة مضبوطة من النموذج. ومن المتوقع أيضا إدخال توسعات وتحسينات أخرى حتى يستجيب النموذج الجديد بشكل أفضل لحاجيات البنك من حيث التحليل والتوقع.

وتهدف الأبحاث المتعلقة بالاستقرار المالي إلى الرفع من القدرات التحليلية في مجال نمذجة المخاطر وقياسها، خاصة عبر إعداد نماذج كمية. فخلال سنة 2009، أسفرت بعض الأعمال حول نمذجة المخاطر البنكية النظامية إلى إعداد نموذج للخطر النظامي للقروض.

بالموازاة مع ذلك، تم بذل المزيد من الجهود من أجل إرساء وتدعيم شراكات مع المحيط الأكاديمي للمساهمة في تكوين ثقافة حقيقية في المغرب تشجع البحث في المجالات المرتبطة بالمهام الرئيسية للبنك.

4.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

1.4.2.2 أنظمة الأداء

وعلى مستوى أنظمة الأداء، تميزت سنة 2009 بحدثين هامين. يتمثل الأول في وضع إطار اتفاقي من أجل مراقبة أنظمة الأداء، والثاني في تعميم التبادل غير المادي للقيم.

ويحدد الإطار الاتفاقي الذي أحدثه البنك بالتعاون مع مختلف الفاعلين في أنظمة الأداء، القواعد التي يتعين على المؤسسات التي تدير هذه الأنظمة الالتزام بها والتي تتعلق بالحكامة الجيدة والشفافية والسلامة والوقاية والتحكم في المخاطر واستمرارية النشاط. وتهم كيفيات ممارسة مهام مراقبة أنظمة الأداء كما تحددها هذه الاتفاقية ثلاثة جوانب:

- تصنيف أنظمة الأداء حسب درجة أهميتها النظامية وتحديد المتطلبات التي يتعين على المؤسسات المسيرة لهذه الأنظمة التقيد بها؛

- تقييم أنظمة الأداء بغرض التأكد من مدى التقيد بالقوانين والأنظمة السارية المفعول واحترام المؤسسات المسيرة للالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاقية المشار إليها أعلاه؛
- إصدار التوصيات ومتابعة تنفيذها داخل الآجال المحددة.

وبالموازاة مع ذلك، تواصلت في سنة 2009 عملية تعميم المقاصة الآلية على جميع وسائل الأداء المتبادلة من خلال تعميم التبادل غير المادي لإشعارات الاقتطاع عبر النظام المغربي للمقاصة الآلية ما بين البنوك.

وفي ما يخص مراقبة وسائل الأداء، واصل البنك مجهوداته الرامية إلى مطابقة الأنظمة النقدية للمؤسسات البنكية مع المعايير الدولية وتتبع وسائل الأداء من الجيل الجديد.

2.4.2.2 العملة الائتمانية

يسهر البنك على إنتاج وإصدار وإعادة تداول الأوراق البنكية والقطع النقدية. ويتولى مهمة تزويد الاقتصاد الوطني بالعملة الائتمانية ومراقبة جودة تداولها.

وقد قام البنك خلال سنة 2009 بإنتاج 490 مليون ورقة بنكية جديدة مقابل 402 مليون ورقة في 2008، أي بارتفاع بنسبة 22%. وموازاة مع ذلك، بلغ إنتاج القطع النقدية 113 مليون وحدة في سنة 2009 مقابل 77,8 مليون قطعة سنة 2008، بارتفاع بنسبة 45% .

رسم بياني 1.2.2: إنتاج الأوراق البنكية الجديدة

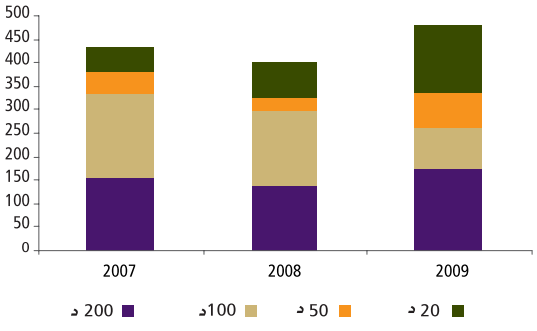

رسم بياني 2.2.2: إنتاج القطع النقدية الجديدة

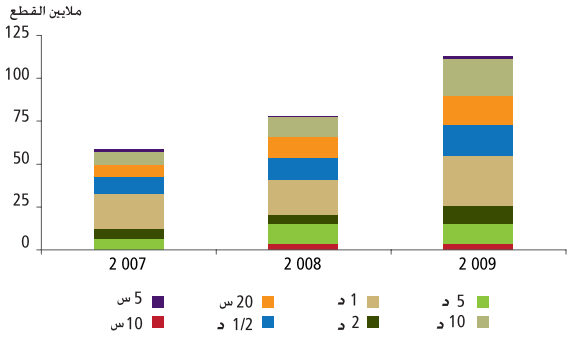

وبلغت قيمة النقد المتداول 143,1 مليار درهم مع نهاية دجنبر 2009، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 6,2% مقارنة مع سنة 2008. وارتفع عدد الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة بنسبة 4,9% و4,6% على التوالي.

رسم بياني 3.2.2: التطور الشهري للنقد المتداول

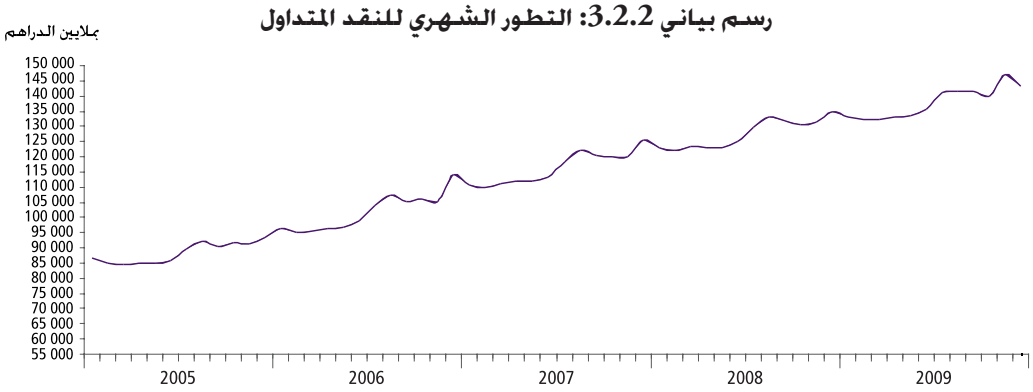

وفي ما يتعلق بتوزيع الأوراق البنكية المتداولة حسب فئتها، فقد ارتفعت حصة فئتي 200 درهم و20 درهم على التوالي من 41% إلى 43% ومن 7% إلى 8% من سنة لأخرى. وبالمقابل، تراجعت حصص فئتي 100 درهم و 50 درهم على التوالي من 46% إلى 44% ومن 5% إلى 4%. وظلت حصة الأوراق البنكية من فئة 10 دراهم دون تغير في 1%. وما يزال يغلب على بنية التداول المعدني من حيث الحجم القطع النقدية من فئة درهم واحد ونصف درهم و20 سنتيما و10 سنتيمات و5 سنتيمات، التي تصل حصصها على التوالي إلى 25% و15% و15% و19% و12%، لتمثل بذلك حوالي 86% من مجموع القطع النقدية المتداولة. ومقارنة بالسنة الماضية، ظلت حصص جميع فئات القطع النقدية دون تغير من حيث الحجم.

رسم بياني 4.2.2: توزيع الأوراق البنكية المتداولة حسب فئتها

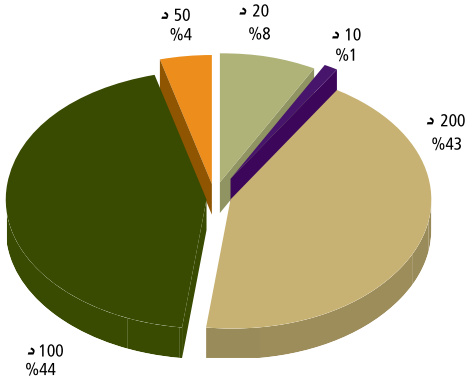

رسم بياني 5.2.2: توزيع القطع النقدية المتداولة حسب فئتها

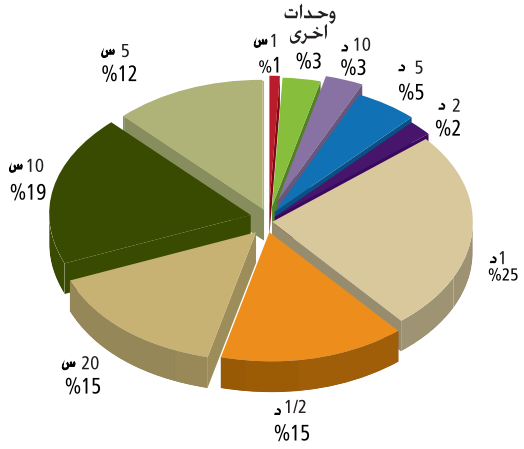

وسجلت عمليات سحب الأوراق البنكية من شبابيك البنك خلال سنة 2009 ارتفاعا بنسبة 6,2% مقارنة بالسنة المنصرمة، إذ بلغت 941 مليون ورقة. ومن جهتها، ارتفعت عمليات سحب القطع النقدية بنسبة 17% مقارنة مع سنة 2008 لتصل إلى 124 مليون قطعة. وحسب فئة الأوراق البنكية المسحوبة من شبابيك البنك، شهدت كافة الفئات منحى تصاعديا بنسبة 3,4% و10% و2,8% و3,3% على التوالي بالنسبة للأوراق البنكية من فئة 200 درهم و100 درهم و50 درهما و20 درهما.

وبلغ عدد الأوراق البنكية المودعة لدى شبابيك البنك 817 مليون ورقة، بزيادة نسبتها 14,8%. وانخفض عدد الأوراق البنكية السليمة المودعة من طرف المراكز الخاصة للفرز من 118 مليون في2008 إلى 75 مليون سنة 2009. ويعزى هذا التراجع إلى ارتفاع عدد الأوراق البنكية التي تمت إعادة تداولها، والذي يفسر بالارتفاع الهام الذي سجل سنة 2009 في عدد الوكالات البنكية والشبابيك الأوتوماتيكية.

ويظهر تحليل عمليات سحب وإيداع القطع النقدية لدى شبابيك البنك استمرار وجود طلب كبير على القطع من فئة درهم واحد ونصف درهم، بحيث ارتفعت السحوبات من هاتين الفئتين على التوالي إلى 28,5 مليون و19,5 مليون قطعة، مقابل إيداعات بلغت 2,5 مليون و3,7 مليون قطعة.

وتزايد الحجم الإجمالي للقطع النقدية المودعة لدى شبابيك البنك بنسبة 40,5% سنة 2009. وقد سجل الارتفاع على مستوى القطع من فئة 10 دراهم و5 دراهم ودرهمين ودرهم واحد ونصف درهم، وذلك على التوالي بنسب 42% و32% و122% و59,8% و12,5%. وعلى العكس من ذلك، شهدت القطع النقدية من فئة 20 سنتيما و10 سنتيمات و5 سنتيمات وسنتيم واحد انخفاضا بلغ على التوالي 90% و56% و3% و33%.

وبلغت قيمة الأموال المسحوبة من شبابيك البنك 123,7 مليار درهم خلال سنة 2009، مقابل 115,3 مليار درهم بالنسبة للمدفوعات، مما أفرز فائضا في نسبة السحوبات إلى الإيداعات بمقدار 8,4 مليار درهم، بدلا من 9,2 مليار درهم في سنة 2008. وقد هم هذا الفائض وكالات أسفي وأكادير والحسيمة والرباط والعيون وبني ملال وتازة وطنجة ومكناس ووجدة وورزازات.

جدول 1.2.2 : حركة الأموال في شبابيك بنك المغرب

بألاف الدراهم

الوكالات	الإيداعات	السحوبات	الفائض
أكادير	11 147 504	12 539 506	1 392 002
الحسيمة	1 440 401	2 087 682	647 281
بني ملال	1 784 327	3 717 400	1 933 073
الدار البيضاء	24 372 623	22 958 433	-1 414 190
العيون	995 082	2 164 280	1 169 198
الجديدة	2 205 859	1 432 060	-773 799
فاس	13 067 843	8 091 999	-4 975 844
القنيطرة	4 049 490	2 922 969	-1 126 521
العرائش	920 090	845 912	-74 178
مراكش	15 195 205	13 811 445	-1 383 760
مكناس	6 871 447	7 878 568	1 007 121
الناظور	5 067 305	4 215 239	-852 066
ورزازات	408 695	1 840 555	1 431 860
وجدة	4 306 851	5 470 288	1 163 437
الرباط	8 671 069	18 275 193	9 604 124
أسفي	2 026 591	2 555 647	529 056
سطات	1 073 301	886 499	-186 802
طنجة	7 798 026	9 051 947	1 253 921
تازة	935 731	1 740 973	805 242
تطوان	3 018 708	1 242 653	-1 776 055
الفائض (السحوبات - الإيداعات)	115 356 148	123 729 248	8 373 100

وقد نتج عن إيداعات الأوراق البنكية لدى شبابيك البنك سنة 2009، والبالغة 817 مليون ورقة، فرز 628 مليون وحدة من مختلف الفئات. وقد أسفرت هذه العملية عن سحب 282 مليون ورقة بنكية من التداول بشكل نهائي لكونها لم تعد تستجيب لمعايير الجودة المتطلبة.

وعرف نشاط الفرز الخاص بفئتي 100 و200 درهم انخفاضا بنسبة 7%، حيث انتقل من 581 مليون إلى 540 مليون ورقة. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى صعوبة معالجة الأوراق البنكية غير الصحيحة

المسلمة من طرف مراكز الفرز الخاصة، والتي مثلت 27% من مجموع الأوراق المعالجة. وبلغ عدد الأوراق البنكية التي تم فرزها خلال سنة 2009 على مستوى وكالات البنك 88 مليون وحدة، همت بالأساس فئتي 50 و20 درهما.

رسم بياني 6.2.2: تطور الإيداعات والأوراق البنكية المفروزة

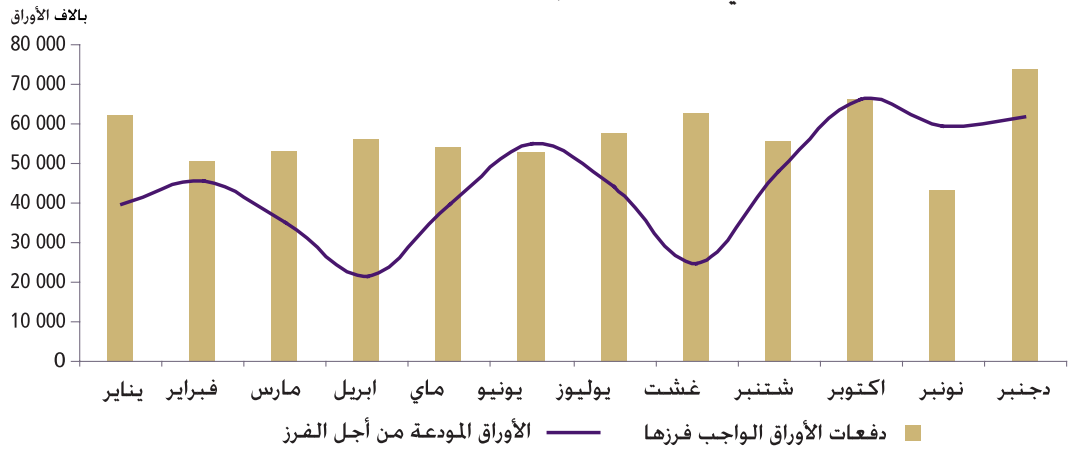

وبلغ عدد الأوراق البنكية التي تمت معالجتها خلال سنة 2009 من طرف مراكز الفرز الخاصة 759 مليون ورقة، شملت جميع الفئات وجاءت كالتالي: 374 مليون تمت إعادة تدويرها، 75 مليون سليمة تم إرجاعها لوكالات البنك و310 مليون ورقة بنكية تم سحبها من التداول.

وبخصوص العمليات المتعلقة بالأوراق البنكية الأجنبية، سجلت عمليات الشراء انخفاضا بنسبة 4,8% مقارنة بسنة 2008، بينما ظلت المبيعات شبه مستقرة. وبلغت عمليات الشراء الصافية 44,2 مليار درهم، أي بانخفاض بنسبة 5% مقارنة مع سنة 2008.

وفي إطار محاربة تزييف العملة، رصد بنك المغرب 19.044 ورقة مزورة بقيمة إجمالية بلغت 2,4 مليون درهم، لتسجل بذلك ارتفاعا بنسبة 25,3% من حيث الحجم مقارنة مع 2008. وارتفع عدد الأوراق المزورة من

فئتي 200 درهم و100 درهم على التوالي بنسبة 89% و30% مقارنة مع 2008. في حين انخفض بالنسبة لفئة 50 درهم و 20 درهم على التوالي بنسبة 21% و13%.

وبالنسبة للأوراق البنكية الأجنبية، رصد البنك 4043 ورقة بنكية أجنبية مشكوك في صحتها، منها 3163 ورقة مزورة، أي بارتفاع بنسبة 65%. ويمثل الأورو والدولار الأمريكي والجنيه الأسترليني على التوالي 59% و28% و9% من مجموع الأوراق البنكية الأجنبية المزورة خلال سنة 2009.

رسم بياني 7.2.2: عدد ونسبة الأوراق البنكية المزورة التي رصدها بنك المغرب حسب فئتها

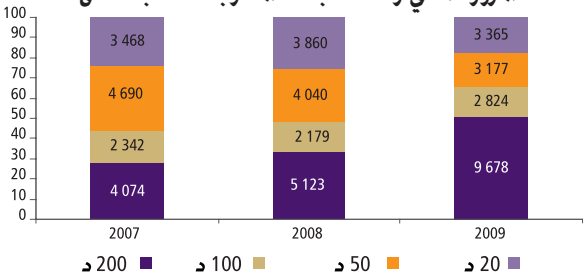

جدول 3.2.2: عدد الأوراق البنكية المزورة التي رصدها بنك المغرب

السنة	عدد الأوراق البنكية الأجنبية المشكوك فيها	الأوراق البنكية المزورة
2007	2244	1981
2008	2444	1982
2009	4043	3163

5.2.2 تدبير احتياطيات الصرف

يتوفر البنك في هذا المجال على استراتيجية للاستثمار تهدف إلى الحفاظ على مستوى عال من السيولة والإبقاء على قيمة الرأسمال وتعزيز المردودية. وتعرض هذه الاستراتيجية على أنظار مجلس البنك للموافقة عليها، ويسهر هذا الأخير على تقييمها. وتتولى اللجنة النقدية والمالية متابعة تنفيذها بشكل منتظم.

وفي سياق اتسم باستمرار الأزمة المالية العالمية والانخفاض المتواصل لعائدات السندات، اعتمد البنك خلال سنة 2009 سياسة استثمار حذرة وسريعة الاستجابة، مع مراعاة التغيرات فالتي تطرأ على كل من الموجودات الأجنبية والأسواق المالية.

وبعد عودة الأسواق إلى أدائها الطبيعي في نهاية السنة، رفع البنك بعض القيود على استثماراته، مما مكنه من إعادة إدراج بعض البنوك كأطراف مقابلة مؤهلة بالأساس للقيام بعمليات الإيداع دون ضمانات. وفي الوقت نفسه، تم وضع مؤشرات جديدة لقياس فعالية المردودية، وذلك من أجل تتبع أفضل للمخاطر الشاملة.

وفي إطار مواصلة الاستراتيجية المتبعة خلال 2008، تم التسريع من وتيرة الاستثمار مع مطلع سنة 2009 تحسبا لانخفاض أسعار الفائدة خلال النصف الثاني من السنة. كما ركز البنك على شراء سندات شبه سيادية من الدرجة الممتازة (AAA) وواصل تخفيض تعرضه إزاء التوظيفات النقدية.

وقد مكنت هذه الاستراتيجية من تحقيق عائد إجمالي لاحتياطيات الصرف فاق التوقعات.

6.2.2 المعلومات المالية

حقق البنك سنة 2009 تقدما ملموسا في ما يخص تحسين المعلومات المالية، لاسيما من خلال إحداث مكتب القروض والشروع في تعميم نظام المعلومات المساعدة على اتخاذ القرار.

1.6.2.2 مصالح مركزة المعلومات

يتمثل مشروع مصالح مركزة المعلومات في إصلاح شامل للمعلومات التي يديرها البنك من خلال قاعدة بيانات تتيح تجميع المعطيات. ويتمحور نطاقه الوظيفي حول مجالين:

- إحداث مكتب القروض؛
- تحديث مصلحة مركزة عوارض الأداء.

1.1.6.2.2 مشروع إحداث مكتب القروض

من أجل تزويد مؤسسات الائتمان بمعلومات مركزية حول القروض المقدمة للزبناء، انخرط البنك في عملية تفويض تدبير مصلحة مركزة المخاطر.

وتحقيقا لهذه الغاية، وضع البنك الإطار التنظيمي لإتمام هذه العملية، قبل أن يطلق طلب عروض دولي لإنشاء مكتب القروض فازت به شركة اكسبريان الدولية، والتي تحظى بسمعة متميزة وتتوفر على خبرة ودراية واسعة في هذا المجال. وقد أنشأت هذه المؤسسة شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي تسمى اكسبريان سرفيسز ماروك (Experian Services Maroc)، تضم ضمن مساهميها فاعلين ماليين مغاربة.

ويتولى مكتب القروض مركزة عقود القرض التي تصرح بها مؤسسات الائتمان، ومعالجة المعلومات التي تتضمنها وتزويد هذه المؤسسات بتقارير عن ملاءة الزبناء تمكن من القيام بتقييم أفضل لطلبات القرض التي يتقدم بها الزبناء.

وبغية تمكين مكتب القروض من القيام بمهامه على النحو المطلوب، ألزم بنك المغرب مؤسسات الائتمان بتزويد قاعدة البيانات بالمعطيات المتوفرة لديها وكذا بالرجوع إليها قبل منح القروض. كما عمل البنك على ضمان سلامة المبادلات التي تتم في هذا الإطار من خلال تنفيذ جميع المتطلبات والالتزامات، لاسيما تلك المتعلقة بالهندسة التقنية للبنية الأساسية وسلامة المعلومات وسريتها ومواصفات تزويد البيانات وموثوقيتها والاطلاع على تقارير الملاءة واستردادها، بالإضافة إلى الجوانب ذات الصلة بحكامة المقاولة.

وقد قام البنك بعد إنجاز هذا المشروع بتنظيم زيارات دراسية إلى الرباط، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وصندوق النقد العربي، لفائدة وفود من البنوك المركزية للبنان والجزائر والبنك المركزي لغرب إفريقيا ترغب في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال تفويض مصلحة مركزة المخاطر.

وبفضل التتبع الدقيق من قبل البنك لتطور تزويد مصلحة مركزة المخاطر وحرصه على انخراط مؤسسات الائتمان في هذا النظام، اشتملت قاعدة بيانات مكتب القروض إلى غاية نهاية 2009 على 2,3 مليون عقد قرض، أي بزيادة بنسبة 166% مقارنة مع شهر مارس من نفس السنة. ويوضح الرسم البياني التالي تطور عدد العقود التي تم إرسالها إلى مكتب الائتمان منذ إطلاقه في مارس 2009.

رسم بياني 8.2.2: تطور عدد العقود المرسلة إلى مكتب القروض
ما بين مارس ودجنبر 2009

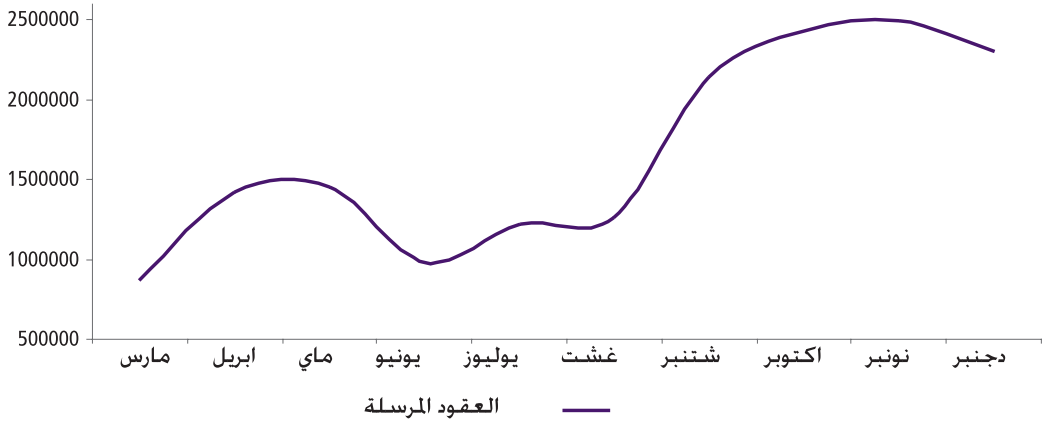

بعد تثبيت منظومة التزويد، أعطيت الانطلاقة لعملية الاطلاع على قاعدة البيانات في شهر أكتوبر، وذلك من أجل تمكين مؤسسات الائتمان من الاطلاع على تقارير ملاءة الزبناء اللازمة لتقييم مخاطر الائتمان.

رسم بياني 9.2.2: تطور عدد مرات الاطلاع خلال الفترة ما بين أكتوبر ودجنبر 2009

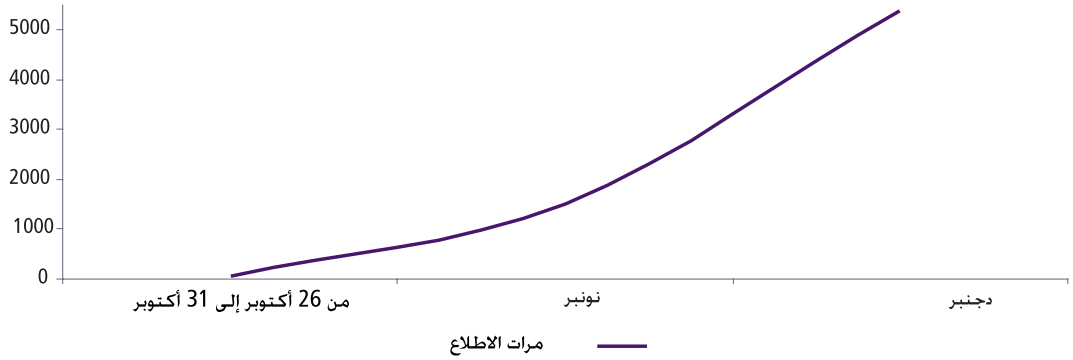

2.1.6.2.2 نشاط المصلحة المركزية لعوارض الأداء

عرفت سنة 2009 انضمام بنك "الكيسا"، و"بنكو سابادیل"، و"س.د.ج كابيتال" إلى المصلحة المركزية لعوارض الأداء.

ومقارنة بالسنة الماضية، يبين تدفق المعطيات المعالجة من طرف المصلحة المركزية لعوارض الأداء التطورات التالية:

- ارتفعت نسبة التصريح بالعوارض بشكل ملموس من 2% إلى 11%؛
- بلغت حصة الأشخاص الطبيعيون والأشخاص المعنويون على التوالي 83% و17% من مجموع هذه التصريحات؛
- انخفضت نسبة تسويات العوارض بحوالي 5%؛
- تزايدت نسبة عوارض الأداء المنتهية الأجل بنسبة 18% مقابل 363% في سنة 2008؛
- اقتصرت الزيادة في طلبات المعلومات على 12% عوض 23% في السنة المنصرم؛
- تراجعت أحكام المنع القضائي بنسبة 13% بعد ارتفاعها بحوالي النصف.

جدول 3.2.2 : تطور تدفقات المعطيات المعالجة من طرف المصلحة المركزية عوارض الأداء

السنة / العدد* بالآلاف	2007	2008	2009	التغير(%) 2007/2008	التغير(%) 2008/2009
تصريحات بعوارض الأداء	296,7	302,7	336,5	2	11
إلغاء عوارض الأداء	8,2	5,0	5,5	-39	11
تسوية عوارض الأداء	115,5	111,9	106,3	-3	-5
عوارض الأداء المنتهية آجالها	37,2	172,1	202,6	363	18
طلبات المعلومات	981,2	208,2 1	351,7 1	23	12
أحكام المنع القضائي بإصدار الشيكات	86,0	128,0	111,0	49	-13

إضافة إلى ذلك، مكنت آلية الاستماع والتوجيه التي تستهدف العموم من تلقي 3399 طلب، أدت دراستها إلى تحقيق النتائج التالية:

- إلغاء 221 حالة منع تم التصريح بها عن طريق الخطأ؛
- تسوية 9 عوارض أداء؛
- الاستجابة لحوالي 439 طلب معلومات شخصي؛
- وتلبية 2730 طلب مساعدة مرتبط بنشاط المصلحة المركزية.

ومن أجل الاستمرار في تطوير المصالح المركزية للمعلومات، تم إدراج أربعة أنشطة في إطار المخطط الاستراتيجي 2010-2012 وهي:

- استكمال ورش إعادة هيكلة المصالح المركزية للمعومات من أجل إحداث المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيك؛
- إدراج عوارض الأداء المتعلقة بالأوراق التجارية وبإشعارات الاقتطاع ضمن المصلحة المركزية لعوارض الأداء؛
- إحداث ملف الشيكات غير القانونية قصد تمكين التجار من الاطلاع عليه؛
- وضع مصلحة مركزية للحسابات البنكية.

2.6.2.2 النظام المعلوماتي لدعم اتخاذ القرار

يهدف هذا المشروع الذي أعطى البنك انطلاقته في سنة 2009 على المستوى الداخلي إلى تحقيق أرباح هامة في الإنتاجية مرتبطة بتقليص الحيز الزمني المخصص للبحث عن المعلومات، وضمان استقلالية أكبر للمستعملين، والاستفادة من الجهود المبذولة في مجال معالجة وضمان صحة المعطيات وأخيرا في توحيد ممارسات وحدات البنك في ما يتعلق بالاسترجاع. وتم تقسيم هذا المشروع إلى محورين، يتعلق الأول بتعميم العمل بأدوات نظام دعم اتخاذ القرار، والمحور الثاني بإحداث مستودع مركزي لمعطيات البنك.

1.2.6.2.2 تعميم العمل بأدوات نظام دعم اتخاذ القرار

استقر اختيار البنك في هذا المرحلة على القاعدة المعلوماتية لمعد البرامج SAS التي تتميز بكونها حلا مندمجا. وستتشكل القاعدة المعلوماتية للبنك من محرك SAS لدعم اتخاذ القرار، الذي سيتم في فلكه إنشاء أدوات تتكفل بالقيام بأنشطة رفع التقارير، وإعداد البيانات، وتصميم وتوزيع المؤشرات الرئيسية، وتدبير الاستقصاءات، والتحليل الإحصائي إضافة إلى معالجة البيانات والاطلاع على قواعد البيانات التشغيلية. في نفس الوقت، سيتم استخدام أداة لاستخراج وتحويل والتزود بالبيانات وذلك على الخصوص من أجل تنظيم عملية تزويد القاعدة بالسلسلات الاحصائية النقدية، والاقتصادية والمالية والمستودع المركزي للبيانات انطلاقا من مصادر متعددة للبيانات.

2.2.6.2.2 إحداث المستودع المركزي لبيانات البنك

يهدف القسم الثاني من المشروع إلى إحداث المستودع المركزي لبيانات البنك في نطاق تجريبي يتكون من مؤشرات للمهن.

في نفس السياق، سيتم إحداث أرضية من أجل ضمان التدبير المندمج لجميع مراحل الاستقصاءات التي يقوم بها البنك. وستوضع رهن إشارة كافة وحدات البنك قاعدة بيانات تتضمن المؤشرات الهامة المتعلقة بجميع الاستقصاءات.

ويتضمن النطاق التجريبي لمشروع الاسترجاع أيضا خدمات إحداث وحدة لتدبير نشر البيانات وخاصة قصد ضمان تتبع أفضل للمؤشرات، والتقارير والبيانات الموزعة على الشركاء الخارجيين أو المنشورة على الموقع الإلكتروني المؤسساتي للبنك.

وبدأ تنفيذ المشروع في شتنبر 2009 وسيتم الانتهاء منه في سنة 2010.

3.2 الانفتاح والقرب

1.3.2 العلاقات مع الخزينة

في إطار تحديث أنشطته، قام البنك بإلغاء التعامل المادي في اكتتابات المؤسسات البنكية برسم عمليات المزايدة الخاصة بسندات الخزينة وفي عمليات إعادة التمويل لدى البنك، من خلال التزود بآلية معلوماتية موثوق فيها وتتوفر على شروط السلامة المطلوبة في تدبير ومعالجة هذه العمليات.

ويشتمل هذا النظام على ثلاث وحدات: تخصص الوحدة الأول لعمليات السياسة النقدية، والثانية للأدوات المتعلقة بعمليات الاكتتاب، وإعادة الشراء وتحويل سندات الخزينة فيما تتطرق الوحدة الثالثة لتدبير عمليات الإقراض والاقتراض التي تقوم بها الخزينة في السوق ما بين البنوك. ولتدبير هذا النظام على النحو الأمثل، قام البنك بالعديد من الأنشطة التكوينية والتحسيسية لفائدة المتدخلين في السوق من أجل تعميق معرفتهم بالنظام والقيام بعمليات التطوير التنظيمي والتقني الضرورية للاستفادة من الخدمات التي يقدمها.

وتم الشروع الفعلي في تطبيق نظام "التراسل الآلي" في شهر يوليوز بالنسبة للاكتتابات المتعلقة بعمليات السياسة النقدية وعمليات المزايدة الخاصة بسندات الخزينة. وحدد موعد العمل بالوحدات المتعلقة بعمليات الاقراض والاقتراض للخزينة في السوق مع بداية سنة 2010.

2.3.2 الشبكة الوطنية للبنك

لم تعرف شبكة البنوك، المكونة من فرعين وثمانية عشر وكالة، أي تغيير على مستوى تواجدها في سنة 2009. ومع ذلك، تواصل نمو أنشطتها من خلال العديد من عمليات التحديث. وانعكس التقدم المحرز على الخصوص من خلال مكننة العملة الائتمانية، وتكريس مقاربة الجودة والتحكم في المخاطر التشغيلية وتعزيز منظومة السلامة.

1.2.3.2 تعزيز منظومة العملة الائتمانية

مكن التطوير الكمي والكيفي لآلات الخاصة بمعالجة وتلفيف العملة الائتمانية من تحقيق سرعة أكبر في معالجة هذه العمليات إلى جانب تحسين ظروف عمل المستخدمين. وارتفع على نحو تدريجي عدد الآلات المستخدمة ليصل إلى 814 وحدة مقابل 415 وحدة في سنة 2004.

2.2.3.2 تعزيز منظومة سلامة المقرات

تعززت منظومة السلامة بشكل ملموس في سنة 2009 بفضل تعميم تجهيز مجموع شبكة البنك بالأنظمة الرقمية للمراقبة والتسجيل إضافة إلى وسائل رصد المعادن التي تم وضعها في فترة سابقة.

3.2.3.2 الجودة ورضا العملاء

في إطار استراتيجية القرب المتبعة إزاء العملاء والجمهور، تم تزويد شبكة البنك التي تمثل النقطة الرئيسية للتواصل بأماكن استقبال من أجل توجيه الزبناء ووضع كافة المعلومات المتعلقة بمهام البنك رهن إشارتهم وتم استحداث نظام عصري لتدبير صف الانتظار خاصة لدى وكالتي البنك في الرباط والدار البيضاء.

إلى جانب هذه الأنشطة، مكن تبني مقاربة الجودة من الحفاظ على دينامية التحديث من خلال المعلومات المستخلصة من الاجتماعات مع العملاء المؤسساتيين والشركاء الآخرين، ومعالجة شكايات العملاء وتتبع سير الأنشطة عن قرب.

4.2.3.2 الإشراف على أنشطة المراكز الخاصة للفرز

في إطار مهمته الإشرافية المنبثقة عن تفويض نشاط الفرز للشركات المسيرة للمراكز الخاصة للفرز، قام البنك بتعبئة موارده على مستوى الوكالة في الدار البيضاء وفرعه في طنجة الذين قاما بواحد وعشرين مهمة تفتيشية لدى المراكز الخاصة للفرز خلال سنة 2009.

كما اطلع البنك أيضا على نوعية آلات الفرز التي تستعملها هذه المراكز، وفعالية منظومة السلامة التي يتوفرون عليها واحترام القواعد والإجراءات المتبعة في معالجة الأموال.

3.3.2 التواصل

في إطار استراتيجية التواصل الشاملة التي ينهجها البنك، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، عمل هذا الأخير في سنة 2009 على تعزيز سياسة الانفتاح والتواصل من خلال تعزيز وتنويع قنوات الإخبار. كما اندرج تطوير الشراكات وتقاسم المعلومات في صلب انشغالاته.

هكذا، قام البنك بتعزيز الخطوات المتخذة من أجل تحسين فهم قراراته من طرف الجمهور. وأصبحت اللقاءات مع الصحافة تعقد في نفس يوم اجتماع مجلس البنك من أجل إعطاء الشروح للقرارات المتخذة في مجال السياسة النقدية. كما أن تقرير السياسة النقدية، وهي الوثيقة التي تنبني عليها قرارات المجلس، أصبح منذ هذه السنة يوزع في نفس الجلسة على الصحفيين الحاضرين خلال اللقاء الصحفي.

وعلى مستوى موقعه الإلكتروني، الذي يمثل الركن الأساس في سياسته التواصلية، انكب البنك على اتباع منجهية تحديثية متواصلة من أجل منح الجمهور معلومات محينة، ومنوعة ومهيكلة على نحو متزايد.

وعلى صعيد منشورات المؤسسة المتاحة للجمهور، تم استكمال هذه المنظومة في سنة 2009 بمذكرات إخبارية جديدة، اثنتان منها تتطرق على التوالي إلى أنظمة ووسائل الأداء ومكافحة غسل الأموال، إضافة إلى العديد من الدعامات الإخبارية الموزعة على صعيد شبكة فروع البنك.

من جهة أخرى، وبغية ضمان انخراط أكبر للعاملين في البنك وإطلاعهم على آخر المستجدات، واصل معهد الإصدار في سنة 2009 تطوير أدوات تواصله الداخلي. هكذا، تم نشر ثلاثة أعداد من النشرة الداخلية "Infobam" التي سلطت الضوء على المشاريع الكبرى للبنك. كما تم إنجاز العديد من الدلائل والمطويات لهذا الغرض. واختتمت السنة باجتماع إطاري شكل الفرصة المناسبة للوقوف على حصيلة السنة المنصرمة والتطرق إلى التوجهات والتحديات الجديدة للمؤسسة.

واستمرارا لهذه الرغبة في الانفتاح، تظل الشفافية هدفا يحظى بالأولوية في سياسة البنك التواصلية. ويظل تعزيز وتحديث عمليات الإعلام والتواصل حول مهام وقرارات البنك أحد التوجهات الكبرى ضمن المخطط الاستراتيجي 2010-2012 للبنك. ولهذه الغاية، وضع ضمن أهدافه الرئيسية دعم تطوير العلاقات مع الشركاء المؤسساتيين، وتشجيع الثقافة المالية ومواكبة تعزيز إطار الحكامة وسياسة التنمية المستدامة. ويظل تثمين وتقاسم موروثه أيضا محورا رئيسيا ضمن استراتيجيته التواصلية.

وفي إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس البنك في سنة 2009 ، تمت وضع برنامج غني ومتنوع يضم للعديد من الأحداث. وسواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، تم الاحتفال بهذه الذكرى المهمة في تاريخ مؤسستنا تحت شعار الانفتاح والتشارك.

إطار 1.3.2 : أبرز الأحداث التي ميزت الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس البنك في سنة 2009

تميز الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس البنك بتنظيم العديد من الأحداث والتظاهرات:

17 مارس: حفل تسليم شهادة الجودة ISO 9001 للبنك بالنسبة لمجموع أنشطتها.

أبريل إلى دجنبر: تنظيم زيارات إلى دار السكة لفائدة أبناء مستخدمي البنك.

4 إلى 6 ماي: تنظيم مؤتمر دولي حول الإشراف البنكي بالتعاون مع مركز تورنتو وهيئة الأسواق المالية بالكيبيك.

26 ماي: نشر مؤلف حول التراث المعماري للبنك.

29 ماي: تنظيم مؤتمر دولي بمراكش حول « دور البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي في رصد وتدبير الأزمات المالية: دروس من التجارب الأخيرة» عرف مشاركة صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوربي، وصندوق النقد العربي، والبنك المركزي لبلدان غرب إفرقيا وكذا محافظي العديد من البنوك المركزية.

3 يوليوز: تنظيم حفلات استقبال للمستخدمين في جميع مقرات وفروع البنك

فاتح أكتوبر: إصدار البنك لورقة بنكية تذكارية بقيمة 50 درهم. وقد خضع تصميم هذه الورقة البنكية وكذا الطابع البريدي والقطعة النقدية التذكارية لمسابقة دولية.

من 28 إلى 30 أكتوبر: تنظيم النسخة الثانية من المؤتمر السنوي لرؤساء الافتحاص الداخلي في البنوك المركزية للبلدان الفرانكفونية بمشاركة 25 وفدا من البنوك المركزية في إفريقيا، وأمريكا الشمالية وآسيا وأوربا.

نونبر: تنظيم مسابقة في الرسم حول موضوع الذكرى الخمسون مخصص لفائدة أبناء المستخدمين.

11 دجنبر: تنظيم يوم الأطر في مركز التكوين المهني للبنك.

4.3.2 متحف النقود

نظم البنك العديد من التظاهرات الثقافية والمواطنة بمناسبة الذكرى الخمسينية.

هكذا، تم إنشاء متحف على مساحة تصل لحوالي 2000 متر مربع وتتضمن:

- معرضا يتناول التاريخ النقدي للمغرب، منذ العصور القديمة وإلى الفترة الراهنة، ويستعرض حوالي ألف قطعة ما بين أدوات ما قبل نقدية وعملات قديمة وأوراق بنكية مغربية؛
- رواق يسلط الضوء على مهن ووظائف البنك. ويتعلق الأمر بحائط زجاجي يتكون من شاشات وتطبيقات تفاعلية تهدف إلى إعطاء الجمهور صورة واضحة وتربوية حول مهن البنك المركزي.
- رواق فني يعرض أعمالا فنية لرسامين مغاربة ومستشرقين؛

أنشأ متحف البنك بناء على تصور سينوغرافي ومتحفي عصري يعتمد أساسا على الصورة والتفاعلية والبيداغوجية. ويستهدف هذا المتحف العموم ويقترح مستويات متعددة لمعالجة المعلومات. ويتكون من فضاءات للمعارض الدائمة والمؤقتة، وورشات تربوية، ومكتبة وقاعة اجتماعات. وستضع المكتبة رهن إشارة الزوار حوالي أربعين منتجا في مجال المتاحف (إصدارات، قطع نقدية وأوراق بنكية مسحوبة من التداول، ومواد متحفية وإشهارية). وسيفتح المتحف أمام العموم في 18 ماي 2010 الذي يتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للمتاحف.

وتواصلت عملية تجميع ومعالجة الأرشيف التاريخي للبنك، من خلال أعمال تصنيف 000 378 وثيقة تاريخية تم الحصول عليها من بنك فرنسا، وبنك BNP Paribas، والمكتبة الوطنية للمغرب ومركز الأرشيف الديبلوماسي لمدينة نانت.

وتواصلت أيضا سياسة إثراء الموروث النقدي والفني للبنك من خلال شراء على الخصوص أعمال فنية لكبار الرسامين المغاربة والمستشرقين، وعينات ونماذج من الأوراق البنكية المغربية النادرة جدا.

5.3.2 التعاون الدولي

خلال سنة 2009، شارك البنك في العديد من التظاهرات الدولية من بينها:

- اجتماعات الربيع والخريف لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي نظمت شهر أبريل في واشنطن وشهر أكتوبر في إستانبول؛
- الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي البنوك المركزية والهيئات النقدية العربية التي انعقدت في شهر شتنبر بأبوظبي؛
- الاجتماع السادس عشر لمحافظي البنوك المركزية للبلدان الفرانكفونية، الذي انعقد شهر ماي في نيس حول موضوع "الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاديات".

تعزز نشاط التعاون الدولي مجددا في سنة 2009، سواء مع الشركاء التقليديين للبنك أو مع المؤسسات الأخرى الراغبة في الاستفادة من تجربته الغنية. وبرسم البرامج السنوية للتعاون، تم إنجاز ثلاثة أنشطة مع بنك فرنسا، وخمسة مع رابطة متطوعي الخدمات المالية (FSVC) وأربعة أنشطة مع بنك بلدان إفريقيا الوسطى.

موازاة مع ذلك، نظم البنك أنشطة تتمثل في زيارات دراسية وزيارات للدعم لفائدة البنك المركزي الموريتاني، والبنك المركزي الليبي، والبنك المركزي لجمهورية غينيا، والبنك المركزي لبلدان غرب إفريقيا، ومصرف لبنان، والبنك الوطني لألبانيا والبنك الوطني لبولونيا.

وقام البنك أيضا في سنة 2009 بالتوقيع على اتفاقية تعاون في مجال المراقبة البنكية وتبادل المعلومات والتعاون العام مع البنك المركزي لبلدان غرب إفريقيا.

بنك المغرب

بنك المغرب

الجـزء 3

البيانات المالية لبنك المغرب

البيانات المالية

1. حصيلة بنك المغرب في نهاية دجنبر 2009

(بعد توزيع الأرباح)

الأصول (بآلاف الدراهم)	إيضاح	2008/12/31	2009/12/31
موجودات وتوظيفات بالذهب	1	**4 962 457**	**6 152 625**
موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية	2	**178 350 705**	**172 317 841**
ـ موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية		26 469 032	37 461 701
ـ سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها		136 700 006	128 081 155
ـ موجودات أخرى بالعملات الأجنبية		15 181 667	6 774 985
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	3	**1 468 018**	**7 307 701**
ـ اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي		1 054 717	1 053 778
ـ موجودات من حقوق السحب الخاصة		156 037	5 999 775
ـ اكتتاب لدى صندوق النقد العربي		257 264	254 149
مساعدات مالية للدولة		-	-
ـ تسبيقات تعاقدية		-	-
ـ تسبيقات برسم تسهيلة الصندوق		-	-
ـ مساعدات مالية أخرى		-	-
ديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها	4	**15 014 783**	**17 034 139**
ـ قيم مستحفظة		-	-
ـ تسبيقات للبنوك		15 000 000	17 000 631
ـ ديون أخرى		14 783	33 508
سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة		**3 068 950**	**-**
أصول أخرى	5	**11 748 462**	**12 822 901**
ـ مدينون مختلفون		7 070 561	7 979 124
ـ أصول مختلفة أخرى		4 677 901	4 843 777
قيم مستعقرة	6	**2 530 705**	**2 796 030**
ـ قيم مستعقرة		2 530 705	2 796 030
مجموع الأصول		**217 144 080**	**218 431 238**

الخصوم (بآلاف الدراهم)	إيضاح	31/12/2008	31/12/2009
أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة	7	**134 771 581**	**143 139 225**
- أوراق بنكية		132 691 292	140 937 548
- قطع نقدية		2 080 289	2 201 677
التزامات بالذهب والعملات الأجنبية	8	**2 432 466**	**2 895 116**
- التزامات بالذهب			
- التزامات بالعملات الأجنبية		2 432 466	2 895 116
التزامات بالدرهم القابل للتحويل	9	**196 176**	**210 403**
- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية		184 390	197 113
- التزامات أخرى		11 786	13 291
ودائع والتزامات بالدرهم	10	**59 630 039**	**44 261 285**
- الحساب الجاري للخزينة العمومية		1 458 154	3 809 646
- ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية		52 946 150	37 294 962
- حسابات جارية		52 946 150	37 294 962
- حسابات سحب السيولة			
- حسابات تسهيلات الإيداع			
- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية		3 583 063	1 194 821
- حسابات أخرى		1 642 672	1 961 856
خصوم أخرى	11	**13 524 121**	**15 473 844**
مخصصات حقوق السحب الخاصة	12	**1 068 834**	**6 918 045**
رساميل ذاتية ومثيلاتها	13	**5 520 863**	**5 533 320**
- رأس المال		500 000	500 000
- احتياطيات		5 001 340	5 001 340
- رساميل ذاتية أخرى ومثيلاتها		19 523	31 980
مجموع الخصوم		**217 144 080**	**218 431 238**

2. حساب العائدات والتكاليف

العائدات (بآلاف الدراهم)	2008/12/31	2009/12/31
فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	6 582 353	5 048 010
فوائد محصلة على المساعدات المالية للدولة	-	-
فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها	506 974	587 428
فوائد محصلة أخرى	9 568	8 017
عمولات محصلة	303 112	307 324
عائدات مالية أخرى	1 401 478	1 065 648
مبيعات السلع والخدمات المنتجة	62 287	65 453
عائدات مختلفة	15 592	18 225
عمليات سحوبات على الاستخمادات	2 374	-
مؤونات مسترجعة	1 023 040	471 291
عائدات غير جارية	1 014	234 342
مجموع العائدات	**9 907 792**	**7 805 738**

التكاليف (بآلاف الدراهم)	2008/12/31	2009/12/31
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية	34 987	9 355
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل	-	-
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	721 757	459 828
عمولات ممنوحة	25 323	24 678
تكاليف مالية أخرى	429 925	414 982
تكاليف خاصة بالموظفين	912 688	924 697
شراء المواد والأدوات	160 677	175 353
تكاليف خارجية أخرى	126 885	206 752
مخصصات للاستخمادات والمؤونات	1 092 849	811 108
تكاليف غير جارية	153 439	218 132
ضرائب على الأرباح	2 343 980	1 776 996
مجموع التكاليف	6 002 510	5 021 881
الربح الصافي	**3 905 282**	**2 783 857**

3. خارج الحصيلة

(بآلاف الدراهم)	إيضاح	2008/12/31	2009/12/31
	14		
عمليات الصرف بالناجز			
– العملات الأجنبية المتوقع تسليمها بالناجز			
– الدراهم المتوقع تحصيلها بالناجز			
عمليات الصرف لأجل			
– العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها لأجل		84 270	81 794
– العملات الأجنبية المتوقع تسليمها لأجل		80 245	77 738
عمليات الصرف – الودائع بالعملات الأجنبية		11 594 626	14 015 132
عمليات الصرف – عمليات المفاضلة			
– العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها لأجل		463 757	8 403 145
– العملات الأجنبية المتوقع تسليمها		926 032	8 382 360
تعديل العملات الأجنبية خارج الحصيلة			
التزامات على المنتجات المالية المشتقة			
التزامات على السندات			
– سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة		15 000 000	
– سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها		1 273 400	17 819 500
– سندات متوقع تسليمها			
التزامات أخرى			
– ضمانات محصلة على الأسواق		25 809	28 619
- التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين		592 880	612 373
- التزامات بالتمويل ممنوحة لفائدة الموظفين		28 974	35 259
- التزامات ممنوحة أخرى		1 000	1 000

1.3 حصيلة بنك المغرب

يشير تحليل تطور حصيلة البنك من سنة لأخرى إلى التأثير المزدوج للانخفاض المتواصل للموجودات الخارجية وتوزيع صندوق النقد الدولي لمخصصات حقوق السحب الخاصة وكذا تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي في مناسبتين.

وقد كانت الحصيلة متوازنة في المجمل رغم تباين التغيرات التي شهدتها أهم البنود. إذ سجل مجموع الحصيلة نموا محدودا بلغ 0,6% ليصل في نهاية 2009 إلى 218.431 مليون درهم.

1.1.3 الأصول

رسم بياني 1.1.3 : توزيع بنود الأصول

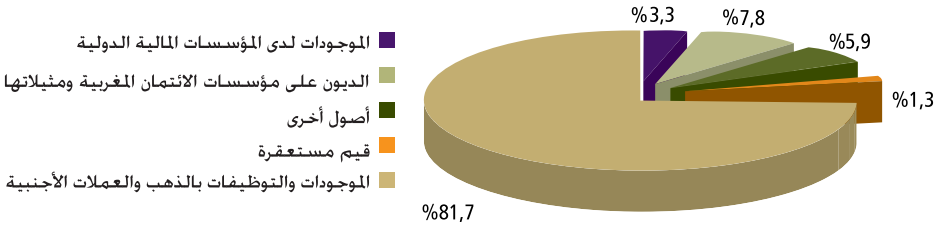

الموجودات والتوظيفات من الذهب

بلغت الموجودات والتوظيفات من الذهب 6.153 مليون درهم، مسجلة نموا قدره 1.190 مليون درهم بنسبة 24%. ويعزى هذا التزايد بشكل حصري إلى ارتفاع سعر أونصة الذهب من 882,05 دولار إلى 1.096,97 دولار. وظل رصيد الذهب شبه مستقر في 708.662,438 أونصة.

الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

بلغت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية 172.318 مليون درهم، أي ما يقارب 79% من أصول البنك، لتسجل بذلك انخفاضا قدره 6.033 مليون درهم بنسبة 3,4%، مقابل 3,6% في سنة 2008. ونتج هذا التراجع بالأساس عن تقلص مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. ويتم استثمار الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بشكل رئيسي في سندات الاقتراض.

الموجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

ارتفعت هذه الموجودات بمبلغ 5.840 مليون درهم لتصل إلى 7.308 مليون درهم، بعد قيام صندوق النقد الدولي سنة 2009 بتوزيع مخصصات عامة وخاصة بلغت في المجمل 475,7 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة.

وقد أدت مخصصات حقوق السحب الخاصة إلى زيادة المبلغ الخام لاحتياطيات الصرف. غير أن المبلغ الصافي لهذه الأخيرة لم يشهد أي تغير إذ أن هذه المخصصات ترفع أصول وخصوم البنك بنفس القدر.

الديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها

انتقلت هذه الديون من نهاية سنة لأخرى من 15.015 مليون إلى 17.034 مليون درهم، لتعكس بذلك الحجم المهم لعمليات ضخ السيولة عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام.

سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة

سجلت محفظة سندات الخزينة إلى غاية نهاية دجنبر 2009 رصيدا فارغا على إثر حلول أجل استحقاق كافة السندات المكونة له.

ويجدر التذكير إلى أنه في إطار تسديد الخزينة للتسبيقات الاتفاقية، قام بنك المغرب سنتي 2006 و2007 بالاكتتاب في سندات الخزينة بمبلغ مجموعه 5.500 مليون درهم.

أصول أخرى

ارتفعت الأصول الأخرى، المكونة أساسا من حسابات مدينين مختلفين وحسابات التسوية وحسابات التحصيل، من 11.748 مليون درهم سنة 2008 إلى 12.823 مليون في نهاية 2009.

القيم المستعقرة

سجلت الأصول المستعقرة للبنك، والمكونة من المستعقرات المجسدة وغير المجسدة والقروض المستعقرة وكذا المساهمات في رأس المال والاستخدامات المماثلة، ارتفاعا بمبلغ 265 مليون درهم في نهاية 2009، أي 10,5%، سيما نتيجة النمو الذي شهدته الاستثمارات في مستعقرات الاستغلال المجسدة.

2.1.3 الخصوم

رسم بياني 2.1.3 : توزيع بنود الخصوم

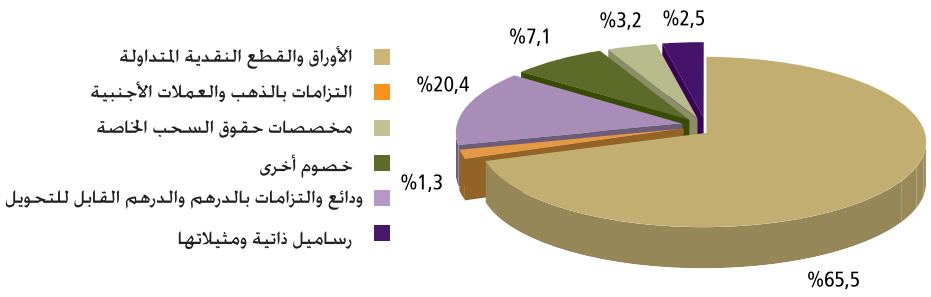

الأوراق والقطع النقدية المتداولة

بلغت قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة 143.139 مليون درهم بنهاية شهر دجنبر 2009. حيث ارتفعت بواقع 8.368 مليون درهم أو 6,2%. لتسجل بذلك تراجعا مقارنة بالوتيرة المسجلة في الثلاث سنوات الأخيرة. غير أن حصة النقود الائتمانية في مجموع خصوم البنك ظلت في ارتفاع مستمر. إذ شكلت في سنة 2009 حوالي الثلثين.

الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

ارتفعت هذه الالتزامات بمبلغ 463 مليون درهم أو 19% لتصل إلى 2.895 مليون درهم. نتيجة تزايد التزامات البنك تجاه غير المقيمين.

الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

بلغ مجموع هذا البند 210 مليون درهم. بارتفاع نسبته 7,3%. ارتباطا على الخصوص بتزايد التزامات البنك إزاء المؤسسات المالية الدولية على إثر ارتفاع سعر حقوق السحب الخاصة.

الودائع والالتزامات بالدرهم

انخفضت الودائع والالتزامات بالدرهم سنة 2009 بنسبة 25,8% لتصل إلى 44.261 مليون درهم. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى تقلص ودائع الحسابات الجارية للبنوك بحوالي 30% بعد عمليتي خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 10% في يونيو و8% في شتنبر.

خصوم أخرى

ارتفعت العناصر المكونة لبند "الخصوم الأخرى" بمقدار 1.950 مليون درهم إلى 15.474 مليون درهم. مسجلة بذلك نموا بنسبة 14,4%. ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف.

مخصصات حقوق السحب الخاصة

انتقل مبلغ مخصصات حقوق السحب الخاصة من 1.069 مليون درهم إلى 6.918 مليون درهم. ويعود ذلك بشكل حصري إلى قيام صندوق النقد الدولي بمنح المغرب مخصصات عامة وخاصة على التوالي في 28 غشت و9 شتنبر 2009.

رساميل ذاتية ومثيلاتها

ارتفعت الرساميل الذاتية ومثيلاتها في نهاية 2009 إلى 5.533 مليون درهم، بينما ظل رأسمال البنك دون تغير عند 500 مليون درهم.

2.3 حساب العائدات والتكاليف

سجلت النتيجة الصافية للبنك انكماشا بنسبة 28,7%، إذ بلغت 2.784 مليون درهم، بعد أن شهدت نموا هاما خلال الثلاث سنوات السابقة. وقد ساهم انخفاض التكاليف بنسبة 16,3% في التخفيف من حدة هذا التراجع الذي يعزى إلى هبوط العائدات بنسبة 21,2%.

رسم بياني 1.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية

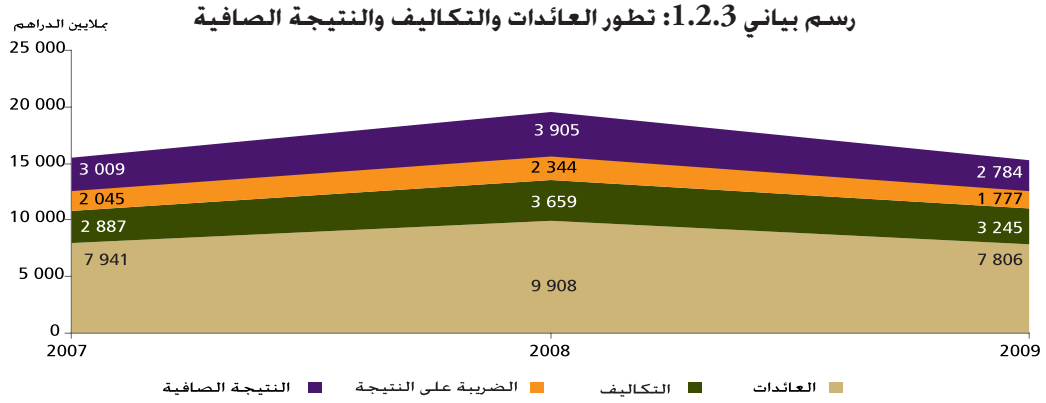

2.1.3 العائدات

رسم بياني 2.2.3: توزيع بنود العائدات

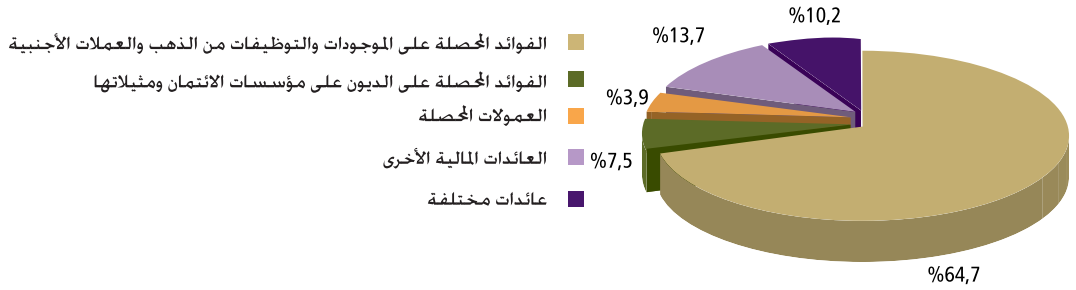

بلغت عائدات البنك 7.806 مليون درهم، مسجلة تراجعا قدره 2.102 مليون درهم أو 21,2% مقارنة مع سنة 2008. ويعزى ذلك بالأساس إلى انخفاض عائدات التوظيفات بالعملات الأجنبية التي تمثل حوالي 80% من عائدات البنك.

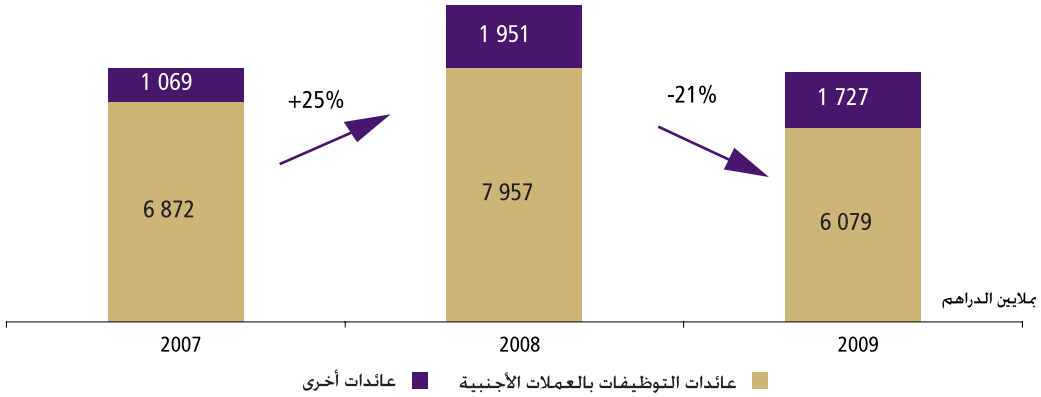

فقد انخفضت الفوائد المحصلة من الموجودات والتوظيفات من الذهب والعملات الأجنبية بنسبة 23,3% لتصل إلى 5.048 مليون درهم. ويفسر هذا الانكماش بتقلص احتياطيات الصرف وانخفاض نسب الفائدة المطبقة عليها.

وبالمقابل، ارتفعت الفوائد المحصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها بما يناهز 16% لتبلغ ما مجموعه 587 مليون درهم، منها 551 مليون برسم التسبيقات لمدة 7 أيام، وذلك على إثر تزايد لجوء البنوك لتمويلات البنك المركزي.

وشهدت العائدات المالية الأخرى، والمكونة أساسا من فوائض القيمة عن العمليات بالعملات الأجنبية، تراجعا بلغ 336 مليون درهم من نهاية سنة لأخرى، أي بنسبة 24%، لتصل إلى 1.066 مليون درهم. ويشمل هذا التطور انخفاضا في فوائض القيمة الغير المحققة على تفويضات التدبير وارتفاعا في فوائض القيمة على سندات التوظيف الأجنبية.

وبلغت المؤونات المسترجعة 471 مليون درهم، مسجلة بذلك تقلصا بنسبة 54%، لاسيما بفعل ارتفاع قيمة السندات الأجنبية التي يحوزها البنك.

2.2.3 التكاليف

رسم بياني 3.2.3 : توزيع بنود التكاليف

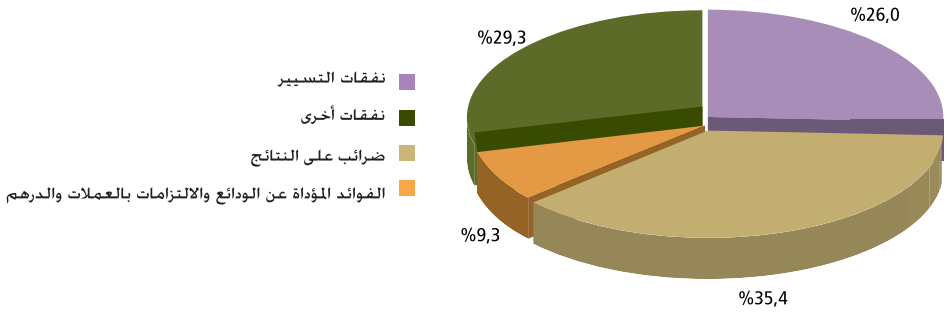

انخفضت التكاليف الإجمالية للبنك في نهاية سنة 2009 من 6.002 مليون درهم إلى 5.022 مليون درهم، مسجلة بذلك حدا للتوجه التصاعدي الملاحظ منذ سنة 2003. ودون احتساب الضريبة على الشركات، بلغت النفقات 3.245 مليون درهم، بتراجع قدره 413,6 مليون درهم أو 11,3%. ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي إلى تدني كل من الفوائد المؤداة عن الودائع والالتزامات بالدرهم وكذا مخصصات الاستخمادات والمؤن.

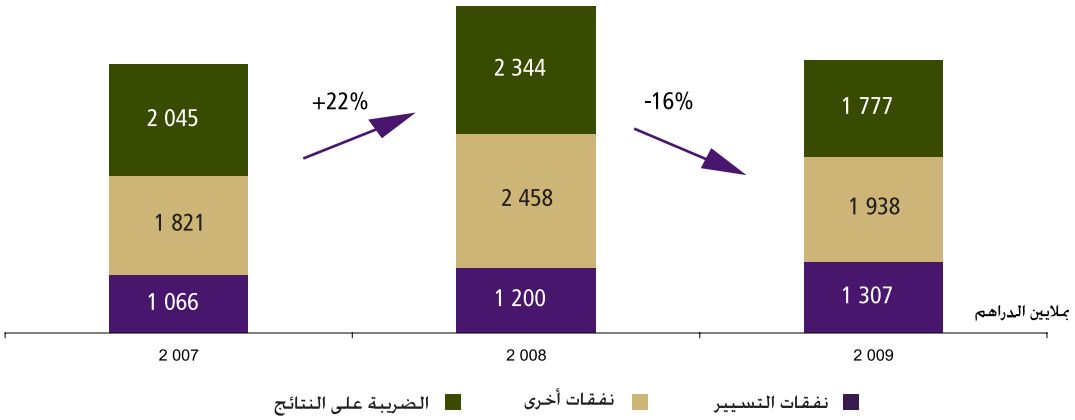

وسجلت الفوائد الممنوحة برسم الودائع والالتزامات بالدرهم، البالغ مجموعها 460 مليون درهم، انخفاضا قدره 262 مليون درهم، أي بنسبة 36,3%، على إثر تقلص الفوائد الممنوحة على كل من موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (71,6-%) والاحتياطي الإلزامي (26,7-%).

وبالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل تكاليف بقيمة 35 مليون درهم برسم الفوائد الممنوحة على الحساب الجاري للخزينة، طبقا للاتفاقية الموقعة في يوليوز 2009 بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب الخاصة بعمليات الخزينة في السوق النقدية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تدبير أمثل لفائض الخزينة العمومية أو حاجياتها في احترام تام لتطبيق السياسة النقدية.

وبلغت مخصصات الاستخمادات والمؤن 811 مليون درهم، بانخفاض قدره 282 مليون درهم أو 25,8% مقارنة بما تم تسجيله سنة 2008، وذلك بسبب تخفيض المؤن المخصصة لسندات التوظيف الأجنبية والتي ارتفعت قيمتها في السوق.

من جهتها، سجلت وتيرة نمو نفقات التسيير تباطؤا من 12,6% إلى 8,9% من نهاية سنة لأخرى، ليبلغ مجموعها 1.307 مليون درهم. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى تباطؤ نمو نفقات المستخدمين وشراء المواد واللوازم على التوالي من 14,1% و31,6% إلى 1,3% و9,1%.

3.2.3 نتيجة أنشطة البنك

نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف : انخفاض بنسبة 26% في نتيجة التوظيفات بالعملات الأجنبية.

بملايين الدراهم	2009	2008	(%)
عائدات عمليات تدبير احتياطيات الصرف	6 471	8 735	-26
تكاليف عمليات تدبير احتياطيات الصرف	928	1 211	-23
نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف	**5 543**	**7 524**	**-26**

نتيجة عمليات السياسة النقدية: ارتفاع هام في نتيجة عمليات السياسة النقدية.

بملايين الدراهم	2009	2008	(%)
عائدات عمليات السياسة النقدية	**605**	**566**	**7**
منها :			
الفوائد المحصلة برسم التسبيقات لمدة 7 أيام	551	377	46
الفوائد المحصلة على سندات الخزينة	31	120	-74
تكاليف عمليات السياسة النقدية	**308**	**457**	**-33**
منها :			
الفوائد الممنوحة على حسابات الاحتياطي الإلزامي	308	420	-27
نتيجة عمليات السياسة النقدية	**297**	**109**	**172**

نتيجة العمليات البنكية الأخرى : تحسن ملموس مرتبط بالانخفاض الهام في الفوائد الممنوحة على موجودات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بملايين الدراهم	2009	2008	(%)
عائدات بنكية أخرى	**475**	**476**	**-**
منها :			
العمولات المحصلة من عمليات الصرف	231	227	2%
تكاليف بنكية أخرى	**213**	**375**	**-43%**
منها :			
الفوائد الممنوحة على ودائع صندوق الحسن الثاني	58	203	-72%
الفوائد الممنوحة على الحساب الجاري للخزينة	35	0	-
نتيجة العمليات البنكية الأخرى	**262**	**101**	**159%**

3.3 الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية

الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق بنك المغرب المقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لمجموع أنشطته. ويعتمد أيضا القواعد المحاسبية الدولية.

وتضم القوائم التركيبية كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 03-76 المعتبر بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل، سواء للحساب الخاص للبنك أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة لها في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم في حسابات الحصيلة عند تاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالعملات الأجنبية وبالذهب

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند تاريخ إغلاق السنة المالية.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن إعادة التقييم في حساب تقييم احتياطيات الصرف المدرج في جانب الخصوم، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وهو المستوى الذي يجب الإبقاء عليه في رصيد هذا الحساب. كما تضع آلية لوضع مخصصات في هذا الحساب أو الاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف حسب الغرض من حيازتها، وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

– **محفظة المعاملات :** تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها، منذ البداية، حسب سعر شرائها، مع احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض أو نواقص القيمة الناتجة عن التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتيجة الموافقة.

ولا يملك بنك المغرب، إلى غاية متم سنة 2009، أي سند ضمن محفظة المعاملات.

- **محفظة التوظيف :** تتكون من السندات المشتراة بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة في الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة.

- لا يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.

- في نهاية كل شهر، تؤدي نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق إلى تكوين مؤونات لنقصان القيمة. وبالمقابل، لا تقيد فوائض القيمة غير المحققة في الحسابات.

ويجدر التذكير أن البنك قام في سنة 2008 بإحداث فئة فرعية ضمن سندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف قصيرة الأجل ذات الفوائد المحتسبة مسبقا. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها، مع احتساب الفوائد. وتتوزع الفوائد المحتسبة مسبقا على طول مدة السندات وتقيد في حسابات العائدات عند نهاية كل شهر.

- **محفظة الاستثمار :** تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها.

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة.
- لا يتم تقييد فوائض أو نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات.
- يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

موجودات أخرى بالعملات الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالأورو وبالدولار الأمريكي يفوض تدبيرها لوكلاء أجانب. وقد تمت تصفية جزء كبير من هذه المحفظة سنة 2009.

ويتم تقييد هذه السندات حسب قيمتها السوقية، إذ يتم إدراجها في البداية حسب سعر الشراء، وتقيد فوائض أو نواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة.

المستعقرات المجسدة وغير المجسدة

تقيد المستعقرات المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها ناقص الاستخمادات المتراكمة.

ويتم استخماد المستعقرات بطريقة منتظمة، حسب مدة استعمالها المقدَّرة مع تطبيق نسب الاستخماد المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخماد المعتمدة، حسب طبيعة كل مستعقر، في ما يلي:

- 20 سنة بالنسبة للعقارات؛
- 5 سنوات للاستصلاح والتهييئ والمنشآت؛

- 10 سنوات لأثاث المكتب ومعدات دار السكة؛
- 5 سنوات لمعدات المكتب، والمعدات والبرامج المعلوماتية، والعربات، والمعدات الأخرى.

المستعقرات المالية

تقيد مساهمات بنك المغرب في رأسمال المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات.
ويتم تقييم هذه المساهمات عند نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية للسنة السابقة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي:
- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
- المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة)؛
- القطع النقدية التذكارية.

وتقيد المواد واللوازم القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء ناقص المؤونة المكونة برسم تدني القيمة في تاريخ حصر الحسابات.
وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفة الشراء المكونة من سعر الشراء إضافة إلى المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، ناقص المؤونة المكونة برسم تدني القيمة.

وتقيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بثمن الإنتاج ناقص المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.

ويتم تقييم القطع النقدية التذكارية بثمن بيعها.

4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات من الذهب

تتكون هذه الموجودات من الموجودات من الذهب المودعة في المغرب والخارج.

ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم الموجودات من الذهب وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر الناجمة عن هذه العملية في حساب تقييم احتياطيات الصرف.

إيضاح رقم 2 : الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المقابلات بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. ويحتفظ بهذه الأخيرة على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

إيضاح رقم 3 : موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

يتضمن هذا البند :

- **الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي :** ويتكون من الجزء الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي.

وتبلغ مساهمة المغرب في صندوق النقد الدولي 588,20 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة:

- 517,76 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة محررة بالعملة الوطنية، منها 14,71 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة مكتتبة من طرف بنك المغرب (186 مليون درهم). ويمثل هذا المبلغ شريحة الاحتياطي المعبأة ويتم تقييده في دائنية "الحساب رقم 1" المفتوح لدى البنك باسم صندوق النقد الدولي؛
- 70,45 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (868 مليون درهم) مسددة من طرف بنك المغرب بالعملة الأجنبية، وتمثل القسم القابل للتصرف من جزء الحصة المشار إليه أعلاه.

ويمكن اللجوء لشريحة الاحتياطي عند الحاجة، إذ أنها تشكل جزءا من احتياطيات الصرف لبنك المغرب.

- **الموجودات من حقوق السحب الخاصة :** التي تمثل موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين لهذا الحساب عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فتسجل العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة وتسديدات القروض المقدمة للمغرب.
ويمنح صندوق النقد الدولي فوائد ربع سنوية على هذه الموجودات.

- **الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي :** الذي يمثل الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع بالعملة الأجنبية في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 27,55 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5,6 مليون درهم)؛
- 14,8 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية، منها 6,87 مليون دينار عربي مكتتبة من طرف البنك (254,15 مليون درهم)؛
- 12,55 مليون دينار عربي، منها 5,88 مليون مكتتبة من طرف بنك المغرب برسم عملية الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيات التي تمت في سنة 2005.

إيضاح رقم 4 : الديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية.

إيضاح رقم 5 : أصول أخرى

يتضمن هذا البند على الخصوص :

- المدينون المختلفون الذين يضمون أساسا ديون مختلفة مستحقة للبنك؛
- حسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات مالية وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة مما يسمح بربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها؛
- حسابات التحصيل التي تشمل أيضا الشيكات المستلمة مع اعتماد فوري.

إيضاح رقم 6 : قيم مستعقرة

يتضمن هذا البند:

- المستعقرات المجسدة وغير المجسدة للاستغلال وغير الاستغلال؛
- المساهمات في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية؛
- القروض التي يمنحها البنك لفائدة مستخدميه.

إيضاح رقم 7 : الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة

يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة لدى صناديق وكالاته.

إيضاح رقم 8 : الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند على الخصوص الودائع بالعملات الأجنبية للبنوك المغربية والبنوك الأجنبية وغير المقيمين.

إيضاح رقم 9 : الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين. ويشكل "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم سنويا تعديل الموجودات المقيدة في هذا الحساب وكذا في "الحساب رقم 2" لصندوق النقد الدولي قصد الأخذ بعين الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 10 : الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند:

- الحساب الجاري للخزينة الذي تقيد فيه جميع عملياتها؛
- الحسابات الجارية للبنوك المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي الإلزامي الذي بلغت نسبته 8% في نهاية سنة 2009 وتؤدى عنه فائدة سنوية بنسبة 0,75%؛
- حسابات سحب السيولة وتسهيلات الإيداع؛
- حسابات باقي المقيمين، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدى عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص 50 نقطة أساس.

إيضاح رقم 11 : خصوم أخرى

يتضمن هذا البند:

- دائنون مختلفون: الذي يتشكل بالأساس من اقتطاعات الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة، والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط برسم التغطية الاجتماعية؛
- حسابات التسوية: التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك والنفقات المستحقة وعائدات محتسبة مسبقا، مما يمكن من ربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ الدائنة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها؛
- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المقدمة للتحصيل؛
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتحملات مرتبطة بعمليات تم القيام بها خلال السنة المالية والتي من المحتمل تحققها. وتتعلق المؤونات التي تم إنشاؤها في سنة 2009 بالمخاطر الضريبية والنزاعات والعطل المؤدى عنها؛
- حساب تقييم احتياطيات الصرف: الذي تقيد فيه تغيرات سعر الصرف الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب الموقعة ما بين بنك المغرب والدولة. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال كيفما كان.

إيضاح رقم 12 : مخصصات حقوق السحب الخاصة

تسجل في هذا البند القيمة بالدرهم لمبالغ مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا.

ويؤدي البنك عمولات ربع سنوية عن هذه المخصصات.

إيضاح رقم 13 : رساميل ذاتية ومثيلاتها

يتضمن هذا البند:

- رأسمال بنك المغرب البالغ 500 مليون درهم؛
- الاحتياطيات التي بلغت 5 ملايير درهم في نهاية دجنبر 2009؛
- رساميل ذاتية أخرى ومثيلاتها البالغة 32 مليون درهم.

إيضاح رقم 14 : خارج الحصيلة

يمسك البنك محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة. ويتضمن خارج الحصيلة الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

طبقا للمهمة التي عهد بها إلينا مجلس البنك، أنجزنا تدقيقا للقوائم التركيبية المرفقة والمتعلق "ببنك المغرب"، والتي تتضمن الحصيلة، وحساب العائدات والتكاليف، وقائمة المعلومات التكميلية برسم السنة المالية المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2009. وتبرز هذه القوائم التركيبية مبلغا للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 463 532 5 ألف درهم مغربي، وربحا قدره 783 857 2 ألف درهم مغربي.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم التركيبية تقديما صريحا موافقا للمرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب. وتتضمن هذه المسؤولية تهيئة و تتبع مراقبة داخلية تتعلق بإعداد وتقديم القوائم التركيبية بدون أي خلل ملموس، وكذا تحديد تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مدقق الحسابات

تكمن مسؤوليتنا في إبداء رأينا بشأن هذه القوائم التركيبية اعتمادا على تدقيقنا للحسابات. وقد أنجزنا تدقيق الحسابات وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب. إن هذه المعايير تستلزم من جانبنا احترام أخلاقيات المهنة، تخطيط تدقيق الحسابات وإنجازه بغية الحصول على ضمان معقول لغياب أي خلل ملموس في القوائم التركيبية.

إن تدقيق الحسابات يتطلب إعمال مساطير من أجل تجميع العناصر الإثباتية المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية. ويخضع اختيار المساطير المعتمدة إلى تقدير مدقق الحسابات علاوة على تقدير مخطر تسرب اختلالات ملموسة إلى القوائم التركيبية. عند تقدير هذا المخطر، يأخذ مدقق الحسابات بعين الاعتبار المراقبة الداخلية المعمول بها داخل الوحدة و المعنية بإعداد وتقديم

القوائم التركيبية قصد تحديد مساطير التدقيق الملائمة للظرفية. وليس من أجل إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية. كما أن تدقيق الحسابات يتضمن تقييم الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة وكذا الطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة. وكذا تقييم التقديم العام للقوائم التركيبية.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وملائمة لسبر رأينا.

إبداء الرأي بشأن القوائم التركيبية

نشهد أن القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة العمليات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية المالية والذمة المالية ل«بنك المغرب» إلى غاية 31 دجنبر 2009 وفق المرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة «1أ» من قائمة المعلومات التكميلية قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحققات والمعلومات الخاصة

وقد تأكدنا من تطابق المعلومات الواردة في تقرير التدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

6.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 76-03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه في 30 مارس 2010، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير التسيير الذي أعده البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية لسنة 2009 وعلى توزيع النتيجة الصافية.

الـمـلـحـقـات

بنك المغرب

بنك المغرب

جدول م 1 المؤشـــرات الاقتصاديـــة الرئيسيـــة [1]

(المبالـغ بملايير الدراهـــم)	2007	2008	2009	التغيـــرات % 2008/2007	التغيـــرات % 2009/2008
الحسابـــات الوطنيـــة					
–الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (التطور%)	2,7	5,6	4,9		
. القيمة المضافة للفلاحة	20,8-	16,3	30,6		
. القيمة المضافة غير الفلاحية	6,0	4,1	1,0		
–الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	616,3	688,8	736,2	11,8	6,9
. القيمة المضافة للفلاحة	68,7	83,0	100,9	20,7	21,6
. القيمة المضافة غير الفلاحية	477,0	536,7	553,6	12,5	3,2
–الدخل الوطني الإجمالي المتاح	671,6	745,2	779,7	10,9	4,6
–الاستهلاك الوطني النهائي	472,2	518,5	551,7	9,8	6,4
–التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت	192,6	227,5	226,1	18,1	0,6-
–الادخار الوطني الإجمالي	199,4	226,6	228,0	13,7	0,6
–معدل الاستثمار (ت.إ.ر.ت\ن.د.إ) (%)	31,2	33,0	30,7		
–الادخار\الدخل الوطني الإجمالي المتاح (%)	29,7	30,4	29,2		
معدل البطالة (%)	**9,8**	**9,6**	**9,1**		
الأسعار					
مقياس كلفة الاستهلاك	102,5	106,3	107,4	3,7	1,0
المواد الغذائية	104,5	111,9	113,0	7,1	1,0
مؤشر التضخم الأساسي	101,4	105,9	106,6	4,5	0,7
الحسابات الخارجية					
–الصادرات الإجمالية	123,7	155,7	112,0	25,9	28,1-
–الواردات الإجمالية	259,7	326,0	265,2	25,5	18,7-
–الرصيد التجاري الإجمالي	136,0-	170,3-	153,2-	25,2	10,0-
–فائض الأسفار	51,5	47,1	44,0	8,5-	6,6-
–رصيد التحويلات الجارية	62,9	67,6	58,4	7,5	13,6-
–رصيد الحساب الجاري	4,1	35,9-	36,8-	-	2,5
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	0,1-	5,2-	5,0-	-	-
– المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي	122,0	133,6	152,2	9,6	13,9
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	19,8	19,5	20,7	-	-
سعر الصرف [2]					
الدرهم مقابل أورو واحد	11,359	11,246	11,316	1,0	0,6-
الدرهم مقابل دولار واحد	7,7132	8,0983	7,8602	4,8-	3,0
المالية العمومية [3]					
–الرصيد العادي	34,8	47,6	38,4	36,8	19,3-
–نفقات الاستثمار	28,2	38,2	46,4	35,5	21,5
–رصيد الميزانية	1,0	3,1	15,9-		
– رصيد الميزانية\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	0,2	0,4	2,2-		
– المبلغ الجاري للدين الداخلي	263,8	257,1	266,4	2,5-	3,6
– المبلغ الجاري للدين الداخلي\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	42,9	37,3	36,2		
النـقـــــد					
– المجمع م1	447,6	481,5	507,3	7,6	5,3
– الكتلة النقدية م3	644,8	714,7	747,3	10,8	4,6
– الموجودات الخارجية الصافية	208,5	196,5	189,4	5,3-	3,6-
– الديون على الدولة	79,8	80,6	85,6	1,1	6,1
– القروض المقدمة للاقتصاد	436,3	536,2	585,3	22,9	9,1

(1) احتسبت التغيرات والمعدلات على أساس المبالغ بملايين الدراهم.
(2) أرقام آخر السنة.
(3) بدون احتساب موارد الخوصصة.

جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (الأساس 1998)

(أسعار السنة الفارطة) (التغيرات بالنسبة المئوية)

فروع النشاط الاقتصادي	2005	2006	2007	2008	2009*
القطاع الأولي	**11,1-**	**21,1**	**20,0-**	**16,6**	**29,0**
الفلاحة	13,5-	25,3	20,8-	16,3	30,6
الصيد البحري	21,2	19,3-	10,1-	19,0	12,2
القطاع الثانوي	**4,9**	**4,8**	**6,6**	**3,6**	**4,7-**
الصناعات الاستخراجية	7,4	1,6	9,1	5,9-	23,8-
صناعة (خارج تكرير النفط)	4,5	3,8	3,8	2,1	0,9
تكرير النفط	19,0	32,7-	41,9	5,8-	70,7-
الماء و الكهرباء	7,7	6,9	5,8	5,9	3,5
البناء والأشغال العمومية	6,1	8,7	11,7	9,4	3,4
القطاع الثالثي (1)	**6,3**	**5,2**	**6,1**	**4,1**	**3,9**
التجارة	4,0	4,6	2,5	4,5	3,5
الفنادق و المطاعم	7,8	8,7	4,1	0,8	1,2-
المواصلات	9,5	5,2	8,4	2,6	2,8
البريد و الاتصالات	5,4	10,4	10,4	8,7	2,8
خدمات أخرى(2)	7,4	5,3	8,5	3,9	3,7
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	4,8	3,2	2,4	3,9	7,6
القيمة المضافة بسعر الأساس	**3,0**	**7,4**	**1,8**	**5,7**	**5,0**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	2,4	10,8	10,6	5,0	4,6
الناتج الداخلي الإجمالي	**3,0**	**7,8**	**2,7**	**5,6**	**4,9**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

فروع النشاط الاقتصادي	2005	2006	2007	2008	*2009
القطاع الأولي	**69.565**	**87.482**	**74.928**	**90.690**	**107.183**
الفلاحة	62.932	81.147	68.716	82.969	100.890
الصيد البحري	6.633	6.335	6.212	7.721	6.293
القطاع الثانوي	**133.749**	**141.927**	**149.052**	**187.866**	**186.742**
الصناعات الاستخراجية	8.994	10.534	13.155	45.121	16.925
صناعة (خارج تكرير النفط)	77.166	82.498	82.074	86.996	104.004
تكرير النفط	1.484	1.296	841	963	1.084
الماء و الكهرباء	14.583	14.687	15.749	16.123	18.953
البناء والأشغال العمومية	31.522	32.912	37.233	38.663	45.776
القطاع الثالثي (1)	**270.642**	**288.539**	**321.713**	**341.076**	**360.540**
التجارة	56.454	60.956	65.058	70.597	72.054
الفنادق و المطاعم	12.963	13.265	16.294	16.278	16.775
المواصلات	17.961	18.357	23.264	23.897	25.795
البريد و الاتصالات	16.561	18.134	19.887	21.365	22.097
خدمات أخرى(2)	118.786	127.163	145.300	154.939	164.959
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	47.917	50.664	51.910	54.000	58.860
القيمة المضافة بسعر الأساس	**473.956**	**517.948**	**545.693**	**619.632**	**654.465**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	53.723	59.396	70.561	69.211	81.741
الناتج الداخلي الإجمالي	**527.679**	**577.344**	**616.254**	**688.843**	**736.206**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 3.2 زراعات الحبوب

	الموسم الفلاحي 2007 - 2008			الموسم الفلاحي 2008 - 2009		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)
الحبوب الرئيسية						
القمح الطري	1.930	25.295	13,1	2.009	43.384	21,6
القمح الصلب	928	12.400	13,4	969	20.330	21,0
الشعير	2.181	13.532	6,2	2.183	37.860	17,3
الذرة	219	1.200	5,5			
المجموع	**5.258**	**52.427**	**10,0**			

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 4.2 القطاني

	الموسم الفلاحي 2007 - 2008			الموسم الفلاحي 2008 - 2009		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)
الفول	182	1.090	6,0	180	1.530	8,5
الحمص	69	381	5,5	81	521	6,4
الجلبان	38	156	4,1	39	276	7,1
العدس	35	94	2,7	35	232	6,6
قطاني مختلفة	49	239	4,9	42	193	4,6
المجموع	**373**	**1.960**	**5,3**	**377**	**2.752**	**7,3**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 5.2 زراعات الخضر

	من أكتوبر 2007 إلى شتنبر 2008			من أكتوبر 2008 إلى شتنبر 2009		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المردود (طن للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المردود (طن للهكتار)
زراعات الخضرالموسمية	**222,0**	**5.203,0**	**23,4**	**234,7**	**5.581,4**	**23,8**
البواكر	**32,0**	**1.710,0**	**53,4**	**31,6**	**1.749,2**	**55,4**
الطماطم	6,2	810,0	130,6	6,2	838,0	135,2
البطاطس	7,5	165,0	22,0	7,5	159,5	21,3
فواكه وخضر أخرى	18,3	735,0	40,2	17,9	751,8	42,0
المجموع	**254,0**	**6.913,0**	**27,2**	**266,3**	**7.330,6**	**27,5**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 6.2 الحوامض

(بآلاف الأطنان)

	من أكتوبر 2006 إلى يوليوز 2007		من أكتوبر 2007 إلى يوليوز 2008		من أكتوبر 2008 إلى يوليوز 2009	
	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات
البرتقال	660	265	732	296	715	163
الكلمانتين	336	201	337	184	353	181
حوامض أخرى	289	117	169	102	211	139
المجموع	**1.285**	**583**	**1.238**	**582**	**1.279**	**482**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات).

جدول م 7.2 زراعات الشمندر

	المساحة المجنية (الهكتارات)	المحصول (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)
الموسم الفلاحي 2007 - 2008			
الغرب	11.578	582.966	50,4
اللوكوس	7.460	402.000	53,9
تادلة	11.651	618.849	53,1
دكالة	20.576	1.011.597	49,2
ملوية	5.815	310.406	53,4
المجموع	**57.080**	**2.925.818**	**51,3**
الموسم الفلاحي 2008 - 2009			
الغرب	11.250	332.000	29,5
اللوكوس	6.500	163.000	25,1
تادلة	13.500	672.000	49,8
دكالة	18.900	1.264.000	66,9
ملوية	5.140	268.000	52,1
المجموع	**55.290**	**2.699.000**	**48,8**

(×) أرقام وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات).

جدول م 8.2 زراعات قصب السكر

	المساحة المجنية (الهكتارات)	الإنتاج (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)
الموسم الفلاحي 2007 - 2008			
الغرب	9.159	610.653	66,7
اللوكوس	4.189	301.952	72,1
المجموع	**13.348**	**912.605**	**68,4**
الموسم الفلاحي 2008 - 2009			
الغرب	11.100	543.000	48,9
اللوكوس	4.660	247.000	53,0
المجموع	**15.760**	**790.000**	**50,1**

(*) أرقام وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 9.2 زراعة الزيتون

(بآلاف الأطنان)

	المحصول نهاية 2007 - بداية 2008	المحصول نهاية 2008 - بداية 2009*	المحصول نهاية 2009 - بداية 2010**
إنتاج الزيتون	850	850	1.500
إنتاج زيت الزيتون	85	85	90

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 10.2 الحبوب الزيتية

	الموسم الفلاحي 2007 - 2008			الموسم الفلاحي 2008 - 2009		
	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المردود (قنطار للهكتار)
عباد الشمس	25,2	315,4	12,5	63,8	604,0	9,5
الفول السوداني	21,0	445,4	21,2	23,3	680,0	29,2

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 11.2 زراعة الكروم

	سنة 2007		سنة 2008		سنة 2009	
	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)
العنب المخصص للاستهلاك	38.300	218.000	37.700	240.000	35.900	234.500
العنب المخصص لإنتاج المشروبات	10.000	63.000	9.600	51.000	9.400	135.000
المجموع	**48.300**	**281.000**	**47.300**	**291.000**	**45.300**	**369.500**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 12.2 تربية المواشي [1]

(بآلاف الرؤوس)

	2007	*2008	**2009
البقر	2.781	2.814	2.861
الغنم	16.984	17.078	17.476
الماعز	5.284	5.118	5.152
المجموع	**25.049**	**25.010**	**25.489**

(1) يتعلق الأمر بالإحصاء الذي تم خلال شهري مارس و أبريل 2009.
(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 13.2 اللحوم المتوفرة للاستهلاك

(بآلاف الأطنان)

	2007	*2008	**2009
اللحوم الحمراء	**388,0**	**400,0**	**425,0**
البقر	170,0	180,0	-
الغنم	120,0	121,0	-
الماعز	22,0	22,0	-
لحوم أخرى والأحشاء	76,0	77,0	**-**
اللحوم البيضاء	**420,0**	**490,0**	**490,0**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية تربية المواشي).

جدول م 14.2 الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

	*2008	**2009
الإنتاج	**1.055,1**	**1.208,0**
الصيد بأعالي البحار	112,1	141,0
الصيد الساحلي	943,0	1.067,0
استهلاك المنتجات الطرية	**323,1**	**362,0**
التحويل	**607,0**	**690,0**
المصبرات	123,0	109,0
دقيق وزيت السمك	260,0	344,0
التجميد	224,0	237,0
الصادرات	**485,3**	**524,2**
السمك الطري والمجمد	141,0	145,6
القشريات والرخويات	97,0	104,3
السمك المصبر	145,9	143,4
دقيق وزيت السمك	101,4	130,9

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : – الإنتاج : وزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري
– التصدير : مكتب الصرف.

جدول م 15.2 مقياس إنتاج المعادن

(الأساس 100=1998)

	2007	*2008	**2009	% 2009/2008
المقياس العام	**134,6**	**140,0**	**137,4**	**-1,9**
المعادن الفلزية	**56,4**	**55,3**	**57,1**	**3,2**
منها :				
المعادن الحديدية	59,7	56,6	57,7	1,9
المعادن غير الحديدية	56,5	55,3	57,1	3,3
المعادن غير الفلزية	**149,3**	**147,2**	**126,5**	**-14,1**
منها				
الفوسفاط	122,0	112,5	79,7	-29,1

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الأحصاء).

جدول م 16.2 ميزان الطاقة

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

	2007		*2008		**2009	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك الأولي	**13.634,3**	**100**	**14.583,1**	**100**	**14.974,8**	**100**
الفحم	3.836,6	28,1	3.676,2	25,2	3.405,6	22,7
المنتوجات النفطية	8.059,2	59,1	8.962,0	61,5	9.085,0	60,7
الغاز الطبيعي	411,2	3,0	405,8	2,8	414,2	2,8
الكهرباء من أصل مائي والإمدادات الخارجية	1.327,4	9,7	1.539,0	10,6	2.070,0	13,8
منها :						
المواد الأولية المحلية	**379,6**	**100**	**374,7**	**100**	**819,0**	**100**
النفط والغاز الطبيعي	72,1	19,0	59,0	15,7	50,5	6,2
الكهرباء من أصل مائي وهوائي	307,5	81,0	315,7	84,3	768,5	93,8
العجز في الطاقة	**13.254,8**		**14.208,4**		**14.155,8**	
بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي		97,2		97,4		94,5

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن و المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

جدول م 17.2 إنتاج الطاقة

	2007	*2008	**2009	% 2009/2008
النشاط الاستخراجي				
إنتاج النفط الخام (آلاف الأطنان)	11,1	9,0	9,3	3,6
إنتاج الغاز الطبيعي (ملايين الأمتارالمكعبة)	61,0	50,0	41,2	17,6-
النشاط التحويلي				
إنتاج معملي التكرير (آلاف الأطنان) [1]	6.038,9	5.378,8	4.271,2	20,6-
الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (ملايين كيلواط ساعة)	19.101,6	19.742,5	20.387,1	3,3
منه : إنتاج القطاع الخصوصي (حرارية وريحية)	(13.062,0)	(13.072,6)	(12.806,1)	(2,0-)

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 18.2 إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	*2008 الكميات	*2008 التغيير بالنسبة المئوية	*2008 التركيب	**2009 الكميات	**2009 التغيير بالنسبة المئوية	**2009 التركيب
مجموع الإنتاج [1]	**10.512**	**4,5-**	**100,0**	**9.572**	**8,9-**	**100,0**
منه :						
المنتوجات النفطية [2]	5.379	10,9-	51,2	4.271	20,6-	44,6
الكهرباء	5.133	3,4	48,8	5.301	3,3	55,4

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
(1) احتسب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,56 للطن فيما يتعلق بالفحم.
(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت)

جدول م 19.2 مجموع استهلاك الطاقة

	2007	*2008	**2009	% 2009/2008
المنتوجات النفطية (آلاف الأطنان)	**8.059**	**8.962**	**9.085**	**1,4**
المنتوجات البيضاء	**4.664**	**5.008**	**5.330**	**6,4**
. الوقود الممتاز	417	470	500	6,4
. بترول المحركات النفاثة	484	488	490	0,4
. زيت الغاز	3.763	4.050	4.340	7,2
الغازات السائلة	**1.766**	**1.854**	**1.895**	**2,2**
. البوطان	1 596	1 680	1.730	3,0
. البروبان	171	174	165	5,2-
زيت الفيول	**1.628**	**2.100**	**1.860**	**11,4-**
. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	735	1.102	969	12,1-
. استهلاك الآخرين	893	998	891	10,7-
الفحم (آلاف الأطنان)	**5.813**	**5.570**	**5.160**	**7,4-**
. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	4.813	4.490	4.120	8,2-
. استهلاك الآخرين	1.000	1.080	1.040	3,7-
الغازالطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)	**541**	**534**	**545**	**2,1**
منه : استهلاك محطة تاهدارت	480	484	482	0,4-
الكهرباء (ملايين كيلواط الساعة)	**20.502**	**21.638**	**22.384**	**3,4**
منه : الإمدادات الخارجية	3.507	4.261	4.622	8,5

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 20.2 الاستهلاك النهائي للطاقة [1]

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	*2008			**2009	
	الكميات	التغيير بالنسبة المئوية	التركيب	الكميات	التغيير بالنسبة المئوية	التركيب
الاستهلاك النهائي للطاقة [2]	**14.124**	**6,4**	**100**	**14.608**	**3,4**	**100**
المنتوجات النفطية .	7.785	6,8	55,1	8.102	4,1	55,0
منها :						
(زيت الغاز)	(3.975)	(6,7)	(28,1)	(4.326)	(8,8)	(29,6)
. الكهرباء	5.626	5,5	39,8	5.820	3,4	39,8
. الفحم	713	8,0	5,0	686	3,7-	4,7

(1) يشمل الاستهلاك النهائي للطاقة الاستهلاك الأولي بعد طرح استهلاك المكتب الوطني للكهرباء.
(2) احتسب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، و بناء على معامل تحويلي يبلغ 0.26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,66 للطن فيما يتعلق بالفحم.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.

جدول م 21.2 مقاييس الإنتاج الصناعي

(الأساس 100: 1998)

	الترجيح	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009	التغيرات (%) 2008/2007	التغيرات (%) 2009/2008
الصناعات الغذائية والتبغ	**230**	**134,7**	**140,4**	**144,0**	**4,2**	**2,6**
الصناعات الغذائية	205	133,6	139,0	141,8	4,0	2,0
صناعات التبغ	25	143,7	151,8	162,3	5,6	6,9
صناعات النسيج والجلد	**209**	**130,5**	**129,7**	**129,0**	**0,7-**	**0,5-**
صناعات النسيج	65	119,7	116,6	115,5	2,6-	0,9-
صناعات الملابس والفرو	126	139,6	141,0	141,0	1,0	0,0
صناعات الجلد والأحذية	17	104,8	96,0	91,9	8,4-	4,3-
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	**363**	**154,7**	**160,0**	**157,9**	**3,5**	**1,4-**
نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	9	114,3	121,1	111,8	5,9	7,7-
صناعة الورق والورق المقوى	31	236,5	229,7	228,8	2,9-	0,4-
نشر، طباعة واستنساخ	18	163,5	162,6	161,6	0,6-	0,6-
تكويك، تكرير البترول وصناعات نووية	41	127,7	129,4	103,8	1,3	19,8-
صناعات كيماوية	155	134,1	138,8	142,3	3,5	2,5
صناعات المطاط والبلاستيك	19	211,5	240,1	236,4	13,5	1,5-
صناعات منتوجات أخرى غير معدنية	90	165,1	173,7	172,9	5,2	0,5-
صناعات ميكانيكية ومعدنية	**160**	**193,3**	**193,5**	**196,3**	**0,1**	**1,4**
صناعة المواد المعدنية	53	210,0	195,0	201,4	7,1-	3,3
تحويل المواد المعدنية	49	184,3	189,2	197,2	2,7	4,2
صناعة الآلات و التجهيزات	15	157,5	175,9	160,3	11,7	8,9-
صناعة السيارات والهياكل	27	216,5	220,5	219,0	1,8	0,7-
صناعة وسائل أخرى للنقل	6	149,0	155,5	147,0	4,4	5,5-
صناعة الأثاث وصناعات مختلفة	11	170,1	183,9	187,2	8,1	1,8
صناعات كهربائية وإلكترونية	**38**	**187,1**	**189,7**	**188,1**	**1,4**	**0,8-**
صناعة الآلات و الأجهزة الكهربائية	27	173,1	175,9	173,6	1,6	1,3-
صناعة أجهزة الراديو، التلفزة والاتصال	10	222,7	223,7	224,2	0,4	0,2
صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات	1	197,9	208,2	204,8	5,2	1,6-
مجموع الصناعات التحويلية	**1000**	**152,5**	**155,7**	**156,0**	**2,1**	**0,2**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 22.2 دخول السياح

	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009	التغيرات % 2009/2008
I- السياح من جنسية أجنبية	**4.324.231**	**4.541.775**	**4.612.311**	**1,6+**
أ. سياحة الإقامة	**4.030.898**	**4.211.855**	**4.292.958**	**1,9+**
دول الاتحاد الأوروبي	**3.218.188**	**3.359.117**	**3.414.920**	**1,7+**
منها :				
. فرنسا	1.605.503	1.707.055	1.699.201	0,5-
. إسبانيا	540.186	595.279	642.817	8,0+
. ألمانيا	159.844	179.037	174.384	2,6-
. المملكة المتحدة	338.304	274.762	252.945	7,9-
. إيطاليا	160.047	163.315	177.915	8,9+
دول أوروبية أخرى	**188.727**	**205.746**	**209.153**	**1,7+**
أمريكا	**196.154**	**201.915**	**214.692**	**6,3+**
منها :				
. الولايات المتحدة	109.079	110.778	121.144	9,4+
. كندا	50.802	56.231	54.789	2,6-
. الأرجنتين	8.189	7.219	8.077	11,9+
الشرق الأوسط(*)	**101.875**	**111.463**	**117.489**	**5,4+**
المغرب العربي	**122.750**	**135.820**	**135.766**	**0,0**
دول إفريقية أخرى	**84.169**	**94.086**	**104.884**	**11,5+**
آسيا	**60.760**	**63.418**	**64.650**	**1,9+**
بلدان أخرى	**58.275**	**40.290**	**31.404**	**22,1-**
ب. سياحة العبور	**293.333**	**329.920**	**319.353**	**3,2-**
II. المغاربة المقيمون بالخارج	**3.376.719**	**3.666.784**	**4.048.279**	**10,4+**
المجموع	**7.700.950**	**8.208.559**	**8.660.590**	**5,5+**

(*) بما فيها مصر.

المصدر : وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

جدول م 23.2 الرقم الاستدلالي لأثمان الإنتاج الصناعي (*)

(الأساس 100 =1997)

	الترجيح %	المتوسط السنوي 2008	2009				التغيرات %	
			ثلاثة أشهر الأولى	ثلاثة أشهر الثانية	ثلاثة أشهر الثالثة	ثلاثة أشهر الرابعة	المتوسط السنوي	2008 / 2007	2009 / 2008
صناعات غذائية	28,9	118,4	118,0	117,7	118,3	117,7	117,9	8,8	0,4-
صناعة التبغ	3,1	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	0,0	0,0
صناعة النسيج	6,5	94,9	94,6	94,0	95,1	95,8	94,9	0,3-	0,0
صناعة الملابس	6,7	94,0	94,7	94,7	94,6	94,4	94,6	0,1	0,7
صناعة الجلد و الأحذية	1,6	103,0	107,0	107,0	107,0	107,0	107,0	4,0	3,9
نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	1,8	108,5	109,2	109,2	109,2	110,1	109,4	1,5	0,9
صناعة الورق والورق المقوى	2,6	91,1	94,1	89,5	86,4	86,1	89,0	3,1	2,2-
نشر، طباعة واستنساخ	1,4	96,4	96,7	97,5	97,5	98,3	97,5	0,3	1,2
تكرير البترول	13,3	338,3	179,2	212,8	249,0	257,5	224,6	32,2	33,6-
صناعة كيماوية	13,1	200,4	185,5	124,4	125,0	124,9	139,9	52,5	30,2-
صناعة المطاط والبلاستيك	2,0	105,0	104,6	103,4	102,2	101,3	102,9	2,5	2,0-
صناعة منتوجات أخرى غير معدنية	5,9	117,5	119,4	122,7	122,7	122,7	121,9	1,2	3,8
صناعة المواد المعدنية	3,2	144,0	143,2	126,6	125,8	126,6	130,6	5,3	9,3-
تحويل المواد المعدنية	3,0	120,0	116,2	114,1	113,4	111,1	113,7	8,1	5,2-
صناعة الآلات والتجهيزات	0,9	89,6	89,0	88,6	88,0	88,0	88,4	1,3-	1,3-
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	2,0	120,3	121,2	121,3	122,4	122,4	121,8	1,3	1,3
صناعة أجهزة الراديو، التلفزة و الاتصال	0,5	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	0,0	0,0
صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعات الساعات	0,1	103,2	103,5	103,6	103,6	103,6	103,6	0,4	0,4
صناعات السيارات والهياكل	2,5	101,8	101,8	102,5	103,1	103,2	102,7	0,6	0,8
صناعة وسائل أخرى للنقل	0,1	105,3	107,6	102,5	102,5	102,5	103,8	1,2	1,5-
صناعة الأثاث وصناعات مختلفة	0,9	118,5	120,2	120,3	120,4	120,5	120,3	1,7	1,5
المقياس العام	**100**	**153,5**	**130,5**	**126,3**	**131,3**	**132,2**	**130,1**	**18,2**	**15,3-**

(*) يحتسب هذا الرقم الاستدلالي على أساس الأثمنة بدون ضريبة ومع الأخذ بعين الاعتبارلثمن المنتوج عند مغادرة المصنع.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

جدول م 1.3 مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

	الوسط الحضري			الوسط القروي			المجموع		
	2008	2009	التغيرات 2009/2008 [2]	2008	2009	التغيرات 2009/2008 [2]	2008	2009	التغيرات 2009/2008 [2]
مجموع السكان	**17.729**	**18.059**	**330,0**	**13.448**	**13.455**	**7,0**	**31.177**	**31.514**	**337,0**
السكان البالغون 15 سنة فما فوق	**13.126**	**13.369**	**243,3**	**9.143**	**9.312**	**169,5**	**22.270**	**22.683**	**412,8**
السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق	**5.874**	**5.916**	**42,0**	**5.393**	**5.398**	**5,0**	**11.267**	**11.314**	**47,0**
منهم – السكان النشيطون المشتغلون	5.013	5.101	88,0	5.176	5.184	8,0	10.189	10.285	96,0
– السكان النشيطون العاطلون	861	815	-46,0	217	214	-3,0	1.078	1.029	-49,0
معدل النشاط [1]	**44,7**	**44,0**	**-0,7**	**59,0**	**58,4**	**-0,6**	**50,6**	**49,9**	**-0,7**
معدل البطالة	**14,7**	**13,8**	**-0,9**	**4,0**	**4,0**	**-0,1**	**9,6**	**9,1**	**-0,5**
حسب الجنس .									
ذكور	13,0	12,1	- 0,9	5,1	5,0	-0,1	9,5	9,0	-0,5
إناث	20,3	19,8	- 0,5	1,8	1,7	-0,1	9,8	9,5	-0,3
حسب فئات السن .									
15 إلى **24** سنة	31,8	31,8	0,0	8,7	8,7	0,0	18,3	18,0	-0,3
25 إلى **34** سنة	20,2	19,2	- 1,0	4,3	3,9	- 0,4	13,5	12,7	-0,8
35 إلى **44** سنة	7,7	7,4	- 0,3	1,7	2,4	0,7	5,2	5,4	0,2
45 سنة فما فوق	3,1	2,9	- 0,2	0,9	0,9	0,0	2,0	1,9	-0,1
حسب المستوى التعليمي .									
غير الحاصلين على شهادة	8,3	7,7	- 0,6	2,6	2,5	0,0	4,7	4,4	-0,3
الحاصلون على شهادة	20,0	18,6	- 1,4	12,2	11,8	0,8	18,5	17,2	-1,3

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى السكان البالغين 15سنة فما فوق.

(2) تحتسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

جدول م 2.3 تطور وضعية التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي[1]

(بآلاف الأشخاص)

فروع النشاط الاقتصادي	السنوات		التغيرات	
	2008	2009	بآلاف الأشخاص	بالنسب المئوية
الفلاحة، الغابة والصيد البحري	4.157,1	4.167,1	10+	0,2+
الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)	1.304,2	1.267,6	37-	2,8-
البناء والأشغال العمومية	906,8	.965,7	59+	6,5+
التجارة	1.273,6	1.307,4	34+	2,7+
النقل والمواصلات	448,3	442,2	6,1-	1,4-
الإدارة العمومية والخدمات الاجتماعية				
المقدمة للعموم	1.018,9	1.042,4	23+	2,3+
خدمات أخرى	1.049,5	1.078,6	29+	2,8+
نشاطات غير محددة	20,4	13,4	7-	34,3-
المجموع	**10.179**	**10.284**	**106+**	**1,0+**

(1) يتعلق الأمر بالأشخاص الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فما فوق

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

جدول م 1.4 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بالأسعار الجارية) (التغيرات بالنسبة المئوية)

فروع النشاط الاقتصادي	2005	2006	2007	2008	*2009
القطاع الأولي	**6,2-**	**25,8**	**14,4-**	**21,0**	**18,2**
الفلاحة	8,8-	28,9	15,3-	20,7	21,6
الصيد البحري	30,1	4,5-	1,9-	24,3	18,5-
القطاع الثانوي	**3,2**	**6,1**	**5,0**	**26,0**	**0,6-**
الصناعات الاستخراجية	10,8	17,1	24,9	243,0	62,5-
صناعة (خارج تكرير النفط)	1,8-	6,9	0,5-	6,0	19,6
تكرير النفط	53,1	12,7-	35,1-	14,5	12,6
الماء و الكهرباء	11,8	0,7	7,2	2,4	17,6
البناء والأشغال العمومية	9,4	4,4	13,1	3,8	18,4
القطاع الثالثي (1)	**8,0**	**6,6**	**11,5**	**6,0**	**5,7**
التجارة	4,1	8,0	6,7	8,5	2,1
الفنادق و المطاعم	17,5	2,3	22,8	0,1-	3,1
المواصلات	3,5-	2,2	26,7	2,7	7,9
البريد و الاتصالات	7,6	9,5	9,7	7,4	3,4
خدمات أخرى(2)	10,9	7,1	14,3	6,6	6,5
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	8,4	5,7	2,5	4,0	9,0
القيمة المضافة بسعر الأساس	**4,3**	**9,3**	**5,4**	**13,5**	**5,6**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	5,9	10,6	18,8	1,9-	18,1
الناتج الداخلي الإجمالي	**4,5**	**9,4**	**6,7**	**11,8**	**6,9**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 2.4 حساب السلع والخدمات

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	2005	2006	2007	2008	*2009	التغيرات % 2008 2009	2007 2008
الموارد							
الناتج الداخلي الإجمالي	**527.679**	**577.344**	**616.254**	**688.843**	**736.206**	**11,8**	**6,9**
رصيد الموارد	**29.558**	**31.625**	**56.175**	**92.244**	**80.300**	**64,2**	**12,9-**
واردات السلع والخدمات	200.071	229.084	276.477	350.409	290.759	26,7	17,0-
صادرات السلع والخدمات	170.513	197.459	220.302	258.165	210.459	17,2	18,5-
مجموع الموارد المتاحة	**557.237**	**608.969**	**672.429**	**781.087**	**816.506**	**16,2**	**4,5**
الاستعمالات							
الاستهلاك النهائي الوطني	**405.282**	**439.067**	**472.242**	**518.527**	**551.669**	**9,8**	**6,4**
– الأسر المقيمة	303.172	331.996	360.008	400.395	419.392	11,2	4,7
– الإدارات العمومية	102.110	107.071	112.234	118.132	132.277	5,3	12,0
الاستثمار	**151.955**	**169.902**	**200.184**	**262.560**	**264.837**	**31,2**	**0,9**
التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت	145.256	162.456	192.573	227.465	226.054	18,1	0,6-
التغير في المخزونات	6.699+	7.446+	7.614+	35.095+	38.783+	-	-
مجموع الاستعمالات	**557.237**	**608.969**	**672.429**	**781.087**	**816.506**	**16,2**	**4,5**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 3.4 الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	2005	2006	2007	2008	*2009	التغيرات % 2008 2009	2007 2008
الناتج الداخلي الإجمالي	527.679	577.344	616.254	688.843	736.206	11,8	6,9
الدخل و التحويلات الخارجية الصافية	41.073	47.351	55.367	56.307	43.492	1,7	22,8-
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**568.752**	**624.695**	**671.621**	**745.150**	**779.698**	**10,9**	**4,6**
الاستهلاك النهائي الوطني	**405.282**	**439.067**	**472.242**	**518.527**	**551.669**	**9,8**	**6,4**
التوفير الوطني الإجمالي	**163.470**	**185.628**	**199.379**	**226.623**	**228.029**	**13,7**	**0,6**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 4.4 الاستثمار و التوفير

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	2005	2006	2007	2008	*2009	التغيرات % 2008 / 2007	التغيرات % 2009 / 2008
التوفير الوطني الإجمالي	163.470	185.628	199.379	226.623	228.029	13,7	0,6
صافي الرساميل المتلقاة	50-	81-	26-	15-	4-	42,3-	73,3-
حاجيات التمويل	-	-	834	35.952	36.812	-	-
مجموع الموارد	**163.420**	**185.547**	**200.187**	**262.560**	**264.837**	**31,2**	**0,9**
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	145.256	162.456	192.573	227.465	226.054	18,1	0,6-
التغير في المخزونات	6.699+	7.446+	7.614+	35.095+	38.783+	-	-
فائض التمويل	11.465	15.645	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات	**163.420**	**185.547**	**200.187**	**262.560**	**264.837**	**31,2**	**0,9**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 5 المتدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2009

(بالأسعار الجارية وبملايير الدراهم)

القطاعات / المعاملات	الاقتصاد	الاقتصاد الوطني			القطاع المالي		باقي العالم
		الإدارات العمومية	القطاع الخاص		القطاع البنكي	القطاع غير البنكي	
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	779,70-	190,53	589,17				
الاستهلاك	551,67	160,10-	391,57-				
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	226,05	46,36-	179,69-				
تغيير المخزون	38,78		38,78-				
صادرات السلع والخدمات	210,46						210,46-
واردات السلع والخدمات	290,76-						290,76
المداخيل والتحويلات الصافية من الخارج	43,49						43,49-
رصيد العمليات غير المالية		**15,93-**	**20,87-**				**36,81**
التمويل الداخلي		**5,75**	**7,77**		**4,70-**	**8,82-**	
النقدي		**0,49**	**34,18**		**18,32-**	**16,35-**	
الائتمان الداخلي		0,31-	54,88		56,44-	1,87	
الكتلة النقدية		0,81	20,71-		38,12	18,22-	
غير النقدي : تحصيل وتوظيف		**5,26**	**26,41-**		**13,62**	**7,53**	
الادخار المؤسساتي			23,80-			23,80	
سندات الخزينة		5,26	0,79-		4,43-	0,04-	
الخوصصة		0,00					
التوظيفات الخاصة			1,82-		18,05	16,23-	
مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة			10,87-		3,90-	14,77	
سندات الدين القابلة للتداول			0,87		16,29	17,16-	
شهادات الإيداع			0,31-		13,04	12,70-	
سندات شركات التمويل			0,06		2,62	2,68-	
أوراق الخزينة			1,12		0,63	1,75-	
سندات الاقتراض الخاصة			1,82		5,66	7,48-	
الأسهم			6,36			6,36-	
التمويل الخارجي		**12,71**	**18,43**		**7,06**		**38,20-**
النقدي					**7,06**		**7,06-**
تغير الموجودات الخارجية الصافية للبنوك التجارية					1,75		1,75-
تغير الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب					5,31		5,31-
غير النقدي		**12,71**	**18,43**				**31,14-**
الاستثمار المباشر		0,00	11,09				11,09-
الاقتراضات الخارجية الصافية		12,71	7,34				20,05-
رصيد العمليات المالية		18,46	26,20		2,36	8,82-	38,20-
الفوارق		2,53	5,33		2,36	8,82-	1,39-

المصدر : بنك المغرب

جدول م 6 الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك

(الأساس 100=2006)

المجموعات	المؤشر العام	المواد الغذائية				المواد غير الغذائية								
		المجموع	المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	المشروبات الكحولية التبغ والمنشطات	المجموع	الملبس والأحذية	المسكن، الماء، الغاز ومواد أخرى	التجهيز المنزلي	الصحة	النقل	المواصلات	الترفيه والثقافة	التعليم	المطاعم والفنادق	مواد وخدمات أخرى
الترجيح	100	41,5	39,3	2,2	58,5	3,9	14,8	4,9	5,5	11,4	3,5	2,2	3,9	2,9	5,5
2008 يناير	103,6	106,5	106,7	102,1	101,6	102,2	102,3	102,7	100,8	101,9	96,6	99,2	102,7	102,5	101,7
فبراير	104,0	107,0	107,3	102,1	101,8	102,6	102,4	102,5	100,8	102,1	96,6	98,8	102,7	104,1	102,2
مارس	105,1	109,7	110,1	102,1	101,9	102,8	102,6	102,5	100,9	102,3	95,8	98,6	102,7	104,2	102,4
أبريل	106	111,8	112,3	102,1	102,0	102,8	102,7	102,8	100,9	102,3	95,8	98,4	102,7	104,7	102,8
ماي	106,7	113,2	113,8	102,1	102,1	102,8	102,9	103,0	100,9	102,3	95,8	98,2	102,7	104,6	102,8
يونيو	106,2	112,0	112,5	102,1	102,2	102,8	103,1	103,2	100,9	102,4	95,8	98,1	102,7	104,9	102,9
يوليوز	106,4	112,1	112,6	102,1	102,5	102,6	103,1	103,4	100,9	103,9	95,8	98,0	102,7	105,2	102,9
غشت	107	113,3	113,6	107,8	102,6	102,6	103,2	103,6	101,2	104,0	95,8	98,0	102,7	105,2	103,6
شتنبر	107,7	114,5	114,8	108,3	103,0	102,9	103,3	103,6	101,2	103,7	95,0	98,2	108,6	105,2	103,7
أكتوبر	107,7	114,4	114,7	108,3	103,0	103,0	103,3	103,9	101,2	103,7	94,9	98,3	109,1	105,1	103,8
نونبر	107,5	113,5	113,8	108,3	103,1	103,3	103,3	104,6	101,2	103,7	95,1	98,1	109,1	105,1	103,8
دجنبر	108	114,7	115,1	108,3	103,2	103,5	103,4	104,9	101,2	103,7	94,8	98,3	109,1	105,3	104,0
2009 يناير	107,2	112,8	113,0	108,3	103,3	103,8	103,5	105,1	101,3	104,1	92,6	98,3	109,1	105,6	104,4
فبراير	107,4	113,7	114,0	108,3	103,0	103,8	103,5	105,2	101,5	102,8	92,6	98,2	109,1	105,4	104,5
مارس	108	115,0	115,4	108,3	103,1	103,6	103,6	105,2	101,6	102,7	92,6	98,3	109,1	105,5	104,6
أبريل	108,6	116,4	116,9	108,1	103,0	103,7	103,7	105,3	101,6	102,8	90,9	97,9	109,1	105,6	104,9
ماي	106,9	112,2	112,4	108,2	103,1	103,7	103,8	105,3	101,6	102,8	90,9	97,8	109,1	106,0	105,2
يونيو	105,6	109,1	109,1	108,2	103,2	103,5	103,8	105,3	101,6	103,0	91,0	97,8	109,1	106,3	105,2
يوليوز	105,8	109,5	109,6	108,2	103,2	103,6	103,9	105,4	101,6	103,1	91,0	97,7	109,1	106,9	105,2
غشت	107,4	113,4	113,7	108,2	103,2	103,3	103,9	105,4	101,6	103,1	91,0	97,3	109,1	106,9	105,2
شتنبر	109,8	118,3	118,9	108,2	103,7	104,0	104,0	105,4	102,4	103,3	90,9	97,3	113,1	107,5	105,5
أكتوبر	108,5	115,2	115,6	108,2	103,8	104,1	104,0	105,5	102,5	103,4	90,9	97,5	113,3	107,8	105,6
نونبر	106,8	110,9	111,1	108,2	103,9	104,2	104,1	105,6	102,6	103,4	90,9	98,0	113,3	107,8	105,8
دجنبر	106,3	109,8	109,9	108,2	103,8	104,3	104,2	105,5	102,6	103,3	90,9	97,7	113,3	107,9	106,0

(1) تم استبدال الرقم الاستدلالي لكافة المعيشة بالرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك اعتبارا من نونبر 2009..

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

جدول م 1.7 الميزان التجاري

بملايين الدراهم	2008	2009	التغيرات ب %
الواردات	326 042	265 188	18,7-
الصادرات	155 740	111 967	28,1-
الرصيد	170 302-	153 221-	10,0
التغطية بالنسبة المئوية	47,8	42,2	-

جدول م 2.7 بنية المبادلات التجارية

الحصة بالنسبة المئوية حسب المجموعات	الواردات		الصادرات	
	2008	2009	2008	2009
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	9,8	9,1	16,8	21,4
الطاقة ومواد التزييت	22,3	20,4	2,2	2,0
المواد الخام	8,2	5,1	15,3	9,3
أنصاف المنتوجات[1]	21,3	20,2	34,2	27,3
المنتوجات منتهية الصنع	38,4	45,0	31,5	40,1
. مواد التجهيز	22,0	25,2	10,0	10,9
. مواد الاستهلاك	16,4	19,9	21,6	29,2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

(1) من ضمنها الذهب الصناعي

جدول م 3.7 الواردات حسب أهم المنتجات

الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم	2008*		2009**		التغيرات			
					الوزن		القيمة	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	(بآلاف الأطنان)	%	(بملايين الدراهم)	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**8.478**	**31.864**	**7.148**	**24.253**	**1.330-**	**15,7-**	**7.610-**	**23,9-**
القمح	4.084	12.428	2.390	5.483	1.693-	41,5-	6.946-	55,9-
الذرة	1.696	4.084	1.704	2.874	8	0,5	1 211-	29,6-
الشعير	325	805	273	395	53-	16,1-	410-	50,9-
السكر	751	2.226	976	3.409	225	29,9	1 183	53,2
منتوجات الحليب	74	2.196	72	1.541	2-	3,0-	655-	29,8-
الشاي	52	781	55	882	3	6,7	101	13,0
البن	32	599	39	615	7	22,3	16	2,6
التبغ	13	876	12	959	2-	11,4-	82	9,4
مواد أخرى	1.451	7.868	1.628	8.096	176	12,1	228	2,9
الطاقة ومواد التزييت	**16.075**	**72.715**	**16.313**	**54.172**	**239**	**1,5**	**18.543-**	**25,5-**
زيت البترول الخام	5.506	30.683	4.788	17.166	718-	13,0-	13.517-	44,1-
المنتجات البترولية المكررة	4.945	31.902	6.170	28.085	1.225	24,8	3.817-	12,0-
الفحم	5.569	6.598	5.235	4.732	333-	6,0-	1.866-	28,3-
المواد الطاقية الأخرى	54	3 532	119	4.189	65	119,4	657	18,6
المواد الخام	**5.812**	**26.685**	**4.759**	**13.623**	**1.053-**	**18,1-**	**13.062-**	**48,9-**
الزيوت النباتية	425	4.483	469	3.469	44	10,4	1.014-	22,6-
الحبوب الزيتية	376	1.606	401	1.420	25	6,6	186-	11,6-
الأخشاب الخام	1.088	3.384	844	2.712	244-	22,4-	671-	19,8-
خيوط النسيج والقطن	49	732	37	494	12-	24,3-	238-	32,6-
الكبريت الخام	2 917	11.260	2 083	1.230	834-	28,6-	10.031-	89,1-
مواد أخرى	963	5.313	930	4.370	33-	3,4-	943-	17,7-
أنصاف المنتوجات[1]	**6.567**	**69.597**	**6.534**	**53.689**	**32-**	**0,5-**	**15.909-**	**22,9-**
المواد الكيماوية	954	8.269	1.155	6.645	201	21,0	1 624-	19,6-
الأصباغ ومواد التطهير	50	1.616	49	1.787	1-	1,1-	170	10,5
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	608	2.336	475	1.393	133-	21,9-	942-	40,3-
الحديد والصلب	1.507	10.362	1.450	5.353	57-	3,8-	5.010-	48,3-
منتوجات أخرى لصناعة الحديد والصلب	751	12 340	769	9.004	17	2,3	3.336-	27,0-
المواد البلاستيكية	528	8.121	585	7.034	56	10,7	1.087-	13,4-
الورق والورق المقوى	355	3.446	377	3.371	22	6,2	75-	2,2-
خيوط القطن والألياف	56	1.557	70	1.680	14	24,4	123	7,9
مواد أخرى	1.757	21.550	2.374	26.426	616	35,1	4.876	22,6
مواد التجهيز الفلاحي	**64**	**3.670**	**69**	**3.260**	**5**	**8,4**	**410-**	**11,2-**
مواد التجهيز الصناعي	**800**	**67.987**	**772**	**63.510**	**28-**	**3,5-**	**4.477-**	**6,6-**
آلات وأجهزة مختلفة	91	11.087	99	10.235	8	8,9	852-	7,7-
آلات الجرش والتجميع	55	3.391	60	3.895	5	9,1	504	14,9
آلات النسيج	9	718	5	391	4-	42,6-	327-	45,5-
أجهزة استخراج المعادن	67	2.449	64	2.092	3-	4,8-	357-	14,6-
أدوات وآلات	19	1.174	24	1.223	4	22,6	49	4,2
خزانات وقارورات معدنية	22	1.052	20	921	1-	6,5-	131-	12,5-
آلات لقطع التيار الكهربائي	10	2.622	10	2.100	0	0,2-	522-	19,9-
مولدات ومحركات كهربائية	18	1.711	13	1.146	5-	26,7-	565-	33,0-
أجهزة كهربائية للمواصلات بالهاتف وأجهزة البث للمواصلات اللاسلكية	3	1.647	3	1.314	0	10,8	334-	20,3-
أسلاك وحبال كهربائية	39	4.087	24	2.168	15-	38,9-	1.918-	46,9-
طائرات	0	1.619	0	3.221	0	163,4	1 602	99,0
سيارات صناعية	118	7.156	98	5.710	20-	17,2-	1.446-	20,2-
منتجات أخرى	348	29.272	351	29.093	3	0,8	180-	0,6-
مواد الاستهلاك	**953**	**53.525**	**1.069**	**52.681**	**115**	**12,1**	**843-**	**1,6-**
الأدوية	6	3.283	7	4.069	1	21,1	786	23,9
الأثواب من القطن والألياف	88	7.191	94	6.237	6	6,3	954-	13,3-
الأدوات البلاستيكية	58	2.420	61	2.244	3	5,4	176	7,3-
أجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية	31	4.586	32	4.642	0	0,3	56	1,2
السيارات السياحية	103	9.873	79	8.314	23-	22,5-	1.559-	15,8-
قطع الغيار	35	1.612	31	1.310	4-	11,9-	302-	8,7-
منتجات أخرى	633	24.559	766	25.865	133	21,0	1.306	5,3
المجموع	**38.748**	**326.042**	**36.664**	**265.188**	**2.084-**	**5,4-**	**60.854-**	**18,7-**

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف

جدول م4.7 الصادرات حسب أهم المنتجات

الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم	2008*		2009**		التغيرات			
					الوزن		القيمة	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	(آلاف الأطنان)	%	(بملايين الدراهم)	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**2.175**	**26.198**	**1.841**	**23.940**	**334-**	**15,4-**	**2.257-**	**8,6-**
الحوامض	608	3.227	402	2.257	206-	33,8-	970-	30,1-
البواكر	403	2.219	333	2.091	70-	17,3-	127-	5,7-
الفواكه الطرية	178	1.718	134	1.302	44-	24,7-	416-	24,2-
الرخويات والقشريات و المحارات	97	5.537	104	4.340	7	7,5	1 197-	21,6-
السمك الطري	141	2.109	146	2.029	5	3,2	80-	3,8-
مصبرات السمك	146	4.524	143	4.842	2-	1,7-	317	7,0
مصبرات الخضر والفواكه	92	1.661	88	1.543	4-	4,2-	118-	7,1-
دقيق السمك	76	526	91	728	15	19,3	201	38,2
مواد أخرى	434	4.677	399	4.809	35-	8,0-	133	2,8
الطاقة ومواد التزييت	**489**	**3.351**	**608**	**2.268**	**120**	**24,4**	**1 084-**	**32,3-**
المواد الخام من أصل حيواني و نباتي	**194**	**2.384**	**226**	**2.365**	**32**	**16,8**	**19-**	**0,8-**
زيت الزيتون نباتية و مكررة	4	103	4	96	-	7,5	7-	7,0-
عجين الورق	87	423	108	415	21	24,5	8-	2,0-
النباتات والورود	16	322	15	281	1-	7,5-	41-	12,6-
الأغرة	1	174	1	162	-	5,3-	12-	6,7-
الفلين	7	48	4	26	3-	37,6-	22-	45,8-
الأحشاء	6	202	8	443	2	33,8	241	119,8
الطحالب	4	68	5	68	-	9,3	-	0,1
مواد أخرى	69	1.044	81	874	12	17,9	170-	16,3-
المواد الخام من أصل معدني	**14.403**	**21.387**	**7.698**	**7.992**	**6.705-**	**46,6-**	**13.396-**	**62,6-**
الفوسفاط	11.644	17.684	5.744	5.163	5.900-	50,7-	12.520-	70,8-
الزنك	110	317	91	199	19-	17,2-	118-	37,1-
الرصاص والنحاس	66	683	90	788	24	35,8	105	15,3
فضلات الحديد	206	691	48	124	158-	76,7-	567-	82,0-
مواد أخرى	2.378	2.013	1.726	1.717	652-	27,4-	296-	14,7-
أنصاف المنتوجات(1)	**4.018**	**53.319**	**4.864**	**30.512**	**846**	**21,0**	**22.806-**	**42,8-**
الحامض الفوسفوري	1.629	22.831	1.907	8.042	278	17,0	14.788-	64,8-
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	1.505	10.946	2.285	5.632	780	51,8	5.313-	48,5-
المركبات الإلكترونية	6	4.486	3	3.873	3-	51,6-	613-	13,7-
الرصاص والفضة	37	1.515	22	1.197	16-	41,9-	318-	21,0-
الجلد	1	202	1	187	-	6,2	15-	7,6-
الصفائح	125	1.142	88	602	36-	29,0-	540-	47,3-
مواد أخرى	715	12.198	558	10.979	157-	21,9-	1.218-	10,0-
مواد التجهيز	**105**	**15.508**	**93**	**12.219**	**12-**	**11,1-**	**3.289-**	**21,2-**
عجلات وإطارات المطاط	-	5	-	23	-	98,5	18	349,7
أجهزة إلكترونية ثانوية	1	161	-	105	-	57,6-	56-	34,6-
أسلاك وحبال كهربائية	54	8.886	42	5.175	12-	22,4-	3.711-	41,8-
سيارات صناعية	9	664	14	969	4	46,2	305	46,0
مواد أخرى	40	5.792	37	5.947	3-	8,4-	156	2,7
المنتوجات منتهية الصنع	**236**	**33.593**	**217**	**32.670**	**19-**	**8,1-**	**923-**	**2,7-**
الملابس الجاهزة	65	18.924	55	17.752	9-	14,3-	1.171-	6,2-
الملابس الداخلية	39	6.659	47	6.460	8	21,3	199-	3,0-
الأحذية	12	2.142	11	2.316	0	2,5-	174	8,1
الزرابي	1	77	1	67	0	14,2-	10-	12,8-
الأثواب من الألياف والقطن	7	470	4	324	3-	43,1-	146-	31,2-
قطع الغيار	4	682	4	355	0	6,0-	327-	47,9-
منتجات أخرى	108	4.639	94	5.395	14-	13,2-	756	16,3
المجموع	**21.620**	**155.740**	**15.548**	**111.967**	**6.072-**	**28,1-**	**43.773-**	**28,1-**

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف

جدول م 5.7 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

	الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	*2008	**2009	*2008	**2009	*2008	**2009
أوروبا	**199.718**	**159.397**	**100.141**	**78.846**	**99.577-**	**80.551-**
الاتحاد الأوروبي	**159.812**	**133.921**	**86.250**	**69.678**	**73.562-**	**64.242-**
فرنسا	48.950	41.584	31.384	27.464	17.566-	14.120-
إسبانيا	36.447	31.968	27.862	23.710	8.585-	8.257-
ألمانيا	15.201	14.409	4.036	3.469	11.165-	10.940-
إيطاليا	21.742	17.298	7.261	5.190	14.482-	12.108-
ابريطانيا	9.035	5.123	5.350	3.672	3.685-	1.451-
هولندا	6.860	6.343	3.659	3.011	3.202-	3.332-
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	5.137	4.183	5.184	2.010	47	2.174-
دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي	16.440	13.013	1.516	1.153	14.925-	11.860-
دول أخرى	**39.906**	**25.477**	**13.891**	**9.167**	**26.015-**	**16.309-**
روسيا	16.302	7.445	2.290	1.384	14.011-	6.061-
تركيا	8.311	5.757	2.268	1.422	6.044-	4.334-
آسيا	**74.274**	**57.515**	**25.393**	**15.548**	**48.881-**	**41.967-**
دول الشرق الأوسط	**37.368**	**20.144**	**3.467**	**2.210**	**33.901-**	**17.935-**
العربية السعودية	21.820	11.505	1 347	234	20.472-	11.272-
إيران	8.050	538	726	119	7.325-	419-
الإمارات العربية المتحدة	1.877	1.457	294	282	1.583-	1.175-
الأردن	113	123	293	317	181	194
دول أخرى	5.508	6.521	807	1 258	4 702-	5.263-
دول آسيا الأخرى	**36.907**	**37.371**	**21.926**	**13.339**	**14.981-**	**24.032-**
اليابان	5.726	4.042	1.781	1.303	3.945-	2.740-
الهند	2.722	3.211	10.520	5.950	7.798	2.739
الباكستان	135	134	3.642	1.548	3 507	1.414
الصين	18.538	20.712	1.249	1.209	17.290-	19.503-
دول أخرى	9.785	9.271	4.735	3.329	5.051-	5.942-
أمريكا	**33.800**	**33.883**	**16.392**	**7.650**	**17.407-**	**26.233-**
الولايات المتحدة الأمريكية	16.624	18.850	6.085	3.673	10.539-	15.177-
كندا	2.720	3.191	373	401	2 347-	2.790-
البرازيل	5.511	6.048	7.538	2.395	2 028	3.652-
المكسيك	248	809	972	167	724	642-
الأرجنتين	5.924	1.528	410	446	5.514-	1.083-
دول أخرى	2.773	3.457	1 014	568	1.759-	2.889-
إفريقيا	**17.389**	**13.524**	**10.120**	**8.721**	**7.270-**	**4.803-**
مصر	**3.150**	**3.005**	**372**	**862**	**-2.778-**	**2.143-**
دول اتحاد المغرب العربي	**10.169**	**7.848**	**2.455**	**2.420**	**7.714-**	**5.428-**
الجزائر	7.559	5.636	874	1.046	6.685-	4.590-
تونس	1.876	1.826	695	666	1.181-	1.160-
ليبيا	688	380	494	342	194-	37-
موريطانيا	47	7	393	365	346	359
دول أخرى	**4.070**	**2.671**	**7.292**	**5.439**	**3 222**	**2.768**
أوقيانوسيا ومناطق أخرى	**862**	**869**	**3.694**	**1.202**	**2.832**	**333**
المجموع	**326.042**	**265.188**	**155.740**	**111.967**	**170.302-**	**153.221-**

المصدر : مكتب الصرف

جدول م 6.7 ميزان المدفوعات مع الخارج

(بملايين الدراهم)

	2008*			2009**	
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ. حساب المعاملات الجارية	**336.569,7**	**372.506,4**	**35.936,7-**	**279.635,5**	**316.443,5**	**36.808,0-**
السلع	155.739,9	306.703,2	150.963,3-	111.966,9	245.299,1	133.332,2-
ـ البضائع العامة	114.433,1	282.121,1	167.688,0-	72.039,2	225.623,0	153.583,8-
ـ السلع المستوردة بدون أداء و المعاد تصديرها بعد التحويل	39.088,3	24.463,7	14.624,6	39.349,4	19.569,4	19.780,0
ـ مشتريات السلع بالموانىء	2.218,5	118,4	2.100,1	578,3	106,7	471,6
الخدمات	103.353,3	51.878,5	51.474,8	100.032,4	54.605,6	45.426,8
ـ النقل	19.272,6	20.542,0	1.269,4-	16.912,7	18.717,2	1.804,5-
ـ الأسفار	55.550,8	8.462,9	47.087,9	52.824,1	8.822,7	44.001,4
ـ خدمات الاتصالات	4.941,9	713,0	4.228,9	5.442,1	684,5	4.757,6
ـ خدمات التأمين	881,6	1.035,3	153,7-	1.453,5	1.475,1	21,6-
ـ رسوم الامتياز والترخيص	22,2	330,2	308,0-	23,5	574,7	551,2-
ـ خدمات أخرى مقدمة للمقاولات	18.260,6	12.519,6	5.741,0	19.792,7	12.356,2	7.436,5
ـ خدمات مسداة من طرف أو لفائدة الإدارات العمومية (غير مدرجة في أماكن أخرى)	4.423,6	8.275,5	3.851,9-	3.583,8	11.975,2	8.391,4-
المداخيل	8.221,3	12.291,1	4.069,8-	7.424,4	14.775,9	7.351,5-
ـ الدخل من الاستثمارات الخصوصية	771,7	7.460,8	6.689,1-	548,2	9.951,2	9.403,0-
ـ الدخل من الاستثمارات والاقتراضات العمومية	7.449,6	4.830,3	2.619,3	6.876,2	4.824,7	2.051,5
التحويلات الجارية	69.255,2	1.633,6	67.621,6	60.211,8	1.762,9	58.448,9
ـ العمومية	9.611,3	599,8	9.011,5	3.617,6	614,6	3.003,0
ـ الخصوصية	59.643,9	1.033,8	58.610,1	56.594,2	1.148,3	55.445,9
ب. الحساب الرأسمالي والمالي	**74.412,2**	**46.791,3**	**27.620,9**	**76.560,0**	**38.354,1**	**38.205,9**
الحساب الرأسمالي	8,7	24,1	15,4-	3,3	6,9	3,6-
ـ تحويل الرأسمال	8,7	24,1	15,4-	3,3	6,9	3,6-
العمليات المالية	74.403,5	46.767,2	27.636,3	76.556,7	38.347,2	38.209,5
القطاع الخاص	51.797,1	33.510,0	18.287,1	48.521,6	29.203,5	19.318,1
ـ قروض تجارية	13.375,2	12.611,3	763,9	13.412,6	11.163,1	2.249,5
ـ سلفات واستثمارات خارجية بالمغرب	35.290,6	14.465,7	20.824,9	26.627,8	13.111,1	13.516,7
ـ سلفات واستثمارات مغربية بالخارج	1.814,4	6.433,0	4.618,6-	2.504,0	4.929,3	2.425,3-
ـ رساميل خصوصية أخرى	1.316,9	-	1.316,9	5.977,2	-	5.977,2
القطاع العام	22.606,4	13.257,2	9.349,2	28.035,1	9.143,7	18.891,4
ـ سلفات	22.606,4	13.257,2	9.349,2	28.035,1	9.143,7	18.891,4
ج. بند التفاوت الإحصائي	**-**	**3.162,6**	**3.162,6-**	**-**	**2.981,5**	**2.981,5-**
المجموع	**410.981,9**	**422.460,3**	**11.478,4-**	**356.195,5**	**357.779,1**	**1.583,6-**

(*) أرقام مراجعة
(**) أرقام مؤقتة
المصدر : مكتب الصرف

جدول م 7.7 وضع الاستثمار الدولي للمغرب

(بملايين الدراهم)

	2007			2008			الوضع الصافي 2008 / الوضع الصافي 2007	
	الأصول	الخصوم	الوضع الصافي	الأصول	الخصوم	الوضع الصافي	التغيرات	ب %
الاستثمارات المباشرة	**10.313,6**	**297.831,8**	**287.518,2-**	**13.759,6**	**318.974,7**	**305.215,1-**	**17.696,9-**	**6,2**
الاسثمارات المغربية بالخارج	10.313,6		10.313,6	13.759,6		13.759,6	3 446,0	33,4
الإستثمارات الأجنبية بالمغرب		297.831,8	297.831,8-		318.974,7	318.974,7-	21.142,9-	7,1
رأسمال حقوق الملكية	9.607,7	281.769,9	272.162,2-	12.566,9	302.450,2	289.883,3-	17.721,1-	6,5
رؤوس الأموال الأخرى	705,9	16.061,9	15.356,0-	1.192,7	16.524,5	15.331,8-	24,2	0,2-
استثمارات الحافظة	**7.063,9**	**25.276,7**	**18.212,8-**	**8.277,9**	**25.995,0**	**17.717,1-**	**495,7**	**2,7-**
أوراق مالية أجنبية	7.063,9		7.063,9	8.277,9		8.277,9	1.214,0	17,2
أوراق مالية مغربية		25.276,7	25.276,7-		25.995,0	25.995,0-	718,3-	2,8
أسهم و سندات الملكية الأخرى	6.995,7	25.229,1	18.233,4-	7.662,3	25.995,0	18.332,7-	99,3-	0,5
السندات وسندات الدين الأخرى	68,2	47,6	20,6	615,6		615,6	595,0	2.888,3
الاستثمارات الأخرى	**14.704,0**	**149.946,4**	**135.242,4-**	**14.498,1**	**165.482,8**	**150.984,7-**	**15.742,3-**	**11,6**
الائتمانات التجارية	6.516,0	8.712,6	2.196,6-	8.406,0	10.654,8	2.248,8-	52,2-	2,4
القروض	6.035,8	129.044,7	123.008,9-	4.785,8	140.468,4	135.682,6-	12.673,7-	10,3
الإدارة العمومية		65.946,0	65.946,0-		68.670,0	68.670,0-	2.724,0-	4,1
المصارف	5.041,7	2.455,0	2.586,7	3.791,7	3.494,5	297,2	2.289,5-	88,5-
القطاعات الأخرى	994,1	60.643,7	59.649,6-	994,1	68.303,9	67.309,8-	7.660,2-	12,8
القطاع العام		53.642,0	53.642,0-		63.141,0	63.141,0-	9.499,0-	17,7
القطاع الخاص	994,1	7.001,7	6.007,6-	994,1	5.162,9	4.168,8-	1.838,8	30,6-
العملة والودائع	1.465,3	12.189,1	10.723,8-	590,7	14.359,6	13.768,9-	3.045,1-	28,4
السلطات النقدية		3.536,0	3.536,0-		3.727,0	3.727,0-	191,0-	5,4
قطاعات أخرى	1.465,3		1.465,3	590,7		590,7	874,6-	59,7-
القطاع العام	691,2		691,2	357,7		357,7	333,5-	48,2-
القطاع الخاص (بمافيه حسابات المقيمين بالعملة الأجنبية)	774,1		774,1	233,0		233,0	541,1-	69,9-
المصارف		8.653,1	8.653,1-		10.632,6	10.632,6	1.979,5-	22,9
حسابات بالدرهم القابل للتحويل لغير المقيمين		5.287,0	5.287,0-		5.500,0	5.500,0	213,0-	4,0
حسابات أخرى (حسابات قابلة للتحويل لأجل)		3.366,1	3.366,1-		5.132,6	5.132,6	1.766,5-	52,5
أصول أخرى	686,9		686,9	715,6		715,6	28,7	4,2
الأصول الإحتياطية	**218.432,2**		**218.432,2**	**208.908,6**		**208.908,6**	**9.523,6-**	**4,4-**
الذهب النقدي	4.571,0		4.571,0	4.962,0		4.962,0	391,0	8,6
حقوق السحب الخاصة	246,0		246,0	156,0		156,0	90,0-	36,6-
وضع الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	1.042,0		1.042,0	1.055,0		1.055,0	13,0	1,2
العملات الأجنبية	212.573,2		212.573,2	202.735,6		202.735,6	9.837,6-	4,6-
الوضع الإستثماري الصافي	**250.513,7**	**473.054,9**	**222.541,2-**	**245.444,2**	**510.452,5**	**265.008,3-**	**42.467,1-**	**19,1**

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 1.8 بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

	يناير – دجنبر* 2008	يناير – دجنبر 2009
1. الموارد العادية [1]	**204.675**	**190.526**
الموارد الجبائية	**185.651**	**169.008**
الضرائب المباشرة	81.827	71.580
الرسوم الجمركية	13.706	11.830
الضرائب غير المباشرة [2]	79.943	76.146
رسوم التسجيل والتنبر	10.175	9.452
الموارد غيرالجبائية	**16.269**	**18.302**
الاحتكارات	7.782	10.489
مداخيل أخرى	8.487	7.813
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**2.755**	**3.216**
2. التحملات	**201.605**	**206.459**
النفقات العادية	**157.036**	**152.090**
التسيير	107.355	121.828
منها نفقات الموظفين	(70.315)	(75.264)
فوائد الدين	18.231	17.474
الداخلي	(15.389)	(14.613)
الخارجي	(2.842)	(2.861)
المقاصة	31.450	12.788
الرصيد العادي	**+47.639**	**+38.436**
نفقات الاستثمار	**37.740**	**46.361**
رصيد الحسابات الخصوصية	-6.829	-8.008
رصيد الميزانية	**+3.070**	**-15.933**
نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي	(+0,4)	(-2,2)
3. تغير مؤخرات الأداء	**-1.992**	**-4.063**
عجز التمويل (3+2-1)	**1.078**	**-19.997**
التمويل الصافي	**- 1.078**	**19.997**
التمويل الخارجي	**11.082**	**12.708**
الاقتراضات الخارجية	20.551	17.663
التسديدات	-9.469	-4.955
التمويل الداخلي	**-12.160**	**7.289**
الخوصصة	**0**	**0**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.
(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.
(*) أرقام مراجعة.
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 2.8 بيان تطور الموارد العادية للخزينة

(بملايين الدراهم)

	يناير – دجنبر* 2008	يناير – دجنبر 2009	التغيرات %
الموارد الجبائية	**185.651**	**169.008**	**9,0-**
الضرائب المباشرة	**81.827**	**71.580**	**12,5-**
الضريبة على الشركات	46.290	43.532	6,0-
الضريبة العامة على الدخل	33.312	25.803	22,5-
ضرائب مباشرة أخرى	2.225	2.245	0,9
الرسوم الجمركية	**13.706**	**11.830**	**13,7-**
الضرائب غير المباشرة	**79.943**	**76.146**	**4,7-**
الضريبة على القيمة المضافة	61.250	56.515	7,7-
– على المعاملات الداخلية	(25.817)	(23.921)	(7,3-)
– عند الاستيراد	(35.433)	(32.594)	(8,0-)
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	18.693	19.630	5,0
– منتوجات الطاقة	10.639	11.708	10,0
– التبغ	6.983	6.865	1,7-
– رسوم أخرى	1.071	1.057	1,3-
التسجيل والتنبر	**10.175**	**9.452**	**7,1-**
الموارد غير الجبائية	**16.269**	**18.302**	**12,5**
الاحتكارات	7.782	10.489	34,8
موارد أخرى	8.487	7.813	7,9-
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**2.755**	**3.216**	**16,7**
مجموع الموارد العادية (1)	**204.675**	**190.526**	**6,9-**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(*) أرقام مراجعة

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 3.8 تقديرات الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

	قانون المالية 2007	قانون المالية 2008	قانون المالية 2009
1. الموارد العادية [1]	**138.947**	**161.106**	**196.726**
الموارد الجبائية	**123.287**	**146.213**	**178.747**
الضرائب المباشرة	48.827	59.002	73.992
الرسوم الجمركية	10.981	11.215	11.830
الضرائب غير المباشرة [2]	56.201	67.066	81.650
رسوم التسجيل والتنبر	7.278	8.930	11.275
الموارد غيرالجبائية	**12.160**	**11.893**	**14.829**
الاحتكارات	7.993	6.901	10.015
مداخيل أخرى	4.167	4.992	4.814
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**3.500**	**3.000**	**3.150**
2. التحملات	**159.544**	**184.040**	**221.141**
النفقات العادية	**125.460**	**138.898**	**165.786**
التسيير	96.134	104.294	117.973
منها نفقات الموظفين	(62.781)	(66.960)	(75.570)
فوائد الدين	19.536	19.214	18.913
الداخلي	(16.783)	(16.300)	(15.450)
الخارجي	(2.753)	(2.914)	(3.463)
المقاصة	9.790	15.390	28.900
الرصيد العادي	**13.487+**	**22.208+**	**30.940+**
نفقات الاستثمار	**24.073**	**32.161**	**38.367**
رصيد الحسابات الخصوصية	10.011-	12.981-	16.988-
رصيد الميزانية	**20.597-**	**22.934**	**24.415-**
3. تغير مؤخرات الأداء	**4.796-**	**5.610-**	**5.000-**
عجز التمويل (3+2-1)	**25.393-**	**28.544-**	**29.415-**
التمويل الصافي	**25.393**	**28.544**	**29.416**
التمويل الخارجي	**1.741**	**3.146**	**9.980**
الاقتراضات الخارجية	10.743	12.528	14.839
التسديدات	9.002-	9.382-	4.859-
التمويل الداخلي	**19.152**	**22.398**	**16.436**
الخوصصة	**4.500**	**3.000**	**3.000**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 1.9 الأسعار بالدراهم لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب

(أسعار التحويل)

نهاية الفترة		2008												2009										
		المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي
1 أورو	شراء	11,348	11,212	11,057	11,018	11,127	11,117	11,241	11,242	11,244	11,266	11,308	11,334	11,361	11,282	11,250
	بيع		11,280	11,123	11,084	11,194	11,184	11,309	11,309	11,312	11,333	11,376	11,402	11,430	11,350	
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	شراء	7,7503	8,0740	8,6054	8,7375	8,3660	8,3999	7,9756	7,9737	7,9653	7,8919	7,7485	7,6595	7,5652	7,8366	8,0846
	بيع		8,1225	8,6571	8,7900	8,4163	8,4504	8,0235	8,0216	8,0132	7,9393	7,7950	7,7056	7,6107	7,8837	
1 دولار كندي	شراء	7,2810	6,6153	6,9620	6,8910	6,6484	7,0372	7,2611	6,9060	7,3464	7,1430	7,1842	7,0899	7,1549	7,4652	7,1121
	بيع		6,6551	7,0039	6,9324	6,6884	7,0795	7,3047	6,9475	7,3905	7,1859	7,2273	7,1325	7,1979	7,5100	
1 جنيه إسترليني	شراء	14,286	11,779	12,277	12,345	11,961	12,374	12,843	13,193	13,138	12,793	12,385	12,652	12,462	12,703	12,632
	بيع		11,850	12,351	12,419	12,033	12,448	12,920	13,273	13,217	12,870	12,460	12,728	12,537	12,780	
1 فرنك سويسري	شراء	7,1554	7,5338	7,4226	7,4476	7,3534	7,3693	7,4361	7,3681	7,3460	7,4305	7,4451	7,4917	7,5381	7,6043	7,4601
	بيع		7,5791	7,4672	7,4923	7,3976	7,4136	7,4808	7,4123	7,3902	7,4751	7,4898	7,5367	7,5834	7,6500	
100 ين ياباني	شراء	7,5399	8,8945	9,5994	8,9827	8,5129	8,5408	8,3318	8,2921	8,3551	8,4632	8,6426	8,4111	8,7424	8,4560	8,6367
	بيع		8,9480	9,6571	9,0367	8,5640	8,5922	8,3818	8,3420	8,4053	8,5140	8,6945	8,4616	8,7949	8,5068	

المصدر : بنك المغرب

جدول م 2.9 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

	المتوسط السنوي 2008	2009												المتوسط السنوي 2009
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
عمليات الصرف بالناجز														
– شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك	6.916,5	7.542,0	10.025,0	8.025,0	6.367,0	4.717,0	2.888,0	6.153,0	5.517,3	1.987,0	4.290,0	3.188,0	7.366,0	5.672,1
– شراء/بيع العملات مقابل العملات بين البنوك و مراسليها بالخارج	55.857,5	60.662,0	45.501,0	40.844,0	53.559,0	57.796,0	41.760,0	51.594,0	35.715,9	45.090,0	41.586,0	29.170,0	45.375,0	45.721,1
– توظيفات العملات بالخارج	8.941,5	2.895,0	3.506,2	4.147,1	8.480,1	5.778,0	6.454,2	7.620,5	7.556,1	3.791,0	7.945,6	7.575,1	9.485,9	6.269,6
– شراء العملات من طرف بنك المغرب لدى البنوك	0,0	0,0	33,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	2,8
– بيع العملات للبنوك من طرف بنك المغرب	3.639,4	563,0	582,0	3.082,0	1.599,0	7.787,0	6.262,0	4.820,0	2.674,0	5.596,0	1.773,0	2.643,0	13.117,0	4.208,2
عمليات الصرف الآجلة														
شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)	8.546,0	2.786,8	7.100,6	7.052,8	5.537,0	11.033,2	7.669,3	7.457,5	6.161,3	6.255,7	7.244,9	6.541,2	5.977,5	6.734,8
بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)	948,9	696,3	1.940,2	3.628,2	1.295,7	1.409,8	784,8	893,7	1.103,1	1.599,4	1.114,3	1.279,9	1.540,9	1.440,5

المصدر : بنك المغرب

جدول م 3.9 تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)	دجنبر 2008	المبالغ الجارية الشهرية 2009[1]										
	المبالغ الجارية	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
– الأوراق والقطع النقدية المتداولة	135.766	134.025	132.642	133.903	132.789	133.152	134.733	138.664	142.770	141.865	140.738	143.023	143.568
– الوضعية الصافية للخزينة[2]	1.486-	873-	4.433-	7.262-	9.688-	3.670-	5.590-	6.355-	4.768-	6.491-	7.483-	5.216-	6.401-
– الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب	180.216	182.122	183.721	182.427	179.193	178.071	171.120	169.839	171.688	171.978	171.709	170.773	171.118
– عناصر أخرى	7.418-	11.109-	12.874-	9.891-	10.588-	9.750-	8.410-	7.702-	7.839-	7.631-	7.794-	7.526-	9.086-
الوضعية البنيوية لسيولة البنوك[3]	**35.546**	**36.115**	**33.771**	**31.372**	**26.128**	**31.499**	**22.387**	**17.119**	**16.311**	**15.991**	**15.693**	**15.008**	**12.064**
الاحتياطي النقدي	**53.882**	**47.252**	**45.605**	**45.098**	**45.064**	**45.392**	**44.169**	**39.388**	**37.608**	**38.196**	**35.639**	**30.953**	**31.066**
الفائض الصافي لسيولة البنوك	**18.336-**	**11.136-**	**11.834-**	**13.726-**	**18.935-**	**13.893-**	**21.781-**	**22.270-**	**21.296-**	**22.205-**	**19.946-**	**15.945-**	**19.002-**
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	**20.808**	**9.200**	**12.000**	**12.000**	**16.750**	**15.000**	**20.625**	**21.401**	**21.750**	**21.501**	**16.600**	**15.563**	**19.000**
تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب	**20.333**	**9.200**	**12.000**	**12.000**	**16.750**	**15.000**	**20.150**	**21.401**	**21.750**	**21.501**	**16.600**	**15.563**	**19.000**
– تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض[4]	20.333	9.200	12.000	12.000	16.750	15.000	20.150	21.401	21.750	21.501	16.600	15.563	19.000
– سحب السيولة لمدة 7 أيام على طلبات العروض[4]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
– السوق المفتوحة[5]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
– مبادلات الصرف[5]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
– اتفاقية إعادة الشراء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تسهيلات بمبادرة من البنوك	**475**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**475**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
– تسبيقات لمدة 24 ساعة[6]	475	0	0	0	0	0	475	0	0	0	0	0	0
– تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة[6]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

(1) تحتسب المبالغ الجارية الشهرية على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع

(2) تحتسب الوضعية الصافية للخزينة عن طريق آحتساب الفرق بين مجموع التسبيقات لفائدة الخزينة وأذينات الخزينة – عمليات السوق المفتوحة من جهة، ومجموع حسابات الخزينة و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى. و بما أن القانون الأساسي الجديد يقضي بمنع التمويلات المقدمة للدولة باستثناءتسهيلة الصندوق، فإن الوضعية الصافية للخزينة تتأثر أساسا بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.

(3) تعكس الوضعية البنيوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك. وتحسب كما يلي :
الوضعية البنيوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى – النقد المتداول.

(4) تشكل كل من التسبيقات و عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام عن طريق طلب العروض الأدوات الأساسية لتدخل بنك المغرب في السوق ما بين البنوك.

(5) يتعلق الأمر بأدوات الضبط الدقيق للسيولة.

(6) تشكل المعدلات المطبقة على التسبيقات لمدة 24 ساعة وتسهيلة الإيداع لمدة 24 ساعة بمبادرة من البنوك على التوالي الحد الأعلى والأدنى للهامش الذي ينبغي أن يبقى سعر الفائدة ما بين البنوك ضمنه.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 4.9 تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية

(بملايين الدراهم)

سنة 2009 (المعدل اليومي خلال الأسبوع)	تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب					تسهيلات بمبادرة من البنوك	
	تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	سحب السيولة	السوق المفتوحة	مبادلات الصرف	عمليات إعادة الشراء	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	المجموع
فاتح إلى 7 يناير	15.000	-	-	-	-	-	-	15.000
8 إلى 14 يناير	10.000	-	-	-	-	-	-	10.000
15 إلى 21 يناير	-	-	-	-	-	-	-	-
22 إلى28 يناير	11.000	-	-	-	-	-	-	11.000
29 يناير إلى4 فبراير	10.000	-	-	-	-	-	-	10.000
5 إلى 11 فبراير	12.000	-	-	-	-	-	-	12.000
12 إلى 18 فبراير	12.000	-	-	-	-	-	-	12.000
19 إلى25 فبراير	9.000	-	-	-	-	-	-	9.000
26 فبراير إلى 4 مارس	15.000	-	-	-	-	-	-	15.000
5 إلى 11 مارس	6.000	-	-	-	-	-	-	6.000
12 إلى 18 مارس	14.000	-	-	-	4.457	-	-	18.457
19 إلى 25 مارس	16.000	-	-	-	-	-	-	16.000
26 مارس إلى فاتح أبريل	12.000	-	-	-	-	-	-	12.000
2 إلى 8 أبريل	17.000	-	-	-	-	-	-	17.000
9 إلى 15 أبريل	19.000	-	-	-	-	-	-	19.000
16 إلى 22 أبريل	17.000	-	-	-	-	-	-	17.000
23 إلى 29 أبريل	14.000	-	-	-	-	-	-	14.000
30 أبريل إلى 6 ماي	14.000	-	-	-	-	-	-	14.000
7 إلى 13 ماي	13.000	-	-	-	-	-	-	13.000
14 إلى 20 ماي	13.000	-	-	-	-	-	-	13.000
21 إلى 27 ماي	15.000	-	-	-	-	-	-	15.000
28 ماي إلى 3 يونيو	20.000	-	-	-	-	-	-	20.000
4 إلى 10 يونيو	17.000	-	-	-	3.291,4	-	-	20.291
11 إلى 17 يونيو	23.600	-	-	-	-	-	-	23.600
18 إلى 24 يونيو	21.000	-	-	-	-	814,3	-	21.814
25 يونيو إلى فاتح يوليوز	19.000	-	-	-	-	-	-	19.000
2 إلى 8 يوليوز	22.000	-	-	-	-	-	-	22.000
9 إلى 15 يوليوز	23.000	-	-	-	-	-	-	23.000
16 إلى 22 يوليوز	23.000	-	-	-	-	-	-	23.000
23 إلى 29 يوليوز	19.000	-	-	-	-	-	-	19.000
30 يوليوز إلى 5 غشت	20.000	-	-	-	-	-	-	20.000
6 إلى 12 غشت	25.000	-	-	-	-	-	-	25.000
13 إلى 19 غشت	21.000	-	-	-	-	-	-	21.000
20 إلى 26 غشت	25.000	-	-	-	-	-	-	25.000
27 غشت إلى 2 شتنبر	20.000	-	-	-	-	-	-	20.000
3 إلى 9 شتنبر	17.000	-	-	-	-	-	-	17.000
10 إلى 16 شتنبر	22.000	-	-	-	-	-	-	22.000
17 إلى 23 شتنبر	25.000	-	-	-	-	-	-	25.000
24 إلى 30 شتنبر	22.000	-	-	-	-	-	-	22.000
فاتح إلى 7 أكتوبر	22.000	-	-	-	-	-	-	22.000
8 إلى 14 أكتوبر	14.000	-	-	-	-	-	-	14.000
15 إلى 21 أكتوبر	16.000	-	-	-	-	-	-	16.000
22 إلى 28 أكتوبر	13.000	-	-	-	-	-	-	13.000
29 أكتوبر إلى 4 نونبر	10.000	-	-	-	-	-	-	10.000
5 إلى 11 نونبر	9.000	-	-	-	-	-	-	9.000
12 إلى 18 نونبر	14.000	-	-	-	-	-	-	14.000
19 إلى 25 نونبر	19.000	-	107,1	-	-	-	-	19.107
26 نونبر إلى 2 دجنبر	20.000	-	-	-	-	-	-	20.000
3 إلى 9 دجنبر	19.000	-	-	-	-	-	-	19.000
10 إلى 16 دجنبر	23.000	-	-	-	-	-	-	23.000
17 إلى 23 دجنبر	16.000	-	-	-	-	-	-	16.000
24 إلى 30 دجنبر	18.000	-	-	-	-	-	-	18.000
المتوسط	**16.569**	**-**	**2,1**	**-**	**149,0**	**15,7**	**-**	**16.736**

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 5.9 معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

سنة 2009	معدل تدخلات بنك المغرب			معدل السوق ما بين البنوك	
	تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	سحب السيولة لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	تسبيقات لمدة 24 ساعة	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	المتوسط الشهري	نهاية الشهر
يناير	3,50	2,75	4,25	2,25	3,46	3,50
فبراير	3,50	2,75	4,25	2,25	3,29	3,28
مارس(*)	3,44	2,75	4,44	2,44	3,45	3,26
أبريل	3,25	2,75	4,25	2,25	3,25	3,37
مايو	3,25	2,75	4,25	2,25	3,08	3,25
يونيو	3,25	2,75	4,25	2,25	3,29	3,31
يوليوز	3,25	2,75	4,25	2,25	3,25	3,31
غشت	3,25	2,75	4,25	2,25	3,00	3,25
شتنبر	3,25	2,75	4,25	2,25	3,19	3,26
أكتوبر	3,25	2,75	4,25	2,25	3,20	3,25
نونبر	3,25	2,75	4,25	2,25	3,28	3,30
دجنبر	3,25	2,75	4,25	2,25	3,35	3,50

(*) في 24 مارس 2009، قرر مجلس بنك المغرب تخفيض سعر الفائدة الرئيسي إلى3,25%.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 6.9 معدلات الودائع لدى البنوك

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2008		2009	
	يناير – يونيو	يوليوز – دجنبر	يناير – يونيو	يوليوز – دجنبر
ودائع لدى البنوك				
حسابات تحت الطلب	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة
حسابات على الدفاتر (1)	3,11 (حد أدنى)	3,10 (حد أدنى)	3,29(حد أدنى)	3,11 (حد أدنى)
حسابات أخرى	معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر

(1) ابتداء من فاتح يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 7.9 سعرالفائدة للودائع لدى صندوق التوفير الوطني

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	يناير – يونيو 2008	يوليوز– دجنبر 2008	يناير – يونيو 2009	يوليوز– دجنبر 2009
الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني (1)	2,00	1,90	2,00	1,90

(1) ابتداء من يوليوز 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاترصندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسبقا.

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 8.9 سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

سنة 2009	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أشهر	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و 12 شهرا
يناير	3,76	3,83	3,79
فبراير	3,58	4,00	3,85
مارس	3,48	3,89	3,71
أبريل	3,43	3,91	3,72
مايو	3,54	4,05	3,87
يونيو	3,58	3,91	3,74
يوليوز	3,42	3,83	3,68
غشت	3,30	3,63	3,53
شتنبر	3,20	3,59	3,45
أكتوبر	3,20	3,72	3,55
نونبر	3,21	3,69	3,51
دجنبر	3,32	3,66	3,56

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 9.9 السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السنة	13 أسبوعا	26 أسبوعا	52 أسبوعا	سنتان	5 سنوات	10 سنوات	15 سنة	20 سنة	30 سنة
2008									
يناير	3,69	3,76	3,68	-	-	-	-	-	-
فبراير	3,47	3,55	3,63	-	3,86	-	-	-	-
مارس	-	3,45	3,57	3,68	3,82	-	-	-	-
أبريل	3,43	-	3,53	-	-	-	-	-	-
ماي	3,40	-	-	-	-	-	-	-	-
يونيو	3,40	3,43	-	-	-	-	-	-	-
يوليوز	3,40	-	-	-	-	-	-	-	-
غشت	3,40	-	-	-	-	-	-	-	-
شتنبر	3,45	-	3,51	-	3,75	-	-	-	-
أكتوبر	3,70	3,84	3,86	-	-	-	-	-	-
نونبر	-	-	3,85	-	-	-	-	-	-
دجنبر	3,68	3,74	3,82	-	3,99	-	-	-	-
2009									
يناير	3,65	3,71	3,79	3,95	4,07	-	-	-	-
فبراير	-	3,66	3,74	3,92	4,07	-	-	-	-
مارس	3,50	3,58	3,72	3,84	4,01	-	-	-	-
أبريل	3,29	3,34	-	-	3,76	-	-	-	-
ماي	3,26	-	3,35	3,38	3,66	-	-	-	-
يونيو	-	3,34	3,36	-	3,66	-	-	-	-
يوليوز	3,25	3,28	3,35	-	-	-	-	-	-
غشت	3,24	3,26	3,35	3,49	3,68	-	-	-	-
شتنبر	-	-	3,29	3,47	-	-	-	-	-
أكتوبر	3,24	3,28	3,31	3,53	3,69	-	-	-	-
نونبر	3,25	3,28	3,40	3,58	3,78	-	-	-	-
دجنبر	-	-	3,41	3,60	-	-	-	-	-

جدول م 10.9 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2008	2009
شهادات الإيداع		
أقل من 32 يوم	2,50	3,45
من 32 إلى 92 يوم	3,80 إلى 4,25	3,40 إلى 3,75
من 93 إلى 182 يوم	3,50 إلى 4,52	3,55 إلى 3,75
من 183 إلى 365 يوم	3,95 إلى 4,65	3,77 إلى 4,35
من 366 يوم إلى سنتين	3,80 إلى 4,70	3,95 إلى 4,55
من سنتين إلى 3 سنوات	4,20 إلى 4,60	4,10 إلى 4,50
من 3 إلى 5 سنوات	4,50 إلى 4,70	3,65 إلى 4,85
من 5 إلى 10 سنوات	4,70	-
سندات شركات التمويل		
من أكثر من سنتين إلى أقل من 3 سنوات	4,36 إلى 4,47	4,15 إلى 4,75
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	4,50 إلى 4,61	4,16 إلى 5,27
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	-	4,55 إلى 5,58
أوراق الخزينة		
أقل من 32 يوم	3,85	3,79
من 32 إلى 92 يوم	3,85 إلى 4,40	3,79 إلى 4,25
من 93 إلى 182 يوم	3,83 إلى 5,00	3,89 إلى 4,31
من 183 إلى 365 يوم	4,10 إلى 4,55	3,95 إلى 4,40
من 366 يوم إلى سنتين	-	-
من سنتين إلى 3 سنوات	-	-
من 3 إلى 5 سنوات	-	-
من 5 إلى 10 سنوات	-	-

المصدر : بنك المغرب

جدول م 11.9 معدلات الفائدة المطبقة على الأذينات والسندات الإلزامية الصادرة في السوق السندية [1]

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

أمد السندات	2008	2009
أقل من 3 سنوات	4,15[*]	4,55[*] إلى 6 [**]
5 سنوات	4,60 إلى 5,20	4,40 إلى 5,00
7 سنوات	5,49 إلى 5,90	-
8 سنوات	-	4,27 إلى 5,60
10 سنوات	4,65 إلى 5,60	-
15 سنوات	-	4,86 إلى 4,92
25 سنوات	4,96[1] إلى 5,95[2]	-

(*) معدل سنة

(**) معدل سنتين

(1) معدلات آخر الإصدارات.

المصدر : ماروك لير

جدول م 12.9 أسعار الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السعر / الفترة	مارس 08	يونيو 08	شتنبر 08	دجنبر 08	مارس 09	يونيو 09	شتنبر 09	دجنبر 09
تسهيلات الخزينة	7,43	5,89	6,31	6,29	6,78	6,61	6,65	6,58
قروض التجهيز	6,01	6,59	6,94	6,83	7,67	6,88	7,46	6,97
قروض العقار	5,50	5,24	5,31	5,36	5,75	5,75	5,61	6,29
قروض الاستهلاك	7,27	7,22	6,66	7,14	7,38	7,29	7,22	7,30
المعدل العام	**6,76**	**5,96**	**6,26**	**6,33**	**6,73**	**6,52**	**6,53**	**6,63**

المصدر : بنك المغرب

جدول م 13.9 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السعر / الفترة	أكتوبر 05- مارس 06	أبريل - شتنبر 06	أكتوبر 06- مارس 07	أبريل 07- مارس 08	أبريل 08- مارس 09	أبريل 09- مارس 010
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	13,04	12,90	14,00[1]	14,17	14,17	14,40

(1) ابتداء من أكتوبر 2006، يعادل المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية معدل قروض الاستهلاك خلال السنة الماضية مع إضافة 200 نقطة أساس بدل المعدل المتوسط المرجح المطبق علي مجموع القروض بإضافة 60% .

تتم مراجعة المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية عند بداية أبريل من كل سنة على أساس تغيرات معدلات الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر و سنة المسجلة خلال السنة السابقة.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 1.10 المجمعات النقدية

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 2008			نهاية دجنبر 2009		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
النقود الائتمانية	127.877	8.033	6,7	136.434	8.557	6,7
النقود الكتابية	353.649	25.906	7,9	370.851	17.202	4,9
المجمع م1	**481.526**	**33.939**	**7,6**	**507.285**	**25.759**	**5,3**
التوظيفات تحت الطلب (م2 – م1)	79.368	7.320	10,2	86.669	7.301	9,2
المجمع م2	**560.894**	**41.259**	**7,9**	**593.954**	**33.060**	**5,9**
التوظيفات لأجل (م3 – م2)	153.774	28 644	22,9	153.371	-403	-0,3
المجمع م3	**714.668**	**69.903**	**10,8**	**747.325**	**32.657**	**4,6**

المصدر : بنك المغرب

جدول م 2.10 مجمعات التوظيفات السائلة (1)

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 2008			نهاية دجنبر 2009		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
التوظيفات السائلة 1	1.025	308	43,0	1.823	798	77,9
التوظيفات السائلة 2	20.512	1.100	5,7	24.669	4.157	20,3
التوظيفات السائلة 3	16.526	-6.116	-27,0	23.719	7.193	43,5
التوظيفات السائلة 4	4.804	-3.162	-39,7	4.238	-566	-11,8
مجموع التوظيفات السائلة	**42.867**	**-7.870**	**-15,5**	**54.449**	**11.582**	**27,0**

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.
المصدر : بنك المغرب

جدول م 3.10 بيان التطورالشهري للمجمع م1

(بملايين الدراهم)

المكونات	2008	2009											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	127.877	127.638	126.621	126.510	127.038	128.060	129.132	134.453	134.754	134.454	134.037	139.863	136.434
النقود الكتابية	353.649	340.610	342.495	347.295	343.441	343.273	350.619	356.530	357.311	358.012	361.345	357.968	370.851
المجمع م 1	**481.526**	**468.248**	**469.116**	**473.805**	**470.479**	**471.333**	**479.751**	**490.983**	**492.065**	**492.466**	**495.382**	**497.831**	**507.285**

المصدر : بنك المغرب

جدول م 4.10 بيان التطورالشهري للنقود الائتمانية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2008	2009											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الأوراق المتداولة	132.692	130.913	130.050	130.309	130.990	131.325	133.365	139.095	139.466	139.291	137.751	144.746	140.937
النقد المعدني المتداول	2.080	2.086	2.088	2.089	2.088	2.092	2.098	2.122	2.154	2.179	2.193	2.198	2.202
المجموع	134.772	132.999	132.138	132.398	133.078	133.417	135.463	141.217	141.620	141.470	139.944	146.944	143.139
يسقط منها :													
محصل الصندوق لدى البنوك													
ولدى المحاسبين العموميين	6.895	5.361	5.517	5.888	6.040	5.357	6.331	6.764	6.866	7.016	5.907	7.081	6.705
مجموع النقود الائتمانية	**127.877**	**127.638**	**126.621**	**126.510**	**127.038**	**128.060**	**129.132**	**134.453**	**134.754**	**134.454**	**134.037**	**139.863**	**136.434**

المصدر : بنك المغرب

جدول م 5.10 بيان التطورالشهري للنقود الكتابية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2008	2009											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
. الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	2.403	3.411	3.198	4.647	4.741	4.608	4.365	3.983	3.958	3.364	3.145	2.746	2.686
. الودائع تحت الطلب لدى البنوك	340.194	326.094	328.068	331.425	327.244	327.193	334.827	341.029	341.859	343.021	346.453	343.519	356.307
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**342.597**	**329.505**	**331.266**	**336.072**	**331.985**	**331.801**	**339.192**	**345.012**	**345.817**	**346.385**	**349.598**	**346.265**	**358.993**
. الودائع تحت الطلب لدى مصلحة الشيكات البريدية	5.366	5.419	5.543	5.537	5.770	5.786	5.741	5.832	5.808	5.941	6.061	6.017	6.172
. الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686
مجموع الودائع لدى مصلحة الشيكات البريدية والخزينة	**11.052**	**11.105**	**11.229**	**11.223**	**11.456**	**11.472**	**11.427**	**11.518**	**11.494**	**11.627**	**11.747**	**11.703**	**11.858**
مجموع النقود الكتابية	**353.649**	**340.610**	**342.495**	**347.295**	**343.441**	**343.273**	**350.619**	**356.530**	**357.311**	**358.012**	**361.345**	**357.968**	**370.851**

(*) رقم مؤقت

المصدر : بنك المغرب

جدول م 6.10 بيان التطورالشهري للودائع تحت الطلب لدى البنوك

(بملايين الدراهم)

المكونات	2008	2009											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
. حسابات الشيكات	218.583	216.578	217.167	216.191	216.622	217.408	222.732	224.180	224.677	225.233	225.443	224.796	229.026
منها : حسابات المغاربة المقيمين بالخارج	73.522	73.373	73.971	74.251	74.511	74.636	76.908	78.467	78.941	78.367	78.484	79.010	78.462
. الحسابات الجارية	90.561	82.700	83.877	83.131	79.078	81.133	82.242	86.183	87.413	84.938	89.145	88.593	97.888
. ودائع أخرى	31.050	26.816	27.024	32.103	31.544	28.652	29.853	30.666	29.769	32.850	31.865	30.130	29.393
المجموع	**340.194**	**326.094**	**328.068**	**331.425**	**327.244**	**327.193**	**334.827**	**341.029**	**341.859**	**343.021**	**346.453**	**343.519**	**356.307**

المصدر : بنك المغرب

جدول م 7.10 بيان التطورالشهري للمجمع م2 والمجمع م3

(بملايين الدراهم)

المكونات	2008	2009											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
المجمع م 1	**481.526**	**468.248**	**469.116**	**473.805**	**470.479**	**471.333**	**479.751**	**490.983**	**492.065**	**492.466**	**495.382**	**497.831**	**507.285**
التوظيفات تحت الطلب	79.368	80.268	80.816	81.666	82.299	82.411	82.619	83.424	84.211	84.951	85.604	85.746	86.669
الحسابات على دفاتر لدى البنوك (م2 – م1)	65.251	66.056	66.546	67.125	67.719	67.833	68.038	68.747	69.424	70.086	70.654	70.833	71.590
الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	14.117	14.212	14.270	14.541	14.580	14.578	14.581	14.677	14.787	14.865	14.950	14.913	15.079
المجمع م 2	**560.894**	**548.516**	**549.932**	**555.471**	**552.778**	**553.744**	**562.370**	**574.407**	**576.276**	**577.417**	**580.986**	**583.577**	**593.954**
التوظيفات لأجل (م3 – م2)	153.774	158.856	161.045	159.628	160.130	160.913	163.051	160.598	158.492	159.327	151.389	150.205	153.371
شهادات الإيداع [1]	501	538	538	435	484	484	484	484	484	484	481	396	396
الحسابات والسندات لأجل محدد	153.273	158.318	160.507	159.193	159.646	160.429	162.567	160.114	158.008	158.843	150.908	149.809	152.975
منها : المغاربة المقيمين بالخارج	(41.299)	(41.893)	(41.792)	(41.913)	(41.276)	(42.540)	(41.058)	(40.454)	(40.946)	(41.820)	(42.385)	(42.888)	(43.741)
المجمع م 3	**714.668**	**707.372**	**710.977**	**715.099**	**712.908**	**714.657**	**725.421**	**735.005**	**734.768**	**736.744**	**732.375**	**733.782**	**747.325**

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 8.10 بيان التطورالشهري لمجمعات التوظيفات السائلة [1]

(بملايين الدراهم)

المكونات	2008	2009											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
مجمع التوظيفات السائلة 1													
. أذينات الخزينة القابلة للتداول	365	892	865	765	2.000	1.266	1.234	254	2.208	1.868	1.438	1.820	1.427
. أوراق الخزينة	405	405	405	405	405	405	405	405	405	405	405	-	-
. سندات شركات التمويل													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية [2]	30	30	30	30	30	30	30	30	30	20	20	20	20
المجموع	225	238	229	230	232	232	233	234	234	235	316	336	376
مجمع التوظيفات السائلة 2	1.025	1.565	1.529	1.430	2.667	1.933	1.902	923	2.877	2.528	2.179	2.176	1.823
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية [3]	20.512	21.306	21.607	21.025	19.813	22.495	19.619	17.854	20.266	21.359	26.218	27.783	24.669
المجموع	20.512	21.306	21.607	21.025	19.813	22.495	19.619	17.854	20.266	21.359	26.218	27.783	24.669
مجمع التوظيفات السائلة 3													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض القصيرة المتوسطة والطويلة الأمد	16.526	18.263	18.609	18.355	20.070	20.700	21.074	22.132	23.883	23.855	24.384	24.877	23.719
المجموع	16.526	18.263	18.609	18.355	20.070	20.700	21.074	22.132	23.883	23.855	24.384	24.877	23.719
مجمع التوظيفات السائلة 4													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والأصول المتنوعة	4.804	4.957	5.417	4.513	4.438	4.620	4.714	4.551	4.673	4.784	3.926	3.591	4.238
المجموع	4.804	4.957	5.417	4.513	4.438	4.620	4.714	4.551	4.673	4.784	3.926	3.591	4.238
مجموع مجمعات التوظيفات السائلة	**42.867**	**46.091**	**47.162**	**45.323**	**46.988**	**49.748**	**47.309**	**45.460**	**51.699**	**52.526**	**56.707**	**58.427**	**54.449**

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

(2) طبقا للمادة 5 من قرار وزير المالية و الخوصصة.رقم 07–167 بتاريخ 24 غشت 2007، يقصد بمؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية المؤسسات التي ترتكز على تعهد مؤسسة التوظيف الجماعي أو شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير، على أساس تعاقدي، بتحقيق نتيجة ملموسة يعبر عنها في شكل مستوى أداء معين أو ضمان للمبلغ المستثمر أو هما معا. و مقابل هذا الضمان، يحق لمؤسسة تسيير صناديق التوظيف الجماعية أو شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغيرأن تطالب المكتتب بالتزامات بشأن المبلغ المستثمر أو مدة حيازة هذا الأخير لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

(3) حسب الفصل 4 لوزير المالية والخوصصة رقم 4–2062 بتاريخ 2004/12/6 فإن مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية هي ماكان مجموع أصولها، باستثناء سندات "مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية" والسيولة، مستثمرا على الدوام في سندات الدين. بالإضافة إلى أنه ما لا يقل على 50% من الأصول السابقة الذكر يجب أن تستثمر باستمرار في سندات دين تكون مدتها الأصلية أو المتبقية أقل من سنة.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 9.10 بيان تطور مقابلات المجمع م3

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 2008			نهاية دجنبر 2009		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
ا. الموجودات الخارجية الصافية [1]						
. بنك المغرب	180.797	6.487-	3,5-	175.483	5.314-	2,9-
. البنوك	15.656	4.536-	22,5-	13.904	1.752-	11,2-
المجموع (I)	**196.453**	**11.023-**	**5,3-**	**189.387**	**7.066-**	**3,6-**
الائتمان الداخلي الإجمالي						
أ. الديون على الدولة[1]	1.260-	2.161	63,2-	4.297-	3.037-	241,0
. ديون بنك المغرب	70.829	2.661-	3,6-	78.008	7.179	10,1
. ديون البنوك						
.ديون الخواص والمقاولات غير المالية[2]	11.052	1.350	13,9	11.858	806	7,3
المجموع	**80.621**	**850**	**1,1**	**85.569**	**4.948**	6,**1**
ب. القروض المقدمة للاقتصاد[1]	6.404	416-	6,1-	6.032	372-	5,8-
. بنك المغرب	529.796	100.331	23,4	579.285	49.489	9,3
. البنوك[3]						
المجموع	**536.200**	**99.915**	**22,9**	**585.317**	**49.117**	9,2
ج. **مقابل الموجودات بالحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني** [4]	14.117	1.036	7,9	15.079	962	6,8
المجموع (أ+ب+ج)	**630.938**	**101.801**	**19,2**	**685.965**	**55.027**	**8,7**
يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي [5] [6]	**83.606**	**19.303**	**30,0**	**85.495**	**1.889**	**2,3**
II. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	**547.332**	**82.498**	**17,7**	**600.470**	**53.138**	**9,7**
مجموع المقابلات (I+II)	**743.785**	**71.475**	**10,6**	**789.857**	**46.072**	**6,2**
صافي العناصر الأخرى [7]	**29.117-**	**1.572-**		**42.532-**	**13.415-**	
المجموع م 3	**714.668**	**69.903**	**10,8**	**747.325**	**32.657**	**4,6**

(1) للإطلاع على التفاصيل المتعلقة بمكونات الموجودات الخارجية الصافية والديون على الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد، يرجع على التوالي للجداول XII–11 و XII–12 و XII–13.

(2) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية المحتسبة ضمن النقود الكتابية.

(3) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(4) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير. لذلك لا يمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض للاقتصاد.

(5) الاقتراضات الداخلية والخارجية للبنوك (يرجع للموارد البنكية في الجدول XIV–1).

(6) فائض الأموال الذاتية (رأس المال والمخصصات) مقارنة مع مجموع المعقرات ومحفظة سندات المساهمة.

(7) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى للأصول.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 10.10 بيان التطورالشهري لمقابلات المجمع م3

(بملايين الدراهم)

المكونات	2008	2009											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
ا. الموجودات الخارجية الصافية													
. بنك المغرب	180.797	183.132	183.695	183.253	180.934	175.916	171.539	173.288	175.658	173.574	173.980	174.094	175.483
. البنوك	15.656	12.854	14.989	13.964	11.886	17.099	15.630	15.562	15.689	16.876	15.566	12.465	13.904
(I) المجموع	**196.453**	**195.986**	**198.684**	**197.217**	**192.820**	**193.015**	**187.169**	**188.850**	**191.347**	**190.450**	**189.546**	**186.559**	**189.387**
الائتمان الداخلي الإجمالي													
أ. الديون على الدولة													
. الديون الصافية لبنك المغرب	-1.260	-838	- 4.073	- 10.603	- 4.795	-4.476	- 5.422	- 4.288	-4.517	-6.778	- 1.731	-6.097	-4.297
. ديون البنوك	70.829	69.915	72.148	74.321	74.451	76.326	74.287	73.628	80.103	75.346	74.873	79.790	78.008
. ديون المؤسسات غير المالية والخواص	11.052	11.105	11.229	11.223	11.456	11.472	11.427	11.518	11.494	11.627	11.747	11.703	11.858
المجموع	**80.621**	**80.182**	**79.304**	**74.941**	**81.112**	**83.322**	**80.292**	**80.858**	**87.080**	**80.195**	**84.889**	**85.396**	**85.569**
ب. القروض المقدمة للاقتصاد													
. بنك المغرب	6.404	6.414	6.413	5.013	6.013	6.052	6.052	6.048	6.043	6.042	6.047	6.032	6.032
. البنوك	529.796	522.180	525.064	532.650	536.779	540.050	554.142	562.258	559.272	566.895	568.637	571.631	579.285
المجموع	**536.200**	**528.594**	**531.477**	**537.663**	**542.792**	**546.102**	**560.194**	**568.306**	**565.315**	**572.937**	**574.684**	**577.663**	**585.317**
ج. مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	**14.117**	**14.212**	**14.270**	**14.541**	**14.580**	**14.578**	**14.581**	**14.677**	**14.787**	**14.865**	**14.950**	**14.913**	**15.079**
المجموع (أ+ب+ج)	**630.938**	**622.988**	**625.051**	**627.145**	**638.484**	**644.002**	**655.067**	**663.841**	**667.182**	**667.997**	**674.523**	**677.972**	**685.965**
يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي	**83.606**	**78.823**	**78.719**	**78.529**	**80.918**	**83.418**	**87.160**	**82.745**	**86.902**	**87.722**	**88.697**	**86.521**	**85.495**
. اقتراضات البنوك	17.012	19.726	17.776	16.162	17.078	19.886	17.876	14.116	18.116	18.290	19.498	17.779	17.430
. الاحتياطيات المكونة من طرف البنوك	29.841	27.319	27.551	27.972	28.307	28.186	28.700	27.908	28.053	28.497	28.514	28.706	28.136
. صافي الأموال الذاتية لبنك المغرب والبنوك	36.753	31.778	33.392	34.395	35.533	35.346	40.584	40.721	40.733	40.935	40.685	40.036	39.929
II. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	**547.332**	**544.165**	**546.332**	**548.616**	**557.566**	**560.584**	**567.907**	**581.096**	**580.280**	**580.275**	**585.826**	**591.451**	**600.470**
مجموع المقابلات (I+II)	**743.785**	**740.151**	**745.016**	**745.833**	**750.386**	**753.599**	**755.076**	**769.946**	**771.627**	**770.725**	**775.372**	**778.010**	**789.857**
صافي العناصر الأخرى	**-29.117**	**-32.779**	**-34.039**	**-30.734**	**-37.478**	**-38.942**	**-29.655**	**-34.941**	**36.859**	**-33.981**	**-42.997**	**-44.228**	**-42.532**
المجمع م3	**714.668**	**707.372**	**710.977**	**715.099**	**712.908**	**714.657**	**725.421**	**735.005**	**734.768**	**736.744**	**732.375**	**733.782**	**747.325**

المصدر : بنك المغرب

جدول م 11.10 بيان التطورالشهري للموجودات الخارجية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2008			2009								
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
أ– الاحتياطيات الخارجية الإجمالية لدى بنك المغرب													
. الموجودات من الذهب	4.962	5.616	5.859	5.461	5.307	5.509	5.332	5.302	5.360	5.514	5.687	6.302	6.153
. الموجودات من العملات القابلة للتحويل	178.351	180.083	180.390	180.312	178.131	172.998	168.868	170.756	173.098	170.793	171.002	170.527	172.318
. الموجودات من حقوق السحب الخاصة	156	161	160	156	157	153	154	154	5.559	6.010	5.962	5.963	6.000
. رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	1.055	1.085	1.082	1.060	1.065	1.058	1.060	1.060	1.059	1.053	1.046	1.046	1.054
المجموع	**184.524**	**186.945**	**187.491**	**186.989**	**184.660**	**179.718**	**175.414**	**177.272**	**185.076**	**183.370**	**183.697**	**183.838**	**185.525**
ب– الالتزامات الخارجية لبنك المغرب													
. الالتجاء للمؤسسات الدولية	184	178	178	177	177	195	195	192	189	189	189	188	197
مخصصات حقوق السحب الخاصة	1.069	1.106	1.102	1.075	1.081	1.061	1.064	1.063	6.467	6.913	6.857	6.859	6.918
. إلتزامات أخرى	2.474	2.529	2.516	2.484	2.468	2.546	2.616	2.729	2.762	2.694	2.671	2.697	2.927
المجموع	**3.727**	**3.813**	**3.796**	**3.736**	**3.726**	**3.802**	**3.875**	**3.984**	**9.418**	**9.796**	**9.717**	**9.744**	**10.042**
ا. مجموع الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك المغرب (أ– ب)	**180.797**	**183.132**	**183.695**	**183.253**	**180.934**	**175.916**	**171.539**	**173.288**	**175.658**	**173.574**	**173.980**	**174.094**	**175.483**
ج. **الموجودات الخارجية الإجمالية لدى البنوك**[1]	**21.156**	**19.272**	**20.044**	**19.131**	**17.993**	**21.952**	**21.066**	**22.059**	**21.193**	**22.611**	**23.864**	**21.971**	**20.090**
د. **الالتزامات الخارجية للبنوك** [2]	**5.500**	**6.418**	**5.055**	**5.167**	**6.107**	**4.853**	**5.436**	**6.497**	**5.504**	**5.735**	**8.298**	**9.506**	**6.186**
II. مجموع الموجودات الخارجية الصافية للبنوك (ج– د)	**15.656**	**12.854**	**14.989**	**13.964**	**11.886**	**17.099**	**15.630**	**15.562**	**15.689**	**16.876**	**15.566**	**12.465**	**13.904**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية (I+II)	**196.453**	**195.986**	**198.684**	**197.217**	**192.820**	**193.015**	**187.169**	**188.850**	**191.347**	**190.450**	**189.546**	**186.559**	**189.387**

(1) يتعلق الأمر بالموجودات من العملات الأجنبية لدى البنوك وبالودائع بالعملات الأجنبية لدى المراسلين بالخارج. وقد تم استبعاد ودائع البنوك بالعملات الأجنبية لدى بنك المغرب لكونها تعتبر ديونا على مؤسسة مقيمة.

(2) يتعلق الأمر أساسا بالحسابات الدائنة للمراسلين الأجانب لدى البنوك وبالودائع تحت الطلب ولأجل لغير المقيمين.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 12.10 بيان التطورالشهري للديون على الدولة

(بملايين الدراهم)

المكونات	2008						2009						
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
I. ديون بنك المغرب													
أ.ديون مستحقة لبنك المغرب													
. تسبيقات للدولة [1]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الإجمالي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
يسقط منها :													
موجودات سائلة لدى المحاسبين العموميين الحسابات الدائنة للخزينة ولصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	214	292	235	224	223	245	265	262	228	244	281	217	230
المجموع الصافي	**-4.329**	**-3.915**	**-5.591**	**-11.611**	**-5.806**	**-5.489**	**-6.438**	**-5.307**	**-5.538**	**-6.778**	**-1.731**	**-6.097**	**-4.297**
ب. سندات الخزينة المقتناة في السوق الثانوية	4.115	3.623	5.356	11.387	5.583	5.244	6.173	5.045	5.310	6.534	1.450	5.880	4.067
مجموع (I)	**-1.260**	**-838**	**-4.073**	**-10.603**	**-4.795**	**-4.476**	**-5.422**	**-4.288**	**-4.517**	**-6.778**	**-1.731**	**-6.097**	**-4.297**
II. ديون البنوك	3.069	3.077	1.518	1.008	1.011	1.013	1.016	1.019	1.021	-	-	-	-
. محفظة السندات العمومية	70.663	69.598	71.880	74.047	74.072	75.952	74.043	73.121	79.808	75.050	74.594	79.538	77.707
. ودائع البنوك لدى الخزينة ومصلحة الشيكات البريدية	166	317	268	274	379	374	244	507	295	296	279	252	301
مجموع (II)	**70.829**	**69.915**	**72.148**	**74.321**	**74.451**	**76.326**	**74.287**	**73.628**	**80.103**	**75.346**	**74.873**	**79.790**	**78.008**
III. ديون المؤسسات غير المالية والخواص مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبمصلحة الشيكات البريدية	11.052	11.105	11.229	11.223	11.456	11.472	11.427	11.518	11.494	11.627	11.747	11.703	11.858
مجموع (III)	**11.052**	**11.105**	**11.229**	**11.223**	**11.456**	**11.472**	**11.427**	**11.518**	**11.494**	**11.627**	**11.747**	**11.703**	**11.858**
مجموع الديون الصافية على الدولة (I+II+III)	**80.621**	**80.182**	**79.304**	**74.941**	**81.112**	**83.322**	**80.292**	**80.858**	**87.080**	**80.195**	**84.889**	**85.396**	**85.569**

(1) طبقا للمادة 27 من القانون الأساسي لبنك المغرب الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2006، لا يمكن للبنك أن يمنح مساعدات مالية للدولة إلا في شكل تسهيلات صندوق، لا تتعدى خمسة في المائة من الموارد الجبائية التي يتم تحقيقها خلال السنة المالية المختتمة. ولا يمكن للمدة الاجمالية لاستعمال هذه التسهيلات أن تتعدى 120 يوما، متواصلة أم غير متواصلة، خلال سنة مالية واحدة. ويكافؤ عن المبالغ المستعملة فعليا، برسم هذه التسهيلات، بالمعدل الأساسي لإعادة تمويل الأبناك لدى البنك.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 13.10 بيان التطور الشهري للقروض المقدمة للاقتصاد

(بملايين الدراهم)

المكونات	2008	2009											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
أ. القروض المقدمة للمقاولات والخواص [1]	**467.736**	**460.255**	**465.649**	**472.939**	**476.863**	**479.759**	**492.772**	**500.979**	**499.416**	**506.051**	**505.935**	**508.817**	**516.061**
. حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	141.451	136.112	139.071	140.010	135.657	135.550	142.575	147.728	144.270	144.912	142.769	141.633	140.056
. قروض للتجهيز	96.888	98.100	101.293	104.735	109.781	109.906	110.880	111.971	113.375	116.415	118.273	119.631	125.077
. قروض للسكن	152.811	153.857	155.105	158.097	158.910	161.251	164.249	166.755	167.231	168.103	169.224	170.769	172.296
. قروض للاستهلاك	25.086	25.431	25.828	26.360	27.087	27.504	28.124	28.727	28.996	29.167	29.414	29.680	29.810
. ديون مختلفة على الزبناء	20.324	17.433	14.899	15.052	15.972	16.431	17.127	15.914	15.381	16.863	15.614	15.922	17.833
. ديون معلقة الأداء[2]	31.176	29.322	29.453	28.685	29.456	29.117	29.817	29.884	30.163	30.591	30.641	31.182	30.989
ب. التمويلات المقدمة لشركات التمويل	**52.232**	**52.892**	**52.525**	**52.991**	**52.951**	**53.166**	**54.108**	**52.466**	**52.753**	**52.512**	**51.500**	**51.470**	**52.723**
. القروض	51.580	52.359	52.192	52.675	52.635	52.850	53.638	51.986	52.273	51.822	50.706	50.556	51.834
. سندات شركات التمويل بحوزة البنوك	652	533	333	316	316	316	470	480	480	690	794	914	889
ج. محفظة سندات بحوزة الأبناك[3]	**9.828**	**9.033**	**6.890**	**6.720**	**6.965**	**7.125**	**7.262**	**8.813**	**7.103**	**8.332**	**11.202**	**11.344**	**10.501**
I. مجموع القروض البنكية (أ+ب+ج)	**529.796**	**522.180**	**525.064**	**532.650**	**536.779**	**540.050**	**554.142**	**562.258**	**559.272**	**566.895**	**568.637**	**571.631**	**579.285**
II. قروض بنك المغرب	**6.404**	**6.414**	**6.413**	**5.013**	**6.013**	**6.052**	**6.052**	**6.048**	**6.043**	**6.042**	**6.047**	**6.032**	**6.032**
مجموع (I+II)	**536.200**	**528.594**	**531.477**	**537.663**	**542.792**	**546.102**	**560.194**	**568.306**	**565.315**	**572.937**	**574.684**	**577.663**	**585.317**

(1) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(2) ديون على وشك أن يكون مشكوكا في استردادها وديون مشكوك في استردادها وديون غير قابلة للاسترداد.

(3) اكتتابات البنوك في الأسهم الصادرة عن مؤسسات غير بنكية.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 14.10 مجمعات النقد والتوظيفات السائلة 1984- 2009

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري عند نهاية دجنبر	المجمع م 2		المجمع م 3					مجمعات التوظيفات السائلة				
	النقود الائتمانية	المجمع م 1 النقود الكتابية	المجموع	التوظيفات تحت الطلب (1)	م 2 = م 1 + التوظيفات تحت الطلب	التوظيفات لأجل (2)	م 3 = م 2 + التوظيفات لأجل	مجمع التوظيفات السائلة 1 (3)	مجمع التوظيفات السائلة 2 (4)	مجمع التوظيفات السائلة 3 (5)	مجمع التوظيفات السائلة 4 (6)	مجموع التوظيفات السائلة
1984	14.770	22.305	37.075	2.744	39.819	11.373	51.192	359	-	-	-	359
1985	16.194	26.570	42.764	3.136	45.900	14.416	60.316	2.641	-	-	-	2.641
1986	18.694	31.361	50.055	4.160	54.215	15.851	70.066	6.229	-	-	-	6.229
1987	20.003	34.718	54.721	5.891	60.612	16.485	77.097	9.612	-	-	-	9.612
1988	21.913	40.335	62.248	7.573	69.821	18.867	88.688	10.308	-	-	-	10.308
1989	24.814	44.460	69.274	9.317	78.591	21.441	100.032	13.485	-	-	-	13.485
1990	29.543	53.115	82.658	11.491	94.149	24.883	119.032	15.739	-	-	-	15.739
1991	34.269	60.352	94.621	14.051	108.672	31.190	139.862	14.504	-	-	-	14.504
1992	35.744	64.939	100.683	14.913	115.596	37.467	153.063	15.564	-	-	-	15.564
1993	37.202	68.576	105.778	15.959	121.737	43.986	165.723	16.837	-	-	-	16.837
1994	41.021	76.163	117.184	18.685	135.869	47.464	183.333	21.849	-	-	-	21.849
1995	43.154	81.329	124.483	21.279	145.762	52.494	198.256	22.910	-	-	8	22.918
1996	46.447	84.346	130.793	23.466	154.259	57.283	211.542	23.158	-	220	1.696	25.074
1997	48.662	92.198	140.860	25.983	166.843	64.121	230.964	19.821	-	2.708	3.057	25.586
1998	50.644	99.628	150.272	29.523	179.795	65.114	244.909	18.488	-	9.154	6.590	34.232
1999	56.713	110.815	167.528	33.069	200.597	69.389	269.986	15.298	-	18.630	5.423	39.351
2000	58.510	123.094	181.604	35.240	216.844	76.281	293.125	11.420	-	12.722	3.214	27.356
2001	66.430	144.087	210.517	39.581	250.098	84.294	334.392	13.906	-	17.111	1.936	32.953
2002	69.928	159.522	229.450	43.097	272.547	83.337	355.884	8.839	-	29.696	1.247	39.782
2003	75.247	176.247	251.494	47.843	299.337	87.360	386.697	8.093	-	26.423	1.752	36.268
2004	79.715	196.056	275.771	52.918	328.689	87.741	416.430	5.000	11.478	22.110	2.408	40.996
2005	89.364	227.213	316.577	59.147	375.724	99.094	474.818	5.539	9.369	23.065	3.069	41.042
2006	108.601	262.686	371.287	65.077	436.364	119.161	555.525	4.347	11.686	35.942	5.854	57.829
2007	119.844	327.743	447.587	72.048	519.635	125.130	644.765	717	19.412	22.642	7.966	50.737
2008	127.877	353.649	481.526	79.368	560.894	153.774	714.668	1.025	20.512	16.526	4.804	42.867
2009	136.434	370.851	507.285	86.669	593.954	153.371	747.325	1.823	24.669	23.719	4.238	54.449

(1) الحسابات على دفاتر لدى البنوك وصندوق التوفير الوطني.

(2) الحسابات والسندات لأجل لدى البنوك وشهادات الإيداع المكتتب فيها من لدن الخواص والمقاولات غير المالية.

(3) أذينات الخزينة لستة أشهر للعموم وسندات الدين القابلة للتداول (أذينات الخزينة وسندات شركات التمويل وأوراق الخزينة وكذا السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية) المكتتب فيها من لدن الخواص والمقاولات غير المالية.

(4) حسب الفصل 4 لوزير المالية و الخوصصة رقم 4-2062 بتاريخ 2004/12/6، فإن مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية هي ماكان مجموع أصولها، باستثناء سندات "مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية " و السيولة مستثمرا على الدوام في سندات الدين. بالإضافة إلى أنه ما لا يقل على 50% من الأصول السابقة الذكر يجب أن تستثمر باستمرار في سندات دين تكون مدتها الأصلية أو المتبقية أقل من سنة.

(5) الأصول التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض (منذ1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.

(6) الأصول التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والمؤسسات التي تستثمر في الأسهم وفي سندات الاقتراض (منذ1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 15.10 مقابلات م3 1984-2009

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري عند نهاية دجنبر	الموجودات الخارجية الصافية			الديون على الخزينة	القروض المقدمة للاقتصاد			الائتمان الداخلي الإجمالي		الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي				مجموع مقابلات م 3 (I+II)	صافي العناصر الأخرى (3)
	بنك المغرب	البنوك	المجموع (I)	المقاولات غير المالية والخواص (1)	بنك المغرب	البنوك	المجموع (ب)	مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني (2) (ج)	المجموع (أ+ب+ج)	(يسقط منه) الموارد ذات الطابع غيرالنقدي	المجموع (II)				
1984	300	70	370	10.857	1.675	34.557	36.232	719	62.841	10.523	52.318	25.890	1.926	52.688	1.496-
1985	972	137	1.109	10.048	3.079	39.311	42.390	780	73.134	12.219	60.915	29.964	2.028	62.024	1.708-
1986	1.705	18-	1.687	9.558	5.184	43.184	48.368	897	86.262	15.285	70.977	36.997	2.301	72.664	2.598-
1987	2.985	228	3.213	8.799	5.835	46.588	52.423	1.053	93.477	17.750	75.727	40.001	2.925	78.940	1.843-
1988	4.292	254	4.546	10.078	6.033	52.411	58.444	1.236	106.795	21.011	85.784	47.115	4.347	90.330	1.642-
1989	3.951	137	4.088	10.614	6.699	59.418	66.117	1.428	120.848	22.703	98.145	53.303	4.988	102.233	2.201-
1990	16.600	612	17.212	11.517	6.814	71.000	77.814	1.663	130.777	27.483	103.294	51.300	5.208	120.506	1.474-
1991	24.435	637	25.072	12.116	6.845	87.850	94.695	1.917	150.348	32.144	118.204	53.736	6.274	143.276	3.414-
1992	31.504	590	32.094	9.924	7.001	99.079	106.080	2.150	165.732	40.301	125.431	57.502	6.151	157.525	4.462-
1993	36.900	735	37.635	9.936	7.045	104.747	111.792	2.342	176.897	45.480	131.417	62.763	6.532	169.052	3.329-
1994	40.753	299	41.052	8.185	7.307	114.796	122.103	2.754	194.572	48.072	146.500	69.715	6.783	187.552	4.219-
1995	32.348	426	32.774	18.490	7.619	128.982	136.601	3.292	218.080	49.854	168.226	78.187	6.789	201.000	2.744-
1996	35.214	166	35.380	18.758	7.386	142.056	149.442	3.866	234.945	54.172	180.773	81.637	8.032	216.153	4.611-
1997	40.355	294	40.649	19.680	7.395	152.029	159.424	4.553	250.346	53.144	197.202	86.369	8.073	237.851	6.887-
1998	42.710	316	43.026	19.244	7.390	168.495	175.885	5.330	265.725	54.721	211.004	84.510	6.652	254.030	9.121-
1999	58.884	207	59.091	13.405	7.192	185.905	193.097	5.721	274.851	58.611	216.240	76.033	7.711	275.331	5.345-
2000	52.217	2.034	54.251	16.374	7.471	200.553	208.024	6.208	300.507	58.534	241.973	86.275	8.172	296.224	3.099-
2001	98.830	2.685	101.515	2.711-	8.304	208.647	216.951	6.576	302.262	60.875	241.387	78.735	8.285	342.902	8.510-
2002	104.056	6.290	110.346	4.212-	9.747	216.474	226.221	7.312	314.602	60.011	254.591	81.069	8.358	364.937	9.053-
2003	121.649	5.110	126.759	6.827-	11.477	234.531	246.008	8.196	333.099	58.506	274.593	78.895	8.599	401.352	14.655-
2004	134.967	9.040	144.007	7.977-	11.302	251.441	262.743	9.349	344.757	57.114	287.643	72.665	8.609	431.650	15.220-
2005	149.094	15.672	164.766	7.228-	7.696	284.333	292.029	10.572	380.076	57.801	322.275	77.475	9.312	487.041	12.223-
2006	172.890	16.788	189.678	8.791-	7.516	332.082	339.598	11.702	428.956	50.007	378.949	77.656	9.188	568.627	13.102-
2007	187.284	20.192	207.476	3.421-	6.820	429.465	436.285	13.081	529.137	64.303	464.834	79.771	9.702	672.310	27.545-
2008	180.797	15.656	196.453	1.260-	6.404	529.796	536.200	14.117	630.938	83.606	547.332	80.621	11.052	743.785	29.117-
2009	175.483	13.904	189.387	4.297-	6.032	579.285	585.317	15.079	685.965	85.495	600.470	85.569	11.858	789.857	42.532-

(1) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية، المحتسبة ضمن النقود الكتابية.

(2) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير، وبالتالي لايمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض مقدمة للاقتصاد.

(3) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى لأصوله.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 16.10 توزيع القروض البنكية حسب أغراضها (*)

بملايين الدراهم	2007	2008			2009		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية للمجموع	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية للمجموع
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	107.664	134.158	24,6	25,8	130.425	2,8-	23,0
القروض للتجهيز	102.044	122.755	20,3	23,6	153.519	25,1	27,0
القروض للعقار	119.863	152.912	27,6	29,4	173.047	13,2	30,5
لقروض للاستهلاك	49.265	57.991	17,7	11,2	62.139	7,2	10,9
ديون مختلفة على الزبناء	10.425	20.325	95,0	3,9	17.833	12,3-	3,1
الديون المعلقة الأداء	33.311	31.176	6,4-	6,0	30.991	0,6-	5,5
مجموع القروض البنكية	**422.572**	**519.317**	**22,9**	**100,0**	**567.954**	**9,4**	**100,0**

(*) تمت مراجعة هذه الأرقام، وهي تختلف عن تلك الواردة في الاحصائيات النقدية

جدول م 17.10 توزيع القروض البنكية حسب أجلها

بملايين الدراهم	2007	2008			2009		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية للمجموع	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية
القروض لأجل قصير	174.205	209.730	20,4	40,4	217.015	3,5	38,2
القروض لأجل متوسط وطويل	215.056	278.411	29,5	53,6	319.948	14,9	56,3
القروض لأجل متوسط	108.618	146.281	34,7	28,2	177.274	21,2	31,2
القروض لأجل طويل	106.438	132.130	24,1	25,4	142.674	8,0	25,1
الديون المعلقة الأداء	33.311	31.176	6,4-	6,0	30.991	0,6-	5,5
مجموع القروض البنكية	**422.572**	**519.317**	**22,9**	**100,0**	**567.954**	**9,4**	**100,0**

المصدر : بنك المغرب

جدول م 18.10 توزيع القروض البنكية حسب القطاعات

بملايين الدراهم	2007	2008		2009		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	بالنسبة المئوية للمجموع	التغيرات %	بالنسبة المئوية للمجموع
القطاع الأولي	18.705	21.059	12,6	19.418	4,1	7,8-	3,4
الفلاحـــة	15.536	17.674	13,8	17.136	3,4	3,0-	3,0
الصيد البحري	3.169	3.385	6,8	2.282	0,7	32,6-	0,4
القطاع الثانوي	130.558	161.989	24,1	184.063	31,2	13,6	32,4
الصناعات الاستخراجية	4.131	14.530	251,7	14.564	2,8	0,2	2,6
الطاقة والمياه	16.765	17.009	1,5	16.453	3,3	3,3-	2,9
الصناعات التحويلية	56.453	65.369	15,8	72.987	12,6	11,7	12,9
البناء والأشغال العمومية	53.209	65.081	22,3	80.059	12,5	23,0	14,1
القطاع الثالثي	273.310	336.269	23,0	364.473	64,8	8,4	64,2
المؤسسات الفندقية	9.753	13.618	39,6	18.616	2,6	36,7	3,3
النقل والمواصلات	21.987	23.557	7,1	24.155	4,5	2,5	4,3
التجارة	27.364	33.823	23,6	36.760	6,5	8,7	6,5
النشاطات المالية	60.308	68.273	13,2	70.784	13,1	3,7	12,5
الأسر	120.050	137.594	14,6	156.714	26,5	13,9	27,6
الخدمات الأخرى	33.848	59.404	75,5	57.444	11,4	3,3-	10,1
مجموع قروض البنوك	**422.572**	**519.317**	**22,9**	**567.954**	**100,0**	**9,4**	**100,0**

جدول م 19.10 القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

بملايين الدراهم	2007	2008			2009		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية للمجموع	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية للمجموع
شركات القرض للاستهلاك	33.435	38.387	14,8	52,8	41.131	7,1	51,5
شركات القرض الإيجاري	26.668	31.819	19,3	43,8	36.111	13,5	45,2
شركات القرض للعقار	199	230	15,6	0,3	205	-10,9	0,3
.شركات تحصيل وشراء الديون	1.477	2.106	42,6	2,9	2.198	4,4	2,8
شركات الكفالة (*)	242	117	-51,7	0,2	235	100,9	0,3
شركات تدبير وسائل الأداء	46	19	-58,7	0,0	26	36,8	0,0
مجموع قروض شركات التمويل	**62.067**	**72.678**	**17,1**	**100,0**	**79.906**	**9,9**	**100,0**

(*) قدمت شركات الكفالة قروضا بواسطة التوقيع بلغت قيمتها 1,1 مليار درهم. في 2007 و 1,3 مليار درهم في 2008.

جدول م 20.10 توزيع قروض مؤسسات الائتمان حسب الفاعلين الاقتصاديين

بملايين الدراهم	2007	2008*			2009		
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية للمجموع	المبالغ	التغيرات %	بالنسبة المئوية للمجموع
الشركات	251.464	310.157	23,3	57,4	345.307	11,3	57,7
المقاولات الفردية	25.083	38.544	53,7	7,1	38.618	0,2	6,5
الخواص	153.496	175.981	14,6	32,6	197.845	12,4	33,1
الجماعات المحلية	12.529	15.617	24,6	2,9	16.197	3,7	2,7
مجموع قروض مؤسسات الائتمان	**442.572**	**540.299**	**22,1**	**100,0**	**597.967**	**10,7**	**100,0**

(*) أرقام مراجعة.

جدول م 21.10 المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك

(بملايين الدراهم)

	2008	2009											
	المتوسط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط
المبلغ المتوسط	3.777,3	6.272,0	2.760,8	3.525,4	3.525,4	4.488,0	6.760,1	5.052,6	4.791,2	4.569,1	3.606,3	3.429,0	3.358,4	4.449,6
المبلغ الجاري المتبادل	2.964,3	3.736,8	2.050,9	2.227,6	2.227,6	2.609,5	3.016,4	3.515,6	3.751,7	2.700,1	2.574,8	1.625,7	2.411,4	2.739,9

المصدر : بنك المغرب

جدول م 22.10 الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

المـــــــدة	مجموع 2008	2009											مجموع 2009
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
21 يوما				3.500,0										3.500,00
13 أسبوعا	9.537,7	100,0		150,0	200,0	600,0		300,0	500,0		300,0	500,0		2.650,00
26 أسبوعا	4.538,9	2.600,0	1.600,0	450,0	100,0		176,9	1.000,0	1.300,0		550,0	1.050,0		8.826,90
52 أسبوعا	29.842,4	5.599,9	2.246,0	1.000,0		2.391,0	3.351,3	4.710,0	1.365,0	1.300,0	2.290,0	7.250,0	3.400,0	34.903,20
مجموع الأمد القصير (I)	**43.919,0**	**8.299,9**	**3.846,0**	**5.100,0**	**300,0**	**2.991,0**	**3.528,2**	**6.010,0**	**3.165,0**	**1.300,0**	**3.140,0**	**8.800,0**	**3.400,0**	**49.880,10**
سنتان	100,0	800,0	2.350,0	600,0		1.900,0			100,0	780,0	636,0	4 327,0	500,0	11.993,00
5 سنوات	2.450,0	500,0	1.200,0	2.000,0	100,0	3.000,0	100,0		200,0		1.451,0	2.487,0		11.038,00
مجموع الأمد المتوسط (II)	**2.550,0**	**1.300,0**	**3.550,0**	**2.600,0**	**100,0**	**4.900,0**	**100,0**	**0,0**	**300,0**	**780,0**	**2.087,0**	**6.814,0**	**500,0**	**23.031,00**
10 سنوات														
15 سنة														
20 سنة														
30 سنة														
مجموع الأمد الطويل (III)	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
المجموع (I+II+III)	**46.469,0**	**9.599,9**	**7.396,0**	**7.700,0**	**400,0**	**7.891,0**	**3.628,2**	**6.010,0**	**3.465,0**	**2.080,0**	**5.227,0**	**15.614,0**	**3.900,0**	**72.911,1**

المصدر : بنك المغرب

جدول م 1.11 المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

المـــدة	2008						2009				
	البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
13 أسبوعا	2	0	0	1.149	0	1.151	97	0	13	690	0	800
26 أسبوعا	258	0	31	1.457	180	1.926	792	0	159	2.919	30	3.900
52 أسبوعا	8.884	789	5.179	3.726	13.276	31.854	13.626	200	20.403	8.333	11.684	54.246
مجموع الأمد القصير (I)	**9.144**	**789**	**5.210**	**6.332**	**13.456**	**34.931**	**14.515**	**200**	**20.575**	**11.941**	**11.714**	**58.946**
سنتان	1.069	579	1.238	2.069	1.744	6.699	3.991	0	5.613	2.040	349	11.993
5 سنوات	5.133	1.326	16.794	8.684	9.564	41.501	5.744	144	8.658	5.111	9.779	29.436
مجموع الأمد المتوسط (II)	**6.202**	**1.905**	**18.032**	**10.753**	**11.308**	**48.200**	**9.735**	**144**	**14.271**	**7.151**	**10.128**	**41.429**
10 سنوات	13.119	5.205	21.169	22.903	8.994	71.390	9.678	3.429	23.072	17.569	10.842	64.589
15 سنة	12.903	15.886	24.766	14.945	8.291	76.791	9.233	12.695	23.429	16.352	9.899	71.608
20 سنة	1.858	150	7.442	8.851	490	18.791	4.491	290	8.156	5.493	360	18.791
30 سنة	110	0	387	1.998	79	2.574	818	196	109	1.453	0	2.575
مجموع الأمد الطويل (III)	**27.990**	**21.241**	**53.764**	**48.697**	**17.854**	**169.546**	**24.220**	**16.609**	**54.765**	**40.867**	**21.101**	**157.563**
المجموع (I+II+III)	**43.336**	**23.935**	**77.006**	**65.782**	**42.618**	**252.677**	**48.469**	**16.953**	**89.611**	**59.960**	**42.943**	**257.937**

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

المصدر : بنك المغرب

جدول م 2.11 المؤشرات المتعلقة ببورصة القيم

	الشهر	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	الرسملة (بملايين الدراهم)	مقياس "MASI" (*)	مقياس "MADEX" (**)
2000	دجنبر	6.832,5	114.881	3.995,27	3.693,02
2001	دجنبر	5.009,7	104.740	3.568,68	3.323,08
2002	دجنبر	9.545,6	87.175	2.980,44	2.512,69
2003	دجنبر	11.388,8	115.507	3.943,51	3.174,56
2004	دجنبر	30.004,4	206.517	4.521,98	3.522,38
2005	دجنبر	48.041,3	252.326	5.539,13	4.358,87
2006	دجنبر	36.528,1	417.092	9.479,45	7.743,81
2007	دجنبر	137.479,4	586.328	12.694,97	10.464,34
2008	يناير	23.770,5	640.602	13.809,79	11.423,82
	فبراير	22.885,1	671.527	14.481,54	11.995,56
	مارس	21.017,6	679.339	14.684,13	12.138,11
	أبريل	15.062,5	668.411	14.387,79	11.878,71
	ماي	13.526,1	677.860	14.516,97	11.984,74
	يونيو	12.614,9	660.756	14.191,07	11.715,07
	يوليوز	22.086,7	670.033	14.134,69	11.667,82
	غشت	6.938,5	662.496	13.990,62	11.543,21
	شتنبر	14.735,9	598.601	12.487,70	10.261,81
	أكتوبر	18.943,1	579.964	11.977,53	9.841,27
	نونبر	13.493,9	543.578	11.119,28	9.147,28
	دجنبر	59.360,1	531.750	10.984,29	9.061,02
2009	يناير	16.798,1	496.883	10.133,32	8.325,69
	فبراير	16.826,6	544.634	11.209,37	9.228,96
	مارس	12.507,9	508.460	10.402,09	8.525,92
	أبريل	8.594,1	530.503	10.937,91	8.986,12
	ماي	6.242,2	526.446	11.024,37	9.030,12
	يونيو	10.833,2	553.908	11.588,55	9.527,45
	يوليوز	10.469,6	528.877	10.971,66	8.954,28
	غشت	4.984,1	532.431	11.048,73	8.996,45
	شتنبر	6.612,8	521.737	10.765,39	8.718,83
	أكتوبر	6.013,2	524.911	10.775,76	8.751,26
	نونبر	7.747,7	498.944	10.208,45	8.265,20
	دجنبر	36.791,2	508.893	10.443,81	8.464,47

(*) ابتداء من فاتح يناير 2002، تم استبدال المؤشر العام لبورصة القيم الذي كان أساسه 100 في 31 دجنبر 1979 بمؤشر "**MASI**" الذي يشمل كل الأسهم المسعرة ويتخذ كأساس 1000 في 31 دجنبر 1991.

(**) تم إحداث مؤشر "MADEX" سنة 2002، ويشمل الأسهم الأكثر تداولا ويتخذ كأساس 1000 في 31 دجنبر 1991.

المصدر : بورصة القيم بالدارالبيضاء.

جدول م 3.11 المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتحويل

(حسب فئات المكتتبين)

(بملايين الدراهم)

فئة السندات	2008					2009				
	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
شهادات الإيداع	16.578	2.052	7.344	497	26.471	6.591	6.170	17.951	816	31.528
سندات شركات التمويل	2.691	70	737	30	3.528	4.910	205	3.315	20	8.450
أوراق الخزينة	250	0	1.170	405	1.825	20	0	2.664	0	2.684
المجمـــوع	**19.519**	**2.122**	**9.251**	**932**	**31.824**	**11.521**	**6.375**	**23.930**	**836**	**42.662**

المصدر : بنك المغرب

جدول م 4.11 إصدارات سندات الاقتراض

	الجهة المصدرة	التاريخ	أجل الاستحقاق	سعر الفائدة (%)	حجم الإصدار (بملايين الدراهم)
الشركات المالية	الشركة العامة المغربية للأبناك	مارس	10 سنوات	5,60	377,3
	الشركة العامة المغربية للأبناك	مارس	10 سنوات	4,84	680,7
	الشركة العامة المغربية للأبناك	مارس	10 سنوات	5,60	842
	البنك الشعبي المركزي	أبريل	7 سنوات	5,00	1.500
	البنك المغربي للتجارة الخارجية	يونيو	دائمة	5,30	50
	البنك المغربي للتجارة الخارجية	يونيو	دائمة	4,51	950
	التجاري وفا بنك	يونيو	10 سنوات	5,00	710
	التجاري وفا بنك	يونيو	10 سنوات	4,42	290
	التجاري وفا بنك	دجنبر	7 سنوات	4,76	1.000
الشركات غير المالية	الطرق السيارة بالمغرب	فبراير	10 سنوات	4,70	400
	الطرق السيارة بالمغرب	يوليوز	10 سنوات	4,27	640
	الطرق السيارة بالمغرب	يوليوز	20 سنوات	4,86	860
	الطرق السيارة بالمغرب	نونبر	10 سنوات	4,38	1.180
	الطرق السيارة بالمغرب	نونبر	20 سنوات	4,92	320
	الشركة الوطنية للاستثمار	غشت	10 سنوات	5,10	1.500
	الضحى	غشت	سنة واحدة	4,55	1.500
	الشركة المعدنية للتويسيت	شتنبر	5 سنوات	4,40	250
	ديسترا	أكتوبر	سنتين	6,00	50

المحتويات

بنك المغرب

بنك المغرب

المحتويات

المقدمة 3

الجزء.1 الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي 15
1.1.1 تطور الاقتصاد العالمي في سنة 2009 16
1.1.2 التجارة الدولية وموازين الأداءات 21
3.1.1 التدابير الرئيسية للسياسة الاقتصادية 23
4.1.1 الأسواق المالية وأسواق المواد الأولية 26
5.1.1 الأسواق المالية الدولية 27
6.1.1 الأسواق الدولية للمواد الأولية 32
7.1.1 الهيكلة المالية الدولية 34
2.1 الإنتاج الوطني 38
1.2.1 القطاع الأولي 39
2.2.1 القطاع الثانوي 43
3.2.1 القطاع الثالثي 50
3.1 سوق الشغل 54
1.2.1مؤشرات النشاط والشغل 54
2.3.1 تكاليف وإنتاجية الشغل 57
4.1 الطلب 61
1.4.1 الاستهلاك 62
2.4.1 الاستثمار 63
3.4.1 الادخار الوطني 64
5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية 65
1.5.1 العمليات غير المالية 65
2.5.1 العمليات المالية 65
6.1 التضخم 68
1.6.1 مؤشر الأسعار عند الاستهلاك 68
2.6.1 أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية 77
7.1 العلاقات التجارية والمالية مع الخارج 80
1.7.1 ميزان الأداءات 81
2.7.1 وضع الاستثمار المالي الدولي 89
8.1 المالية العمومية 94
1.8.1 قانون المالية لسنة 2009 94
2.8.1 تنفيذ قانون المالية لسنة 2009 96
3.8.1 تمويل الخزينة 104
4.8.1 الدين العمومي 106

9.1 السياسة النقدية 109
1.9.1 قرارات السياسة النقدية 110
2.9.1 الجوانب العملياتية للسياسة النقدية 113
4.9.1 سعر الصرف 122
10.1 النقد والائتمان والتوظيفات السائلة 124
1.10.1 المجمع م3 124
2.10.1 مكونات المجمع م 3 126
4.10.1 الائتمان وباقي مصادر الإنشاء النقدي 131
2.11.1 سندات الدين القابلة للتداول 154
3.11.1 إصدارات سندات الاقتراض 155
4.11.1 تدبير الأصول 156

الجزء.2 أنشطة البنك

1.2 الحكامة 167
1.1.2 بنية الحكامة 167
2.1.2 التخطيط الاستراتيجي 171
3.1.2 الأخلاقيات 175
4.1.2 نظام المراقبة الداخلية 175
5.1.2 تدبير الجودة والمطابقة 183
6.1.2 تدبير الموارد 187
2.2 مهام البنك 191
1.2.2 السياسة النقدية 191
2.2.2 الإشراف والاستقرار المالي 197
3.2.2 الأبحاث 200
4.2.2 أنظمة ووسائل الأداء 201
5.2.2 تدبير احتياطيات الصرف 208
6.2.2 المعلومات المالية 209
3.2 الانفتاح والقرب 215
1.3.2 العلاقات مع الخزينة 215
2.3.2 الشبكة الوطنية للبنك 216
3.3.2 التواصل 217
4.3.2 متحف النقود 220
5.3.2 التعاون الدولي 221

الجزء.3 البيانات المالية لبنك المغرب

1.3 حصيلة بنك المغرب 228
1.1.3 الأصول 228
2.1.3 الخصوم 230
2.3 حساب العائدات والتكاليف 232
1.2.3 العائدات 233
2.2.3 التكاليف 234
3.2.3 نتيجة أنشطة البنك 235
3.3 الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية 237
4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة 242
5.3 التقرير العام 248
6.3 مصادقة مجلس البنك 250

فهرس البيانات

رسم بياني 1.1.1 : التطور الفصلي للنمو 17
رسم بياني2.1.1 :تطور الناتج الداخلي الإجمالي المرجح ونسبة البطالة المرجحة في أهم البلدان الشريكة 19
رسم بياني 3.1.1 : تطور التضخم في العالم 20
رسم بياني 4.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوربي والاحتياطي الفدرالي 25
رسم بياني 5.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية للبنك المركزي الأوربي والاحتياطي الفدرالي 25
رسم بياني 6.1.1 : تطور مؤشرات البورصة العالمية 28
رسم بياني 7.1.1 : تطور الفارق بين سعر ليبور وسعر مبادلة المؤشرات لليلة واحدة وفارق TED Spread 29
رسم بياني 8.1.1 : تطور علاوات المخاطر على عقود CDS الخاصة بالديون السيادية لمدة 5 سنوات والدين العمومي في بعض بلدان منطقة الأورو 30
رسم بياني 9.1.1 : تطور الإقراض في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو، على أساس سنوي 31
رسم بياني 10.1.1 : تطور أسعار الصرف للعملات الأجنبية الرئيسية 32
رسم بياني 11.1.1 : تطور مؤشرات أسعار المواد الأولية الطاقية وغير الطاقية 33
رسم بياني12.1.1 : تطور أسعار الفوسفاط ومشتقاته 34
رسم بياني 1.2.1 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي 39
رسم بياني 2.2.1 : أهم الإنتاجات النباتية 41
رسم بياني 3.2.1 : تغيرات حجم إنتاج الفوسفاط الخام وصادراته 47
رسم بياني 4.2.1 :تطور الإنتاج الوطني للكهرباء والمنتجات الطاقية المكررة 48
رسم بياني 5.2.1 :تطور مصادر الكهرباء المتاحة 49
رسم بياني 6.2.1 : تطور عدد السياح الأوروبيين والعرب 51
رسم بياني 7.2.1 : تطور عدد المخرطين في الهاتف الثابت والمحمول 53
رسم بياني 1.3.1 : التطور السنوي لمعدل البطالة والسكان النشيطين 55

رسم بياني 2.3.1 : تغير القيمة المضافة وحجم الشغل 56
رسم بياني 3.3.1 : النمو غير الفلاحي والبطالة بالوسط الحضري ف1 2010 - ف4 2009 57
رسم بياني 4.3.1 : الحد الأدنى للأجور الفصلي بالقيمة الاسمية والحقيقية 58
رسم بياني 5.3.1 : تطور التكلفة النسبية لوحدة العمل والإنتاجية الظاهرة للعمل 59
رسم بياني 6.3.1 : تنافسية المغرب من حيث التكاليف 59
رسم بياني إ1.2.3.1 : التكلفة النسبية لوحدة العمل في الصناعات التحويلية بالمغرب 60
رسم بياني إ2.2.3.1 : معدل النمو المتوسط للتكلفة النسبية لوحدة العمل والإنتاجية 60
رسم بياني 1.4.1 : مساهمة مجمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي 61
رسم بياني 2.4.1 : تطور الاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية. بالأسعار الجارية 62
رسم بياني 3.4.1 : تطور الاستثمار ومعدل الاستثمار الإجمالي 63
رسم بياني 4.4.1 : تطور الادخار الوطني ومعدل الادخار الوطني 64
رسم بياني 1.6.1 : التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي 69
رسم بياني 2.6.1 : تطور التضخم الأساسي وأسعار المواد الغذائية الأساسية 69
رسم بياني 3.6.1 : تطور التضخم وأسعار المواد الغذائية الطرية 70
رسم بياني 4.6.1 : مساهمة أبرز البنود في التضخم 71
رسم بياني 5.6.1 : التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات 73
رسم بياني 6.6.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم 74
رسم بياني 7.6.1 : التطور السنوي لأسعار السلع التجارية وغير التجارية 75
رسم بياني 8.6.1 : مساهمة أسعار السلع التجارية وغير التجارية في التضخم 76
رسم بياني إ2.2.6.1: مؤشر أسعار المواد الأولية الطاقية وغير الطاقية 77
رسم بياني إ1.2.6.1: تطور التضخم حسب مجموعات البلدان 77
رسم بياني 9.6.1 : تطور المساهمات السنوية لأسعار الصناعات الرئيسية في مؤشر الأسعار عند الإنتاج الخاص بالصناعات التحويلية 78
رسم بياني 10.6.1 : التطور السنوي للمؤشرات الرئيسية للأسعار عند الإنتاج الخاصة بالصناعات التحويلية على أساس سنوي 78
رسم بياني 1.7.1 : تطور الميزان التجاري 81
رسم بياني 2.7.1 : مؤشر أسعار الاستيراد 82
رسم بياني 3.7.1 : توزيع الواردات حسب مجموعات الاستعمال 82
رسم بياني 4.7.1 : مساهمات مجموعات الإستعمال في تطور الواردات 82
رسم بياني 5.7.1 : توزيع الصادرات حسب مجموعات الاستعمال 84
رسم بياني 6.7.1 : مساهمات مجموعات الاستعمال في تطور الصادرات 84
رسم بياني 7.7.1 : تطور مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 85
رسم بياني 8.7.1 : تطور رصيد الحساب الجاري 86
رسم بياني 9.7.1 : تطور السحوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي 88
رسم بياني 10.7.1 : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات 89
رسم بياني 11.7.1 : مجمعات وضع الاستثمار المالي الدولي 91
رسم بياني 1.8.1 : الموارد العادية للخزينة 99

رسم بياني 2.8.1 : النفقات الإجمالية للخزينة 101
رسم بياني 3.8.1 : كتلة الأجور 102
رسم بياني 4.8.1 : نفقات المقاصة 102
رسم بياني 5.8.1 : الادخار العمومي 103
رسم بياني 6.8.1 : تطور الرصيد الأولي ومديونية الخزينة 104
رسم بياني 7.8.1 : تطور حصة سندات الخزينة بالمزايدة ضمن إجمالي الدين الداخلي 105
رسم بياني 8.8.1 : الدين العمومي 106
رسم بياني إ 1.1.1.8: الدين العمومي المباشر بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي 107
رسم بياني 1.9.1 : نسبة الاحتياطي النقدي لبنك المغرب 111
رسم بياني إ1.1.9.1 : الفرق بين التوقع التوافقي للتضخم ونسبة التضخم المحققة 112
رسم بياني 2.9.1 : وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي 114
رسم بياني 3.9.1 : وضعية السيولة ومبلغ الإحتياطي النقدي 115
رسم بياني 4.9.1 : تأثير العوامل المستقلة 115
رسم بياني 5.9.1 : تدخلات بنك المغرب 116
رسم بياني 6.9.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك 117
رسم بياني 7.9.1 : أسعار سندات الخزينة على المدى القصير في السوق الثانوية 119
رسم بياني 8.9.1 : أسعار سندات الخزينة على المدى المتوسط والطويل في السوق الثانوية 119
رسم بياني 9.9.1 : أسعار الفائدة الدائنة 121
رسم بياني 10.9.1 : الفرق بين سعر الفائدة بين البنوك ومتوسط السعر المرجح على الودائع 121
رسم بياني 11.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة 121
رسم بياني 12.9.1 : سعر الصرف 123
رسم بياني 13.9.1 : سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي للدرهم 123
رسم بياني 1.10.1 : النمو السنوي للمجمع م3 وأبرز مقابلاته 125
رسم بياني 2.10.1 : سرعة تداول النقد 126
رسم بياني 3.10.1 : تطور العملة الائتمانية سنة 2009 128
رسم بياني 4.10.1 : النمو السنوي للنقود الكتابية وللناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بالنسبة المئوية 129
رسم بياني 5.10.1 : النقود الكتابية وحجم المعاملات في البورصة 129
رسم بياني 6.10.1 : تطور النقود الكتابية 129
رسم بياني 7.10.1 : التطور السنوي للودائع لأجل ولسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة للفاعلين غير الماليين 131
رسم بياني 8.10.1 : تطور الودائع لأجل للقطاع العمومي سنة 2009 131
رسم بياني 9.10.1 : مساهمة المقابلات الرئيسية في النمو السنوي للمجمع م3 131
رسم بياني 10.10.1 : القروض البنكية 133
رسم بياني 11.10.1 : توزيع القروض البنكية حسب أغراضها بملايين الدراهم 134
رسم بياني 12.10.1 : تطور الديون المعلقة الأداء وحصتها في القروض البنكية 135
رسم بياني 13.10.1 : توزيع القروض حسب آجالها بملايين الدراهم 136
رسم بياني 14.10.1 : توزيع القروض حسب القطاعات بملايين الدراهم 136

رسم بياني 15.10.1 : نمو القروض الموزعة من طرف شركات القروض للإستهلاك شركات القروض الإيجارية 138
رسم بياني 16.10.1 : القروض الموزعة من طرف شركات التمويل (بملايين الدراهم) 138
رسم بياني 17.10.1 : توزيع القروض حسب الفاعلين الاقتصاديين 139
رسم بياني إ1.1.10.1 : تطور شروط منح القروض للمقاولات خلال سنة 2009 141
رسم بياني إ1.10.2.1 : العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة المطبقة على القروض 141
رسم بياني إ 1.10.3.1 : العوامل المؤثرة في الطلب على القروض من طرف المقاولات 141
رسم بياني إ 1. 10.4. 1 : تطور طلب المقاولات للقروض 141
رسم بياني 18.10.1 : النمو السنوي للموجودات الخارجية الصافية 142
رسم بياني 19.10.1 : تطور بنية الموجودات الخارجية الصافية 142
رسم بياني إ 3.1.10.2 : بيع العملات لأجل 143
رسم بياني إ 2.1.10.2 : شراء العملات لأجل 143
رسم بياني 20.10.1 : تطور الديون الصافية على الدولة 144
رسم بياني 21.10.1 : التطور السنوي لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي 146
رسم بياني 22.10.1 : توظيفات المقاولات غير المالية في سندات مؤسسات التوظيف 147
رسم بياني 23.10.1 : م.ت.س.4 ومؤشر مازي 148
رسم بياني 24.10.1 : تطور سيولة الاقتصاد 148
رسم بياني إ1.1.11.2 : تطور مؤشر مازي 151
رسم بياني إ2.1.11.2 : مؤشرات البورصة 152
رسم بياني إ3.1.11.2 : نسبة رسملة البورصة إلى الناتج الداخلي الإجمالي 153
رسم بياني 2.11.1 : المؤشرات القطاعية
رسم بياني 2.11.1 : تطور المبالغ الجارية لسندات الدين القابلة للتداول 155
رسم بياني 3.11.1 : الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 157
رسم بياني 1.1.2 : توزيع المهام المنجزة حسب نوع الأهداف (2005-2009) 180
رسم بياني 2.1.2 : تصنيف المستخدمين حسب المهن 187
رسم بياني 3.1.2 : تصنيف المستخدمين حسب الجنس 187
رسم بياني 4.1.2 : تصنيف المستخدمين حسب الفئة العمرية 188
رسم البياني 2.2.2 : إنتاج القطع النقدية الجديدة 202
رسم البياني 1.2.2 : إنتاج الأوراق البنكية الجديدة 202
رسم البياني 3.2.2 : التطور الشهري للنقد المتداول 203
رسم البياني 5.2.2 : توزيع القطع النقدية المتداولة حسب فئتها 204
رسم البياني 4.2.2 : توزيع الأوراق البنكية المتداولة حسب فئتها 204
رسم البياني 6.2.2 : تطور الإيداعات والأوراق البنكية المفروزة 207
رسم البياني 7.2.2 : عدد ونسبة الأوراق البنكية المزورة التي رصدها بنك المغرب حسب فئتها 208
رسم البياني 8.2.2 : تطور عدد العقود المرسلة إلى مكتب القروض ما بين مارس ودجنبر 2009 211
رسم البياني 9.2.2 : تطور عدد مرات الاطلاع خلال الفترة ما بين أكتوبر ودجنبر 2009 212
رسم بياني 1.1.3 : توزيع بنود الأصول 233
رسم بياني 2.1.3 : توزيع بنود الخصوم 235

رسم بياني 1.2.3 : تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية 237
رسم بياني 2.2.3 : توزيع بنود العائدات 238

فهرس الجداول

جدول 1.1.1 : تطور نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بالنسبة المئوية 17
جدول 2.1.1 : أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات في مناطق ودول العالم 22
جدول 1.2.1 : تغيرات متوسط المؤشرات السنوية للإنتاج الصناعي 44
جدول 1.6.1 : أبرز مكونات مؤشر الأسعار عند الاستهلاك 71
جدول 2.6.1 : مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية 79
جدول 7.1 : تطور وضع الاستثمار المالي الدولي 90
جدول 1.8.1 : تحملات وموارد الخزينة 97
جدول 1.9.1 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2006 111
جدول 2.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية 118
جدول 3.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية 119
جدول 4.9.1 : سعر الفائدة الأدنى المطبق على حسابات الادخار 120
جدول 6.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة 122
جدول 1.10.1 : تطور مكونات المجمع م 3 127
جدول 2.10.1 : تطور التوظيفات تحت الطلب 130
جدول 3.10.1 : تطور مقابلات الكتلة النقدية 132
جدول 4.10.1 : الديون الصافية على الدولة 144
جدول 5.10.1 : تجمعات التوضيفات السائلة: 145
جدول 6.10.1 : تطور مجمع ت.س1 146
جدول 7.10.1 : معدل سيولة الاقتصاد 149
جدول 1.1.2 : أبرز العمليات التي خضعت للافتحاص الداخلي بين سنتي 2005 و2009 178
جدول 1.2 .2 : حركة الأموال في شبابيك بنك المغرب 205
جدول 3.2.2 : عدد الأوراق البنكية المزورة التي رصدها بنك المغرب 207
جدول 2 2.3 : تطور تدفقات المعطيات المعالجة من طرف المصلحة المركزية عوارض الأداء 213

فهرس الاطارات

إطار 1.2.1 : مخطط المغرب الأخضر 41
إطار 2.2.1 : الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي: 44
إطار 1.3.1 : حصيلة الخطة الثانية «مبادرات التشغيل 2009-2012» 59
إطار 2.3.1 : تقييم التكلفة النسبية لوحدة العمل في الصناعة التحويلية 60
إطار 1.6.1 : المؤشر الجديد للأسعار عند الاستهلاك 72
إطار 2.6.1 : التضخم في العالم في سنة 2009 76
إطار 1.7.1 : إعادة تصنيف الالتزامات الخارجية 87
إطار 2.7.1 : وضع الاستثمار المالي الدولي 90

إطار 3.7.1 : أهم التدابير التي اتخذت سنة 2009 بشأن تنظيم العمليات التجارية والمالية مع الخارج 93
إطار 1.8.1 : أبرز الإجراءات الضريبية في قانون المالية لسنة 2009 96
إطار 2.8.1 : استدامة مديونية الخزينة على المدى المتوسط 107
إطار 1.9.1 : تقييم توقع التضخم خلال سنة 2009 112
إطار 1.10.1 : استقصاء حول شروط منح القروض سنة 2009 141
إطار 1.10.2 : المعاملات في سوق الصرف سنة 2009 143
إطار 1.11.1 : تطور مؤشر مازي ما بين 2003 و2009 151
إطار 2.11.1 : تطور مؤشرات البورصة - مقارنة على الصعيد الدولي 152
إطار 1.2 : أبرز الأحداث التي عرفتها الفترة الممتدة ما بين 1959 و2009 166
الإطار 1.1.2 : التوجهات الاستراتيجية للفترة 2010-2012 172
إطار 2.1.2 : أبرز المشاريع الاستراتيجية 2007-2009 174
إطار 1.3.2 : أهم أدوات منظومة سلامة المعلومات التي تم تنفيذها خلال سنة 2009 182
إطار 1.2.2 : قرارات وحدة معالجة المعلومات المالية خلال سنة 2009 186
إطار 1.2.2 : السياسة النقدية في المخطط الاستراتيجي 2010-2012 195
إطار 1.3.2 : أبرز الأحداث التي ميزت الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس البنك في سنة 2009 219

فهرس الملحقات الإحصائية

جدول م 1 المؤشـــرات الاقتصاديـــة الرئيسيـــة 253

الإنتاج الوطني

جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي 254
جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي 255
جدول م 3.2 زراعات الحبوبجدول م 4.2 القطاني 256
جدول م 4.2 القطاني 256
جدول م 5.2 زراعات الخضر 256
جدول م 6.2 الحوامض 257
جدول م 7.2 زراعات الشمندر 257
جدول م 8.2 زراعات قصب السكر 258
جدول م 9.2 زراعة الزيتون 258
جدول م 10.2 الحبوب الزيتية 259
جدول م 11.2 زراعة الكروم 259
جدول م 12.2 تربية المواشي 259
جدول م 13.2 اللحوم المتوفرة للاستهلاك 260
جدول م 14.2 الصيد البحري 260
جدول م 15.2 مقياس إنتاج المعادن 261
جدول م 16.2 ميزان الطاقة 261
جدول م 17.2 إنتاج الطاقة 262

جدول م 18.2 إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط 262
جدول م 19.2 مجموع استهلاك الطاقة 263
جدول م 20.2 الاستهلاك النهائي للطاقة 263
جدول م 21.2 مقاييس الإنتاج الصناعي 264
جدول م 22.2 دخول السياح 265
جدول م 23.2 الرقم الاستدلالي لأثمان الإنتاج الصناعي 266

سوق الشغل

جدول م 1.3 مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة 267
جدول م 2.3 تطور وضعية التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي 268
جدول م 1.4 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي 269
جدول م 2.4 حساب السلع والخدمات 270
جدول م 3.4 الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته 270
جدول م 4.4 الاستثمار و التوفير 271

المتدفقات الاقتصادية والمالية

جدول م 5 المتدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2009 272

التضخم

جدول م 6 الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك 273

العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

جدول م 1.7 الميزان التجاري 274
جدول م 2.7 بنية المبادلات التجارية 274
جدول م 3.7 الواردات حسب أهم المنتجات 275
جدول م 4.7 الصادرات حسب أهم المنتجات 276
جدول م 5.7 التوزيع الجغرافي للمبادلات 277
جدول م 6.7 ميزان المدفوعات مع الخارج 278
جدول م 7.7 وضع الاستثمار الدولي للمغرب 279

المالية العمومية

جدول م 1.8 بيان تطور موارد وتحملات الخزينة 280
جدول م 2.8 بيان تطور الموارد العادية للخزينة 281
جدول م 3.8 تقديرات الميزانية العامة 282

السياسة النقدية

جدول م 1.9 الأسعار بالدراهم لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب 283
جدول م 2.9 تطور نشاط سوق الصرف 284
جدول م 3.9 تطور السيولة البنكية 285
جدول م 4.9 تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية 286
جدول م 5.9 معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية 287

جدول م 6.9 معدلات الودائع لدى البنوك 287
جدول م 7.9 سعرالفائدة للودائع لدى صندوق التوفير الوطني 287
جدول م 8.9 سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل 288
جدول م 9.9 السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة 289
جدول م 10.9 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول 290
جدول م 11.9 معدلات الفائدة المطبقة على الأذينات والسندات الإلزامية الصادرة في السوق السندية 290
جدول م 12.9 أسعار الفائدة المدينة 291
جدول م 13.9 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان 291

النقد والائتمان والتوظيفات السائلة

جدول م 1.10 المجمعات النقدية 292
جدول م 2.10 مجمعات التوظيفات السائلة 292
جدول م 3.10 بيان التطورالشهري للمجمع م1 293
جدول م 4.10 بيان التطورالشهري للنقود الائتمانية 293
جدول م 5.10 بيان التطورالشهري للنقود الكتابية 294
جدول م 6.10 بيان التطورالشهري للودائع تحت الطلب لدى البنوك 294
جدول م 7.10 بيان التطورالشهري للمجمع م2 والمجمع م3 295
جدول م 8.10 بيان التطورالشهري لمجمعات التوظيفات السائلة 295
جدول م 9.10 بيان تطور مقابلات المجمع م3 296
جدول م 10.10 بيان التطورالشهري لمقابلات المجمع م 3 297
جدول م 11.10 بيان التطورالشهري للموجودات الخارجية 298
جدول م 12.10 بيان التطورالشهري للديون على الدولة 299
جدول م 13.10 بيان التطور الشهري للقروض المقدمة للاقتصاد 300
جدول م 14.10 مجمعات النقد والتوظيفات السائلة 1984-2009 301
جدول م 15.10 مقابلات م3 1984-2009 302
جدول م 16.10 توزيع القروض البنكية حسب أغراضها 303
جدول م 17.10 توزيع القروض البنكية حسب أجلها 303
جدول م 18.10 توزيع القروض البنكية حسب القطاعات 304
جدول م 19.10 القروض الموزعة من طرف شركات التمويل 305
جدول م 20.10 توزيع قروض مؤسسات الائتمان حسب الفاعلين الاقتصاديين 305
جدول م 21.10 المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك 306

سوق البورصة وسندات الدين وتدبير الأصول

جدول م 1.11 المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة 307
جدول م 2.11 المؤشرات المتعلقة ببورصة القيم 308
جدول م 3.11 المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتحويل 309
جدول م 4.11 إصدارات سندات الاقتراض 310

الإيداع القانوني : 2010 MO 1572

رد مك : 1-55-873-9981

رد مد : 1114-4106

بنك المغرب